فِي قَلْبِ العَاصِفَةِ

عَقْدٌ مِنَ الاشْتِبَاكِ الفِكْرِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ وَالإِسْتِرَاتِيجِيِّ

Hürriyet
حريات
Hurriyet

فَعَالِيَّاتٌ وَأَنْشِطَةٌ وَإِصْدَارَاتُ

مَرْكَزِ حُرِّيَّاتٍ لِلدِرَاسَاتِ السِيَاسِيَّةِ والاسْتِرَاتِيجِيةِ

فِي عَشْرِ سَنَوَاتٍ (2017 - 2026)

في قلب العاصفة

عقد من الاشتباك الفكري والسياسي والإستراتيجي

فعاليات وأنشطة وإصدارات مركز حريات

(٢٠١٧ – ٢٠٢٦)

مركز حريات للدراسات السياسية والإستراتيجية

إسطنبول

المحتويات

المقدمة ٥

فريق مركز حريات ٩

التمهيد: لماذا هذا الكتاب؟ وما الذي يسعى إلى توثيقه؟ ١٠

الفصل الأول: الفكر الإسلامي والنظرية السياسية - مسار التأصيل وبناء الإطار الفكري للمشروع الإسلامي ٢٦

خاتمة: أزمة العبور - لماذا تعثر الانتقال من الدعوة إلى الدولة ٤٦

الفصل الثاني: الحركات والتجارب الإسلامية - الترجمة العملية للفكرة – من النظرية إلى الواقع... ٥١

خاتمة: من أزمة التنظيم إلى إعادة بناء الحركة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثالث: النظام المصري - الدولة، السلطة، العسكر، والمجال العام ٧٥

خاتمة: مصر بين الدولة الصلبة ومجتمع يبحث عن التغيير ٩٥

الفصل الرابع: فلسطين وغزة - من القضية إلى مركز الاشتباك ١٠١

خاتمة: فلسطين وإعادة تعريف الصراع في النظام الدولي ١١٧

الفصل الخامس النظام الإقليمي (التفكك، التطبيع، وإعادة التموضع) ١٢٢

خاتمة: النظام الإقليمي بين التفكيك وإعادة التشكيل ١٣٩

الفصل السادس: النظام الدولي - تحولات القوة وسقوط أوهام الهيمنة ١٤٤

خاتمة: نهاية عصر الهيمنة وبداية التوازنات الجديدة - لحظة التحول الحضاري للمشروع الإسلامي ١٥٧

الفصل السابع: الوعي وصناعة المجال العام - (الشباب، السردية، وهندسة التأثير في العصر الرقمي) ١٦٢

خاتمة: سيناريوهات ما بعد الاستقرار الهش ١٧٥

الفصل الثامن: الثورات العربية (المسار، الانكسار، وآفاق الاستئناف) ١٨٠

خاتمة: الثورات العربية - دورة تاريخية لم تكتمل ١٩٥

الخاتمة ٢٠٠

نحو رؤية إستراتيجية للمشروع الإسلامي في القرن الحادي والعشرين: ٢٠٢

أولًا: الدروس الكبرى المستخلصة من فصول الكتاب: ٢٠٣

ثانيًا: تعريف المشروع الإسلامي الجديد: ٢٠٤

ثالثًا: شروط إعادة البناء: ٢٠٤

رابعًا: بناء العقل الإستراتيجي: ٢٠٥

خامسًا: دور المجتمع والمعرفة: ٢٠٥

سادسًا: موقع الأمة في النظام الدولي الجديد: ٢٠٥
الخلاصة الكبرى: ٢٠٦
ملحق (١): خريطة المفاهيم الإستراتيجية للمشروع الإسلامي الجديد ٢٠٧
ملحق (٢): الخريطة الرقمية والقيمية للكتاب ٢١١
ملحق (٣): حصيلة عقد من الاشتباك ـ قراءة في التراكم والتقييم وآفاق التحول ٢١٦
ملحق (٤): قراءة كمية ونوعية في مسار التأثير وبناء الرؤية ٢١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لا يأتي هذا الكتاب ليؤرخ لمؤسسة بقدر ما يسعى إلى توثيق مسار، ولا ليحصي منجزًا بقدر ما يحاول الإمساك بخيط التفكير الذي حكم هذا المنجز، ولا ليقدم سردية مكتملة بقدر ما يفتح نافذة على عقدٍ كامل من الاشتباك الفكري والسياسي والإستراتيجي في واحدة من أكثر اللحظات اضطرابًا في التاريخ العربي والإسلامي المعاصر.

إنه كتاب عن تجربةٍ تشكّلت في قلب التحول، ونمت تحت ضغط الأسئلة، وتطورت وهي تلاحق واقعًا متغيرًا، لا يمنح الباحث ترف الاستقرار، ولا يسمح له بالاكتفاء بالتفسير الكسول أو الانحيازات الجاهزة.

عشر سنوات ليست زمنًا قصيرًا في سياقٍ تتسارع فيه الأحداث، وتتبدل فيه المعادلات، وتُعاد فيه صياغة المفاهيم والخرائط معًا، خلال هذا العقد، شهدت المنطقة تحولات عميقة: ثورات اندفعت من عمق المجتمعات ثم تعثرت أو أُجهضت، أنظمة أعادت إنتاج نفسها بأدوات أكثر خشونة، حركات سياسية راجعت مساراتها تحت ضغط الواقع، إقليم يتشكل من جديد على وقع صراعات مفتوحة، ونظام دولي يتغير ببطء لكنه يترك أثره سريعًا على موازين القوة والفرص. في قلب هذا المشهد، كان مركز حريات حاضرًا لا بوصفه مراقبًا محايدًا، بل باعتباره فاعلًا معرفيًّا يسعى إلى الفهم، ويجتهد في التحليل، ويحاول أن يربط بين الوقائع المتناثرة ضمن رؤية أوسع.

هذا الكتاب لا ينطلق من فكرة التوثيق المحايد، ولا يتعامل مع الإنتاج الفكري بوصفه مواد متراكمة، بل يتعامل معه باعتباره مسارًا حيًّا يعكس تطور الأسئلة وتغير الأولويات وتحولات النظر إلى العالم. فالكتابات والمناقشات التي خرجت من مركز حريات لم تكن منفصلة عن سياقها، بل كانت جزءًا من لحظة تاريخية، تتأثر بها وتؤثر فيها، تعيد قراءتها وتحاول أن تتجاوزها. لذلك، فإن هذا العمل لا يكتفي بعرض ما أُنتج، بل يسعى إلى فهم كيف أُنتج، ولماذا أُنتج، وما الذي تغيّر في طريقة التفكير عبر الزمن.

لقد بدأ الاشتباك من سؤال الفكر الإسلامي والنظرية السياسية، في لحظة كانت فيها الحاجة ملحة لإعادة النظر في مفاهيم الدولة، والشرعية، والسلطة، والتغيير. لم يكن ذلك نقاشًا تجريديًّا، بل محاولة لفهم مأزق تاريخي تعيشه مجتمعات المنطقة، حيث تتجاور الرغبة في التغيير مع هشاشة الأدوات، ويتقدم الحلم على حساب التخطيط، وتتصادم القيم مع الوقائع المعقدة. ومن هذا المدخل، انفتح النقاش على تجارب الحركات الإسلامية، لا بوصفها نماذج

مثالية أو إخفاقات مطلقة، بل بوصفها تجارب إنسانية وسياسية مركبة، تحمل في داخلها عناصر القوة والضعف، وتحتاج إلى قراءة نقدية هادئة تتجاوز ثنائية التبرير والإدانة.

ومع تعمق التحولات، فرضت الحالة المصرية نفسها باعتبارها نموذجًا مكثفًا للصراع على الدولة، حيث تداخلت فيها الأبعاد التاريخية والسياسية والمؤسسية، وكشفت عن تعقيدات العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين الإرادة الشعبية وبنية القوة. لم تكن مصر في هذا السياق مجرد حالة محلية، بل مرآة تعكس اختلالات أوسع في الإقليم، وتقدم مادة غنية لفهم طبيعة الانتقال السياسي وحدوده، وأسباب تعثره، ومساراته الممكنة.

ثم جاءت التحولات الإقليمية لتضيف طبقة أخرى من التعقيد، حيث لم تعد الدول وحدها الفاعل الرئيسي، بل دخلت قوى متعددة، رسمية وغير رسمية، في إعادة تشكيل المجال الإقليمي، وتداخلت المشاريع، وتقاطعت المصالح، وتحوّلت بعض القضايا إلى أدوات لإعادة توزيع النفوذ. وفي هذا السياق، برزت قضايا مثل التطبيع، والتهجير، وإعادة هندسة الجغرافيا السياسية، باعتبارها مؤشرات على مسار أعمق يتجاوز حدود اللحظة.

وفي قلب هذه التحولات، عادت فلسطين إلى مركز المشهد، لا بوصفها قضية رمزية فقط، بل باعتبارها محورًا يعيد تعريف الصراع، ويكشف حدود النظام الدولي، ويعيد ترتيب الأولويات في الوعي العربي والإسلامي. لقد مثّلت لحظات المواجهة الكبرى، وفي مقدمتها طوفان الأقصى، نقطة انعطاف أعادت طرح الأسئلة من جديد، وفتحت الباب أمام مراجعات عميقة في التفكير السياسي والإستراتيجي.

أما على المستوى الدولي، فقد تزامن هذا كله مع تحولات في بنية القوة العالمية، حيث تراجعت بعض اليقينيات، وبرزت قوى جديدة، وتداخلت المصالح مع الخطابات القيمية، بما جعل فهم النظام الدولي أكثر تعقيدًا، وأبعد عن التبسيط الذي ساد في مراحل سابقة. وفي هذا الإطار، حاول مركز حريات أن يقرأ هذه التحولات من زاوية تربط بين المحلي والإقليمي والدولي، وتفهم كيف تتقاطع هذه المستويات في تشكيل الواقع.

هذا الكتاب، إذن، ليس مجرد سجل لما جرى، بل محاولة لفهم ما جرى، وربطه بسياقه، واستخلاص دلالاته. وهو لا يدّعي الحياد بمعناه الشكلي الذي يساوي بين أطراف غير متكافئة، ولا ينزلق في الوقت ذاته إلى خطاب تعبوي أو أحكام مسبقة، بل يسعى إلى التوازن بين الانحياز القيمي للحرية والعدالة، والانضباط المنهجي في التحليل والفهم.

كما أنه لا يدّعي الإحاطة بكل شيء، ولا يقدم نفسه بوصفه الكلمة الأخيرة في قراءة هذا العقد، بل بوصفه جهدًا قابلًا للنقد والمراجعة، ومفتوحًا على إضافات لاحقة. فالتجربة

التي يوثقها لم تنتهِ، والأسئلة التي يطرحها لم تُحسم، والمسارات التي يتتبعها لا تزال مفتوحة على احتمالات متعددة.

إن القيمة الأساسية لهذا العمل لا تكمن فقط في المادة التي يجمعها، بل في الرؤية التي يحاول أن يقدمها، وفي الطريقة التي يربط بها بين المعرفة والواقع، وبين التحليل والفعل، وبين الذاكرة والمستقبل. فهو دعوة إلى إعادة الاعتبار للتفكير المنظم في زمن التبسيط، وإلى التمسك بالمعرفة في زمن الضجيج، وإلى الدفاع عن الوعي بوصفه شرطًا لأي مشروع يسعى إلى التغيير.

بهذا المعنى، يمكن قراءة هذا الكتاب بوصفه محاولة لفهم عقدٍ مضطرب، واستعادة خيط التفكير داخله، وبناء أرضية معرفية تساعد على التعامل مع ما هو قادم، لا من موقع اليقين، بل من موقع الفهم العميق والانفتاح على الاحتمالات. إنه كتاب عن الاشتباك، لا بوصفه صراعًا فقط، بل بوصفه عملية مستمرة لإنتاج المعرفة، وإعادة النظر، وبناء المعنى في عالم لا يكف عن التغير.

وفي الختام، يظل الوفاء واجبًا لا يُؤجل، لكل من أسهم في إنضاج تجربة مركز حريات على مدى عقدٍ كامل من العمل المتواصل، فهذه المسيرة لم تكن جهدًا فرديًّا، بل ثمرة عطاء جماعي تراكمي شاركت فيه إرادات وعقول وخبرات متعددة:

وفي المقدمة، نتوجه بخالص التقدير لمسؤولي المركز والدوائر والوحدات المتخصصة، الذين حملوا عبء البناء المؤسسي، وأداروا العمل باحتراف، وأسهموا في تحويل الرؤية إلى واقع حي، من خلال إنتاج علمي رصين وفعاليات نوعية متتابعة.

كما نخص بالشكر مئات المشاركين والضيوف الذين كان لحضورهم وإسهاماتهم دور محوري في إثراء النقاشات وتعميق المخرجات، وفي مقدمتهم الأكاديميون والباحثون من مصر والعالم العربي والإسلامي، الذين أضافوا بعدًا علميًّا ومنهجيًّا أصيلاً.

ولا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا للقادة والمسئولين والرموز السياسية الذين شاركوا بخبراتهم وتجاربهم، وأسهموا في ربط الفكر بالواقع، كما نثمن دور الشباب، الذين كانوا روح هذه التجربة وقلبها النابض، بحيويتهم وتفاعلهم وقدرتهم على حمل الأفكار إلى آفاق أوسع.

إن هذا الجهد المشترك هو الذي منح هذه التجربة معناها، وجعلها قادرة على الاستمرار والتجدد، بوصفها عملًا مفتوحًا على المستقبل، لا يتوقف عند حدود ما تحقق.

مركز حريات للدراسات السياسية والإستراتيجية

د. طارق الزمر

فريق مركز حريات

يضم فريق مركز حريات نخبة من الكفاءات التي شاركت في التأسيس والإدارة والتخطيط والإنتاج المعرفي، في إطار عمل متكامل جمع بين هذه الأدوار دون فصل جامد بينها، بما يعكس طبيعة المشروع بوصفه جهدًا جماعيًّا يقوم على الربط بين الفكر والممارسة، وبين التحليل والتأثير.

وقد أسهم هذا التنوع في بناء تجربة قادرة على التفاعل مع التحولات، وإنتاج معرفة متصلة بالسياق، مع الحفاظ على قدر من الاستمرارية والتراكم، فضلًا عن تعددية في المقاربات نتيجة تنوع الخلفيات والخبرات.

أسماء رؤساء الدوائر مرتبة أبجديا:

- أ/ أحمد حسني – رئيس دائرة شؤون الحركات الإسلامية.
- د. أحمد عمران – رئيس دائرة شئون التخطيط والاستراتيجية.
- د. أسامة رشدي – رئيس دائرة الشؤون الدولية، والتخطيط والإعلام والشباب.
- أ/ إسلام الغمري – رئيس دائرة الشؤون المصرية.
- أ/ أشرف توفيق – رئيس دائرة الشؤون الحقوقية والقانونية.
- د. حسين عبد العال – رئيس دائرة شؤون الدعوة.
- أ/ خالد إبراهيم – رئيس دائرة شئون الشباب.
- أ/ خالد الشريف – رئيس دائرة شئون الإعلام.
- أ/ عامر عبد الرحيم – رئيس دائرة الشؤون البرلماني.

التمهيد

لماذا هذا الكتاب؟ وما الذي يسعى إلى توثيقه؟

لا يُقدَّم هذا الكتاب بوصفه كتالوجًا لإصدارات مركز حريات، ولا سجلًا إداريًّا لأنشطته وفعالياته، ولا وثيقة علاقات عامة تُجَمِّل المسار أو تُضخِّم المنجز. إنما يأتي بوصفه وثيقة ذاكرة مؤسسية، تسعى إلى الإمساك بخيط المعنى عبر عقدٍ كامل من الاشتباك الفكري والسياسي والإستراتيجي، في زمنٍ عربيٍّ وإسلاميٍّ مضطرب، تتنازع فيه السرديات، وتُستهدف فيه الذاكرة، وتُختزل فيه الوقائع إلى شعارات أو اتهامات أو محاكمات سياسية متعجلة.

هذا الكتاب محاولة للإجابة عن سؤال مركزي ظل حاضرًا طوال مسيرة مركز حريات وهو كيف يمكن لمركز دراسات عربي مستقل أن يحفظ أثر مشروعه الفكري عبر زمنٍ شديد الاضطراب، دون أن ينزلق إلى التبرير، أو الانفعال، أو التجميل؟ وهو سؤال لا يتصل بالشكل وحده، بل بالمنهج، وبالفلسفة التي تحكم الفعل البحثي ذاته، وبالمسافة الواعية بين المعرفة والسلطة، وبين التحليل والموقف، وبين التوثيق والذاكرة.

فالكتاب، في جوهره، ليس سردًا لما أُنتج فحسب، بل محاولة لالتقاط كيف فُكِّر فيما أُنتج، وكيف تشكّلت الأسئلة، وكيف تغيّرت زوايا النظر، وكيف تراكم الفهم، وأين توقّف التحليل، وأين اندفع إلى مساحات جديدة فرضتها الوقائع. إنه توثيق لمسار التفكير بقدر ما هو توثيق لمخرجاته.

- الذاكرة بوصفها فعلًا معرفيًّا:

في سياقاتٍ يتعرّض فيها التاريخ القريب لإعادة كتابة قسرية، أو محوٍ متعمَّد، أو تشويهٍ منهجي، يصبح التوثيق فعلًا معرفيًّا ذا بُعد أخلاقي. فالذاكرة ليست حنينًا للماضي، ولا استدعاءً عاطفيًّا للأحداث، بل هي شرط الفهم، وأداة التمييز، وقاعدة الانطلاق نحو المستقبل.

في العقد الذي يغطيه هذا الكتاب، شهد العالم العربي والإسلامي واحدة من أكثر مراحله اضطرابًا: ثورات وُصفت بالمؤامرة، وانقلابات سُمّيت إنقاذًا، وجرائم قُدِّمت بوصفها ضرورة، ومقاومات صُنّفت إرهابًا، وشعوب جرى اختزالها في أرقام أو صور نمطية. وفي هذا السياق، لم يكن النسيان عارضًا، بل كان في كثير من الأحيان جزءًا من إدارة الصراع.

من هنا، لا يتعامل هذا الكتاب مع الذاكرة بوصفها أرشيفًا صامتًا، بل بوصفها ساحة صراع على المعنى. فتوثيق التجربة ليس مجرد تسجيل لما حدث، وإنما دفاع عن حق

المجتمع في معرفة ما جرى، وكيف جرى، ولماذا جرى، وما الذي كان ممكنًا، وما الذي أُغلق عمدًا أو قسرًا.

لقد كان البحث والتحليل، في كثير من لحظات هذا العقد، الملاذ الأخير للعقل النقدي في مواجهة خطاب الاستبداد، ومنطق القوة العارية، والتبسيط الإعلامي، والنزعات الشعبوية. ومن هنا، يأتي هذا الكتاب ليؤكد أن المعرفة لم تكن ترفًا، ولا نشاطًا أكاديميًّا معزولًا، بل كانت – ولا تزال – جزءًا من معركة الوعي.

- مركز حريات مشروع لا لحظة:

لا يتعامل هذا الكتاب مع مركز حريات بوصفه كيانًا إداريًّا، أو منصة نشر، أو منتجًا للأوراق والدراسات والفعاليات فحسب، بل بوصفه مشروعًا فكريًّا تراكميًّا، نشأ في سياق ما بعد الثورات العربية، وتشكّل وعيه في قلب الانكسار، وراكم أسئلته في مواجهة صعود السلطوية، وتبدّل خرائط الإقليم، وإعادة تشكيل النظام الدولي.

بدأ هذا المشروع من أسئلة الفكر الإسلامي والنظرية السياسية، لا بوصفها قضايا تجريدية، بل باعتبارها مفاتيح لفهم مأزق الدولة، وإشكاليات الشرعية، وحدود السلطة، وأزمة القيادة، ومعنى التغيير في مجتمعاتٍ أُنهكت طويلًا. ثم اتّسع الاشتباك ليشمل تجارب الحركات الإسلامية في الحكم والمعارضة والمنفى، لا بقصد التقييم الأخلاقي أو التبرير السياسي، بل بهدف الفهم، والتحليل، واستخلاص الدروس، والتوصيات.

ومع تعمّق الانسداد السياسي، وعودة القبضة الأمنية، وانكشاف بنية الدولة العميقة، باتت الحالة المصرية – بما تحمله من كثافة تاريخية ورمزية سياسية – حاضرة بوصفها وحدة تحليل مستقلة، لا نموذجًا محليًّا معزولًا، بل مرآة تعكس اختلالات أعمق في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والشرعية.

ثم فرضت التحولات الإقليمية والدولية نفسها بقوة، صعود أدوار إقليمية جديدة، تفكك ساحات عربية، إعادة تموضع الخليج، وتحوّل فلسطين – مع طوفان الأقصى – إلى مركز اشتباك عالمي أعاد ترتيب الأولويات وكشف حدود كثير من المسلّمات السابقة.

- من التوثيق إلى السرد التحليلي:

لا يقوم هذا الكتاب على مجرد جمع الإصدارات والأوراق والمبادرات والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي أنجزها مركز حريات خلال عقدٍ كامل، لأن التكديس الكمي لا يصنع معرفة، ولا يتيح فهم المسار أو استخلاص الدلالات. لذلك، اعتمد هذا العمل مقاربة

تجمع بين التوثيق الصارم والسرد التحليلي، بحيث يُعرض الإنتاج ضمن سياقه السياسي والفكري، وتُبرز العلاقة بين المادة المنشورة واللحظة التاريخية التي وُلدت فيها.

التوثيق في هذا الكتاب لا يُمارَس بوصفه غاية مستقلة، بل بوصفه أداة لكشف تطور الخطاب، وتحول الأولويات، وانتقال مركز حريات من سؤال إلى آخر، ومن زاوية تحليل إلى أخرى، تبعًا لتغير السياق المحلي والإقليمي والدولي. أما السرد التحليلي، فلا يهدف إلى إعادة تفسير كل ورقة أو الدفاع عنها، بل إلى وضعها في إطارها العام، وبيان موقعها داخل المسار الكلي للمشروع.

وبذلك، لا يتحول الكتاب إلى موسوعة فكرية بديلة، ولا إلى إعادة إنتاج لمحتوى منشور، بل إلى خريطة تفسيرية تساعد القارئ على فهم كيف تَشكّل الإنتاج، ولماذا اتخذ هذا الاتجاه دون غيره، وكيف تفاعلت المعرفة مع الواقع المتغير.

- إلى من يُوجَّه هذا الكتاب؟

يتوجه هذا الكتاب إلى دوائر متعددة، دون أن يفقد وحدة المنهج أو لغة الخطاب. فهو موجّه، أولًا، إلى النخب الفكرية والسياسية، والحركات والقوى الحيّة في المجتمعات العربية والإسلامية، بوصفه مادة توثيقية وتحليلية تساعد على فهم مسار عقدٍ كامل من الأسئلة والتجارب، بعيدًا عن الاستقطاب الحاد والقراءات الاختزالية.

كما يتوجه إلى الباحثين ومراكز الدراسات، بوصفه توثيقًا لتجربة مركز عربي مستقل اشتبك مع قضايا الفكر والسياسة والإستراتيجية، دون ارتهان للسلطة، أو خضوع لإملاءات مموّل، أو انزلاق إلى خطاب دعائي. ويتيح لهم ذلك الاطلاع على نموذج بحثي اشتغل داخل السياق، وبأدوات تحليلية نقدية، مع انفتاح على مراجعة الفرضيات وتعديل المقاربات.

ويتوجه الكتاب كذلك إلى الدوائر الأكاديمية والإعلامية التي تسعى إلى فهم التحولات العربية والإسلامية في سياقها المركّب، بعيدًا عن المقاربات الأمنية الضيقة أو التفسيرات الإعلامية السطحية. كما لا يستبعد مخاطبة صناع القرار والحكومات المعنية بقضايا المنطقة، لا بوصفه خطابًا احتجاجيًّا، بل قراءة تحليلية تبرز الآثار طويلة المدى للسياسات على الاستقرار والشرعية والتماسك المجتمعي.

- بين الحياد الزائف والانحياز المنهجي:

لا ينطلق هذا الكتاب من ادّعاء الحياد بمعناه الشائع، ولا يتبنى لغة تُساوي شكليًّا بين أطراف غير متكافئة في القوة أو المسؤولية. فالحياد في سياق الظلم العميق ليس موقفًا علميًّا،

بل إغفالٌ للواقع. وفي المقابل، لا ينزلق الكتاب إلى خطاب تعبوي أو معياري مباشر، ولا يُحيل التحليل إلى شعارات أو مواقف مسبقة.

ينطلق العمل من انحياز منهجي واضح لقيم العدالة، والحرية، والكرامة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، باعتبارها إطارًا أخلاقيًّا ناظمًا لإنتاج المعرفة، لا بديلًا عنها. فالمعرفة المنزوعة عن القيم تتحول إلى تقنية في خدمة القوة، والتحليل المفصول عن الأسئلة الأخلاقية ينتهي غالبًا إلى تبرير الواقع القائم.

غير أن هذا الانحياز لم يُترجَم في إنتاج مركز حريات إلى تبسيط للوقائع أو إلى إنكار للتعقيد، بل ظل منضبطًا بأدوات التحليل العلمي، وباللغة الدقيقة، وبالاستعداد لمراجعة المواقف حين تفرض الوقائع ذلك. فالانحياز هنا ليس نقيضًا للعقل، بل شرطًا لاشتغاله في سياق تُصادَر فيه الحقيقة باسم الأمن، ويُعاد تعريف السياسة باسم الواقعية.

- حدود الكتاب وادعاءاته:

لا يقدّم هذا الكتاب نفسه بوصفه سردية مكتملة أو شهادة نهائية على عقدٍ من التحولات، ولا يدّعي الإحاطة بكل ما جرى أو كُتب أو أُنجز. إنه توثيق لمسار فكري وسياسي مستمر، وقراءة قابلة للمراجعة، ومحاولة لتثبيت المعنى دون ادّعاء امتلاكه.

كما لا يسعى إلى إصدار أحكام قاطعة على التجارب، أو تقديم وصفات جاهزة للمستقبل، بل إلى تراكم الفهم، وفتح الأسئلة، وإتاحة المادة للقارئ بوصفه شريكًا في التأويل والنقد. ومن هنا، فإن الكتاب يعي حدوده، ويعترف بها، ويترك مساحات مقصودة للاجتهاد والاختلاف.

- لماذا الآن؟

لا يأتي هذا الكتاب في لحظة استقرار سياسي أو اكتمال مسارات، ولا يُكتب بوصفه خاتمة لتجربة أُنجزت وانتهت، بل يصدر في لحظة إعادة تشكّل كبرى على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فالنظام الدولي يشهد تحولات عميقة في بنية القوة، والإقليم العربي والإسلامي يعاد ترتيبه عبر أدوات خشنة وناعمة، والحركات السياسية والفكرية تعيد التفكير في أدوارها بعد موجات متراكمة من الإحباط والانكسار والخبرات.

في مثل هذه اللحظات، لا يصبح التوثيق ترفًا معرفيًّا، بل ضرورة تحليلية. إذ إن غياب الذاكرة المنظمة، أو تركها للسرديات الرسمية والإعلامية السائدة، يؤدي إلى تكرار الأخطاء ذاتها، وإعادة إنتاج الأوهام نفسها، وقطع الصلة بين التجربة والاحتمال. ومن هنا، فإن توثيق

عقدٍ كامل من الاشتباك الفكري والسياسي لا يهدف إلى تثبيت الماضي، بل إلى فهم الحاضر وفتح أفق المستقبل.

إن اختيار هذه اللحظة بالتحديد يعكس إدراكًا بأن كثيرًا من الأسئلة التي طُرحت في بدايات العقد لم تُحسم، وأن مسارات بدت مغلقة عادت لتفرض نفسها بصيغ جديدة، وأن قضايا جرى تهميشها – وفي مقدمتها فلسطين – استعادت مركزيتها بوصفها كاشفًا بنيويًّا لاختلال النظامين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يصبح النظر إلى الخلف شرطًا لفهم الاتجاه إلى الأمام، لا التفاتًا عنه.

- البعد الاستشرافي في تجربة مركز حريات:

لا يقتصر هذا الكتاب على توثيق ما أُنجز، بل يسلّط الضوء على بعد استشرافي أصيل في تجربة مركز حريات، كان جزءًا من منهج التفكير والتحليل، لا إضافة لاحقة أو تمرينًا ذهنيًّا منفصلًا. فقد تعامل المركز، منذ تأسيسه، مع الوقائع الجارية بوصفها مؤشرات لمسارات أعمق، لا مجرد أحداث آنية تُقرأ بمنطق رد الفعل.

وقد أظهرت السنوات اللاحقة أن عددًا معتبرًا من الأوراق والدراسات التي أصدرها المركز لم تكن قراءات ظرفية، بل تشخيصات مبكرة لتحولات لاحقة، في تفكك الدولة الوطنية، وصعود أدوار إقليمية جديدة، وانكشاف حدود الاستقرار السلطوي، وتآكل أوهام الحياد الدولي، وتحول فلسطين إلى بؤرة اشتباك عالمي تتجاوز إطارها الجغرافي.

لا تُقاس مصداقية هذا البعد الاستشرافي بصحة كل تفصيل أو دقة كل توقع، بل بسلامة الاتجاه العام، وواقعية تقدير المآلات، وقدرة التحليل على الربط بين البنى العميقة والنتائج الظاهرة. ومن هنا، فإن قيمة التوثيق في هذا الكتاب لا تكمن في استعادة ما كُتب فحسب، بل في إظهار كيف اشتغلت المقاربة الاستشرافية داخل مشروع بحثي عربي مستقل، في سياق شديد التقلب.

وبذلك، لا يتحول التوثيق إلى استدعاء عاطفي للماضي، ولا إلى تثبيت إنجازات، بل إلى مادة تحليلية تُسهم في قراءة اللحظة الراهنة وما بعدها، من خلال فهمٍ تراكمي لمسار فكري وسياسي لا يزال مفتوحًا على احتمالات متعددة.

- من التمهيد إلى بنية الفصول:

يأتي هذا الفصل التمهيدي ليضع القارئ أمام الإطار الفلسفي والمنهجي الذي يحكم الكتاب، ويحدّد موقعه من الجدل الدائر حول المعرفة والسياسة والذاكرة. فهو لا يقدّم

خلاصات مسبقة، ولا يفرض مسارات قراءة مغلقة، بل يهيئ الأرضية لفهم ما سيأتي لاحقًا من فصول.

أما الفصول التالية، فستنتقل إلى عرض تفصيلي للإنتاج المعرفي والأنشطة التفاعلية لمركز حريات عبر عقدٍ كامل، وفق تقسيم موضوعي واضح، يتيح تتبّع المسار، وفهم التحولات، وربط الأفكار بسياقاتها. وسيُراعى في هذا العرض الفصل بين التوثيق والتحليل، وبين عرض المادة وتقييمها، بما يحفظ للكتاب طابعه المرجعي دون أن يفقد بعده النقدي.

وبهذا المعنى، لا يُقرأ هذا الكتاب بوصفه سجلًا لما كان، بل بوصفه أداة لفهم ما كان، وما هو كائن، وما يمكن أن يكون. كتابًا يُراهن على العقل في زمن التبسيط، وعلى الذاكرة في زمن النسيان، وعلى المعرفة بوصفها شرطًا للحرية، لا بديلًا عنها ولا تبريرًا لغيابها.

يشكّل هذا الفصل التمهيدي مدخلًا لفهم روح الكتاب ومنهجه وحدوده، ويضع القارئ أمام مشروع توثيقي–تحليلي لا يدّعي الاكتمال، ولا يتخفّى خلف الحياد الزائف، ولا ينزلق إلى التبشير أو الإدانة. إنه محاولة لحفظ القيم في زمن مضطرب، وللدفاع عن التفكير المنظم في مواجهة الفوضى المعرفية، وعن الحرية في مواجهة الخوف.

- خلفيات التأسيس والسياق العام:

نشأ مركز حريات في سياق سياسي وإقليمي بالغ الاضطراب، تميز بتداخل الأزمات وتسارع التحولات، حيث دخلت المنطقة منذ مطلع العقد الماضي في مرحلة انتقالية مفتوحة، أعقبت موجات الثورات العربية وما صاحبها من آمال واسعة بالتغيير، ثم ما لبثت أن واجهت ارتدادات حادة أعادت إنتاج أنماط أكثر تعقيدًا من الاستبداد. لم يكن هذا السياق مجرد خلفية زمنية، بل كان بيئة ضاغطة فرضت إعادة التفكير في أدوات الفهم والتحليل، بعد أن ثبت قصور كثير من المقاربات التقليدية عن استيعاب ما يجري.

على المستوى الإقليمي، تزامن ذلك مع تفكك نسبي في بنية النظام العربي، وصعود أدوار فاعلين جدد، إقليميين ودوليين، أعادوا تشكيل موازين القوة، في ظل تراجع واضح لفكرة الدولة الوطنية المستقرة، وصعود أنماط من الصراع المركب الذي يجمع بين العسكري والسياسي والإعلامي. كما شهدت القضية الفلسطينية تحولات عميقة أعادت طرحها في قلب المشهد، لا على هامشه، خاصة مع تصاعد مسارات التطبيع من جهة، وانفجار موجات مقاومة جديدة من جهة أخرى.

في هذا المناخ، برزت الحاجة إلى نمط مختلف من التفكير والعمل، يتجاوز حدود التفاعل التقليدي مع الأحداث، الذي يكتفي بالوصف أو التعليق، إلى مستوى أعمق من الاشتباك الواعي معها، عبر تحليل بنيتها، وفهم سياقاتها، واستشراف مآلاتها. لم يعد كافيًا تسجيل المواقف، بل أصبح مطلوبًا بناء رؤية قادرة على الربط بين المستويات المختلفة، وتقديم قراءة تتجاوز اللحظة إلى المسار.

ومن هنا، جاء تأسيس المركز استجابة لهذه الحاجة، بوصفه محاولة للانتقال من رد الفعل إلى الفعل المعرفي، ومن التلقي إلى المبادرة، ومن التعامل مع الوقائع كأحداث منفصلة إلى قراءتها ضمن شبكة مترابطة من العوامل والتأثيرات. لقد كان الدافع الأساسي هو إدراك أن لحظة التحول التي تمر بها المنطقة لا يمكن التعامل معها بالأدوات القديمة، وأن الاشتباك الواعي مع القضايا لم يعد خيارًا، بل ضرورة لفهم ما يجري، والمساهمة في التأثير فيه.

- فلسفة "الاشتباك" كمنهج:

يقوم مفهوم "الاشتباك" في تجربة المركز على تجاوز الثنائية التقليدية بين الفهم المجرد والتدخل العملي، ليصبح مسارًا يجمع بينهما في آنٍ واحد. فالاشتباك ليس مجرد متابعة للأحداث أو تعليق عليها، بل هو سعي لفهم عميق لبنيتها وسياقاتها، مقرون بمحاولة التأثير في اتجاهاتها من خلال إنتاج معرفة قادرة على التفسير والتوجيه معًا. بهذا المعنى، يتحول الفكر من حالة تأمل إلى أداة فاعلة، تسهم في إعادة تشكيل الوعي، وتفتح مسارات للفعل.

ويبرز الفرق هنا بوضوح بين الرصد السلبي، الذي يكتفي بتسجيل الوقائع كما هي، دون مساءلة أو تحليل، وبين التفاعل التحليلي الذي يسعى إلى تفكيك الحدث، وربطه بسياقه الأوسع، واستخلاص دلالاته. فالرصد قد ينتج معرفة سطحية، بينما يهدف الاشتباك إلى إنتاج معرفة مركبة، ترى ما وراء الظاهر، وتربط بين المحلي والإقليمي والدولي، وتتعامل مع الحدث كجزء من مسار ممتد لا كواقعة معزولة.

كما يمثل الاشتباك موقفًا منهجيًّا بديلًا عن خيارين شائعين، الحياد الزائف، الذي يتخفى خلف لغة موضوعية لكنه يعزل نفسه عن القضايا الكبرى، والانفعال العاطفي، الذي يغرق في الموقف دون بناء فهم متماسك. في المقابل، يسعى الاشتباك إلى تحقيق توازن دقيق، يجمع بين وضوح الموقف وعمق التحليل، بحيث لا تتحول المعرفة إلى تبرير، ولا يتحول الموقف إلى خطاب فارغ. ومن هنا، يصبح الاشتباك إطارًا حاكمًا لطبيعة العمل، يحدد كيف تُقرأ الأحداث، وكيف تُنتج الأفكار، وكيف يُبنى التأثير.

- المنهج المعرفي للمركز:

يقوم المنهج المعرفي للمركز على مقاربة مركبة تتجاوز التخصصات الضيقة، عبر توظيف أدوات تحليل متعددة تشمل البعد السياسي في تفكيك بنية السلطة وصراعاتها، والبعد الإستراتيجي في قراءة توازنات القوة ومساراتها، والبعد الاجتماعي في فهم ديناميات المجتمع وتحولاته العميقة. لا ينحصر التحليل في مستوى واحد، بل يتحرك بين هذه المستويات الثلاثة، بما يسمح ببناء صورة أكثر تكاملًا للظواهر، ويمنع الوقوع في التبسيط أو الاختزال. فالقضية السياسية لا تُفهم بمعزل عن بيئتها الاجتماعية، ولا تُقرأ التحولات الإستراتيجية دون إدراك سياقها السياسي.

ويعتمد هذا المنهج على الجمع بين ثلاث طبقات معرفية متداخلة، الوصف، والتحليل، والاستشراف. يبدأ بتوصيف دقيق للوقائع، باعتباره قاعدة لا غنى عنها لأي فهم جاد، ثم ينتقل إلى التحليل الذي يسعى إلى تفسير العلاقات السببية، وكشف البنى الكامنة خلف الأحداث، قبل أن يتجه إلى الاستشراف الذي يحاول استكشاف المسارات المحتملة، وبناء سيناريوهات تساعد على قراءة المستقبل. هذا التدرج لا يعني الفصل بين هذه المستويات، بل تداخلها في عملية واحدة، حيث يُعاد توظيف الوصف في التحليل، ويُبنى الاستشراف على ما ينتجه التحليل من فهم.

كما يرتكز المنهج على الربط المستمر بين المستويات المحلي والإقليمي والدولي، إدراكًا بأن أي ظاهرة لم تعد قابلة للفهم داخل حدودها الوطنية فقط. فالأزمة المحلية غالبًا ما تكون امتدادًا لتفاعلات إقليمية، وهذه بدورها تتأثر ببنية النظام الدولي وتحولاته. ومن ثم، يسعى المركز إلى قراءة القضايا ضمن شبكة مترابطة من التأثيرات، حيث يُنظر إلى الداخل في ضوء الخارج، وإلى الإقليم في سياق العالم، بما يسمح بفهم أكثر عمقًا وتعقيدًا للواقع، ويجنب الوقوع في قراءات معزولة أو جزئية.

وفي هذا الإطار، لا يهدف المنهج إلى إنتاج معرفة نظرية مجردة، بل إلى بناء فهم قادر على الإسهام في توجيه الفعل، من خلال تقديم قراءات دقيقة، وتقديرات موقف، ورؤى استشرافية، تضع صانع القرار والفاعل المجتمعي أمام خيارات أوضح. ومن هنا، تتحدد قيمة هذا المنهج في قدرته على الجمع بين العمق والاتساع، وبين الفهم والتأثير، بما يجعله أداة مركزية في مسار "الاشتباك" الذي يتبناه المركز.

- تطور التجربة عبر الزمن:

لم تكن تجربة المركز خطًا مستقيمًا، بل مسارًا متدرجًا تشكل عبر تفاعل مستمر مع الأحداث والتحولات، حيث بدأت المرحلة الأولى بطابع تفسيري يغلب عليه السعي لفهم ما

يجري في بيئة مضطربة وسريعة التغير. كان التركيز منصبًا على قراءة الوقائع وتفكيكها، ومحاولة تقديم صورة واضحة في ظل حالة من الضباب السياسي والفكري. ومع تراكم الخبرة وتزايد التحديات، لم يعد هذا المستوى كافيًا، فانتقلت التجربة تدريجيًّا إلى مستوى التحليل المركب، الذي لا يكتفي بوصف الحدث، بل يسعى إلى فهم بنيته العميقة، وربطه بسياقاته الأوسع، واستكشاف ما وراءه من توازنات وقوى فاعلة.

تواكب هذا التحول المعرفي مع تطور ملحوظ في الأدوات المستخدمة، حيث انتقل العمل من الاعتماد الأساسي على الندوات واللقاءات النقاشية إلى إنتاج أوراق بحثية وتحليلية أكثر عمقًا، ثم إلى أوراق إستراتيجية تسعى إلى تقديم تقديرات موقف وبناء سيناريوهات. ومع نضج التجربة، برز اتجاه نحو إطلاق مشروعات ومبادرات تحاول تجاوز حدود التحليل إلى محاولة التأثير في الواقع، بما يعكس إدراكًا متزايدًا بأن المعرفة وحدها لا تكفي ما لم تتحول إلى أدوات فعل.

وقد شهدت مسيرة المركز عددًا من اللحظات المفصلية التي أعادت تشكيل أولوياته ومساراته، حيث فرضت أحداث كبرى إيقاعها على طبيعة الإنتاج وكثافته، ودفعته إلى إعادة ترتيب اهتماماته. مثلت التحولات السياسية الحادة، والأزمات الإقليمية، واللحظات الفارقة في الصراع مع الكيان الصهيوني، نقاط انعطاف أساسية انتقل فيها المركز من حالة التفاعل إلى مستوى أعمق من الاشتباك، سواء على مستوى الموضوعات أو الأدوات أو الخطاب. وفي كل مرة، كانت التجربة تعيد تعريف نفسها، مستفيدة من تراكمها السابق، ومتكيفة مع متغيرات جديدة.

وعلى امتداد هذا المسار، يمكن ملاحظة انتقال تدريجي من الانشغال باللحظة إلى محاولة الإمساك بالمسار، ومن التعامل مع الحدث إلى قراءة الاتجاه، ومن رد الفعل إلى بناء الرؤية. وهو انتقال لم يكتمل بعد، لكنه يعكس دينامية مستمرة نحو مزيد من النضج، حيث لم تعد التجربة مجرد استجابة لما يحدث، بل محاولة واعية لفهم ما قد يحدث، والتأثير فيه بقدر الإمكان.

- خريطة القضايا التي اشتبك معها المركز:

تتوزع خريطة الاشتباك لدى المركز على مجموعة من القضايا المحورية التي شكلت جوهر التحولات في المجال العربي والإسلامي، حيث جاء النظام المصري في مقدمة هذه القضايا بوصفه الحالة الأكثر التصاقًا بالتحولات الداخلية العميقة، سواء من حيث طبيعة الدولة، أو علاقة السلطة بالمجتمع، أو دور المؤسسة العسكرية، وحدود المجال العام. وقد

شكّل هذا الملف مساحة مركزية لفهم ديناميات الاستبداد وإشكاليات الانتقال، وحدود الإصلاح في بيئة مغلقة، بما جعله نقطة ارتكاز لتحليل أوسع يتجاوز الحالة المصرية ذاتها.

إلى جانب ذلك، حضرت الثورات العربية كإطار جامع لفهم لحظة تاريخية فارقة، حيث لم يتعامل معها المركز كأحداث منفصلة، بل كمسار ممتد يكشف عن طبيعة العلاقة بين الشعوب والأنظمة، وعن إمكانات التغيير وحدوده. وقد انصب الاهتمام على تحليل أسباب الانفجار، وتعثر المسارات، وتباين التجارب، مع محاولة استشراف فرص الاستئناف في المستقبل، بما يعكس إدراكًا بأن هذه الثورات لم تنتهِ، بل دخلت أطوارًا أكثر تعقيدًا.

أما فلسطين وغزة، فقد مثلتا مركز الاشتباك الأعمق، ليس فقط بوصفهما قضية عادلة، بل باعتبارهما مفتاحًا لفهم توازنات الإقليم وطبيعة النظام الدولي. وقد شهد هذا الملف تصاعدًا ملحوظًا في الحضور، خاصة في ضوء التحولات الأخيرة، حيث انتقل من كونه أحد المحاور إلى كونه بؤرة كاشفة يعاد من خلالها قراءة مجمل المشهد السياسي والإستراتيجي.

وفي امتداد لذلك، جاء الاشتباك مع النظامين الإقليمي والدولي لفهم شبكة العلاقات المعقدة التي تتحكم في مسارات المنطقة، من تحالفات متغيرة، وصراعات نفوذ، وتوازنات قوة تتجاوز الحدود الوطنية. وقد سعى المركز إلى الربط بين المحلي وهذه المستويات الأوسع، إدراكًا بأن أي قراءة معزولة تفقد قدرتها على التفسير.

كما أولى المركز اهتمامًا خاصًا بملف الوعي وصناعة المجال العام، باعتباره الساحة التي تتشكل فيها اتجاهات المجتمعات، وتتحدد من خلالها فرص التغيير. فتم تحليل دور الشباب، والسرديات، والإعلام، وأدوات التأثير الحديثة، بوصفها عناصر حاسمة لا تقل أهمية عن السياسة التقليدية.

وفي الخلفية الجامعة لكل هذه القضايا، ظل الفكر الإسلامي حاضرًا بوصفه الإطار المرجعي الذي تُفهم من خلاله هذه التحولات، حيث جرى الاشتباك مع أسئلته المتعلقة بالدولة، والشرعية، والسياسة، وإعادة بناء التصورات بما يتناسب مع مركزية دور الحركات الإسلامية وتعقيدات الواقع. وبذلك، لم تكن هذه القضايا منفصلة، بل شبكة مترابطة تشكل معًا خريطة اشتباك تعكس طبيعة المرحلة وتحدياتها.

وقد شكّلت الحركات الإسلامية، في عمق هذه الخريطة، قاعدة محورية لتفكير المركز وأنشطته، ليس بوصفها فاعلًا سياسيًّا فحسب، بل باعتبارها أحد أهم مفاتيح فهم التحولات في المجال العربي والإسلامي. فقد انصرف جزء معتبر من الجهد إلى رصد تجارب هذه الحركات في الحكم والمعارضة، وتحليل مساراتها، وتقويم أدائها، والكشف عن مواطن القوة

والخلل فيها، مع السعي إلى تقديم قراءات نقدية تسهم في تجديدها وتجاوز أزماتها. ولم يقف الأمر عند حدود التوصيف أو النقد، بل امتد إلى استشراف مستقبل الحركات الإسلامية في ظل التحولات الراهنة، ومحاولة بلورة رؤى تساعدها على إعادة التموضع، والتكيف مع تعقيدات البيئة السياسية الجديدة. وفي هذا السياق، سعى المركز إلى تقديم نصائح وتوجيهات لصنّاع القرار داخل هذه الحركات، تستند إلى قراءة واقعية للتحديات، وتستهدف تعزيز قدرتها على الفاعلية، وتجاوز أخطاء التجربة، والانتقال من رد الفعل إلى المبادرة، بما يجعلها أكثر قدرة على الإسهام في بناء مشروع سياسي أكثر نضجًا واتزانًا في المرحلة القادمة.

- أنماط الإنتاج والأدوات:

اعتمدت تجربة المركز على تنوع واضح في أنماط الإنتاج والأدوات، بما يعكس إدراكًا مبكرًا بأن الاشتباك مع القضايا المعقدة لا يمكن أن يتم عبر أداة واحدة، بل يحتاج إلى تكامل بين مستويات متعددة من العمل المعرفي والتفاعلي. فقد شكّلت الأوراق البحثية والإستراتيجية العمود الفقري للإنتاج، حيث قُدمت من خلالها قراءات تحليلية معمقة تتجاوز الوصف إلى تفكيك الظواهر وربطها بسياقاتها السياسية والإستراتيجية، مع تطور ملحوظ نحو بناء سيناريوهات واستشراف مآلات الأحداث.

إلى جانب ذلك، مثّلت الندوات والمؤتمرات مساحة حية لتبادل الأفكار، حيث لم تقتصر على عرض الرؤى، بل أسهمت في اختبارها وتطويرها عبر النقاش، كما أتاحت تلاقي خبرات متنوعة من خلفيات أكاديمية وسياسية وإعلامية، ما منح الإنتاج المعرفي بعدًا تفاعليًّا يتجاوز حدود النص المكتوب.

أما ورش العمل والدورات التدريبية، فقد عكست انتقالًا تدريجيًّا نحو بناء القدرات، حيث ركزت على تحويل المعرفة إلى مهارات، سواء في مجالات التحليل السياسي، أو العمل الإعلامي، أو إدارة الحملات، بما يسهم في إعداد كوادر قادرة على الفعل لا الاكتفاء بالفهم.

وفي مستوى أكثر تقدمًا، برزت المبادرات والمشروعات كأداة لتجسيد الأفكار على أرض الواقع، عبر محاولات تنظيم الجهود، وبناء شبكات، وإطلاق مسارات عمل تستهدف التأثير المباشر في المجال العام، وإن ظل هذا المسار في طور التوسع والتجريب.

كما لعبت الحملات الإعلامية دورًا مهمًا في نقل الخطاب من الدوائر النخبوية إلى الجمهور الأوسع، عبر تبسيط القضايا، وصياغة رسائل قادرة على الوصول والتأثير، مستفيدة من أدوات الإعلام الرقمي.

ويكشف هذا التنوع في الأدوات عن مسار متدرج من الإنتاج المعرفي إلى التفاعل، ثم إلى محاولة التأثير، بما يعكس تطورًا في فهم طبيعة الاشتباك، وضرورة الجمع بين الفكر والممارسة ضمن رؤية متكاملة.

- مؤشرات الأداء والتأثير:

تعكس مؤشرات الأداء والتأثير في تجربة المركز توازنًا نسبيًّا بين كثافة الإنتاج المعرفي واتساع دوائر التفاعل، وإن ظل هذا التوازن يميل في بعض مراحله إلى الحضور النخبوي أكثر من الامتداد الجماهيري. فقد شكّل حجم الإنتاج المعرفي أحد أبرز عناصر القوة، حيث تراكمت مئات الأوراق والتقارير والإصدارات التي عالجت قضايا متعددة بعمق تحليلي متزايد، ما أتاح بناء رصيد معرفي ممتد يمكن الرجوع إليه بوصفه مرجعية في عدد من الملفات.

وفي موازاة ذلك، جاءت كثافة الفعاليات لتعزز هذا الحضور، من خلال عشرات المؤتمرات والندوات وورش العمل التي وفرت مساحة للنقاش الحي، وأسهمت في تحويل المعرفة من نصوص مكتوبة إلى حالة تفاعل مستمر، مع ملاحظة تصاعد هذا الدور في مراحل معينة ارتبطت بالأحداث الكبرى.

أما على مستوى الحضور، فيُلاحظ أن التأثير النخبوي كان أكثر وضوحًا، من خلال مشاركة باحثين وخبراء وشخصيات عامة، ما منح المركز حضورًا معتبرًا داخل دوائر التفكير والتحليل. في المقابل، ظل الامتداد الجماهيري محدودًا نسبيًّا، رغم محاولات متزايدة لتوسيعه عبر الحملات الإعلامية والأدوات الرقمية.

وعلى صعيد التفاعل والانتشار، يمكن رصد وصول الإصدارات إلى شرائح واسعة من المتابعين، مع إعادة تداول بعض المواد في سياقات سياسية وإعلامية مختلفة، خاصة تلك المرتبطة بالأحداث الكبرى. ويكشف ذلك عن قدرة المركز على التأثير في النقاش العام بدرجات متفاوتة، مع بقاء الحاجة قائمة لتعميق هذا التأثير وتحويله إلى حضور مجتمعي أوسع وأكثر استدامة.

- التحديات التي واجهت التجربة:

لم تتشكل تجربة المركز في بيئة مستقرة أو مواتية، بل جاءت في سياق بالغ التعقيد، ما جعل التحديات جزءًا أصيلًا من مسارها. في مقدمة هذه التحديات برزت القيود السياسية والأمنية، التي حدّت من حرية الحركة في بعض الساحات، وفرضت قيودًا على الفعل العلني

والتنظيمي، وهو ما انعكس على طبيعة الأنشطة وأدوات العمل، ودفع أحيانًا إلى الاعتماد على مساحات بديلة أقل تأثيرًا أو أكثر حذرًا.

إلى جانب ذلك، ظهرت محدودية الموارد كعامل ضاغط مستمر، سواء على مستوى التمويل أو الكوادر المتفرغة، ما أثر على القدرة على التوسع الأفقي أو تطوير مشروعات طويلة المدى، وجعل كثيرًا من الجهود قائمًا على المبادرات الفردية أو العمل التطوعي، بدل البناء المؤسسي المستقر.

كما واجهت التجربة صعوبة واضحة في الانتقال من إنتاج المعرفة إلى الفعل المباشر، حيث ظل الجزء الأكبر من النشاط في إطار التحليل والتوصيف، مع محاولات جزئية للتحول إلى مشاريع أو مبادرات تنفيذية لم تصل دائمًا إلى مستوى التأثير المطلوب، نتيجة تعقيدات البيئة السياسية وضعف الإمكانات.

ويضاف إلى ذلك عامل التشتت الجغرافي، حيث توزعت الأنشطة والفاعلون بين أكثر من دولة وساحة، ما صعّب عملية التنسيق المستمر، وأثر على بناء هيكل تنظيمي متماسك. ومع ذلك، فإن هذا التحدي نفسه أتاح قدرًا من الانفتاح والتنوع، وإن ظل بحاجة إلى إدارة أكثر تكاملًا في المراحل القادمة.

- دروس التجربة:

تكشف هذه التجربة الممتدة عن مجموعة من الدروس التي لا تقف عند حدود التقييم، بل تمثل مداخل لإعادة البناء والتطوير. في مقدمة هذه الدروس تبرز أهمية التراكم المعرفي، حيث لم يكن إنتاج المعرفة في ذاته هدفًا مرحليًّا، بل عملية ممتدة تتشكل عبر الزمن، وتتراكم فيها الرؤى والتحليلات بما يسمح ببناء فهم أعمق وأكثر نضجًا. هذا التراكم لم يكن مجرد زيادة عددية، بل انتقالًا تدريجيًّا من التفسير إلى التحليل، ومن التحليل إلى محاولة الاستشراف.

كما تؤكد التجربة ضرورة الربط بين الفكر والواقع، إذ أثبتت أن المعرفة المنفصلة عن السياق تفقد فاعليتها، وأن التحليل الحقيقي هو الذي يتغذى من الوقائع ويتفاعل معها، لا الذي يكتفي بإعادة إنتاج مفاهيم مجردة. وقد أظهر هذا الربط أن القدرة على فهم اللحظة السياسية تتطلب تداخل الأدوات، لا الاقتصار على زاوية واحدة.

في المقابل، كشفت التجربة حدود العمل النخبوي، حيث ظل التأثير في كثير من الأحيان محصورًا في دوائر محدودة، دون امتداد كافٍ إلى المجال العام، ما يطرح سؤالًا مستمرًا حول كيفية تحويل المعرفة إلى قوة اجتماعية قادرة على التأثير.

وأخيرًا، تبرز مركزية الوعي كشرط حاكم لأي مشروع تغييري، إذ يتبين أن الأزمات لا تتعلق فقط بالسياسات أو البنى، بل بطبيعة الإدراك الجمعي، وأن أي محاولة للتغيير دون إعادة تشكيل هذا الوعي تظل محدودة الأثر، مهما بلغت قوة التحليل أو دقته.

- موقع التجربة ضمن الحقل الفكري والسياسي:

تحتل تجربة مركز حريات موقعًا وسيطًا ومميزًا داخل الحقل الفكري والسياسي، حيث لم تنحصر في الإطار الأكاديمي التقليدي للمراكز البحثية، ولم تنخرط كذلك في العمل الحركي المباشر، بل سعت إلى بناء مساحة تجمع بين التحليل المعرفي والاشتباك مع الواقع. في علاقتها بالمراكز البحثية الأخرى، يمكن ملاحظة أنها لم تتأسس بوصفها بديلًا تنافسيًّا بقدر ما كانت محاولة لسد فجوة قائمة، تتمثل في غياب المقاربة التي تربط بين التحليل السياسي والسياق الحركي والاجتماعي، خاصة في القضايا المرتبطة بالثورات والتحولات.

أما على مستوى إسهامها في تطوير الخطاب السياسي الإسلامي، فقد قدمت التجربة محاولة لتجاوز الثنائية التقليدية بين الخطاب الدعوي والخطاب السياسي، عبر إدخال أدوات تحليلية أكثر تعقيدًا، والانفتاح على مفاهيم الدولة، والمجال العام، والنظام الدولي، بعيدًا عن الاختزال أو الشعاراتية. وقد ساهم ذلك في إعادة صياغة بعض المفاهيم، أو على الأقل في طرحها ضمن سياق أكثر واقعية واتصالًا بالتجربة المعاصرة.

وفيما يتعلق بدورها في النقاش العام العربي، فقد مثلت إصدارات وفعاليات المركز جزءًا من تيار أوسع يسعى إلى إعادة بناء النقاش حول قضايا المنطقة، حيث لم تكتفِ بعرض مواقف، بل حاولت تقديم قراءات تفسيرية وتحليلية للأحداث. ورغم أن هذا الدور ظل في معظمه ضمن الدوائر النخبوية، إلا أنه أسهم في تشكيل مساحات للنقاش تتجاوز الاستقطاب الحاد، وتفتح المجال أمام مقاربات أكثر توازنًا وعمقًا.

- التقديم للفصول الثمانية:

تأتي الفصول الثمانية بوصفها الامتداد العملي لما تم تأصيله في المقدمات، حيث لا تمثل مجرد تقسيم موضوعي للكتاب، بل تعكس بنية فكرية متماسكة تُترجم فلسفة "الاشتباك" إلى مجالات تطبيق محددة. فالمقدمات تضع الإطار النظري والمنهجي، بينما تتولى الفصول

اختبار هذا الإطار على أرض الواقع، من خلال الاشتباك مع قضايا بعينها، بما يكشف عن العلاقة العضوية بين التنظير والممارسة التحليلية.

ويظهر هذا الارتباط بوضوح في كيفية معالجة كل فصل لملف من الملفات الكبرى، حيث لا يُقدَّم بوصفه موضوعًا معزولًا، بل كجزء من شبكة مترابطة من القضايا. فالنظام المصري، والثورات، وفلسطين، والنظام الدولي، والإقليمي، والوعي، والفكر الإسلامي، والحركات الإسلامية، كلها تُعرض ضمن سياق واحد تتقاطع فيه المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يجسد عمليًّا فكرة الاشتباك الشامل الذي لا يفصل بين الساحات.

أما ترتيب الفصول، فقد جاء تعبيرًا عن مسار مقصود في بناء الرؤية، لا مجرد تنظيم تقليدي للموضوعات، إذ يبدأ من تأسيس الإطار الفكري عبر تناول الفكر الإسلامي والنظرية السياسية، ثم ينتقل إلى اختبار هذا الإطار في الواقع من خلال الحركات والتجارب الإسلامية، قبل أن يهبط إلى الحالة المصرية بوصفها نموذجًا كثيفًا لتفاعلات الدولة والسلطة والمجال العام. ومن هذا المستوى، يتسع النظر نحو فلسطين وغزة باعتبارهما بؤرة الاشتباك المركزية، ثم إلى النظام الإقليمي بما يحمله من تفكك وإعادة تشكيل، فإلى النظام الدولي حيث تتبدل موازين القوة وتتهاوى أوهام الهيمنة. وبعد استيعاب هذه الدوائر، يعود المسار إلى مستوى الوعي وصناعة المجال العام، بوصفه الحاضن الذي تتشكل فيه اتجاهات الفعل والتأثير، قبل أن يُختتم بالثورات العربية باعتبارها التعبير الأكثر وضوحًا عن تفاعل هذه المستويات جميعًا، من الفكرة إلى الحركة، ومن الداخل إلى الخارج، ومن الوعي إلى الفعل. وبهذا التدرج، يتشكل بناء متكامل ينطلق من التأصيل، ويمر بالتجربة، ويتسع للتحليل، ثم يعود ليؤكد مركزية الوعي في أي مشروع تغييري.

- التمهيد.
- الفصل الأول ـ الفكر الإسلامي والنظرية السياسية (مسار التأصيل وبناء الإطار الفكري للمشروع الإسلامي).
- الفصل الثاني ـ الحركات والتجارب الإسلامية (الترجمة العملية للفكرة – من النظرية إلى الواقع).
- الفصل الثالث ـ النظام المصري (الدولة، السلطة، العسكر، والمجال العام).
- الفصل الرابع (فلسطين وغزة ـ من القضية إلى مركز الاشتباك).
- الفصل الخامس ـ النظام الإقليمي (التفكك، التطبيع، وإعادة التموضع).

- الفصل السادس - النظام الدولي (تحولات القوة وسقوط أوهام الهيمنة).
- الفصل السابع - الوعي وصناعة المجال العام (الشباب، السردية، وهندسة التأثير في العصر الرقمي).
- الفصل الثامن - الثورات العربية (المسار، الانكسار، وآفاق الاستئناف).

الفصل الأول

الفكر الإسلامي والنظرية السياسية

مسار التأصيل وبناء الإطار الفكري للمشروع الإسلامي

مقدمة:

لا يبدأ هذا الفصل من فراغ، ولا يُقرأ بوصفه مدخلًا نظريًّا مجردًا منفصلًا عن الواقع، بل يأتي بوصفه الحقل التأسيسي الذي تَشكَّل فيه وعي المشروع، وتحددت من خلاله زوايا النظر إلى القضايا الكبرى التي اشتبك معها مركز حريات طوال عقدٍ كامل. فهو ليس مجرد عرض لأفكار أو أطروحات فكرية، وإنما محاولة لإعادة بناء الإطار المرجعي الذي يحكم التفكير السياسي الإسلامي في زمنٍ تتداخل فيه الأزمات، وتتشابك فيه المستويات، وتنهار فيه كثير من المسلّمات التي حكمت المراحل السابقة.

في هذا السياق، لا تُطرح قضايا الفكر الإسلامي والنظرية السياسية بوصفها نقاشات أكاديمية معزولة، بل باعتبارها مفاتيح لفهم مأزق أعمق يتصل بطبيعة الدولة، ومعنى الشرعية، وحدود السلطة، وأزمة القيادة، وإشكالية التغيير في مجتمعاتٍ عاشت طويلًا تحت وطأة الاستبداد، ثم دخلت في موجة من الانفجارات الثورية، قبل أن ترتد إلى أشكال أكثر تعقيدًا من السيطرة والهيمنة. ومن هنا، يصبح الاشتغال على هذا الحقل الفكري ضرورة، لا ترفًا، لأنه يمثل القاعدة التي تُبنى عليها بقية المسارات، من التنظيم إلى الحركة، ومن السياسة إلى الإستراتيجية.

لقد كشفت التجارب التي أعقبت الثورات العربية أن الخلل لم يكن في موازين القوة وحدها، ولا في شراسة الخصوم فحسب، بل في كثير من الأحيان في ضعف التأصيل، وغياب الرؤية، والتردد بين نماذج متناقضة لم يُحسم أمرها نظريًّا قبل أن تُختبر عمليًّا. فبين الدعوة والدولة، وبين المعارضة والحكم، وبين المبدئية والبراغماتية، وبين الانتماء التنظيمي والانتماء للمشروع، ظل التردد قائمًا، وتحوّل في لحظات حاسمة إلى عامل إرباك أضعف القدرة على اتخاذ القرار، وأفقد الفعل السياسي كثيرًا من تماسكه.

من هنا، ينشغل هذا الفصل بإعادة طرح الأسئلة الكبرى، لا بهدف تكرار الجدل القديم، بل لإعادة صياغته في ضوء التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة والعالم. فهو يسعى إلى تفكيك الإشكاليات التي رافقت انتقال الحركات الإسلامية من المجال الدعوي إلى المجال السياسي، ويعيد النظر في العلاقة بين فقه الدولة وفقه المعارضة، ويبحث في الأساس الفقهي

والأصولي لما يُسمى بالواقعية السياسية، لا بوصفها تنازلًا عن المبادئ، بل باعتبارها اجتهادًا منضبطًا في التعامل مع واقع معقد ومتغير.

كما يتوقف هذا الفصل عند مسألة تجديد المرجعية الفكرية، ليس بمعنى القطيعة مع التراث، وإنما من خلال إعادة قراءته في ضوء الأسئلة المعاصرة، وربطه بمتطلبات الواقع السياسي والإستراتيجي. فالعقل الذي يُراد له أن يدير مشروعًا بحجم التحديات الراهنة، لا يمكن أن يظل أسير مقولات جاهزة، أو نماذج تاريخية لم تُختبر في سياقات مشابهة، بل يحتاج إلى بناء جديد، يجمع بين الأصالة والقدرة على التجديد، وبين الثبات والمرونة.

وفي قلب هذا الاشتغال، يبرز سؤال العقل الإستراتيجي بوصفه أحد أكثر جوانب النقص حضورًا في التجارب الإسلامية المعاصرة. فالفعل السياسي الذي لا يستند إلى تصور إستراتيجي واضح، يتحول إلى ردود أفعال متفرقة، مهما بلغت صدق النوايا أو قوة الحشد. ومن هنا، يسعى هذا الفصل إلى وضع ملامح أولية لهذا العقل، من حيث أدواته، ومنهجه، وقدرته على الربط بين اللحظة الراهنة والمآلات المستقبلية.

ولا ينفصل ذلك عن سؤال القيادة، الذي يتكرر حضوره في أكثر من مستوى، ليس بوصفه أزمة أشخاص، بل بوصفه أزمة نموذج. فطبيعة التحولات التي تعيشها المنطقة تتطلب نمطًا جديدًا من القيادة، يجمع بين العمق الفكري، والكفاءة السياسية، والقدرة على إدارة التعقيد، والتواصل مع مجتمعات تتغير بسرعة، وتواجه تحديات غير مسبوقة. ومن هنا، يتناول الفصل أزمة القيادة من زوايا متعددة، بحثًا عن ملامح بديلة يمكن أن تستجيب لمتطلبات المرحلة.

كما يتطرق إلى العلاقة المركبة بين الحركة الإسلامية والمفكرين، بوصفها علاقة لم تُحسم بعد بين الاحتضان والإقصاء، وبين الاستفادة والتوجس، في حين أن بناء مشروع فكري متماسك لا يمكن أن يتم دون تفاعل حي بين الفعل والحقل المعرفي. وفي السياق ذاته، يُعاد طرح مسألة التعددية السياسية وتداول السلطة، ليس كاقتباس من نماذج خارجية، بل كإشكالية داخلية تتطلب تأصيلًا واضحًا، يحدد موقعها داخل الرؤية الإسلامية للحكم.

ويحتل دور العلماء مساحة مهمة في هذا الفصل، ليس بوصفهم حراسًا للتراث فحسب، بل باعتبارهم فاعلين في لحظات الأزمات، وقادرين – أو يفترض أن يكونوا كذلك – على توجيه الوعي، وترشيد القرار، وربط الفعل السياسي بإطاره القيمي والشرعي. وهو دور شهد تباينات كبيرة خلال العقد الماضي، تستدعي مراجعة جادة.

كما لا يغفل الفصل استحضار تجارب المراجعات، بوصفها أحد أهم محطات التفكير النقدي داخل التيار الإسلامي، وما تثيره من أسئلة حول القدرة على النقد الذاتي، وحدود المراجعة، وإشكالية الانتقال من التنظير إلى التطبيق. وفي هذا السياق، تتداخل القراءة الفكرية مع الفعاليات الحوارية من ندوات ومؤتمرات وورش عمل، التي لم تكن مجرد أنشطة موازية، بل كانت جزءًا من عملية إنتاج المعرفة وتداولها واختبارها.

ويمتد الاشتغال في هذا الفصل إلى قضايا أوسع، تتصل بعلاقة الإسلاميين بالنظام الدولي، وبالغرب، وبالتحولات العالمية، حيث لم يعد ممكنًا التفكير في المشروع الإسلامي بمعزل عن السياق الدولي الذي يعاد تشكيله. ومن هنا، تُطرح إشكالية التفاعل المشروط، وإدارة الصراع والتواصل، والتوازن بين الحفاظ على الهوية والانخراط في عالم معقد.

وفي مستوى أعمق، يسعى هذا الفصل إلى رسم ملامح مشروع حضاري يتجاوز حدود السياسة اليومية، ويعيد طرح سؤال استئناف الحضارة الإسلامية بوصفه أفقًا جامعًا، لا شعارًا إنشائيًّا. وهو ما يقتضي تحديد القاعدة الفكرية، والمنهج، والمراحل، وربط ذلك كله بواقع ملموس، لا بأحلام مجردة.

وبذلك، لا يُقرأ هذا الفصل بوصفه مدخلًا تمهيديًّا فحسب، بل بوصفه البنية التحتية التي يقوم عليها الكتاب كله. فهو الإطار الذي تُفهم من خلاله بقية الفصول، والمرآة التي تنعكس فيها الأسئلة الكبرى التي حكمت اشتغال مركز حريات. إنه محاولة لبناء أرض صلبة للفكر، في زمنٍ تتآكل فيه اليقينيات، وتُختبر فيه الأفكار تحت ضغط الواقع، وتصبح فيه الحاجة إلى التأصيل الواعي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، ويشمل هذا الفصل ٤٧ وحدة بين إصدار وفعالية تعالج قضايا الفكر الإسلامي والنظرية السياسية كالتالي:

١. من الدعوة إلى الدولة - إشكالية التحول السياسي في تجارب الحركات الإسلامية:

حيث تناولت هذه الورقة معضلة الانتقال من المجال الدعوي إلى المجال السياسي، بوصفه انتقالًا من منطق التربية والتأثير إلى منطق السلطة وإدارة التعقيد. لم تطرح المسألة في إطار نقدي تقليدي، بل باعتبارها إشكالية جوهرية واجهت معظم الحركات الإسلامية عند احتكاكها بالدولة الحديثة. وسعت إلى تفكيك الفجوة بين الخطاب المثالي ومتطلبات الحكم، وكيف أدى غياب الإعداد السياسي والإستراتيجي إلى تعثر التجارب. وفي سياق مشروع الكتاب، تمثل هذه الورقة نقطة انطلاق مركزية، إذ تؤسس لفكرة أن الأزمة ليست في مشروعية الحضور الإسلامي في المجال العام، بل في أدوات التحول وآلياته. كما تفتح الباب

لإعادة التفكير في طبيعة الدولة، وحدود الدعوة، وشروط النجاح السياسي، بما يعيد بناء العلاقة بين الفكرة والسلطة على أسس أكثر وعيًا وواقعية.

٢. بين فقه الدولة وفقه المعارضة ـ قراءة تأصيلية في تجارب الحركات الإسلامية بين الشرعية السياسية وإكراهات الواقع

سعت هذه الورقة إلى التمييز بين فقهين مختلفين يحكمان الفعل الإسلامين فقه المعارضة الذي يقوم على النقد والممانعة، وفقه الدولة الذي يفرض التقدير والموازنة وإدارة التعقيد. وانطلقت من تحليل تجارب واقعية أظهرت كيف أدى الخلط بين الفقهين إلى ارتباك في اتخاذ القرار، وتضارب في المواقف، وعجز عن التكيّف مع متطلبات السلطة. وقدّمت تأصيلًا منهجيًّا يربط بين الشرعية السياسية ومقتضيات الواقع، دون الوقوع في تبرير الاستبداد أو التفريط في المبادئ. وفي سياق هذا الكتاب، تمثل هذه الورقة خطوة مهمة نحو بناء وعي سياسي ناضج، يُدرك اختلاف المواقع وتباين الأدوات، ويؤسس لفقه سياسي قادر على إدارة الانتقال من المعارضة إلى الحكم، بما يخدم مشروعًا متوازنًا يجمع بين القيم والقدرة على الفعل.

٣. الأساس الفقهي والأصولي للواقعية السياسية ولماذا يفتقدها الإسلاميون؟

اشتغلت هذه الورقة على إعادة تعريف الواقعية السياسية داخل الإطار الإسلامي، بعيدًا عن التصورات التي تختزلها في البراغماتية أو التنازل. وقدّمت معالجة أصولية تُظهر أن مراعاة الواقع جزء أصيل من الاجتهاد، وأن تنزيل الأحكام على السياقات المتغيرة يتطلب فهمًا عميقًا للسنن الاجتماعية والسياسية. كما ناقشت أسباب غياب هذا البعد في التجارب الإسلامية، سواء بسبب الجمود الفقهي أو ضعف التكوين السياسي أو تغليب العاطفة على التقدير. وفي سياق مشروع الكتاب، تمثل هذه الورقة محاولة لتأسيس عقل سياسي متوازن، قادر على الجمع بين الثبات على القيم والمرونة في الوسائل، بما يخرج المشروع الإسلامي من ثنائية المثالية المفرطة أو الواقعية المنفلتة، ويضعه في مسار أكثر قدرة على الفعل والتأثير.

٤. تجديد المرجعية الفكرية والسياسية للحركات الإسلامية في زمن التحولات

تناولت هذه الورقة سؤال المرجعية بوصفه محورًا حاسمًا في إعادة بناء المشروع الإسلامي، مؤكدة أن الأطر الفكرية التقليدية لم تعد كافية لاستيعاب تحولات الدولة الحديثة

والنظام الدولي. ودعت إلى تجديد المرجعية من داخلها، عبر إعادة قراءة الأصول في ضوء الواقع، لا القطيعة معها. كما ناقشت إشكالية الجمود الفكري، وتأثيره على ضعف الأداء السياسي، وعجز الحركات عن إنتاج رؤى بديلة. وفي سياق الكتاب تمثل هذه الورقة دعوة صريحة للانتقال من الدفاع عن الماضي إلى إنتاج المستقبل، ومن التكرار إلى الإبداع، بما يعيد للفكر الإسلامي حيويته وقدرته على التفاعل مع التحولات الكبرى.

٥. التعددية السياسية وتداول السلطة بين النظام الإسلامي والنظام الديمقراطي - رسالة دكتوراه صفوت عبد الغني:

اشتغلت هذه الدراسة على واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل، وهي العلاقة بين التصور الإسلامي للحكم ومبادئ التعددية وتداول السلطة. وقدمت معالجة علمية معمقة، سعت إلى تجاوز ثنائية القبول أو الرفض، عبر إبراز نقاط الالتقاء وإمكانيات التكييف. كما ناقشت إشكالية الشرعية، وحدود السلطة، وآليات الرقابة، والمحاسبة. تمثل هذه الدراسة ركيزة تأصيلية مهمة، إذ تسهم في بناء جسر معرفي بين التراث السياسي الإسلامي والتجارب الحديثة، بما يفتح المجال أمام صياغة نموذج سياسي قادر على الجمع بين الهوية الإسلامية ومتطلبات الدولة المعاصرة.

٦. قراءة نقدية للتطبيقات الغربية لليبرالية السياسية

تقدّم هذه الورقة معالجة نقدية لمحاولات استنساخ النموذج الليبرالي الغربي داخل البيئات العربية والإسلامية، حيث تكشف أن الليبرالية لم تكن منظومة محايدة قابلة للنقل، بل نتاج سياقات تاريخية وثقافية خاصة. يركّز العمل على التناقض بين الشعارات المعلنة حول الحرية والديمقراطية، وبين الممارسات الواقعية التي قد تنتهي إلى إقصاء الهوية أو إعادة إنتاج التبعية. كما يناقش حدود صلاحية هذا النموذج في مجتمعات تختلف في بنيتها القيمية والاجتماعية، ويطرح سؤال البديل: كيف يمكن بناء تصور سياسي يجمع بين القيم الإسلامية ومتطلبات العصر دون الوقوع في الاستلاب أو الانغلاق؟ وتأتي أهمية هذه الورقة في كونها تضع الأساس النظري للنقد، وتفتح الباب أمام إعادة بناء النظرية السياسية الإسلامية بشكل أكثر استقلالًا ووعيًا بالسياق.

٧. العقل الإستراتيجي الإسلامي - كيف يُعاد بناؤه؟

طرحت هذه الورقة سؤالًا مركزيًّا يتعلق بغياب العقل الإستراتيجي في كثير من التجارب الإسلامية، حيث يغلب التفكير التكتيكي وردود الفعل على الرؤية طويلة المدى. وسعت إلى تحديد مكونات هذا العقل، من فهم السياق، وتحليل موازين القوة، وبناء

السيناريوهات، واتخاذ القرار على أساس المعرفة لا الانفعال. كما أكدت أن بناء هذا العقل ليس مهمة فردية، بل مشروع مؤسسي يحتاج إلى أدوات ومنهجيات. تمثل هذه الورقة حجر زاوية في إعادة تشكيل المشروع، إذ تنقل النقاش من مستوى النوايا إلى مستوى الأدوات، وتؤسس لفهم أن النجاح السياسي لا يتحقق فقط بسلامة الفكرة، بل بقدرة الفاعلين على إدارتها ضمن بيئة معقدة ومتغيرة.

٨. مشروع العقل الإستراتيجي للأحزاب والحركات الإسلامية

تطرح هذه الورقة تصورًا متكاملًا لبناء عقل إستراتيجي داخل الأحزاب والحركات الإسلامية، يتجاوز حدود التفكير الآني وردود الفعل، إلى القدرة على تحليل الواقع واستشراف المآلات وصياغة الخيارات. تنطلق من تشخيص خلل واضح في التجارب السابقة، حيث غلب الاندفاع أو التفاعل على حساب التخطيط طويل المدى، ما أدى إلى فقدان القدرة على إدارة التحولات. وتقدّم الورقة مجموعة من الأدوات والمفاهيم، مثل بناء السيناريوهات، وفهم توازنات القوة، وإدارة الأولويات، بوصفها مدخلًا لإعادة تأهيل الفاعلين السياسيين. وتكمن أهمية هذا العمل في كونه يمثل جسرًا بين النظرية والتطبيق، حيث لا يكتفي بالتنظير، بل يسعى إلى تأسيس منهج عملي يعيد توجيه العمل الإسلامي نحو الفاعلية، ويمنحه القدرة على التحرك الواعي في بيئة شديدة التعقيد.

٩. مشروع - العقل الإستراتيجي الجمعي للأمة من منظور صراع الهويات بالمنطقة الإسلامية

ينطلق هذا المشروع من إدراك أن الصراع في المنطقة لم يعد سياسيًّا فقط، بل أصبح صراعًا على الهوية والمعنى، ما يستدعي بناء عقل إستراتيجي جمعي قادر على قراءة هذا التعقيد. يركز على تجاوز التفكير الفردي أو التنظيمي الضيق نحو رؤية جامعة تستوعب تعدد الفاعلين وتباين السياقات. كما يناقش كيف تُدار صراعات الهوية عبر الإعلام والتعليم والسياسة، وكيف يمكن تحويلها من مصدر انقسام إلى إطار جامع يعزز التماسك. ويطرح أدوات لإنتاج وعي إستراتيجي طويل المدى، يربط بين الحاضر والمآلات، ويتجاوز ردود الفعل إلى بناء تصورات متماسكة. ويبرز المشروع أن غياب هذا المستوى من التفكير يفتح المجال أمام التفكك، بينما يمثل بناؤه شرطًا أساسيًّا لاستعادة التوازن، وإعادة صياغة الدور الحضاري في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد.

١٠. ورشة - بناء العقل الإستراتيجي للحركات الإسلامية

انطلقت هذه الورشة من تشخيص فجوة عميقة في أداء الحركات الإسلامية، تتمثل في ضعف القدرة على التفكير الإستراتيجي، والاكتفاء بردود الفعل اللحظية دون إدراك كافٍ لتعقيد الواقع ومساراته المحتملة. عملت الورشة على نقل المشاركين من مستوى التفاعل إلى مستوى الفعل الواعي، عبر التدريب على أدوات التحليل السياسي، وقراءة موازين القوة، وبناء السيناريوهات، واستشراف المآلات. كما ركزت على الربط بين الفكرة والممارسة، بحيث لا يبقى التنظير منفصلًا عن الواقع، ولا يتحول العمل إلى اجتهادات ارتجالية. تمثل هذه الورشة محطة مفصلية في مشروع مركز حريات، حيث تعكس التحول من إنتاج المعرفة إلى بناء الفاعل القادر على توظيفها، ومن تشخيص الأزمات إلى تأهيل من يمتلكون القدرة على إدارتها وصناعة مسارات بديلة أكثر وعيًا وفاعلية.

١١. القيادة الإسلامية في عصر التحولات الكبرى

تناولت هذه الورقة إشكالية القيادة بوصفها أحد أعقد مفاصل الأزمة داخل المشروع الإسلامي، حيث لم يعد يكفي توفر الصفات الدعوية أو التاريخ النضالي لإدارة واقع شديد التعقيد. ركزت على التحول المطلوب من "القيادة الكاريزمية" إلى "القيادة المؤسسية الإستراتيجية" القادرة على قراءة التحولات الدولية والإقليمية، وإدارة التوازنات الدقيقة بين المبادئ والمصالح. كما ناقشت فجوة الأجيال داخل الحركات، وأثرها على تجديد الصف القيادي. تمثل هذه الورقة تأكيدًا على أن أزمة المشروع ليست فقط في الفكرة أو السياق، بل في أدوات القيادة نفسها، وأن استئناف الفعل يتطلب نماذج جديدة تجمع بين الفقه، والسياسة، والإستراتيجية، والقدرة على بناء فرق عمل لا مجرد أفراد مؤثرين.

١٢. أزمة القيادة في المشروع الإسلامي ـ الواقع والمسارات البديلة

عمّقت هذه الورقة تشخيص أزمة القيادة، من خلال تحليل مظاهرها: الجمود، مركزية القرار، ضعف التداول، وغياب آليات المحاسبة. كما ربطت هذه الأزمة بسياقات القمع الطويلة التي أضعفت التكوين المؤسسي، وأنتجت أنماطًا دفاعية من القيادة. وقدّمت مسارات بديلة تقوم على إعادة بناء الهياكل، وتمكين الكفاءات، وإدماج الخبرات المتنوعة. وفي إطار هذا الكتاب، تمثل هذه الورقة انتقالًا من التشخيص إلى الاقتراح، حيث تؤكد أن تجاوز الأزمة لا يكون بتغيير الأفراد فقط، بل بإعادة تصميم بنية القيادة نفسها، بما يسمح بمرونة أكبر، واستجابة أسرع، وقدرة أعلى على التكيّف مع التحولات المتسارعة.

١٣. ندوة ـ القيادة الإسلامية الجديدة في ظل التحديات الكبرى

تناولت هذه الندوة سؤال القيادة في لحظة تتسم بتسارع التحولات وتعقيد التحديات، حيث لم تعد النماذج التقليدية قادرة على إدارة واقع متعدد المستويات. ركزت المداخلات على ملامح القيادة المطلوبة، من حيث القدرة على الجمع بين الرؤية الإستراتيجية والمرونة العملية، والقدرة على إدارة التوازن بين الثوابت ومتغيرات الواقع. كما ناقشت إشكالية الفجوة بين الأجيال، والحاجة إلى تجديد النخب القيادية بما يستوعب تحولات الوعي والأدوات، خاصة في ظل صعود الفضاء الرقمي وتغير أنماط التأثير. وتوقفت عند تحديات بناء القيادة في بيئات ضاغطة، حيث تتداخل القيود الأمنية مع التعقيدات السياسية. تمثل هذه الندوة محاولة لإعادة تعريف مفهوم القيادة، بوصفها عملية مركبة تتطلب تأهيلًا فكريًّا وتنظيميًّا، لا مجرد حضور رمزي أو تاريخي.

١٤. القيادة الإسلامية في عصر التحولات الكبرى ـ السمات والخصائص

تتناول هذه الورقة تحولات مفهوم القيادة في سياق عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة، حيث لم تعد القيادة مجرد موقع تنظيمي أو شرعية تاريخية، بل أصبحت قدرة مركبة على الفهم والتقدير واتخاذ القرار في بيئات معقدة ومفتوحة. تنطلق من نقد أنماط القيادة التقليدية التي عجزت عن مواكبة التحولات، وتطرح بديلًا يقوم على الجمع بين الرؤية الإستراتيجية، والمرونة التكتيكية، والقدرة على إدارة التعدد والاختلاف. كما تؤكد على أهمية الكفاءة المؤسسية، والعمل الجماعي، والقدرة على بناء فرق لا مجرد إصدار أوامر. وتبرز الحاجة إلى قيادة تتقن التواصل، وتفهم أدوات التأثير الحديثة، وتدير الصراع دون أن تفقد البوصلة القيمية. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة استكمالًا لمسار معالجة أزمة القيادة، عبر تقديم نموذج قيادي جديد قادر على قيادة المشروع الإسلامي في بيئة تتسم بالسيولة والتعقيد، دون الارتهان للماضي أو الانفصال عن الواقع.

١٥. دور العلماء في عصر الأزمات والتحولات الكبرى

تناولت هذه الورقة موقع العلماء في لحظات التحول، حيث تتزايد الحاجة إلى صوت علمي رشيد يوازن بين النص والواقع، ويمنع الانزلاق نحو التطرف أو التمييع. ناقشت التحديات التي تواجه العلماء، من ضغوط السلطة، إلى تعقيدات الواقع، إلى فجوة الثقة مع الجمهور. كما دعت إلى استعادة الدور الإصلاحي للعلماء، بوصفهم جسورًا بين المعرفة والواقع. وفي سياق هذا الكتاب، تمثل هذه الورقة تأكيدًا على أن تجديد المشروع الإسلامي لا يمكن أن يتم دون إعادة تفعيل دور العلماء، ليس كسلطة تقليدية، بل كفاعلين معرفيين يسهمون في توجيه المسار.

١٦. شهر رمضان - حين يتحول الإيمان إلى قوة تصنع التاريخ

لا يختزل شهر رمضان في كونه موسمًا تعبديًّا فرديًّا، بل يمثل لحظة يتجدد فيها الوعي الجمعي للأمة، حيث يتحول الإيمان من شعور داخلي إلى طاقة أخلاقية وروحية قادرة على إعادة تشكيل الإنسان والمجتمع معًا. ففي هذا الشهر تتكثف معاني الانضباط الذاتي، وتتعزز قيم التضامن والعدل والرحمة، بما يجعل رمضان مدرسة سنوية لإعادة بناء الإرادة الفردية والجماعية. وقد شهد التاريخ الإسلامي لحظات مفصلية ارتبطت بهذا الشهر، من بدر إلى فتح مكة، ومن حطين إلى عين جالوت، بما يعكس قدرة الإيمان حين يقترن بالوعي والعمل على تحويل الروح إلى قوة فاعلة في الواقع. ومن هنا لا يمكن قراءة رمضان فقط باعتباره زمنًا للعبادة، بل بوصفه زمنًا لإعادة ترتيب العلاقة بين الإنسان وقيمه، وبين المجتمع ورسالة العدل التي يحملها. وحين يستعيد رمضان هذا المعنى العميق، يصبح موسمًا لصناعة التاريخ، لا مجرد محطة عابرة في التقويم الروحي.

١٧. بين الانتماء التنظيمي والانتماء للفكرة والمشروع

ناقشت هذه الورقة التوتر القائم بين الولاء للتنظيم والولاء للفكرة، وهو توتر ظهر بوضوح في لحظات الأزمات والانكسارات. بيّنت كيف يمكن أن يتحول التنظيم من أداة لخدمة المشروع إلى غاية في ذاته، مما يؤدي إلى انغلاق فكري، وتضييق على المبادرات الفردية والجماعية. ودعت إلى إعادة ترتيب الأولويات بحيث يكون الانتماء للفكرة والمشروع هو الأصل، والتنظيم وسيلة مرنة قابلة للتطوير. تمثل هذه الورقة محاولة لتحرير المشروع الإسلامي من أسر الأطر الجامدة، وإعادة توجيهه نحو غايته الكبرى، بما يفتح المجال أمام تجديد حقيقي يتجاوز حدود البنية التنظيمية التقليدية.

١٨. الحركة الإسلامية والمفكرون - حاضنة أم طاردة؟

تناولت هذه الورقة العلاقة الإشكالية بين الحركات الإسلامية والنخب الفكرية، حيث شهدت هذه العلاقة توترات متعددة بسبب اختلاف الأدوار والوظائف. حللت أسباب ضعف استيعاب المفكرين داخل الأطر التنظيمية، سواء بسبب الحساسية من النقد، أو غلبة الطابع الحركي العملي. كما دعت إلى بناء بيئة حاضنة للفكر، تسمح بالتعدد والاجتهاد، وتستفيد من الطاقات المعرفية في تطوير المشروع. وفي سياق هذا الكتاب، تمثل هذه الورقة تأكيدًا على أن أي مشروع نهضوي لا يمكن أن يستمر دون قاعدة فكرية متجددة، وأن الفصل بين الفكر والتنظيم يؤدي إلى جمود الأول، وتخبط الثاني.

١٩. ورشة - الحوار بين التيارات الإسلامية

سعت هذه الورشة إلى معالجة حالة التباعد والانقسام بين التيارات الإسلامية المختلفة، من خلال فتح مساحات حوار جاد يتجاوز الأحكام المسبقة والتصنيفات الضيقة. ناقشت جذور الخلاف، سواء كانت فكرية أو تنظيمية أو سياسية، وبيّنت كيف تراكمت عبر الزمن لتتحول إلى عوائق أمام أي مشروع جامع. كما طرحت آليات عملية لإدارة الاختلاف دون أن يتحول إلى صراع، وبناء حد أدنى من التفاهم حول القضايا الكبرى. وركزت على أهمية الاعتراف المتبادل، واحترام التنوع، والانتقال من منطق الإقصاء إلى منطق التكامل. تمثل هذه الورشة خطوة ضرورية لإعادة بناء المجال الإسلامي من الداخل، حيث لا يمكن مواجهة التحديات الخارجية دون ترميم البيت الداخلي، وتحويل التعدد إلى مصدر قوة بدل أن يكون سببًا في التشتت والضعف.

٢٠. مراجعات الجماعة الإسلامية ـ الأسس الفقهية والتحديات العملية

قدّمت هذه الورقة قراءة في تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية، بوصفها واحدة من أهم محاولات التحول الفكري داخل الحركات الإسلامية المعاصرة. ركزت على الأسس الفقهية التي قامت عليها المراجعات، وكيف سعت إلى إعادة تعريف مفاهيم مثل الجهاد، والعنف، والعلاقة مع الدولة. كما ناقشت التحديات العملية التي واجهت المراجعات في التطبيق، سواء داخليًّا أو في علاقتها بالمجتمع والدولة. تمثل هذه الورقة نموذجًا لإمكانية التجديد من داخل التجربة، وتؤكد أن المراجعة ليست ضعفًا، بل شرطًا للنضج والاستمرار.

٢١. ندوة - خمس وعشرون عامًا على مراجعات الجماعة الإسلامية

جاءت هذه الندوة بوصفها مساحة تقييمية بعد مرور ربع قرن على تجربة المراجعات، حيث جرى استحضار السياق الذي نشأت فيه، ومناقشة نتائجها وتأثيراتها. لم تكتف الندوة بالاحتفاء بالتجربة، بل فتحت نقاشًا نقديًّا حول حدودها، وما تحقق منها، وما تعثر. تمثل هذه الفعالية مثالًا على الجمع بين التوثيق والتحليل، حيث تتحول الندوة إلى لحظة تفكير جماعي تعيد قراءة الماضي في ضوء الحاضر، وتستخلص دروسًا للمستقبل، بما يخدم فكرة التراكم المعرفي داخل المشروع.

٢٢. سيد قطب في ميزان الفكر والدعوة والسياسة والإستراتيجية

تناولت هذه الورقة شخصية سيد قطب بوصفها إحدى أكثر الشخصيات تأثيرًا وإثارة للجدل في الفكر الإسلامي المعاصر. سعت إلى قراءة متوازنة، من خلال تحليل أفكاره في سياقها التاريخي، وربطها بالتحولات التي شهدها العالم الإسلامي. كما ناقشت أثره على الحركات الإسلامية، إيجابًا وسلبًا. تمثل هذه الورقة نموذجًا لمنهجية القراءة النقدية التي

يعتمدها المشروع، حيث يتم التعامل مع التراث المعاصر بوصفه مادة للفهم لا للتلقّي، وللتطوير لا للتكرار.

٢٣. الموافقات: من فقه الأحكام إلى فقه الدولة وصناعة القرار

يمثل كتاب الموافقات للإمام الشاطبي أحد أهم التحولات الكبرى في الفكر الفقهي الإسلامي، إذ لم يقف عند حدود استنباط الأحكام الجزئية، بل قدّم إطارًا أوسع لفهم مقاصد الشريعة وغاياتها الكلية. فالشاطبي لم ينظر إلى الشريعة بوصفها مجموعة أحكام منفصلة، بل منظومة متكاملة تهدف إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، بما يحقق مصلحة الإنسان ويمنع الفساد في المجتمع. ومن هنا تتجاوز أهمية هذا الكتاب دائرة الفقه التقليدي، لتفتح الباب أمام ما يمكن تسميته فقه الدولة وفقه صناعة القرار، حيث يصبح المقصد الكلي للشريعة مرشدًا للسياسات العامة وإدارة المصالح المتغيرة. وفي عالم معقد تتداخل فيه السياسة والاقتصاد والاجتماع، يوفر منهج المقاصد إطارًا يوازن بين النص والواقع، ويمنح صانع القرار قدرة على تحقيق العدل والمصلحة دون الجمود على الجزئيات. وهكذا يتحول فقه الشاطبي من علم للأحكام إلى رؤية حضارية لإدارة المجتمع والدولة.

٢٤. قراءة في كتاب الغياثي للإمام الجويني كيف تُدار الأمة عند غياب الدولة؟ (نظرية إسلامية لإدارة فراغ السلطة)

قدّمت هذه الورقة قراءة إستراتيجية في كتاب "الغياثي" للإمام الجويني، بوصفه أحد أهم النصوص التي عالجت مسألة فراغ السلطة في التراث الإسلامي. لم تتعامل معه كنص تاريخي، بل كمرجع يمكن استدعاؤه لفهم لحظات الانهيار أو الانتقال. أبرزت كيف يمكن للأمة أن تدير شؤونها في غياب الدولة، وما هي الأطر البديلة التي يتيحها الفقه الإسلامي. تمثل هذه الورقة جسرًا بين التراث والواقع، حيث يُستعاد الفقه بوصفه أداة لفهم الأزمات المعاصرة، لا مجرد مادة محفوظة.

٢٥. فلسفة السلمية في الفكر السياسي الإسلامي من الإرث إلى الإستراتيجية

تناولت هذه الورقة السلمية بوصفها خيارًا أصيلًا في الفكر السياسي الإسلامي، لا مجرد تكتيك مرحلي تفرضه موازين الضعف أو ظروف القمع. انطلقت من تتبع جذور هذا المفهوم في التراث، حيث يظهر في فقه الموازنات، ومراعاة المصالح، وتقديم حقن الدماء، ثم انتقلت إلى رصد تطوره في التجارب المعاصرة، خاصة في مواجهة أنظمة استبدادية تمتلك أدوات عنف واسعة. ناقشت الورقة كيف يمكن للسلمية أن تتحول إلى إستراتيجية واعية لإدارة

الصراع، تقوم على استنزاف الخصم أخلاقيًّا وسياسيًّا، وبناء شرعية شعبية ممتدة، دون أن تنزلق إلى السلبية أو العجز. كما حذّرت من تحويل السلمية إلى قيد يفرغ الفعل من مضمونه، مؤكدة أنها تحتاج إلى تنظيم، ووضوح أهداف، وقدرة على التصعيد الذكي. تمثل هذه الورقة إعادة ضبط لمفهوم السلمية، بوصفها أداة فاعلة ضمن مشروع تغيير متكامل، يوازن بين القيم والقدرة على التأثير.

٢٦. فلسفة السلمية في مصر من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة يناير - من الإرث التاريخي إلى الإستراتيجية المعاصرة

وسّعت هذه الورقة النقاش من التأصيل النظري إلى التطبيق التاريخي، عبر قراءة تطور السلمية في التجربة المصرية منذ ثورة ١٩١٩، حيث تشكّلت كجزء من الوعي الجمعي وأسهمت في بناء شرعية الحركة الوطنية، وصولًا إلى ثورة يناير ٢٠١١ التي أعادت إحياء هذا الخيار في سياق مختلف أكثر تعقيدًا. أبرزت الورقة كيف تحولت السلمية من ممارسة عفوية إلى أداة ضغط سياسي واسعة، قادرة على حشد الجماهير وكسر حاجز الخوف، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن حدودها حين تواجه أنظمة مستعدة لاستخدام مستويات غير مسبوقة من العنف. كما ناقشت العلاقة بين السلمية والتنظيم، وبين الزخم الشعبي والقدرة على الاستمرار، مؤكدة أن نجاح هذا الخيار مرتبط بوجود رؤية إستراتيجية تحكمه. تمثل هذه الورقة جسرًا بين التاريخ والحاضر، حيث يُعاد توظيف التجربة المصرية لاستخلاص دروس عملية تساعد على تطوير أدوات التغيير في المستقبل.

٢٧. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد الإستراتيجي

تناولت هذه الندوة التحول الضروري من إدارة اللحظة إلى صناعة المسار، عبر تجاوز منطق ردود الفعل الذي حكم أداء الحركات الإسلامية لسنوات، نحو بناء رؤية إستراتيجية ممتدة تستوعب تعقيدات الواقع وتحولاته. وناقشت الندوة اختلالات التفكير الآني، وأثرها في إهدار الفرص وتكرار الأخطاء، مقابل أهمية امتلاك تصور طويل الأمد يحدد الأهداف والأولويات ومسارات التحرك. كما أكدت على أن التجديد لا يقتصر على الخطاب، بل يشمل الأدوات، والهياكل، وآليات اتخاذ القرار. وفي سياق هذا الكتاب، تمثل هذه الندوة محطة مركزية في إعادة توجيه المشروع الإسلامي من التفاعل مع الأحداث إلى التأثير فيها، ومن الارتباك أمام التحولات إلى القدرة على قراءتها واستثمارها ضمن رؤية واعية.

٢٨. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد الفكري

ناقشت هذه الندوة أزمة الجمود الفكري التي أصابت بعض مسارات الحركات الإسلامية، وما ترتب عليها من ضعف القدرة على قراءة الواقع والتفاعل معه بمرونة وعمق. وركّزت على ضرورة إعادة فتح باب الاجتهاد، والانفتاح على تجديد المفاهيم والأدوات، بما يواكب التحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة، دون التفريط في الأصول. كما تناولت العلاقة بين الفكر والممارسة، مؤكدة أن أي خلل في البنية الفكرية ينعكس مباشرة على الأداء السياسي والتنظيمي. وفي سياق هذا الكتاب، تعكس الندوة إدراكًا مبكرًا بأن تجديد المشروع الإسلامي يبدأ من مراجعة مرتكزاته الفكرية، وأن النهضة لا تُبنى بخطاب موروث جامد، بل بعقل قادر على إنتاج معرفة حية تستجيب لتحديات العصر وتؤسس لمسارات أكثر وعيًا وفاعلية.

٢٩. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد الدعوي

تناولت هذه الندوة تحديات الخطاب الدعوي في ظل التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع، خاصة مع صعود أجيال جديدة تمتلك أدوات مختلفة في الفهم والتلقي والتفاعل. وركّزت على ضرورة تجاوز القوالب التقليدية في الدعوة، والانتقال إلى خطاب أكثر وعيًا بالسياق الاجتماعي والثقافي، وأكثر قدرة على مخاطبة الإنسان المعاصر بلغته وأسئلته الحقيقية. كما ناقشت أهمية توظيف الوسائط الحديثة، وبناء خطاب يجمع بين الأصالة والفاعلية، دون الوقوع في التبسيط أو الانفصال عن الواقع. وفي سياق هذا الكتاب، تعكس الندوة إدراكًا بأن الدعوة لم تعد مجالًا منفصلًا عن التحولات الكبرى، بل جزءًا من معركة الوعي، وأن تجديدها شرط أساسي لبناء مشروع قادر على التأثير والاستمرار.

٣٠. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد الإعلامي

تناولت هذه الندوة موقع الإعلام بوصفه ساحة مركزية في تشكيل الوعي وإدارة الصراع المعاصر، مؤكدة أن التأثير لم يعد يُحسم في الميدان السياسي وحده، بل في القدرة على صياغة الرسائل وبناء السرديات وإدارة الإدراك العام. ناقشت الندوة التحديات التي يواجهها الخطاب الإعلامي الإسلامي، من ضعف الاحترافية، وتشتت الرسائل، إلى العجز عن منافسة المنظومات الإعلامية المهيمنة التي تمتلك أدوات التأثير والتوجيه. كما دعت إلى الانتقال من رد الفعل إلى صناعة المحتوى، ومن العفوية إلى التخطيط، عبر بناء مؤسسات إعلامية قادرة على الاشتباك بوعي مع الواقع. تؤكد هذه الندوة أن معركة الوعي لا تقل أهمية عن معركة السياسة، بل قد تكون محدِّدة لنتائجها.

٣١. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد التنظيمي

انصبت هذه الندوة على مراجعة البنية التنظيمية للحركات الإسلامية في ضوء التحولات السياسية والأمنية، مؤكدة أن كثيرًا من الأطر القائمة لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع الجديد. ناقشت إشكاليات المركزية المفرطة، والبيروقراطية المعطِّلة، وضعف الكفاءة في اتخاذ القرار، مقابل الحاجة إلى نماذج أكثر مرونة وتشاركية. كما تناولت العلاقة بين التنظيم والفكرة، وحدود بقاء الهياكل التقليدية في سياقات متغيرة تتطلب سرعة الحركة والقدرة على التكيّف. ودعت إلى بناء تنظيمات ذكية تجمع بين الانضباط والمرونة، وتحسن توظيف الموارد البشرية والفكرية. تمثل هذه الندوة خطوة أساسية نحو إعادة بناء الأدوات التنظيمية بما يخدم مشروعًا أكثر وعيًا وفاعلية.

٣٢. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد السياسي

تناولت هذه الندوة إشكالية الممارسة السياسية لدى الحركات الإسلامية، في ظل بيئات متقلبة تتسم بتداخل المحلي بالإقليمي والدولي. ركزت على ضرورة الانتقال من العمل السياسي الانفعالي إلى العمل المؤسسي القائم على التخطيط، وبناء التحالفات، وإدارة التوازنات المعقدة. كما ناقشت تحديات ضعف الخبرة السياسية، والخلط بين الدعوي والسياسي، والقصور في قراءة موازين القوة، وما يترتب على ذلك من قرارات غير محسوبة. ودعت إلى تطوير أدوات العمل السياسي بما يشمل الكفاءة التفاوضية، وإدارة الأزمات، وفهم قواعد اللعبة الديمقراطية دون التفريط في الثوابت. تعكس هذه الندوة مركزية التجديد السياسي كشرط لتحويل الفكرة إلى فعل مؤثر قادر على الصمود والتأثير في الواقع.

٣٣. ندوة - الإسلاميون بين المراجعة والتجديد

ناقشت هذه الندوة العلاقة العضوية بين مساري المراجعة والتجديد داخل الحركات الإسلامية، بوصفهما مسارين متكاملين لا متعارضين. ركزت على أن المراجعات ليست اعترافًا بالخطأ فحسب، بل عملية نقد ذاتي عميقة تُعيد فحص المسارات والخيارات والأدوات، بما يمهّد لتجديد حقيقي في الفكر والممارسة. كما تناولت مخاطر الاكتفاء بالمراجعات الشكلية دون تحويلها إلى سياسات وبرامج جديدة، وكذلك مخاطر القفز إلى التجديد دون تأسيس معرفي ونقدي راسخ. وأكدت أن التوازن بين الثوابت والمتغيرات هو جوهر هذا التكامل. تمثل هذه الندوة تأكيدًا على أن أي مشروع نهضوي لا يمكن أن يتقدم دون مراجعة واعية تقود إلى تجديد منضبط، يراكم الخبرة ولا يكرر الأخطاء.

٣٤. ندوة - الحراك الإسلامي والتجديد الحقوقي

تناولت هذه الندوة موقع البعد الحقوقي في مسار التجديد الإسلامي، بوصفه أحد المداخل الأساسية لإعادة بناء العلاقة بين الفكر والواقع. ركزت النقاشات على ضرورة تجاوز الخطاب التقليدي الذي يتعامل مع الحقوق بوصفها ردًا على اتهامات خارجية، نحو بناء رؤية أصيلة تنطلق من المرجعية الإسلامية وتخاطب العالم بلغة معاصرة. كما ناقشت إشكالية التوفيق بين الخصوصية الحضارية والمعايير الدولية، دون الوقوع في الرفض المطلق أو الذوبان الكامل. أبرزت الندوة أن المعركة لم تعد فقط سياسية أو فكرية، بل أصبحت معركة مفاهيم، حيث تُعاد صياغة معاني الحرية والعدالة والكرامة. كما شددت على أهمية تحويل القيم الحقوقية من أطروحات نظرية إلى ممارسات مؤسسية تعزز الثقة المجتمعية، وتعيد تقديم المشروع الإسلامي بوصفه قادرًا على الإسهام في النقاش العالمي حول الحقوق.

٣٥. إعادة تموضع الحركات الإسلامية في ضوء التداعيات الإقليمية

يتناول هذا الإصدار التحولات التي فرضتها البيئة الإقليمية الجديدة على الحركات الإسلامية، حيث لم يعد ممكنًا الاستمرار في أنماط العمل التقليدية التي تشكلت في سياقات سابقة. يوضح أن هذه الحركات وجدت نفسها أمام واقع أكثر تعقيدًا، تتداخل فيه الضغوط الأمنية مع التحولات في المزاج الشعبي، ومع إعادة ترتيب أولويات الصراع بعد طوفان الأقصى. كما يناقش كيف دفعت هذه الظروف إلى مراجعات في الخطاب، وإعادة تقدير للمواقف، ومحاولات لإعادة بناء الحضور السياسي والمجتمعي بطرق أكثر مرونة. ويطرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه الحركات على التكيف دون فقدان هويتها، وحول إمكانيات التحول من رد الفعل إلى الفعل المؤثر في بيئة شديدة التقلب. ويعكس هذا العمل إدراكًا بأن التغيرات الإقليمية لا تفرض فقط تحديات، بل تفتح أيضًا نوافذ لإعادة البناء إذا ما أُحسن استثمارها.

٣٦. مشروع - المنصة الإسلامية لحقوق الإنسان

يسعى هذا المشروع إلى تقديم رؤية إسلامية معاصرة لحقوق الإنسان، تجمع بين التأصيل الشرعي والانفتاح على النقاشات الدولية. يقوم على بناء منصة معرفية وإعلامية تُبرز القيم الإنسانية في الإسلام، وتعيد تقديمها بلغة قادرة على التواصل مع العالم. كما يهدف إلى تجاوز الخطاب الدفاعي التقليدي، نحو طرح إيجابي يربط بين المبادئ الإسلامية والتحديات المعاصرة، مثل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. ويركز على إنتاج محتوى يجمع بين التحليل والتفاعل، بما يسهم في سد الفجوة بين التنظير والتطبيق. ويعكس المشروع إدراكًا لأهمية الحضور في المجال الحقوقي بوصفه ساحة مركزية في تشكيل الصورة

العالمية، حيث لا يكفي امتلاك القيم، بل يجب القدرة على التعبير عنها بلغة مؤثرة، ومقاربات قابلة للفهم والتفاعل في السياق الدولي.

٣٧. مشروع - مجلس التنمية الاقتصادي الإسلامي

يطرح هذا المشروع تصورًا لبناء إطار اقتصادي يعكس الرؤية الإسلامية في التنمية، بعيدًا عن التبعية للنماذج المستوردة. يركز على الربط بين القيم الاقتصادية الإسلامية ومتطلبات العصر، من خلال تطوير أدوات تمويل واستثمار تحقق العدالة والكفاءة في آن واحد. كما يناقش دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة، وأهمية التكامل بين الدول الإسلامية لتعظيم الموارد وتبادل الخبرات. ويسعى إلى تقديم بدائل عملية تعالج الاختلالات البنيوية في الاقتصادات المحلية، عبر نماذج تجمع بين البعد الأخلاقي والفعالية الاقتصادية. ويبرز المشروع أن التنمية ليست مجرد نمو رقمي، بل عملية متكاملة ترتبط بالعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، وأن بناء اقتصاد قوي يمثل أحد أعمدة الاستقلال الحضاري، ويؤسس لنهضة أكثر توازنًا وقدرة على الاستمرار.

٣٨. مؤتمر - الإسلاميون ومستقبل الدولة الوطنية

تناول هذا المؤتمر الإشكالية المعقدة لعلاقة الإسلاميين بالدولة الوطنية الحديثة، بوصفها الإطار السياسي القائم الذي لا يمكن تجاوزه ولا التعامل معه بمنطق الرفض المجرد. ناقش حدود التكيّف مع الدولة، وإمكانات إصلاحها من الداخل، وإشكاليات الشرعية السياسية بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات المواطنة الجامعة. كما طرح أسئلة حول الهوية الوطنية، وحدود الانتماء، وكيفية التوفيق بين الخصوصية الحضارية ومتطلبات الدولة الحديثة. وتوقف عند تجارب الإسلاميين في الحكم والمعارضة، وما كشفته من فجوات في الفهم أو الممارسة. يمثل هذا المؤتمر محطة مركزية في معالجة أحد أعقد تحديات المشروع الإسلامي، حيث ينتقل النقاش من الشعارات العامة إلى بناء تصور عملي لعلاقة متوازنة مع الدولة، تقوم على الفهم العميق، والتدرج، والقدرة على الإصلاح دون صدام غير محسوب أو ذوبان كامل.

٣٩. ورشة - الحوار بين التيارات الإسلامية

سعت هذه الورشة إلى معالجة حالة التباعد والانقسام بين التيارات الإسلامية المختلفة، من خلال فتح مساحات حوار جاد يتجاوز الأحكام المسبقة والتصنيفات الضيقة. ناقشت جذور الخلاف، سواء كانت فكرية أو تنظيمية أو سياسية، وبيّنت كيف تراكمت عبر الزمن لتتحول إلى عوائق أمام أي مشروع جامع. كما طرحت آليات عملية لإدارة الاختلاف دون أن يتحول إلى صراع، وبناء حد أدنى من التفاهم حول القضايا الكبرى. وركزت على أهمية الاعتراف

المتبادل، واحترام التنوع، والانتقال من منطق الإقصاء إلى منطق التكامل. تمثل هذه الورشة خطوة ضرورية لإعادة بناء المجال الإسلامي من الداخل، حيث لا يمكن مواجهة التحديات الخارجية دون ترميم البيت الداخلي، وتحويل التعدد إلى مصدر قوة بدل أن يكون سببًا في التشتت والضعف.

٤٠. نحو تنظيم إستراتيجي موحّد للحركات الإسلامية - من التعدد إلى التكامل في ظل صعود القضية الفلسطينية كرافعة حضارية

تنطلق هذه الورقة من إعادة طرح سؤال الوحدة التنظيمية في لحظة تاريخية تتصدر فيها القضية الفلسطينية واجهة الوعي العالمي، بوصفها نقطة التقاء قادرة على تجاوز الانقسامات التقليدية. تؤكد أن استمرار التشتت التنظيمي يبدد الطاقات ويضعف القدرة على الفعل، بينما يتيح التنسيق والتكامل تحويل هذا التعدد إلى مصدر قوة. تناقش الورقة إمكانات بناء إطار جامع مرن، يحفظ خصوصية كل تجربة، ويؤسس في الوقت ذاته لعمل مشترك يستند إلى أولويات إستراتيجية موحدة، تتقدمها فلسطين كرافعة حضارية جامعة. كما تطرح آليات عملية للتنسيق وتبادل الخبرات وتكامل الأدوار، بما يحقق فاعلية أعلى في مواجهة التحديات. تمثل هذه الورقة انتقالًا من إدارة الاختلاف إلى توظيفه، ومن التعدد المشتت إلى التكامل المنتج، بما يعكس نضجًا متقدمًا في التفكير التنظيمي والإستراتيجي.

٤١. مدى حاجة الصعود الإسلامي الجديد إلى إطار فكري وسياسي وإستراتيجي قبل الحماسة العاطفية

تنطلق هذه الورقة من مراجعة نقدية لتجارب الصعود السابقة، التي كشفت أن الحماسة وحدها، مهما بلغت قوتها، لا تكفي لصناعة مشروع مستدام أو إدارة لحظة تحول معقدة. تؤكد أن غياب الإطار الفكري والسياسي والإستراتيجي كان من أبرز أسباب التعثر، حيث تقدمت العاطفة على الرؤية، ورد الفعل على التخطيط. تدعو الورقة إلى بناء منظومة متكاملة تسبق الفعل وتوجهه، تشمل وضوح المرجعية، وتحديد الأهداف، وفهم الواقع وتوازناته، واستشراف المآلات. كما تشدد على ضرورة الانتقال من منطق التعبئة إلى منطق البناء، ومن الانفعال إلى إدارة الصراع بوعي طويل النفس. تمثل هذه الورقة لحظة وعي نقدي داخلي، تسعى إلى ضبط العلاقة بين الطاقة والرؤية، وربط الحماسة الشعبية بإطار منضبط يحولها إلى قوة فاعلة لا عبئًا على المشروع.

٤٢. الحركات الإسلامية المعاصرة بين الحلم والواقع

تقدّم هذه الورقة قراءة نقدية في المسافة الفاصلة بين الطموحات الكبرى التي حملتها الحركات الإسلامية، والواقع المركّب الذي واجهته في لحظات الصعود والانكسار. تُبرز أن الحلم، مهما كان مشروعًا، لا يتحول إلى قوة تغيير ما لم يُسنَد بأدوات واقعية قادرة على التعامل مع تعقيدات الدولة، وتشابكات الإقليم، وضغوط النظام الدولي. كما تتناول التحديات المتعددة التي واجهت هذه الحركات، من ضعف البنية المؤسسية، إلى محدودية الخبرة السياسية، إلى سوء تقدير موازين القوة. وتكشف أن جزءًا من الأزمة لم يكن في الفكرة ذاتها، بل في الفجوة بين التصور والتنزيل. تمثل هذه الورقة محاولة لإعادة ضبط العلاقة بين الطموح والواقعية، بما يسمح ببناء مشروع أكثر توازنًا، يجمع بين وضوح الهدف ودقة الوسيلة، ويمنع الانزلاق بين مثالية معزولة أو براغماتية فاقدة للمعنى.

٤٣. مشروع – خطوات بناء إستراتيجية لحركة أو حزب سياسي

يتناول هذا المشروع بناء إستراتيجية متكاملة لحركة أو حزب سياسي، انطلاقًا من تشخيص دقيق للواقع السياسي والاجتماعي، وتحديد موقع الفاعل داخله. يبدأ بتعريف الهوية الفكرية بوضوح، وصياغة رؤية بعيدة المدى تُترجم إلى أهداف مرحلية قابلة للقياس، بما يمنع التشتت بين الشعارات والممارسة. ثم ينتقل إلى تحليل البيئة المحيطة، عبر فهم توازنات القوة، والفاعلين الرئيسيين، والفرص والتهديدات، بما يسمح ببناء خيارات واقعية لا مجرد طموحات نظرية. ويؤكد المشروع على ضرورة تطوير هيكل تنظيمي مرن، يوازن بين المركزية في القرار واللامركزية في التنفيذ، مع الاستثمار في بناء الكوادر وتأهيل القيادات. كما يبرز أهمية امتلاك أدوات التأثير، من الإعلام إلى العمل المجتمعي، وربط الخطاب باحتياجات الجمهور. وينتهي إلى التأكيد على أن الإستراتيجية ليست وثيقة جامدة، بل عملية مستمرة من التقييم والتعديل، تُبقي الحركة قادرة على التكيف دون فقدان بوصلتها.

٤٤. مشروع استئناف الحضارة الإسلامية ـ فرصة القرن

تطرح هذه الورقة رؤية كلية تتجاوز المعالجات الجزئية، لتضع المشروع الإسلامي في أفقه الحضاري الأوسع، بوصفه مشروعًا لاستئناف الدور التاريخي للأمة، لا مجرد استعادة مواقع سياسية أو تنظيمية. تنطلق من قراءة للتحولات العالمية التي تشهد تراجع المركز الغربي وصعود قوى جديدة، بما يفتح نافذة تاريخية لإعادة التموضع. وتؤكد أن هذه الفرصة لا يمكن استثمارها دون بناء مشروع متكامل يجمع بين الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة، ويؤسس لنهضة شاملة. كما تحذر من اختزال المشروع في شعارات أو ردود أفعال، داعية إلى عمل تراكمي طويل النفس. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة الأفق الإستراتيجي

الأعلى الذي تنتظم فيه بقية الجهود، حيث تتحول المعالجات الفكرية والسياسية إلى لبنات في مشروع حضاري يسعى إلى إعادة تعريف موقع الأمة في العالم.

٤٥. نحو استئناف مشروع الحضارة الإسلامية - القاعدة والمنهج والمراحل

فصّلت هذه الورقة معالم استئناف المشروع الحضاري الإسلامي بوصفه عملية مركبة لا تقوم على الشعارات، بل على بناء متدرج يقوم على قاعدة فكرية صلبة ومنهج واضح ومراحل متتابعة. انطلقت من تحديد الأسس المرجعية التي تجمع بين الأصالة والقدرة على التجديد، مؤكدة أن أي مشروع حضاري لا بد أن يستند إلى رؤية معرفية تعيد تعريف الإنسان، والدولة، والمجتمع في سياق معاصر. ثم انتقلت إلى عرض المنهج، الذي يقوم على التدرج، والتكامل بين المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية، وعدم الفصل بين بناء الوعي وبناء المؤسسات. كما حددت مراحل عملية تبدأ بإعادة التأصيل، ثم بناء الكتلة القادرة على الفعل، وصولًا إلى التمكين الحضاري. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة نقلة من مستوى الرؤية العامة إلى مستوى التخطيط العملي، حيث تتحول الأفكار إلى مسارات قابلة للتنفيذ، بما يمنح المشروع بُعده الواقعي.

٤٦. مركز حريات للدراسات - الفلسفة والنظرية والمخطط

قدّمت هذه الورقة تعريفًا متكاملًا بمركز حريات، بوصفه إطارًا فكريًّا وإستراتيجيًّا يسعى إلى بناء رؤية شاملة للتعامل مع تحولات المنطقة والعالم. تناولت فلسفة المركز القائمة على الجمع بين التحليل العميق والاشتباك العملي، بحيث لا يبقى الفكر معزولًا عن الواقع، ولا تتحول الممارسة إلى ردود فعل بلا تأصيل. كما عرضت النظرية التي تحكم عمله، والتي تقوم على التكامل بين المسارات: الفكرية، والسياسية، والإستراتيجية، مع التركيز على بناء الوعي كمدخل لأي تغيير حقيقي. وأوضحت كيف تتكامل الإصدارات، والندوات، والمؤتمرات، وورش العمل داخل مخطط واحد، يهدف إلى إنتاج معرفة مؤثرة، وتأهيل فاعلين قادرين على توظيفها. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة الإطار الناظم الذي يربط بين مختلف الجهود، ويكشف أن ما قُدِّم ليس أعمالًا متفرقة، بل مشروع متكامل يسعى إلى بناء بدائل حقيقية.

٤٧. هياكل التنظيمات الإسلامية بعد التغيير وسقوط الاستبداد - حدود الاستمرار وفقه الاندماج

تتناول هذه الورقة سؤال ما بعد التغيير، حيث لم تعد إشكالية الحركات الإسلامية محصورة في الصمود أو المواجهة، بل في كيفية إعادة تعريف أدوارها داخل واقع جديد قد يفرض الاندماج في المجال العام ومؤسساته. تناقش حدود استمرار الأشكال التنظيمية التقليدية، ومدى قدرتها على التكيّف مع بيئات أكثر انفتاحًا وتعقيدًا، حيث تتطلب المرحلة أنماطًا جديدة من التنظيم تقوم على المرونة، والشفافية، والعمل المؤسسي. كما تطرح مفهوم "فقه الاندماج" بوصفه إطارًا لإدارة الانتقال من العمل الحركي المغلق إلى الحضور المجتمعي المفتوح، دون فقدان الهوية أو الذوبان في السياق العام. وتشير إلى أن التحدي لا يكمن فقط في البقاء، بل في القدرة على التحول، بما يسمح للحركات بأن تصبح جزءًا فاعلًا في إعادة بناء الدولة والمجتمع. تمثل هذه الورقة خاتمة عملية للفصل، حيث تنتقل من التأصيل النظري إلى سؤال المستقبل، وكيف يمكن ترجمة المشروع إلى واقع متجدد قادر على الاستمرار والتأثير.

خاتمة

أزمة العبور

لماذا تعثر الانتقال من الدعوة إلى الدولة

يؤسس هذا الفصل لإدراك أن أي مشروع للتغيير لا يمكن أن يقوم على اندفاع عاطفي أو تراكم تجارب متفرقة دون إطار فكري واضح، بل يحتاج إلى بنية نظرية متماسكة تُعيد تعريف العلاقة بين الدعوة والدولة، وبين الفكرة والتنظيم، وبين القيم والواقع. وقد كشف استعراض هذا المسار أن الأزمة لم تكن في غياب النصوص أو المبادئ، بل في ضعف القدرة على تحويلها إلى رؤية سياسية إستراتيجية قادرة على التعامل مع تعقيدات العصر.

كما أظهر أن كثيرًا من الإشكالات التي واجهت الحركات الإسلامية لم تكن ناتجة فقط عن ضغوط الخارج أو بطش الأنظمة، بل عن اختلالات داخلية في فهم الدولة، وإدارة التعدد، وبناء القيادة، وتقدير موازين القوة. ومن هنا، يصبح التأصيل الفكري ليس ترفًا نظريًّا، بل شرطًا سابقًا لأي ممارسة ناجحة، وضمانة لتجنب إعادة إنتاج الأخطاء ذاتها في كل دورة جديدة.

ويؤكد هذا الفصل أن بناء العقل الإستراتيجي، وتجديد المرجعية، وإعادة تعريف الأولويات، ليست مهام مؤجلة، بل هي جوهر المعركة ذاتها. فالمشروع الذي لا يمتلك وضوحًا في رؤيته، ولا مرونة في أدواته، ولا عمقًا في فهمه، يظل عرضة للتعثر مهما توفرت له الفرص.

وبذلك، يشكل هذا الفصل نقطة الانطلاق لبقية فصول الكتاب، حيث ينتقل المسار من التأصيل إلى التجربة، ومن النظرية إلى التطبيق، على أساس أن أي استئناف حقيقي لا بد أن يبدأ من هنا، من إعادة بناء الفكرة قبل محاولة إعادة بناء الواقع.

يكشف هذا الفصل، من خلال ما استعرضه من دراسات وأوراق تحليلية وفعاليات فكرية، أن الإشكالية المركزية التي واجهت الحركات الإسلامية في مسارها المعاصر لم تكن في قوة الفكرة التي تحملها ولا في امتدادها المجتمعي، بقدر ما كانت في طبيعة التحول الذي انتقلت عبره من المجال الدعوي إلى المجال السياسي. فقد نجحت هذه الحركات خلال عقود طويلة في بناء حضور اجتماعي واسع، وفي ترسيخ خطاب أخلاقي ودعوي مؤثر داخل المجتمعات الإسلامية، غير أن انتقالها إلى المجال السياسي كشف عن فجوة عميقة بين منطق الدعوة ومنطق الدولة.

فالدعوة بطبيعتها تقوم على التربية والتأثير القيمي، بينما تقوم الدولة على إدارة المصالح والتوازنات المعقدة. ومن هنا فإن الانتقال بين المجالين لا يمكن أن يكون انتقالًا تلقائيًّا أو بسيطًا، بل يحتاج إلى إعادة بناء معرفية ومؤسسية تسمح بفهم طبيعة الدولة الحديثة وتعقيداتها. وقد كشفت التجارب السياسية التي مرت بها الحركات الإسلامية، خاصة بعد الربيع العربي، أن هذا المستوى من الإعداد لم يكن حاضرًا بالقدر الكافي، الأمر الذي جعل لحظة الصعود السياسي تتحول في كثير من الأحيان إلى لحظة اختبار قاسٍ كشف حدود الإعداد الفكري والتنظيمي والإستراتيجي.

ومن خلال تحليل مجمل المواد التي تناولها الفصل يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الفكرية التي تساعد على فهم طبيعة هذه الإشكالية.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن الفكرة الإسلامية أثبتت قدرتها على الحضور والتأثير في المجال المجتمعي. فقد استطاعت الحركات الإسلامية أن تبني شبكات واسعة من العمل الاجتماعي والتربوي والخيري، وأن تحافظ على حضور قوي داخل المجتمع رغم الضغوط السياسية التي واجهتها. غير أن هذا النجاح المجتمعي لم يكن كافيًا بذاته لضمان النجاح في المجال السياسي، لأن السياسة تعمل وفق منطق مختلف يقوم على إدارة السلطة والتوازنات المؤسسية.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في أن الانتقال من التربية إلى الحكم لم يكن انتقالًا معرفيًّا مؤسسًا. فقد انتقلت كثير من الحركات الإسلامية إلى المجال السياسي في سياق تحولات مفاجئة، كما حدث بعد ثورات الربيع العربي، دون أن تمر بمرحلة كافية من الإعداد الفكري والمؤسسي تسمح لها ببناء أدوات الحكم وإدارة الدولة. وقد أدى ذلك إلى بروز فجوة واضحة بين الطموح السياسي والقدرة العملية على إدارة السلطة.

ويشير الاستنتاج الثالث إلى أن الفجوة بين الخطاب الدعوي ومتطلبات الدولة الحديثة كانت أوسع مما تصورته كثير من الحركات الإسلامية. فالخطاب الدعوي يقوم على التأثير الأخلاقي وإحياء القيم، بينما تقوم الدولة الحديثة على منظومة معقدة من المؤسسات والقوانين والتوازنات السياسية. وقد أدى الخلط بين المجالين إلى صعوبة في الانتقال من خطاب الموعظة إلى خطاب السياسة.

أما الاستنتاج الرابع فيتعلق بغياب الفقه السياسي المعاصر القادر على التعامل مع تعقيدات الدولة الحديثة. فقد ظلت كثير من الحركات الإسلامية تعتمد على خطاب فقهي تشكل

في سياقات تاريخية مختلفة، ولم يتم تطويره بما يكفي ليصبح قادرًا على التعامل مع قضايا الحكم المعاصر، مثل إدارة المؤسسات، وبناء التحالفات، والتعامل مع النظام الدولي.

ويكشف الاستنتاج الخامس عن ضعف فهم بنية الدولة الحديثة وتعقيداتها المؤسسية. فالدولة ليست مجرد جهاز إداري يمكن السيطرة عليه عبر الفوز في الانتخابات، بل هي شبكة معقدة من المؤسسات والقوى والمصالح. وقد أظهرت التجارب أن تجاهل هذه الحقيقة كان أحد الأسباب الرئيسية لتعثر كثير من التجارب السياسية.

أما الاستنتاج السادس فيشير إلى أن الاعتماد على الشرعية الشعبية وحدها دون امتلاك أدوات الحكم لم يكن كافيًا لضمان الاستمرار في السلطة. فالشرعية الانتخابية تمنح التفويض السياسي، لكنها لا تمنح القدرة على إدارة الدولة إذا لم تتوافر أدوات الحكم المؤسسية والإستراتيجية.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات الفكرية التي تتيح فهمًا أكثر تركيبًا لطبيعة الأزمة.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن الدولة ليست امتدادًا مباشرًا للدعوة، بل مجال مستقل بمنطقه وقواعده. فالدعوة تهدف إلى بناء الإنسان وتوجيه المجتمع أخلاقيًّا، بينما تهدف الدولة إلى إدارة المصالح العامة وتنظيم العلاقات داخل المجتمع. ومن ثم فإن الجمع بين المجالين يتطلب بناء أدوات معرفية وسياسية جديدة.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن السياسة ليست مجرد امتداد للتعبئة الأخلاقية، بل مجال يقوم على إدارة المصالح والتوازنات. فالعمل السياسي يفرض على الفاعلين التعامل مع الواقع كما هو، لا كما ينبغي أن يكون، وهو ما يتطلب قدرًا كبيرًا من الواقعية السياسية والقدرة على الموازنة بين المبادئ والمصالح.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى أن المشروع الإسلامي يحتاج إلى عقل سياسي موازٍ لعقله الدعوي. فنجاح الدعوة لا يعني بالضرورة نجاح السياسة، لأن المجالين يعملان وفق منطقين مختلفين. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بناء عقل سياسي قادر على فهم الدولة وإدارة التوازنات السياسية.

أما الخلاصة الرابعة فتؤكد أن نجاح الدعوة في المجال المجتمعي لا يعني بالضرورة نجاح الدولة في المجال السياسي. فالمجتمع قد يتفاعل إيجابيًّا مع الخطاب الأخلاقي والدعوي،

لكنه يتوقع من الدولة القدرة على إدارة الاقتصاد والأمن والعلاقات الدولية، وهي مهام تتطلب خبرات ومؤسسات مختلفة.

وتشير الخلاصة الخامسة إلى أن الانتقال إلى الحكم يحتاج إلى إعداد معرفي ومؤسسي طويل، يشمل بناء الكوادر السياسية، وتطوير الفقه السياسي، وفهم طبيعة الدولة الحديثة. فالمشروعات السياسية الكبرى لا تنجح بالعفوية أو الاندفاع، بل تحتاج إلى إعداد طويل النفس.

ومن هذه الخلاصات تنبثق مجموعة من التوجيهات الفكرية والإستراتيجية التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء المشروع الإسلامي في المجال السياسي.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في ضرورة بناء فقه سياسي إسلامي معاصر قادر على التعامل مع تعقيدات الدولة الحديثة. وهذا يتطلب إعادة قراءة التراث السياسي الإسلامي في ضوء السياق المعاصر، والاستفادة من أدوات العلوم السياسية الحديثة.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بتأسيس مراكز تفكير إستراتيجية داخل الحركات الإسلامية، بحيث تصبح عملية اتخاذ القرار السياسي مبنية على دراسات وتحليلات عميقة، لا على ردود فعل آنية.

ويتمثل التوجيه الثالث في تطوير فهم الدولة الحديثة ومؤسساتها، من خلال دراسة تجارب الدول المختلفة، وفهم طبيعة المؤسسات البيروقراطية والقانونية التي تشكل بنية الدولة.

أما التوجيه الرابع فيرتبط بالانتقال من الخطاب الحركي التعبوي إلى التفكير الإستراتيجي طويل المدى، بحيث يصبح العمل السياسي جزءًا من رؤية شاملة لإدارة التحولات التاريخية.

ويشير التوجيه الخامس إلى أهمية الفصل النسبي بين العمل الدعوي والعمل السياسي، بحيث يحتفظ كل مجال باستقلاله المنهجي ووظيفته الخاصة، دون أن يؤدي ذلك إلى القطيعة بينهما.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن الأزمة التي واجهت المشروع الإسلامي في المجال السياسي لم تكن أزمة فكرة أو أزمة حضور مجتمعي، بل كانت في الأساس أزمة أدوات إدارة التحول السياسي. فالفكرة الإسلامية ما زالت تمتلك قدرة كبيرة على التأثير داخل المجتمعات، غير أن تحويل هذه الفكرة إلى مشروع سياسي ناجح يتطلب بناء عقل سياسي وإستراتيجي جديد، قادر على الجمع بين وضوح الرؤية وواقعية الوسيلة.

ومن هنا فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه المشروع الإسلامي اليوم لا يكمن في إثبات مشروعيته، بل في تطوير الأدوات الفكرية والسياسية التي تمكنه من إدارة التحولات المعقدة في عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة.

الفصل الثاني

الحركات والتجارب الإسلامية

الترجمة العملية للفكرة – من النظرية إلى الواقع

مقدمة

لا يمكن لأي مشروع فكري أن يكتمل داخل حدود النظرية، ولا أن يكتسب صدقيته أو قدرته على التأثير ما لم يخضع لاختبار الواقع، حيث تتقاطع الأفكار مع المصالح، وتُختبر المبادئ في سياق السلطة، وتنكشف الفجوة – إن وجدت – بين التصور والتنفيذ. ومن هنا، يأتي هذا الفصل بوصفه انتقالًا طبيعيًّا من مسار التأصيل النظري الذي تناوله الفصل الأول، إلى مسار التجربة العملية، حيث تتحول الأفكار إلى ممارسات، والرؤى إلى سياسات، والطموحات إلى اختبارات قاسية في بيئات معقدة ومتغيرة.

لا يتعامل هذا الفصل مع الحركات الإسلامية بوصفها كيانًا واحدًا متجانسًا، ولا يقدمها في صورة نمطية تختزل تنوعها واختلاف سياقاتها، بل ينظر إليها بوصفها تجارب متعددة، تشكلت في بيئات سياسية وثقافية مختلفة، وتعرضت لاختبارات متباينة، تراوحت بين الوصول إلى الحكم، أو المشاركة فيه، أو البقاء في المعارضة، أو العمل في المنفى، أو حتى الانكفاء وإعادة التشكل بعد الإقصاء. هذا التنوع لا يُقرأ هنا بوصفه تشتتًا، بل بوصفه مادة تحليلية ثرية، تكشف عن حدود الفكرة وإمكاناتها، وعن أثر السياق في تشكيل المسار.

لقد شهد العقد الذي يغطيه هذا الكتاب تحولات عميقة في موقع الحركات الإسلامية داخل المجال العام. فمن صعود غير مسبوق إلى السلطة في بعض البلدان، إلى إقصاء حاد وسريع في بلدان أخرى، إلى تجارب تكيّف نسبي داخل أنظمة قائمة، إلى نماذج بعيدة عن السلطة اختارت العمل المجتمعي أو التدرج البطيء. وفي كل هذه الحالات، لم يكن العامل الحاسم هو الفكرة المجردة، بل كيفية ترجمتها في سياق معقد، تتداخل فيه عوامل الداخل والخارج، وتتحكم فيه موازين قوة لا تخضع بالكامل للمنطق السياسي التقليدي.

من هنا، لا يسعى هذا الفصل إلى إصدار أحكام معيارية على هذه التجارب، ولا إلى تصنيفها في ثنائية النجاح والفشل، بل إلى فهمها بوصفها مسارات مركبة، تتضمن عناصر قوة وضعف، لحظات صعود وانكسار، محاولات اجتهاد وأخطاء تقدير. فالهدف ليس تقييم الماضي بقدر ما هو استخراج الدروس، وبناء فهم تراكمي يساعد على تجنب تكرار الأخطاء، وتعظيم فرص النجاح في المستقبل.

يتحرك هذا الفصل في عدة مستويات متداخلة. المستوى الأول هو مستوى التجربة السياسية المباشرة، حيث يتم تحليل نماذج وصلت إلى الحكم أو شاركت فيه، مثل التجربة المصرية والتونسية والسودانية والمغربية، مع إبراز الفروق بين هذه النماذج، واختلاف الشروط التي حكمت كل تجربة. ويكشف هذا المستوى أن الوصول إلى السلطة لم يكن نهاية الطريق، بل بداية اختبار أكثر تعقيدًا، حيث تتصادم الطموحات مع الواقع، وتظهر حدود القدرة على التغيير في ظل بنى دولة عميقة، وضغوط إقليمية ودولية.

أما المستوى الثاني، فيتعلق بتجارب الحركات الإسلامية خارج السلطة، سواء في المعارضة أو في المنفى، حيث تواجه تحديات مختلفة، تتعلق بالحفاظ على التماسك التنظيمي، وإعادة بناء الخطاب، والتفاعل مع جمهور متغير، والعمل في بيئات قانونية وسياسية معقدة. ويبرز هذا المستوى أن الخروج من السلطة لا يعني نهاية الفعل، بل قد يكون بداية مرحلة جديدة من إعادة التفكير وإعادة البناء.

ويأتي المستوى الثالث ليركز على النماذج الدولية المقارنة، مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا وباكستان، حيث تتباين التجارب بشكل واضح، سواء من حيث طبيعة النظام السياسي، أو العلاقة بين الدين والدولة، أو دور المؤسسة العسكرية، أو طبيعة المجتمع. هذه المقارنات لا تُطرح بهدف استنساخ نموذج بعينه، بل لفهم كيف تتشكل التجارب في سياقات مختلفة، وما الذي يمكن الاستفادة منه دون الوقوع في فخ التعميم.

وفي قلب هذه المستويات جميعًا، يبرز سؤال مركزي يربط بين كل هذه التجارب، لماذا تعاني الحركات الإسلامية – رغم امتلاكها قاعدة شعبية واسعة في كثير من الأحيان – من فجوة في التفكير الإستراتيجي؟ وهل هذه الفجوة ناتجة عن خلل في البناء الفكري، أم عن ضعف في أدوات التحليل، أم عن ضغط الواقع الذي يفرض إيقاعه على الفاعلين السياسيين؟ هذا السؤال لا يُطرح هنا بوصفه نقدًا مجردًا، بل بوصفه مدخلًا لفهم كثير من الإخفاقات، وللبحث عن سبل تجاوزها.

كما يتوقف الفصل عند قضية أخرى لا تقل أهمية، وهي العلاقة بين الأجيال داخل الحركات الإسلامية، خاصة مع بروز جيل جديد تشكل وعيه في سياق مختلف عن الأجيال السابقة. هذا الجيل لا يحمل بالضرورة نفس المسلمات، ولا يتفاعل بنفس الطريقة مع الخطاب التقليدي، وهو ما يفرض تحديًا إضافيًا يتعلق بإعادة صياغة الخطاب، وبناء جسور تواصل بين الخبرة التاريخية والتطلعات الجديدة.

ولا يغفل هذا الفصل أثر التحولات الكبرى في الإقليم والعالم على مسار الحركات الإسلامية، خاصة بعد أحداث مثل طوفان الأقصى، التي أعادت ترتيب الأولويات، وأعادت طرح أسئلة الهوية والدور والموقع. ففي مثل هذه اللحظات، لا تعود الأسئلة القديمة كافية، ولا تبقى الإجابات السابقة صالحة، بل يُفرض على الفاعلين إعادة التموضع، وإعادة تعريف موقعهم داخل مشهد متغير.

منهج هذا الفصل، كما في بقية الكتاب، لا يقوم على السرد الوصفي المجرد، ولا على الدفاع أو الاتهام، بل على الجمع بين التوثيق والتحليل، بحيث تُعرض كل تجربة أو إصدار أو فعالية في سياقها، وتُقرأ بوصفها جزءًا من مسار أوسع، لا حالة منفصلة. فكل ورقة، وكل ندوة، وكل مؤتمر، تمثل لحظة في هذا المسار، تعكس سؤالًا معينًا، أو استجابة لتحدٍ محدد، أو محاولة لفتح أفق جديد.

وبذلك، لا يتحول هذا الفصل إلى أرشيف للتجارب، بل إلى خريطة تحليلية تساعد القارئ على فهم كيف تحركت الحركات الإسلامية بين النظرية والتطبيق، وكيف تفاعلت مع الواقع، وكيف أعادت – أو لم تعد – إنتاج نفسها في ضوء المتغيرات. إنه فصل يسعى إلى استعادة التجربة بوصفها مادة للفهم، لا للحكم، وبوصفها مدخلًا لبناء وعي جديد، أكثر قدرة على التعامل مع التعقيد، وأكثر استعدادًا للاشتباك مع المستقبل.

في النهاية، لا يقدم هذا الفصل إجابات نهائية، ولا يدّعي امتلاك وصفة جاهزة، بل يضع بين يدي القارئ مادة غنية، مفتوحة على التأويل، قابلة للنقد والمراجعة. فالتجربة، في جوهرها، لا تُختزل في نتائجها، بل في مسارها، وما تطرحه من أسئلة، وما تتيحه من إمكانيات. ومن هنا، فإن فهم هذه التجارب ليس ترفًا معرفيًّا، بل ضرورة لأي محاولة جادة لإعادة بناء مشروع فكري وسياسي قادر على الاستمرار والتأثير في عالم يتغير بسرعة، ولا ينتظر المترددين:

٤٨. محمد مرسي - بين الدعوة والرئاسة والمحنة - تجربة الرئيس المنتخب والمشروع المؤجل

يمثل هذا الإصدار لحظة اختبار حقيقية لانتقال الفكرة الإسلامية من المجال الدعوي إلى موقع السلطة، حيث تتقاطع الشرعية الشعبية مع قيود الدولة العميقة والضغوط الإقليمية والدولية. لا يُقرأ مرسي هنا بوصفه شخصًا، بل بوصفه نموذجًا مكثفًا لأزمة الانتقال غير المكتمل. يكشف التحليل عن فجوة بين امتلاك الشرعية وامتلاك أدوات الحكم، ويطرح سؤالًا مركزيًّا حول جاهزية المشروع الإسلامي لإدارة الدولة. كما يبرز كيف تحولت التجربة إلى

نقطة مرجعية لإعادة التفكير في العلاقة بين الثورة والدولة، وبين الإرادة الشعبية وبنية القوة، بما يجعلها مدخلًا لفهم مأزق أوسع لا يزال قائمًا.

٤٩. الإسلاميون والحكم - بين السياق الخارجي ومأزق الإنجاز

يناقش هذا العمل التوتر بين الإرادة الذاتية للحركات الإسلامية وبين القيود التي يفرضها السياق الدولي والإقليمي. فالفشل أو التعثر لا يُفسَّر فقط بضعف داخلي، بل أيضًا بشبكة معقدة من الضغوط والتحالفات التي تعيد ضبط المجال السياسي. ومع ذلك، لا يُعفي هذا التحليل الحركات من مسؤولية القصور في التخطيط والتنفيذ. يقدّم الإصدار قراءة مركبة توازن بين العوامل الخارجية والداخلية، ويؤكد أن النجاح السياسي يتطلب وعيًا مزدوجًا: فهم السياق، وبناء القدرة الذاتية. وهو بذلك يضع أساسًا لفهم لماذا لم تتحول لحظات الصعود إلى إنجازات مستقرة.

٥٠. الإسلاميون في مصر بعد ٢٠١١ - من الثورة إلى الإقصاء

يرصد هذا الإصدار المسار المصري منذ لحظة الانفجار الثوري في يناير ٢٠١١، مرورًا بلحظة الصعود إلى الحكم، وصولًا إلى الإقصاء الكامل في ٢٠١٣، بوصفه أحد أكثر المسارات كثافة وتعقيدًا في التجارب المعاصرة. لا يكتفي بتتبع الأحداث، بل يسعى إلى تفكيك ديناميات التحول السريع، من خلال تحليل العلاقة المرتبكة بين الثورة والدولة، وحدود قدرة الحركات الإسلامية على إدارة لحظة انتقالية شديدة الهشاشة. يناقش أخطاء التقدير، واختلال موازين القوة، وسرعة الانتقال من المجال الدعوي إلى السلطة دون إعداد كافٍ، إلى جانب دور الفاعلين الإقليميين والدوليين. كما يكشف عن عمق الدولة العميقة وقدرتها على إعادة إنتاج نفسها. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل مدخلًا أساسيًّا لفهم أن الأزمة لم تكن حدثًا عابرًا، بل تعبيرًا عن خلل بنيوي في تصور التغيير وإدارته.

٥١. الإسلاميون في مصر بعد العاصفة - من الانكفاء إلى إعادة التشكل

يتناول هذا العمل المرحلة التي تلت الإقصاء، حيث انتقلت الحركات الإسلامية من موقع الفعل المباشر إلى حالة من الانكفاء وإعادة التقييم. يركز على التحولات التي طرأت على البنية التنظيمية، والخطاب السياسي، وأنماط التفكير، في ظل بيئة شديدة القمع والتضييق. يناقش كيف واجهت هذه الحركات تحديات التفكك الداخلي، وفقدان القواعد، وتراجع الثقة، مقابل محاولات إعادة التشكل وبناء مسارات جديدة للعمل، سواء داخل المجال العام المحدود أو في فضاءات بديلة كالمهجر والعمل المجتمعي. كما يطرح سيناريوهات متعددة للمستقبل، بين استمرار الانكفاء، أو التحول إلى نماذج أكثر مرونة ولامركزية. وفي سياق الكتاب،

يمثل هذا الإصدار قراءة في مرحلة الكمون، بوصفها لحظة إعادة بناء قد تسبق جولات جديدة أكثر نضجًا ووعيًا.

٥٢. مواطن قوة الحركات الإسلامية - نحو إعادة التفعيل والتأطير لجولة جديدة من الحضور والفعل الحضاري

لا يقف هذا الإصدار عند نقد التجربة، بل يسعى لاستخراج عناصر القوة الكامنة داخل الحركات الإسلامية، من الامتداد المجتمعي إلى الرصيد القيمي والتنظيمي. يطرح فكرة أن الأزمة ليست في غياب الموارد، بل في ضعف توظيفها ضمن رؤية إستراتيجية متماسكة. ومن هنا، يتحول التحليل إلى محاولة لإعادة تأطير هذه القوى في مشروع حضاري أوسع، يتجاوز اللحظة السياسية الضيقة. يربط الإصدار بين القوة الاجتماعية والقدرة على الفعل السياسي، ويؤكد أن إعادة التفعيل تتطلب مراجعة عميقة في بنية التفكير والتنظيم، لا مجرد تحسينات تكتيكية.

٥٣. أهم النجاحات السياسية للإسلاميين - الدروس المستخلصة وإمكانيات إعادة البناء

يقدّم هذا العمل قراءة مغايرة تركز على لحظات النجاح بدلًا من الاكتفاء بسرد الإخفاقات، بهدف بناء ذاكرة إيجابية قابلة للاستثمار. يستعرض تجارب متعددة حقق فيها الإسلاميون اختراقات سياسية، سواء في الانتخابات أو في إدارة بعض الملفات، ويستخلص منها أن النجاح كان مرتبطًا غالبًا بوضوح الرؤية والمرونة في التعامل مع الواقع. كما يبرز أن هذه النجاحات ظلت محدودة بسبب غياب البناء المؤسسي والإستراتيجي طويل المدى. يهدف الإصدار إلى تحويل هذه اللحظات إلى مادة تعليمية تساعد على إعادة البناء، بدل أن تبقى مجرد ذكريات عابرة.

٥٤. الحركات الإسلامية وفجوة التفكير الإستراتيجي - الأسباب، المظاهر، والمعالجات

يركز هذا الإصدار على أحد أخطر مواطن الضعف، وهو غياب التفكير الإستراتيجي المتكامل داخل الحركات الإسلامية. يوضح أن كثيرًا من القرارات اتخذت تحت ضغط اللحظة، دون تقدير كافٍ للمآلات. ويحلل أسباب هذه الفجوة، من ضعف التكوين إلى هيمنة الاعتبارات التنظيمية الضيقة. كما يرصد مظاهرها في الأداء السياسي والإعلامي، ويقترح مسارات للمعالجة تقوم على بناء عقل إستراتيجي قادر على الربط بين الأهداف والوسائل. يمثل هذا العمل دعوة للانتقال من رد الفعل إلى الفعل الواعي.

٥٥. من التجزئة إلى التكامل - هل يمكن توحيد رؤى الحركات الإسلامية؟

يناقش هذا الإصدار إشكالية التشتت داخل التيار الإسلامي، وما ينتج عنها من ضعف في التأثير وتضارب في المواقف. يطرح السؤال حول إمكانية بناء رؤية مشتركة دون إلغاء التنوع، ويستعرض نماذج من محاولات التنسيق والتكامل. يؤكد أن التحدي ليس تنظيميًّا فقط، بل فكري وإستراتيجي، يتطلب إعادة تعريف الأولويات وبناء أرضية مشتركة. كما يربط بين الوحدة والقدرة على مواجهة التحديات الكبرى، معتبرًا أن التكامل لم يعد خيارًا، بل ضرورة وجودية.

٥٦. نحو تنظيم إستراتيجي موحّد للحركات الإسلامية - من التعدد إلى التكامل

يدعو هذا الإصدار إلى تجاوز حالة التشتت التنظيمي التي ميّزت الحركات الإسلامية لعقود، عبر الانتقال من تعدد الكيانات المنفصلة إلى بناء إطار إستراتيجي جامع يقوم على التكامل لا الإلغاء. ينطلق من أن التعدد في حد ذاته ليس أزمة، بل يصبح كذلك حين يغيب التنسيق وتضيع الجهود في مسارات متوازية أو متصادمة. يناقش إمكانات بناء بنية مرنة تسمح بتوزيع الأدوار، وتبادل الخبرات، وتوحيد الأولويات في القضايا الكبرى، دون المساس بخصوصية كل تجربة. كما يطرح تحديات هذا المسار، من فقدان الثقة، إلى إرث الخلافات، إلى إشكاليات القيادة. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل انتقالًا من التفكير التنظيمي المغلق إلى رؤية إستراتيجية أوسع، تسعى إلى تحويل التعدد إلى قوة، وبناء مشروع أكثر قدرة على التأثير في بيئة معقدة ومتغيرة.

٥٧. الإسلاميون وجيل ما بعد الثورة - خطاب جديد أم انفصال أجيال؟

يتناول هذا العمل العلاقة المركبة بين الحركات الإسلامية وجيل تشكّل وعيه في سياق مختلف تمامًا عن الأجيال السابقة، حيث تداخلت الخبرة الثورية مع الفضاء الرقمي المفتوح، وتبدلت أولويات الإدراك وأساليب التلقي. ينطلق من فرضية أن الأزمة لا تكمن في القيم التي لا يزال هذا الجيل يتفاعل معها، بل في اللغة التي تُقدَّم بها، وفي الأدوات التي لم تعد قادرة على مخاطبة عقلية أكثر نقدًا واستقلالًا. يحلل مظاهر التباعد، من ضعف التأثير إلى تراجع الانتماء التنظيمي، ويربطها بعوامل فكرية وتنظيمية، مثل الجمود الخطابي، وغياب المساحات التفاعلية، وعدم إدراك التحولات الثقافية. كما يدعو إلى تجديد حقيقي في الخطاب، يقوم على الصدق والواقعية والانفتاح، دون التفريط في الثوابت. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار قراءة إستراتيجية لأحد أخطر تحديات المستقبل.

٥٨. الإسلاميون في المهجر - من الهجرة إلى مشروع تحرر

ينقل هذا الإصدار النقاش إلى فضاء المهجر، بوصفه ليس مجرد ملاذ اضطراري، بل ساحة جديدة يمكن أن تتحول إلى مجال فاعل لإعادة بناء المشروع الإسلامي. يستعرض تجارب الإسلاميين في الخارج، ويحلل كيف يمكن تحويل حالة الشتات إلى فرصة لإنتاج خطاب أكثر انفتاحًا، وبناء شبكات تأثير تتجاوز الحدود الجغرافية. كما يناقش التحديات التي يفرضها واقع الاندماج في مجتمعات جديدة، بين خطر الذوبان وفقدان الهوية، أو الانغلاق والعزلة. ويطرح تصورًا يعتبر المهجر امتدادًا للمجال السياسي، بما يتيحه من حرية نسبية، وقدرة على التأثير الإعلامي والحقوقي. يمثل هذا العمل إعادة تعريف لموقع الفاعلين في الخارج، بوصفهم جزءًا من معادلة التغيير، لا مجرد هامش بعيد عنها.

٥٩. الإسلاميون بعد طوفان الأقصى

تحلل هذه الورقة موقع الحركات الإسلامية بعد الحدث، وكيف تأثرت بخطابه ونتائجه، سواء على مستوى الشعبية أو الخطاب أو التموضع السياسي. تطرح تساؤلات حول قدرة هذه الحركات على استثمار التحول، أو استمرارها في أزماتها السابقة. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه الورقة تداخل المسارات بين القضية الفلسطينية والمشروع الإسلامي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. كما تبرز أن طوفان الأقصى لم يكن اختبارًا للأنظمة فقط، بل للحركات أيضًا، من حيث قدرتها على إعادة تعريف دورها في لحظة تاريخية فارقة.

٦٠. إطلاق منصة إسطنبول للحوار الإسلامي

تمثل هذه المبادرة خطوة عملية نحو معالجة حالة الانقسام داخل التيارات الإسلامية، عبر إنشاء منصة حوارية منظمة تجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية والتنظيمية. لا تُقدَّم المنصة بوصفها حدثًا عابرًا، بل كآلية مستدامة تهدف إلى بناء جسور الثقة، وتبادل الرؤى، وتقريب المسافات بين مكونات المشهد الإسلامي. تنطلق من إدراك أن الخلافات المتراكمة لا يمكن تجاوزها عبر البيانات أو المبادرات الرمزية، بل تحتاج إلى حوار عميق ومنهجي يتيح فهمًا متبادلًا ويؤسس لمساحات مشتركة. كما تسعى إلى تحويل الحوار من حالة رد فعل إلى ممارسة مؤسسية منتظمة. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه المبادرة انتقال المشروع من التشخيص إلى الفعل، ومن الدعوة للوحدة إلى بناء أدواتها العملية.

٦١. عودة نظريات التغيير المسلح لدى بعض الشباب العربي!

يرصد هذا الإصدار ظاهرة مقلقة تتمثل في عودة بعض الشباب العربي إلى تبني أطروحات التغيير المسلح، كرد فعل على الإحباط المتراكم من تعثر المسارات السياسية والسلمية. يحلل العمل الخلفيات النفسية والاجتماعية والسياسية التي تدفع إلى هذا الاتجاه، مثل الشعور بالانسداد، وفقدان الثقة في جدوى العمل العام، وتأثير الصور الصادمة للعنف والاستبداد. كما يناقش المخاطر التي تترتب على هذه العودة، سواء على مستوى المجتمعات أو على مستقبل المشاريع الإصلاحية، حيث يؤدي العنف إلى إعادة إنتاج دوائر الصراع وتبرير القمع. ويؤكد ضرورة تقديم بدائل واقعية تستعيد ثقة الشباب في العمل السلمي المنظم. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل محاولة استباقية لاحتواء الظاهرة عبر الفهم العميق لا الاكتفاء بالإدانة.

٦٢. ورقة بحثية – هل تصلح التنظيمات المسلحة أداة للتغيير السياسي في عالمنا العربي؟

تناقش هذه الورقة إشكالية توظيف العمل المسلح كوسيلة للتغيير السياسي في العالم العربي، من خلال تفكيك السياقات التي تدفع بعض الفاعلين إلى تبني هذا الخيار، خاصة في ظل انسداد المجال العام، وتراجع فرص المشاركة السياسية، وتصاعد القمع. غير أن التحليل يتجاوز منطق التبرير أو الإدانة، ليقف عند النتائج الفعلية التي أفرزتها التجارب، حيث يظهر أن العمل المسلح غالبًا ما يؤدي إلى تفكيك المجال الوطني، واستدعاء تدخلات إقليمية ودولية، وإعادة إنتاج أنماط أكثر صلابة من السلطوية. كما تكشف الورقة أن غياب الرؤية السياسية الشاملة يحوّل السلاح من أداة ضغط إلى عبء إستراتيجي، يفاقم الأزمات بدلًا من حلها. وفي المقابل، تطرح أهمية بناء مسارات تغيير أكثر استدامة، تستند إلى العمل المجتمعي، والتراكم السياسي، وإدارة الصراع بوعي طويل النفس، بما يعيد تعريف القوة بوصفها قدرة على البناء لا مجرد القدرة على المواجهة.

٦٣. المراجعات وتحدي الاختبار العملي بعد ثورة يناير - تجربة حزب البناء والتنمية

ينتقل هذا الإصدار من مستوى التنظير إلى ساحة التطبيق، من خلال قراءة تجربة حزب البناء والتنمية بوصفها نموذجًا لاختبار مدى قدرة المراجعات الفكرية على الصمود في الواقع السياسي. يوضح أن إعلان المراجعات لا يمثل سوى الخطوة الأولى، بينما يكمن التحدي الحقيقي في ترجمتها إلى سياسات وممارسات داخل بيئة معقدة ومليئة بالتحديات، وهو ما مثلته بشكل أو بأخر تجربة حزب البناء والتنمية في مصر. يرصد الصعوبات التي واجهت التجربة، من ضغوط الواقع السياسي، إلى تعقيدات التحالفات، إلى فجوة التوقعات

بين القواعد والقيادة. كما يطرح تساؤلات حول حدود التكيف، وإمكانات الاستمرار في ظل تغير السياقات. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل قراءة نقدية ضرورية، تؤكد أن نجاح أي تحول فكري مرهون بقدرته على التحقق في الواقع، لا بمجرد صياغته النظرية.

٦٤. من المواجهة المسلحة إلى النضال السياسي - السياقات والدوافع وراء مراجعات الجماعة الإسلامية

يقدّم هذا العمل قراءة معمّقة لمسار التحول داخل الجماعة الإسلامية من خيار المواجهة المسلحة إلى الانخراط في العمل السياسي، بوصفه أحد أهم التحولات الفكرية والتنظيمية في تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة. لا يتعامل مع هذا التحول كقرار ظرفي أو تكتيك مرحلي، بل كنتيجة لمسار طويل من المراجعات الفقهية والفكرية التي أعادت النظر في مفاهيم الجهاد، والعنف، والعلاقة مع الدولة والمجتمع. يربط العمل بين هذا التحول والسياقات الداخلية من مراجعة التجربة الذاتية، والخارجية المرتبطة بالضغوط الأمنية والتحولات الدولية. كما يناقش أثر هذه المراجعات على المشهد الإسلامي العام، وإمكانية استلهامها كنموذج للتحول السلمي. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار نموذجًا حيًّا لإمكانية الانتقال من الصدام إلى الفعل السياسي المنظم.

٦٥. من ساحات الصدام إلى منابر السياسية قراءة في تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية

يتناول هذا الإصدار تجربة المراجعات الفكرية داخل الجماعة الإسلامية بوصفها واحدة من أبرز محطات التحول في تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة، حيث انتقلت من خيار المواجهة إلى مسار المراجعة والتغيير. يقدّم العمل قراءة من الداخل تسعى إلى فهم دوافع هذا التحول، سواء كانت فكرية أو واقعية، مع تحليل السياقات التي دفعت إليه، والنتائج التي ترتبت عليه في بنية الحركة وخطابها. كما يناقش التحديات التي واجهت هذه المراجعات، خاصة فيما يتعلق بمدى قبولها داخليًّا وخارجيًّا، وقدرتها على الاستمرار. وتبرز أهمية هذا الإصدار في كونه يمثل نموذجًا تطبيقيًّا لكيفية تطور الحركات تحت ضغط التجربة، وتفتح نقاشًا أوسع حول علاقة الفكر بالممارسة، وإمكانية تصحيح المسار دون فقدان الهوية.

٦٦. ندوة - تجربة حكم الحركة الإسلامية في السودان

تناولت هذه الندوة تجربة الحركة الإسلامية في السودان بوصفها واحدة من أبرز نماذج الانتقال من العمل الدعوي إلى السيطرة على الحكم، بكل ما حملته من طموحات وتحديات وإخفاقات. ركزت المداخلات على تحليل مسار التجربة منذ لحظة التمكين، وكيف تعاملت

مع مؤسسات الدولة وتعقيدات المجتمع، وما إذا كانت قد نجحت في بناء نموذج حكم مستقر أم أنها أعادت إنتاج أزمات جديدة. كما ناقشت العلاقة بين المشروع الفكري ومتطلبات السلطة، وكيف أثّر ذلك في بنية الدولة ووحدة المجتمع. وتوقفت الندوة عند أسباب استمرار التجربة لفترة طويلة، وما كُشف رغم ذلك من اختلالات عميقة. وتمثل هذه الندوة قراءة نقدية لتجربة غنية بالدروس، تفتح الباب لإعادة التفكير في العلاقة بين الفكرة والسلطة، وبين الحلم والواقع.

٦٧. حركة النهضة التونسية - من الحركة الإسلامية إلى الحزب المدني

يحلل هذا الإصدار تجربة حركة النهضة التونسية بوصفها واحدة من أبرز محاولات التحول من إطار دعوي-حركي إلى حزب سياسي مدني يعمل داخل قواعد الدولة الحديثة. يتتبع مسار التحول، ويكشف التحديات التي واجهت الحركة، من إدارة التوازن بين الهوية الإسلامية ومتطلبات الانفتاح السياسي، إلى التعامل مع ضغوط الداخل والخارج. كما يناقش إشكالية التوافقات التي اضطرت الحركة إلى خوضها، وحدود المرونة في سياق سياسي هش. ويطرح تساؤلات حول مدى قدرة هذا النموذج على الاستمرار، وإمكانية نقله إلى سياقات أخرى تختلف في بنيتها السياسية والاجتماعية. تمثل هذه التجربة مختبرًا عمليًّا لفهم تعقيدات الانتقال من الفكرة إلى الدولة.

٦٨. ندوة - التجربة التونسية بين التوافق والانقلاب الناعم

تناولت هذه الورقة المسار التونسي بوصفه تجربة انتقال سياسي بدأت بآمال كبيرة في التوافق الوطني، لكنها انتهت إلى ما يشبه الانقلاب الناعم الذي أعاد تشكيل المشهد السياسي بصورة مختلفة. تحلل العوامل التي قادت إلى هذا التحول، من هشاشة الترتيبات الدستورية، إلى اختلال موازين القوة، إلى ضعف الضمانات المؤسسية القادرة على حماية المسار الديمقراطي. كما تكشف حدود سياسة التوافق حين لا تستند إلى توازن حقيقي في القوة أو إلى مؤسسات قوية. وتستخلص دروسًا إستراتيجية تتعلق بضرورة الجمع بين التوافق والقدرة على حماية المكتسبات. تمثل هذه الندوة قراءة نقدية لتجربة مهمة من داخلها، وتُظهر أن الانتقال الديمقراطي لا يُحسم بالنيات، بل ببنية القوة والقواعد الحاكمة.

٦٩. راشد الغنوشي - المشروع الفكري والسياسي بين الدعوة والدولة

يتناول هذا الإصدار تجربة راشد الغنوشي بوصفها أحد أبرز النماذج الفكرية والسياسية التي سعت إلى بناء جسر بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة. لا يكتفي بعرض أفكاره، بل يتتبع تطور مشروعه عبر مراحل متعددة، من العمل الدعوي إلى الانخراط

السياسي، ومن موقع المعارضة إلى إدارة التوافق داخل السلطة. يكشف العمل عن التوترات التي صاحبت هذا المسار، خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين الحفاظ على الهوية والانخراط في النظام السياسي، وبين المبدئية والواقعية. كما يطرح تساؤلات أعمق حول حدود الاجتهاد السياسي في السياقات المعاصرة، وإمكانية بناء نموذج مستقر يجمع بين القيم ومتطلبات الحكم. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه التجربة مادة تحليلية لفهم تحديات التحول السياسي الإسلامي.

٧٠. ندوة - عشر سنوات على تأسيس حزب البناء والتنمية

تأتي هذه الندوة ضمن محور التحولات من العمل الدعوي والتنظيمي إلى الفعل السياسي المؤسسي، حيث تناولت تجربة تأسيس حزب البناء والتنمية بوصفها محطة فاصلة في إعادة تعريف أدوار الحركات الإسلامية داخل المجال العام. ركزت المداخلات على تتبع مسار التحول عبر الممارسة الواقعية، من خلال الأنشطة والمواقف والتصريحات التي عكست انتقالًا تدريجيًّا نحو العمل السياسي بقواعده وتعقيداته، لا مجرد تبني شكلي له. كما أبرزت النقاشات ملامح النجاح التي تحققت، إلى جانب التحديات المرتبطة ببناء خطاب سياسي متماسك، وإدارة العلاقة مع الدولة والمجتمع، والحفاظ على التوازن بين المرجعية الفكرية ومتطلبات الواقع. وقدمت الندوة قراءة تقييمية بعد مرور عقد كامل، أتاحت استخلاص دروس عملية تتجاوز التجربة ذاتها إلى عموم الحركات الإسلامية، مؤكدة أن العمل الحزبي ليس امتدادًا مباشرًا للتنظيم، بل مجال مختلف يحتاج إلى أدوات ورؤى متجددة، وأن التحول الحقيقي يظل عملية ممتدة تتطلب مراجعة مستمرة وتطويرًا دائمًا.

٧١. الإسلاميون في المغرب - الإصلاح من داخل النظام وحدود الممكن

يقدّم هذا الإصدار قراءة تحليلية لتجربة الإسلاميين في المغرب، حيث اختاروا مسار الإصلاح من داخل النظام السياسي بدل مواجهته، مستندين إلى منطق التدرج وتوسيع الهوامش المتاحة. يبرز العمل كيف أتاح هذا الخيار قدرًا من الحضور السياسي والمشاركة المؤسسية، ومكّن من تحقيق بعض المكاسب الجزئية في مجالات الإدارة والحكم المحلي. لكنه في المقابل يكشف القيود الجوهرية التي فرضها النظام، خاصة في ظل مركزية القرار وهيمنة المؤسسة الملكية، ما حدّ من القدرة على إحداث تغيير جوهري. يناقش الإصدار حدود الممكن السياسي، والفارق بين المشاركة والتأثير، ويطرح تساؤلات حول جدوى هذا المسار على المدى الطويل: هل يمثل إستراتيجية إصلاح حقيقية أم مجرد تكيف مع واقع مغلق؟ وفي سياق الكتاب، يعكس هذا النموذج تعقيدات العمل من داخل الأنظمة الصلبة.

٧٢. قراءة إستراتيجية في التجربة الإسلامية بالمغرب

يتجاوز هذا العمل السرد الوصفي للتجربة المغربية إلى تحليلها من منظور إستراتيجي أعمق، يسعى إلى فهم منطقها الداخلي في ضوء التوازنات السياسية المحلية والسياق الإقليمي والدولي. يركّز على كيفية إدارة الإسلاميين لعلاقتهم بالدولة، من خلال مزيج من القبول الرسمي والامتداد الشعبي، بما أتاح لهم البقاء داخل المعادلة السياسية دون صدام مباشر. كما يحلل أسباب الاستقرار النسبي الذي ميز هذه التجربة مقارنة بغيرها، مرجّحًا أنه نتاج توازنات دقيقة أكثر منه تعبيرًا عن نجاح مكتمل. ويطرح تساؤلات حول هشاشة هذا التوازن، وإمكانية استمراره في ظل التحولات. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار محاولة لفهم نموذج مختلف في إدارة العلاقة مع السلطة، دون الوقوع في تعميمات مبسطة أو استنتاجات متعجلة.

٧٣. الإسلاميون في السودان ـ من مشروع الحكم إلى سؤال الدولة

يرصد هذا الإصدار تجربة الإسلاميين في السودان بوصفها واحدة من أكثر التجارب تعقيدًا، حيث انتقلت من مرحلة السيطرة على الحكم إلى مواجهة تحدي بناء الدولة ذاتها. يكشف العمل أن امتلاك السلطة لم يكن كافيًا لإنتاج دولة مستقرة أو نظام سياسي متماسك، بل أدى في كثير من الأحيان إلى تعميق الأزمات، نتيجة تداخل المشروع الأيديولوجي مع متطلبات الحكم الواقعي. يناقش العلاقة بين الفكرة والتطبيق، ويبرز كيف ساهمت عوامل مثل الصراعات الداخلية، وضعف المؤسسات، وسوء إدارة التنوع، في تعثر التجربة. ويطرح سؤالًا محوريًا: ما الفرق بين السيطرة على السلطة وبناء الدولة؟ وفي سياق الكتاب، تمثل هذه التجربة درسًا عميقًا في أن الحكم ليس غاية، بل اختبار لقدرة المشروع على إدارة التعقيد.

٧٤. كيف صمد مشروع الإنقاذ ثلاثين عامًا ولماذا سقط؟

يقدّم هذا الإصدار قراءة تفسيرية لمسار نظام الإنقاذ في السودان، محاولًا فهم سرّ استمراره لثلاثة عقود رغم الأزمات المتلاحقة، ثم تفسير لحظة انهياره المفاجئ. يربط العمل بين عوامل الصمود، مثل القبضة الأمنية، وإدارة التحالفات الداخلية، والقدرة على المناورة الإقليمية والدولية، وبين عوامل التآكل البطيء، وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية، وتراجع الشرعية الشعبية، وتفكك البنية الداخلية للنظام. يبرز أن الاستقرار الذي بدا في ظاهره صلابة، كان يخفي هشاشة هيكلية تراكمت مع الزمن حتى لحظة الانفجار. كما يستخلص دروسًا تتجاوز الحالة السودانية، تتعلق بطبيعة الأنظمة التي تعتمد على القوة دون بناء شرعية مستدامة، مؤكّدًا أن غياب التوازن بين السيطرة والقبول المجتمعي يجعل أي نظام عرضة

للسقوط المفاجئ. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار تحليلًا عميقًا لديناميات البقاء والانهيار في النظم السياسية.

٧٥. الإسلاميون في باكستان - صراع الشرعية والقوة في دولة يحكمها الجيش

يتناول هذا الإصدار التجربة الباكستانية بوصفها نموذجًا معقدًا تتداخل فيه الشرعية السياسية مع بنية قوة مهيمنة تقودها المؤسسة العسكرية. يوضح أن الإسلاميين في باكستان يواجهون تحديًا مزدوجًا: من جهة، السعي إلى كسب التأييد الشعبي وبناء شرعية انتخابية، ومن جهة أخرى، التعامل مع واقع سياسي تتحكم فيه قوى غير خاضعة بالكامل لمنطق العملية الديمقراطية. يكشف العمل حدود الفعل السياسي في ظل هذه المعادلة، حيث تبقى مخرجات السياسة مرهونة بتوازنات القوة أكثر من تعبيرها عن الإرادة الشعبية. كما يطرح تساؤلًا جوهريًّا حول إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من داخل نظام تتقدم فيه المؤسسة العسكرية على باقي الفاعلين. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه التجربة إشكالية العلاقة بين السياسة والقوة، وحدود الإصلاح في ظل أنظمة هجينة.

٧٦. الإسلاميون في ماليزيا - نموذج البقاء الاجتماعي والتدرج السياسي

يقدّم هذا العمل نموذجًا مختلفًا للتجربة الإسلامية، حيث استطاعت الحركات الإسلامية في ماليزيا أن تحافظ على حضورها من خلال بناء قاعدة اجتماعية واسعة، بالتوازي مع التدرج في العمل السياسي. يبرز الإصدار أهمية الاستثمار في المجتمع، والتعليم، والعمل المدني، كمدخل لترسيخ التأثير بعيدًا عن التعجل في الوصول إلى السلطة. كما يوضح أن التدرج لم يكن ضعفًا، بل خيارًا إستراتيجيًّا مكّن الإسلاميين من ترسيخ حضورهم ضمن بيئة سياسية متعددة الأعراق والثقافات. وفي الوقت ذاته، يناقش حدود هذا النموذج، خاصة فيما يتعلق بإمكانية نقله إلى سياقات أخرى تختلف في طبيعة الدولة وتركيبتها الاجتماعية. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار طرحًا متوازنًا يربط بين العمل المجتمعي والسياسي، ويقدّم التدرج كأحد مسارات الفعل الممكن.

٧٧. جمهورية الإسلام الاجتماعي - النموذج الإندونيسي

يتناول هذا الإصدار التجربة الإندونيسية بوصفها أحد أكثر النماذج تمايزًا في العالم الإسلامي، حيث تشكّل ما يمكن تسميته بـ"الإسلام الاجتماعي" الذي يركز على بناء المجتمع قبل السعي للهيمنة على السلطة. يوضح العمل كيف نجحت الحركات الإسلامية في إندونيسيا في ترسيخ حضورها من خلال التعليم، والعمل المدني، والخدمات الاجتماعية، وبناء شبكات

تأثير واسعة داخل المجتمع، بما منحها شرعية ممتدة تتجاوز حدود السياسة التقليدية. كما يبرز أن هذا النموذج لم يقم على القطيعة مع الدولة، بل على التفاعل المرن معها دون الارتهان لها. ويناقش الإصدار حدود هذا المسار، خاصة فيما يتعلق بقدرته على التأثير في السياسات الكبرى، مقابل نجاحه في بناء عمق مجتمعي مستدام. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا النموذج طرحًا بديلًا يعيد توجيه المشروع من مركزية السلطة إلى مركزية المجتمع.

٧٨. فن البقاء السياسي - كيف صاغ أردوغان نموذجًا إسلاميًّا قادرًا على التكيف مع الدولة والعالم

يحلل هذا الإصدار تجربة رجب طيب أردوغان بوصفها نموذجًا مركبًا استطاع الجمع بين الهوية الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة، في سياق داخلي وإقليمي ودولي شديد التعقيد. يبرز كيف اعتمدت التجربة على التدرج، وبناء التحالفات، وإدارة التوازنات الدقيقة بين الداخل والخارج، بما مكّنها من تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية، وفي الوقت ذاته الصمود أمام محاولات الإقصاء والانقلاب. كما يناقش العمل التحديات التي واجهت هذا النموذج، من ضغوط المؤسسة العسكرية سابقًا، إلى التحديات الاقتصادية والسياسية لاحقًا، وكيف تعامل معها بمرونة وبراغماتية محسوبة. ويطرح تساؤلات حول حدود هذا النموذج، ومدى قابليته للتكرار في سياقات مختلفة. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار دراسة في كيفية تحويل الفكرة إلى مشروع دولة قادر على الاستمرار والتكيّف.

٧٩. ندوة - تجربة العدالة والتنمية في تمدين الدولة التركية وهزيمة الانقلابات العسكرية

تناقش هذه الندوة تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا بوصفها واحدة من أبرز محاولات إعادة تشكيل العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في العالم الإسلامي. تركز على الكيفية التي استطاع بها الحزب تحجيم الدور السياسي للجيش، ليس عبر مواجهة مباشرة فقط، بل من خلال مسار تراكمي اعتمد على الإصلاحات القانونية، وتعزيز الشرعية الشعبية، وبناء تحالفات داخلية وخارجية. كما تبرز الندوة تعقيد هذه المواجهة، حيث لم تكن مجرد صراع على السلطة، بل صراع على طبيعة الدولة نفسها. وتطرح تساؤلات حول استدامة هذا النموذج في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الندوة نموذجًا عمليًّا لكيفية الانتقال من دولة عسكرية إلى مسار مدني، بما يثري النقاش حول إمكانات التغيير داخل الأنظمة المعقدة.

٨٠. مؤتمر - الإسلاميون وآفاق ما بعد الإقصاء

يناقش هذا المؤتمر واحدة من أكثر اللحظات تعقيدًا في مسار الحركات الإسلامية، وهي مرحلة ما بعد الإقصاء السياسي، حيث لا يعود السؤال متعلقًا فقط بالصمود، بل بكيفية إعادة البناء واستئناف الفعل. ينطلق من نقد حالة الانكفاء وردود الفعل العاطفية التي أعقبت الإقصاء، ويدعو إلى الانتقال نحو رؤية إستراتيجية جديدة تعيد تعريف الأهداف والأدوات. جمع المؤتمر خبرات متنوعة من تجارب مختلفة، ما أتاح مساحة لتبادل الدروس واستخلاص أنماط مشتركة للفشل والنجاح. كما طرح مقاربات عملية لإعادة التموضع، تشمل إعادة بناء العلاقة مع المجتمع، وتطوير الخطاب، وإعادة هيكلة التنظيم. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا المؤتمر لحظة تحول من التفكير الدفاعي إلى التفكير الإستراتيجي، حيث يتحول الإقصاء من نهاية مسار إلى نقطة انطلاق لمسار أكثر نضجًا ووعيًا.

٨١. ندوة - التجارب الإسلامية بين الفشل وإمكانات التجديد

تقدم هذه الندوة قراءة نقدية هادئة ومتوازنة للتجارب الإسلامية المعاصرة، بعيدًا عن خطاب التبرير أو جلد الذات. تنطلق من الاعتراف بأن الفشل جزء من أي مسار تاريخي، لكنها ترفض تحويله إلى حكم نهائي، وتتعامل معه بوصفه فرصة لإعادة الفهم والبناء. ركزت الندوة على تفكيك أسباب التعثر، سواء المرتبطة بالبنية الفكرية، أو بالأداء السياسي، أو بسوء تقدير السياقات، مع إبراز أن كثيرًا من هذه الإخفاقات قابلة للمعالجة إذا ما توفرت الإرادة والرؤية. كما أكدت على أهمية التمييز بين فشل التجربة وفشل الفكرة، وبين الخطأ المرحلي والانحراف الجوهري. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه الندوة روح المراجعة المنفتحة التي تجعل من النقد أداة للتجديد، لا وسيلة للإحباط أو الانسحاب.

٨٢. ورشة - تقييم التجارب الإسلامية المعاصرة

تمثل هذه الورشة انتقالًا مهمًا من النقاش العام إلى التقييم المنهجي المنضبط، حيث لم تكتفِ بعرض التجارب أو توصيفها، بل سعت إلى تحليلها وفق معايير واضحة تساعد على فهم عناصر النجاح والفشل بصورة دقيقة. ركزت على بناء أدوات تقييم تشمل البعد الفكري، والتنظيمي، والسياسي، والإستراتيجي، بما يسمح بإجراء مقارنات بين تجارب مختلفة في سياقات متنوعة. كما عملت على تدريب المشاركين على استخدام هذه الأدوات، وتحويل التقييم من انطباعات عامة إلى عملية تحليل علمي يمكن البناء عليها في التخطيط المستقبلي. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورشة خطوة أساسية في ترسيخ ثقافة التعلم المؤسسي، حيث يتحول تراكم الخبرة إلى معرفة قابلة للتوظيف، بما يدعم الانتقال من تكرار الأخطاء إلى بناء مسارات أكثر وعيًا وفاعلية.

٨٣. الإسلاميون في مصر بعد ٢٠١١ ـ من الثورة إلى الإقصاء

يرصد هذا الإصدار المسار المصري منذ لحظة الانفجار الثوري في يناير ٢٠١١، مرورًا بلحظة الصعود إلى الحكم، وصولًا إلى الإقصاء الكامل في ٢٠١٣، بوصفه أحد أكثر المسارات كثافة وتعقيدًا في التجارب المعاصرة. لا يكتفي بتتبع الأحداث، بل يسعى إلى تفكيك ديناميات التحول السريع، من خلال تحليل العلاقة المرتبكة بين الثورة والدولة، وحدود قدرة الحركات الإسلامية على إدارة لحظة انتقالية شديدة الهشاشة. يناقش أخطاء التقدير، واختلال موازين القوة، وسرعة الانتقال من المجال الدعوي إلى السلطة دون إعداد كافٍ، إلى جانب دور الفاعلين الإقليميين والدوليين. كما يكشف عن عمق الدولة العميقة وقدرتها على إعادة إنتاج نفسها. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل مدخلًا أساسيًّا لفهم أن الأزمة لم تكن حدثًا عابرًا، بل تعبيرًا عن خلل جوهري في تصور التغيير وإدارته.

٨٤. الإسلاميون في مصر بعد العاصفة ـ من الانكفاء إلى إعادة التشكل

يتناول هذا العمل المرحلة التي تلت الإقصاء، حيث انتقلت الحركات الإسلامية من موقع الفعل المباشر إلى حالة من الانكفاء وإعادة التقييم. يركز على التحولات التي طرأت على البنية التنظيمية، والخطاب السياسي، وأنماط التفكير، في ظل بيئة شديدة القمع والتضييق. يناقش كيف واجهت هذه الحركات تحديات التفكك الداخلي، وفقدان القواعد، وتراجع الثقة، مقابل محاولات إعادة التشكل وبناء مسارات جديدة للعمل، سواء داخل المجال العام المحدود أو في فضاءات بديلة كالمهجر والعمل المجتمعي. كما يطرح سيناريوهات متعددة للمستقبل، بين استمرار الانكفاء، أو التحول إلى نماذج أكثر مرونة ولامركزية. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار قراءة في مرحلة الكمون، بوصفها لحظة إعادة بناء قد تسبق جولات جديدة أكثر نضجًا ووعيًا.

٨٥. إعادة تموضع الحركات الإسلامية في ضوء التحولات الإقليمية ـ ما بعد طوفان الأقصى

يتناول هذا الإصدار لحظة مفصلية أعادت فيها أحداث طوفان الأقصى ترتيب الخريطة الإقليمية، ليس فقط على مستوى الصراع، بل على مستوى الأولويات والاصطفافات والوعي العام. ينطلق من أن الحركات الإسلامية لم تعد قادرة على الاستمرار بذات التموضعات السابقة، في ظل تحولات كشفت حدود كثير من الرهانات، وأعادت مركزية القضية الفلسطينية بوصفها بوصلة جامعة. يناقش كيف يمكن إعادة صياغة الأدوار، وبناء خطاب جديد يستوعب التحولات، ويتجاوز الانقسام بين المحلي والإقليمي. كما يبرز أن التحدي لم

يعد في مجرد التفاعل مع الحدث، بل في القدرة على استثماره ضمن رؤية إستراتيجية طويلة المدى. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل انتقالًا من قراءة الواقع إلى إعادة تشكيل الموقع داخله، بما يربط بين اللحظة التاريخية وإمكانات إعادة بناء المشروع.

٨٦. التموضع الاحترافي للحركات الإسلامية من العدوان الإسرائيلي–الأمريكي على إيران

يناقش هذا الإصدار تعقيد المواقف في صراعات متداخلة تتشابك فيها الاعتبارات السياسية والمذهبية والإستراتيجية، كما في حالة العدوان الإسرائيلي–الأمريكي على إيران. ينطلق من نقد المقاربات الانفعالية التي تحكم كثيرًا من ردود الفعل، سواء بالانحياز المطلق أو الرفض المطلق، دون فهم دقيق لتوازنات القوة وتشابك المصالح. يدعو إلى بناء تموضع احترافي يقوم على قراءة متعددة المستويات، تميز بين العدو والصراع، وبين الثابت والمتغير، وتفصل بين الموقف من السياسات والموقف من الشعوب. كما يؤكد على ضرورة إدارة الخطاب بحذر، لتجنب الانزلاق إلى استقطابات مذهبية أو اصطفافات غير محسوبة. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل تدريبًا على العقل السياسي الناضج، القادر على اتخاذ مواقف مركبة، لا تختزل الواقع في ثنائيات حادة.

٨٧. تحول المزاج الشعبي تجاه الإسلاميين بعد طوفان الأقصى وتأثيره على المشروع الإسلامي

يرصد هذا العمل التحولات التي طرأت على المزاج الشعبي العربي والإسلامي بعد طوفان الأقصى، حيث أعادت القضية الفلسطينية استدعاء مشاعر التضامن والانتماء، وفتحت المجال لإعادة تقييم الفاعلين السياسيين، وفي مقدمتهم الحركات الإسلامية. يحلل كيف أسهمت هذه اللحظة في استعادة بعض الثقة المفقودة، وفي الوقت ذاته كشفت عن توقعات أعلى من هذه الحركات، سواء في مستوى الخطاب أو الفعل. كما يبرز أن المزاج الشعبي لم يعد ثابتًا، بل سريع التحول، يتأثر بالأداء والقدرة على التفاعل مع القضايا الكبرى. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار قراءة دقيقة لفرص استعادة الحضور، مقابل مخاطر فقدانه مجددًا إذا لم تُستثمر اللحظة بوعي، مما يؤكد أن الرصيد الشعبي لا يُمنح دائمًا، بل يُبنى ويُصان بالفعل المتماسك.

٨٨. الحركات الإسلامية بين التنظيم واللاتنظيم، والمركزية واللامركزية

يناقش هذا الإصدار التحولات التي طرأت على بنية العمل الإسلامي، في ظل بيئات سياسية وأمنية متغيرة فرضت مراجعة جذرية لنماذج التنظيم التقليدي. ينطلق من أن النماذج

الهرمية المغلقة التي كانت صالحة في مراحل سابقة أصبحت تواجه تحديات تتعلق بالمرونة، والقدرة على الحركة، والاستجابة السريعة للأزمات. ويطرح في المقابل نماذج أكثر انفتاحًا تقوم على اللامركزية، والشبكات المرنة، والعمل غير التقليدي، دون أن يعني ذلك الفوضى أو غياب الضبط. يناقش مزايا كل نموذج ومخاطره، ويؤكد أن التحدي الحقيقي يكمن في تحقيق توازن بين الانضباط والمرونة، وبين وضوح القيادة وتوزيع المبادرة. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل محاولة لإعادة التفكير في الأدوات التنظيمية، بحيث تتحول من عائق إلى رافعة، وتصبح قادرة على استيعاب التحولات بدل أن تتعثر بها.

٨٩. الحركات الإسلامية في العالم العربي والقدرة على التكيّف مع التحديات الأمنية والسياسية

يركز هذا الإصدار على أحد أهم محددات بقاء الحركات الإسلامية واستمرارها، وهو قدرتها على التكيّف مع بيئات تتسم بالضغط الأمني والتقلب السياسي. ينطلق من أن التجارب التي فشلت لم تكن بالضرورة أقل إخلاصًا أو جماهيرية، بل كانت أقل قدرة على قراءة الواقع وتعديل أدواتها وفقًا له. يحلل أنماط الاستجابة المختلفة، من الانكفاء إلى المواجهة، مرورًا بمحاولات التكيف المرحلي، ويقارن بين نتائجها. كما يبرز أن التكيّف لا يعني التنازل عن الثوابت، بل إعادة صياغة الوسائل بما يحفظ الفكرة ويضمن استمرارها. ويناقش مخاطر الجمود من جهة، ومخاطر الذوبان من جهة أخرى. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا العمل تأكيدًا على أن البقاء ليس مسألة صمود فقط، بل قدرة على التجدد، وأن المشروع الذي لا يتكيف يفقد تدريجيًّا موقعه وتأثيره.

٩٠. مقارنة إستراتيجية بين الحركات الإسلامية العربية ونموذج أردوغان

يقدّم هذا الإصدار مقارنة تحليلية بين تجارب الحركات الإسلامية في العالم العربي وبين النموذج الذي مثّله رجب طيب أردوغان والعدالة والتنمية في تركيا، بوصفه أحد أبرز النماذج التي نجحت نسبيًّا في الجمع بين الهوية الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة. لا يتعامل مع التجربة التركية كنموذج قابل للاستنساخ، بل كحالة تستحق الفهم والتحليل في سياقها الخاص. يبرز الفروق في البيئة السياسية، ودور الدولة، وطبيعة المؤسسة العسكرية، ومستوى النضج المؤسسي، وكيف انعكست هذه العوامل على الأداء والنتائج. كما يستخلص دروسًا تتعلق بأهمية التدرج، وبناء التحالفات، وإدارة الصراع مع مراكز القوة، دون الوقوع في التبسيط أو التعميم. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه المقارنة أداة لفهم الذات عبر الآخر، وتطوير الأداء من خلال قراءة تجارب مختلفة بوعي نقدي متوازن.

٩١. مقارنة بين انطلاقة الصحوة الإسلامية في السبعينات وتفاعلها مع طوفان الأقصى

يقدّم هذا الإصدار قراءة مقارنة بين مرحلتين مفصليتين في تاريخ الحركات الإسلامية: مرحلة تشكّل الصحوة في سبعينات القرن الماضي، ومرحلة التفاعل مع طوفان الأقصى بوصفه حدثًا كاشفًا ومؤسسًا لتحولات جديدة. ينطلق من تحليل السياقات التي نشأت فيها الصحوة، حيث غلب البعد التربوي والدعوي، مقابل سياق معاصر أكثر تعقيدًا تتداخل فيه الأبعاد السياسية والإعلامية والإستراتيجية. ويبرز كيف تطور الوعي من خطاب تعبوي عام إلى إدراك أعمق لطبيعة الصراع وموازين القوة. كما يناقش الفروق في الأدوات، من التنظيمات التقليدية إلى الفضاءات الرقمية، ومن العمل المحلي إلى التفاعل العابر للحدود. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه المقارنة محاولة لفهم مسار التطور التاريخي للحركة الإسلامية، واستخلاص الدروس التي تسمح ببناء جيل جديد أكثر وعيًا بالتحولات وأكثر قدرة على توظيف اللحظات الكبرى في إعادة تشكيل المشروع.

٩٢. ورشة عمل - مستقبل الحركات الإسلامية في ضوء الثورات العربية

تناولت هذه الندوة سؤال المستقبل في لحظة ما بعد الصدمة التي أعقبت الثورات العربية، حيث تراجعت بعض التجارب وتعرضت أخرى للإقصاء أو التفكك. لم تنطلق من قراءة تشاؤمية، بل من محاولة لفهم مآلات المسار وإمكانات استئنافه. ناقشت الندوة سيناريوهات متعددة، تتراوح بين إعادة التشكل، أو الاندماج في أنماط سياسية جديدة، أو استمرار حالة الجمود، مع تحليل الشروط التي ترجح كل مسار. كما ركزت على ضرورة الانتقال من رد الفعل إلى بناء رؤية إستراتيجية تستوعب الدروس السابقة. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الندوة محطة استشرافية مهمة، تعكس وعي المشروع بأن المستقبل لا يُبنى على الأماني، بل على قراءة دقيقة للواقع، وقدرة على تحويل الأزمات إلى فرص لإعادة التأسيس والانطلاق.

٩٣. ندوة - التيار الإسلامي والربيع العربي

تناولت هذه الندوة العلاقة المركبة بين التيار الإسلامي وموجة الربيع العربي، بوصفها علاقة اتسمت بالتداخل بين الحضور القوي في لحظة الصعود، والتراجع الحاد في لحظات لاحقة. أعادت تقييم هذه العلاقة بعيدًا عن التفسيرات التبسيطية، حيث ناقشت أدوار التيار الإسلامي في دعم الثورات، وحدود قدرته على إدارتها، والأخطاء التي وقعت في مرحلة الانتقال. كما طرحت أسئلة حول طبيعة التحالفات، وإدارة التعدد، والتعامل مع الدولة العميقة،

وتأثير العوامل الإقليمية والدولية. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الندوة لحظة مراجعة نقدية ضرورية، لا تهدف إلى الإدانة أو التبرير، بل إلى فهم التجربة في تعقيدها، واستخلاص ما يمكن أن يسهم في بناء مسار أكثر نضجًا في أي موجة تغيير قادمة.

٩٤. دورة تدريبية - تجارب الدول التنموية.. الدروس والمقومات

تناولت هذه الدورة خبرات عدد من الدول التي نجحت في تحقيق نقلات تنموية واضحة، سعيًا لاستخلاص الدروس القابلة للتطبيق في البيئات العربية والإسلامية. ركزت على عناصر النجاح الحاسمة، مثل بناء مؤسسات قوية، ووجود قيادة قادرة على إدارة التحول، والاستثمار في التعليم، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. كما أبرزت أهمية التخطيط طويل المدى، والاستقرار السياسي، والانفتاح المدروس على العالم، بوصفها عوامل مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ولم تقتصر الدورة على العرض النظري، بل سعت إلى ربط هذه التجارب بواقع المنطقة، وتحليل الفجوات التي تعيق تكرارها. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الدورة بعدًا تكميليًّا يربط بين المشروع السياسي ومتطلبات البناء الاقتصادي والاجتماعي، بما يعزز شمولية الرؤية.

@خاتمة

يكشف استعراض تجارب الحركات الإسلامية في هذا الفصل أن الانتقال من الفكرة إلى الممارسة لم يكن مسارًا خطيًّا أو متدرجًا، بل كان حافلًا بالتعقيد والتحديات، حيث اصطدمت التصورات النظرية بوقائع الدولة العميقة، وضغوط الإقليم، وتحولات النظام الدولي، فضلًا عن محدودية الخبرة السياسية في إدارة لحظات الانتقال الحرجة. وقد أظهرت هذه التجارب أن النجاح الجزئي لا يكفي لبناء مشروع مستدام، كما أن الإخفاق لا يعني نهاية الفكرة، بل قد يكون مدخلًا لإعادة بنائها على أسس أكثر صلابة.

كما بيّنت التجارب أن الحركات الإسلامية تمتلك رصيدًا اجتماعيًّا وفكريًّا مهمًا، لكنها تعاني في كثير من الأحيان من فجوة في التفكير الإستراتيجي، ومن صعوبة في التكيّف مع تعقيدات الدولة الحديثة، وإدارة التعدد، وبناء التحالفات. وفي المقابل، كشفت خبرات مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا عن إمكانيات التدرج والتكيّف دون التفريط في الهوية، ما يفتح أفقًا لإعادة التفكير في نماذج العمل.

إن الدرس الأهم الذي يقدمه هذا الفصل هو أن التجربة، بكل ما فيها من نجاحات وإخفاقات، تمثل مادة غنية للتعلم لا للتبرير أو الإدانة. فإعادة بناء المشروع الإسلامي تتطلب مراجعة صادقة، وتطويرًا في الأدوات، وقدرة على الانتقال من رد الفعل إلى الفعل

الإستراتيجي، بما يحقق التوازن بين المبادئ والواقع، ويفتح المجال لجولة جديدة أكثر وعيًا وفاعلية.

كما يكشف استعراض التجربة التنظيمية للحركات الإسلامية خلال العقود الماضية أن هذه الحركات لم تكن مجرد تيارات فكرية أو دعوية، بل كانت أيضًا كيانات تنظيمية حاولت أن تبني لنفسها أدوات للعمل الاجتماعي والسياسي في بيئات غالبًا ما كانت شديدة التعقيد والقيود. وقد نجحت هذه التنظيمات، في مراحل مختلفة، في بناء شبكات واسعة من العمل الدعوي والاجتماعي، واستطاعت أن تحافظ على حضور مؤثر داخل المجتمعات التي نشأت فيها. غير أن التجربة السياسية التي مرت بها هذه الحركات، خاصة في العقود الأخيرة، كشفت أن البناء التنظيمي الذي تشكل في سياقات معينة لم يكن دائمًا ملائمًا للتعامل مع التحولات الجديدة التي فرضها العمل السياسي العلني.

فالتنظيمات التي نشأت في ظل القمع أو في سياقات العمل الدعوي المغلق طورت نماذج تنظيمية تركز على الانضباط والسرية والتراتبية الصارمة، وهي خصائص كانت ضرورية في تلك الظروف. غير أن هذه الخصائص نفسها تحولت في مراحل لاحقة إلى عامل إعاقة عندما انتقلت هذه الحركات إلى المجال السياسي المفتوح، حيث تتطلب السياسة قدرًا أكبر من المرونة، والقدرة على بناء التحالفات، وإدارة التعدد داخل المجتمع.

ومن خلال قراءة التجارب المختلفة التي مرت بها الحركات الإسلامية يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التنظيمية التي تساعد على فهم طبيعة هذه الإشكالية.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن معظم التنظيمات الإسلامية نشأت في سياقات دعوية أو سرية، حيث كان الهدف الأساسي هو الحفاظ على الفكرة وبناء القاعدة الاجتماعية في بيئات سياسية مغلقة. وقد أدى ذلك إلى تطوير هياكل تنظيمية تقوم على الانضباط الداخلي والتراتبية الصارمة، وهي خصائص كانت مناسبة لمرحلة التأسيس لكنها لم تكن دائمًا ملائمة لمتطلبات العمل السياسي في المجال العام.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في أن الهياكل الهرمية الصارمة حدّت من المرونة السياسية. فالتنظيمات التي تعتمد على مركزية القرار الشديدة غالبًا ما تجد صعوبة في التكيف مع التحولات السريعة في المجال السياسي، حيث يتطلب العمل السياسي قدرة على اتخاذ قرارات سريعة وبناء تفاهمات متعددة المستويات.

ويشير الاستنتاج الثالث إلى ضعف القدرة على إدارة التحالفات السياسية. فقد كشفت التجارب المختلفة أن كثيرًا من الحركات الإسلامية لم تطور بما يكفي مهارات العمل التحالفي، سواء مع القوى السياسية الأخرى أو مع الفاعلين الاجتماعيين المختلفين. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى عزلة سياسية حدّت من قدرتها على التأثير في مسار الأحداث.

أما الاستنتاج الرابع فيتعلق بالانقسامات الداخلية التي شهدها المجال الإسلامي. فقد أدت الخلافات التنظيمية والفكرية بين بعض التيارات الإسلامية إلى إضعاف قدرتها على العمل المشترك، وهو ما انعكس سلبًا على قدرتها على مواجهة التحديات السياسية الكبرى.

ويكشف الاستنتاج الخامس عن التوتر المستمر بين التنظيم والفكرة. ففي كثير من الأحيان تحولت الهياكل التنظيمية إلى غاية في ذاتها، بحيث أصبح الحفاظ على التنظيم أولوية تتقدم على تطوير الفكرة أو تجديد الخطاب. وقد أدى ذلك إلى حالة من الجمود التنظيمي التي حدّت من قدرة بعض الحركات على التجدد.

أما الاستنتاج السادس فيشير إلى غياب مراكز التخطيط الإستراتيجي داخل كثير من التنظيمات الإسلامية. فقد اعتمدت هذه التنظيمات في كثير من الأحيان على الاجتهادات الفردية أو القرارات اللحظية، دون أن تمتلك مؤسسات بحثية قادرة على تحليل السياق السياسي وبناء رؤى إستراتيجية بعيدة المدى.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات التنظيمية التي تسمح بفهم أكثر شمولًا لطبيعة التحديات التي تواجه العمل الإسلامي المنظم.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن التنظيم يجب أن يكون أداة لا غاية. فالتنظيمات السياسية في جوهرها وسائل لخدمة الأفكار والمشاريع الكبرى، وليست كيانات قائمة بذاتها. وعندما يتحول التنظيم إلى هدف مستقل يصبح أكثر ميلًا إلى المحافظة على ذاته بدل الانفتاح على التجديد والتطوير.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن التعدد داخل المجال الإسلامي يمكن أن يكون مصدر قوة إذا ما أُحسن إدارته. فاختلاف المدارس الفكرية والتنظيمية ليس بالضرورة عامل ضعف، بل يمكن أن يتحول إلى عنصر إثراء إذا ما تم بناء صيغ للتعاون والتنسيق بين هذه التجارب المختلفة.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى الحاجة إلى الانتقال من التنظيم المغلق إلى الشبكات المفتوحة. فالعالم المعاصر يتجه نحو أنماط تنظيمية أكثر مرونة تقوم على التعاون بين مؤسسات متعددة بدل الاعتماد على تنظيم واحد مركزي. ومن هنا فإن تطوير نماذج تنظيمية شبكية يمكن أن يمنح العمل الإسلامي قدرة أكبر على التكيف مع التحولات.

أما الخلاصة الرابعة فتؤكد أن العمل السياسي يتطلب مؤسسات مرنة لا هياكل صلبة. فالمجال السياسي بطبيعته متغير وسريع التحول، وهو ما يفرض على التنظيمات السياسية أن تكون قادرة على التكيف مع هذه التغيرات دون أن تفقد قدرتها على العمل المؤسسي.

وتشير الخلاصة الخامسة إلى أن المشروع الإسلامي أكبر من أي تنظيم بعينه. فالتنظيمات، مهما بلغت قوتها أو انتشارها، تبقى جزءًا من مشروع فكري وحضاري أوسع. ومن هنا فإن الحفاظ على حيوية هذا المشروع يتطلب الانفتاح على مبادرات متعددة تتجاوز الإطار التنظيمي الضيق.

ومن هذه الخلاصات يمكن الانتقال إلى التوجيهات التنظيمية التي قد تسهم في تطوير العمل الإسلامي في المرحلة القادمة.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في ضرورة تطوير نماذج تنظيمية أكثر مرونة. فالتنظيمات التي ترغب في الاستمرار والتأثير في المجال السياسي تحتاج إلى مراجعة هياكلها الداخلية بحيث تصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحولات السياسية والاجتماعية.

أما التوجيه الثاني فيتعلق ببناء منصات تنسيق بين التيارات الإسلامية المختلفة. فالتعاون بين هذه التيارات يمكن أن يخفف من حدة الانقسامات ويتيح إمكانية العمل المشترك في القضايا الكبرى التي تهم المجتمعات الإسلامية.

ويتمثل التوجيه الثالث في الاستثمار في إعداد القيادات السياسية. فالمراحل الجديدة تتطلب قيادات تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة السياسية والقدرة على التفكير الإستراتيجي، وهو ما يستدعي برامج إعداد منهجية للكوادر القيادية.

أما التوجيه الرابع فيرتبط بإعادة تعريف العلاقة بين الدعوة والتنظيم. فالدعوة ينبغي أن تبقى مجالًا مفتوحًا للعمل المجتمعي والفكري، بينما يظل التنظيم إطارًا للعمل السياسي المؤسسي، دون أن يؤدي ذلك إلى خلط بين المجالين.

ويشير التوجيه الخامس إلى أهمية توسيع مساحات العمل الفكري والمجتمعي خارج الإطار التنظيمي. فالمشاريع الفكرية والحضارية الكبرى لا يمكن أن تختزل في هياكل تنظيمية محددة، بل تحتاج إلى فضاءات أوسع من البحث والنقاش والعمل المجتمعي.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن أزمة الحركات الإسلامية لم تكن في ضعف حضورها المجتمعي أو في غياب الفكرة التي تحملها، بل في البنية التنظيمية التي تشكلت في سياقات تاريخية معينة ولم تعد ملائمة بالكامل لمتطلبات العمل السياسي الحديث. فقد نجحت هذه الحركات في بناء قاعدة اجتماعية واسعة، لكنها واجهت صعوبة في تحويل هذا الحضور المجتمعي إلى قوة سياسية مستدامة بسبب محدودية الأدوات التنظيمية التي اعتمدت عليها.

ومن هنا فإن التحدي الذي يواجه العمل الإسلامي في المرحلة القادمة لا يتمثل فقط في إعادة بناء الخطاب السياسي أو تطوير البرامج السياسية، بل في إعادة التفكير في البنية التنظيمية ذاتها، بحيث تصبح أكثر مرونة وانفتاحًا وقدرة على التفاعل مع التحولات التي يشهدها العالم المعاصر. فالمشروع الإسلامي، إذا أراد أن يستعيد قدرته على التأثير في المجال العام، يحتاج إلى أدوات تنظيمية جديدة تسمح له بالجمع بين العمل المؤسسي والانفتاح المجتمعي، وبين وضوح الفكرة ومرونة الحركة.

الفصل الثالث

النظام المصري

الدولة، السلطة، العسكر، والمجال العام

مقدمة:

يمثل هذا الفصل محاولة لفهم الحالة المصرية لا بوصفها حالة وطنية مغلقة، بل باعتبارها نموذجًا مكثفًا لتفاعل معقد بين الدولة والسلطة والمجتمع، وبين التاريخ والسياسة، وبين الداخل والخارج. فمصر، بحكم موقعها وثقلها التاريخي، لم تكن يومًا مجرد دولة ضمن الإقليم، بل كانت دائمًا أحد مفاتيح تشكيله، ومرآة تعكس اتجاهاته الكبرى، سواء في لحظات الصعود أو في مراحل الانكفاء. ومن هنا، فإن قراءة ما جرى فيها خلال العقود الأخيرة، وخاصة منذ ثورة يناير، لا تقتصر على تتبع أحداث متتابعة، بل تقتضي تفكيك بنية السلطة، وفهم آليات عملها، وكيفية إعادة إنتاجها لنفسها رغم تغير الوجوه والشعارات.

هذا الفصل لا ينطلق من سرد زمني للأحداث، ولا من توصيف سياسي مباشر، بل من محاولة لاكتشاف المنطق الحاكم الذي يدير العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة المصرية، كما تكشفها هذه الأوراق، ليست مجرد مؤسسات رسمية، بل شبكة معقدة من المصالح، والتوازنات، والأجهزة، والتقاليد المتراكمة، التي تشكل ما يُعرف اصطلاحًا بـ"الدولة العميقة". وهذه البنية لم تتشكل في لحظة، بل عبر مسار طويل بدأ منذ تأسيس الدولة الحديثة، وتكرّس مع تحولات كبرى، كان أبرزها انقلاب ١٩٥٢، الذي أعاد تعريف الدولة والسلطة معًا، ووضع الأساس لنمط حكم يقوم على مركزية القرار، وتغول المؤسسة العسكرية، وتراجع المجال العام.

في هذا السياق، تأتي ثورة يناير بوصفها لحظة كاشفة، لا لأنها فجّرت التناقضات فقط، بل لأنها أظهرت حدود التغيير الممكن داخل بنية لم تتغير جذريًّا. فقد نجحت الثورة في إسقاط رأس النظام، لكنها لم تتمكن من تفكيك بنيته، وهو ما جعل الانتقال الديمقراطي هشًا، ومفتوحًا على احتمالات الانتكاس. ومن هنا، فإن هذا الفصل يتعامل مع يناير لا كحدث عابر، بل كنقطة ارتكاز لفهم ما سبقها وما تلاها، من خلال تحليل أسباب التعثر، ودور الفاعلين المختلفين، وكيف أعادت الدولة إنتاج نفسها في صورة أكثر صلابة.

ولا يتوقف التحليل عند البعد السياسي المباشر، بل يمتد إلى تفكيك أدوات السيطرة التي تستخدمها السلطة لإدارة المجال العام. فالإعلام، والقضاء، والمؤسسات الدينية، لم تعد مجرد

أجهزة مستقلة أو محايدة، بل أصبحت جزءًا من منظومة إعادة إنتاج الشرعية، وتوجيه الوعي، وضبط الحركة المجتمعية. كما يظهر بوضوح كيف يتم توظيف الخطاب الديني، وإعادة تعريفه، بما يتناسب مع احتياجات السلطة، في سياق يتجاوز مجرد التوظيف التقليدي إلى إعادة تشكيل المجال الرمزي ذاته.

ومن ناحية أخرى، يبرز هذا الفصل العلاقة الوثيقة بين الداخل والخارج، وكيف تتداخل العوامل الإقليمية والدولية في تشكيل القرار المصري. فمصر، رغم ثقلها، ليست بمعزل عن شبكة معقدة من الضغوط والتحالفات، التي تؤثر في خياراتها السياسية والاقتصادية. ويظهر ذلك بوضوح في ملفات مثل كامب ديفيد، وسد النهضة، والتعامل مع القضية الفلسطينية، حيث تتقاطع الاعتبارات الوطنية مع حسابات أوسع تتعلق بتوازنات القوة في الإقليم والنظام الدولي.

كما يسلط الفصل الضوء على البعد الاجتماعي والاقتصادي للأزمة، حيث لا يمكن فهم الحالة السياسية بمعزل عن التحولات التي مست بنية المجتمع، من تراجع الطبقة الوسطى، إلى اتساع الفجوة الاجتماعية، إلى تأثير السياسات الاقتصادية على الفئات الأكثر هشاشة. فهذه التحولات لا تمثل مجرد خلفية، بل هي جزء من معادلة الاستقرار أو الانفجار، وتؤثر بشكل مباشر في المزاج العام، وفي قدرة النظام على الاستمرار.

وفي قلب هذا كله، تبرز معركة الذاكرة بوصفها أحد أهم ميادين الصراع. فإعادة كتابة الثورة، وتشويه أحداث مفصلية مثل "رابعة"، ومحاولة إنتاج سردية بديلة عبر الإعلام والدراما، ليست مجرد تفاصيل ثقافية، بل جزء من محاولة أوسع لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، وضبط إدراك المجتمع لتاريخه القريب. ومن هنا، فإن التوثيق الذي يتضمنه هذا الفصل لا يهدف فقط إلى حفظ الوقائع، بل إلى الدفاع عن حق المجتمع في معرفة ما جرى، وفهمه في سياقه، بعيدًا عن الاختزال أو التزييف.

هذا الفصل، إذن، لا يقدم إجابات نهائية، ولا يدّعي الإحاطة بكل جوانب الحالة المصرية، بل يسعى إلى بناء إطار تحليلي يساعد على فهمها في تعقيدها. فهو يربط بين التاريخ والسياسة، بين البنية والحدث، بين الداخل والخارج، ليقدم صورة مركبة لدولة تعيش حالة من التوتر المستمر بين الاستقرار الظاهري والاضطراب الكامن. ومن خلال هذا الربط، يفتح المجال لأسئلة أوسع تتعلق بإمكانات التغيير، وحدود الإصلاح، وشروط الانتقال نحو نظام أكثر عدالة واستقرارًا.

وفي النهاية، فإن قراءة الحالة المصرية، كما يقدمها هذا الفصل، ليست غاية في ذاتها، بل مدخل لفهم أعمق لطبيعة الأزمات التي تعيشها المنطقة ككل. فمصر، بما تمثله من ثقل وتجربة، تظل مؤشرًا حساسًا على اتجاهات الإقليم، وما يحدث فيها غالبًا ما يتردد صداه في محيطها. ومن هنا، فإن استيعاب هذه التجربة، بكل ما فيها من تعقيد وتناقض، يمثل خطوة ضرورية لأي محاولة جادة لفهم الواقع العربي، أو التفكير في مستقبله.

٩٥. انقلاب عبد الناصر في يوليو ١٩٥٢ وتأسيس الاستبداد العسكري

يعيد هذا الإصدار قراءة لحظة ١٩٥٢ بوصفها لحظة تأسيس لبنية حكم استمرت لعقود، وليس مجرد حدث تاريخي انتهى أثره. يوضح كيف تم الانتقال من شعار التحرر الوطني إلى بناء نظام مركزي ألغى التعددية السياسية، وأعاد تشكيل المجتمع وفق رؤية سلطوية. كما يكشف عن العلاقة بين الكاريزما الفردية وإقصاء المؤسسات، وكيف تم إحلال الشرعية الثورية محل الشرعية السياسية. في سياق مشروع الكتاب، يمثل هذا العمل محاولة للعودة إلى الجذور لفهم الحاضر، حيث لا يمكن تحليل ما جرى بعد ٢٠١١ دون إدراك أن بنية الاستبداد العسكري لم تكن طارئة، بل ممتدة ومتجذرة في تاريخ الدولة الحديثة.

٩٦. الفرعونية السياسية في عهد عبد الناصر - بين الكاريزما الفردية وإلغاء المجتمع

يتناول هذا الإصدار ظاهرة "الفرعونية السياسية" بوصفها نمطًا في الحكم يقوم على تمركز السلطة في يد القائد الفرد، وتحويل الكاريزما الشخصية إلى مصدر للشرعية يتجاوز المؤسسات والقواعد الدستورية. يحلل كيف نجح عبد الناصر في بناء حالة شعبية واسعة، مستندًا إلى مشروع وطني تحرري، لكنه في المقابل أسس لبنية سياسية تُقصي التعدد، وتضعف المجتمع، وتُذيب الفاعلين في ظل الدولة المركزية. يبرز كيف أدت هذه الصيغة إلى غياب التوازن بين السلطة والمجتمع، وإلى تآكل المجال العام، رغم الحضور الجماهيري الكثيف. كما يناقش الأثر الممتد لهذا النموذج على الثقافة السياسية المصرية، حيث استمر الميل إلى الزعامة الفردية على حساب العمل المؤسسي.

٩٧. أنور السادات - إصلاح سياسي أم تحول سلطوي مُقنّع

يقدّم هذا الإصدار قراءة مركبة لعهد السادات، متجاوزًا الثنائية التبسيطية بين "الإصلاح" و"السلطوية"، ليكشف عن تداخل المسارين داخل تجربة واحدة. يتناول كيف رفع السادات شعارات الانفتاح السياسي والاقتصادي، وفتح المجال العام نسبيًّا بعد مرحلة عبد الناصر، لكنه في الوقت ذاته أعاد إنتاج بنية سلطوية بآليات جديدة أكثر مرونة وأقل صدامًا

ظاهريًّا. يحلل طبيعة التحول من دولة شمولية مغلقة إلى نظام يسمح بهوامش محدودة من التعدد، دون أن يمس جوهر السلطة أو يفتح الطريق لانتقال ديمقراطي حقيقي. كما يربط بين السياسات الداخلية وتحولاته الإستراتيجية الخارجية، خاصة فيما يتعلق بإعادة تموضع مصر إقليميًّا. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة مدخلًا لفهم كيف يمكن أن تتخفى السلطوية خلف خطاب الإصلاح، وتعيد إنتاج نفسها بأدوات مختلفة.

٩٨. ثلاثون عامًا من الجمود - كيف مهد مبارك لثورة يناير؟

يعود هذا الإصدار إلى جذور الثورة، عبر تحليل مرحلة حكم مبارك بوصفها سياقًا تراكميًّا أفضى إلى الانفجار. يوضح كيف أدى الجمود السياسي، وإغلاق المجال العام، واحتكار السلطة، إلى تآكل شرعية النظام تدريجيًّا، في حين أسهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع. كما يناقش كيف تحولت مؤسسات الدولة إلى أدوات للحفاظ على الاستقرار الشكلي، دون معالجة الاختلالات العميقة، مما راكم الاحتقان تحت السطح. ويكشف أن ما بدا استقرارًا طويلًا كان في حقيقته هشاشة مؤجلة، انفجرت عند أول فرصة تاريخية. وفي سياق الكتاب، يؤكد هذا العمل أن الثورات لا تنشأ فجأة، بل هي نتيجة مسار طويل من التراكمات، وأن فهم ما قبلها شرط لفهم ما بعدها، واستيعاب دروسها في أي محاولة للتغيير.

٩٩. الانتقال الديمقراطي المجهض في مصر - الأسباب والبنية والمآلات

يتناول هذا الإصدار لحظة الانتقال الديمقراطي بعد ثورة يناير بوصفها فرصة تاريخية لم تكتمل، حيث لم يكن التعثر نتيجة أخطاء إدارية عابرة، بل تعبيرًا عن بنية عميقة مقاومة للتغيير. يوضح العمل كيف تداخلت عوامل الدولة العميقة، والتدخلات الإقليمية، والانقسام السياسي، وضعف الرؤية الإستراتيجية لدى القوى الثورية، لتقويض المسار الانتقالي. ويكشف أن غياب التوافق الوطني لم يكن مجرد خلل سياسي، بل أحد أهم أدوات إجهاض التحول. في سياق مشروع الكتاب، يمثل هذا الإصدار مدخلًا لفهم لماذا تفشل لحظات التحول رغم توفر الزخم الشعبي، وكيف تتحول الثورات من فرصة لإعادة البناء إلى لحظة يعاد فيها إنتاج الاستبداد بصورة أكثر تعقيدًا وصلابة.

١٠٠. الديمقراطية حين تُذبح - مقارنات في الانقلابات على الإرادة الشعبية من مصدق إلى مرسي

ينقل هذا الإصدار الحالة المصرية من إطارها المحلي إلى سياق تاريخي عالمي، من خلال مقارنة نماذج لانقلابات عسكرية استهدفت تجارب ديمقراطية ناشئة. يكشف العمل عن

نمط متكرر في كيفية إدارة هذه الانقلابات، سواء من حيث الخطاب المستخدم، أو أدوات الحشد، أو توظيف القضاء والإعلام. كما يوضح أن ما حدث في مصر ليس استثناءً، بل جزء من منظومة دولية تتسامح مع إسقاط الديمقراطية حين تتعارض مع المصالح. في سياق الكتاب، يساهم هذا التحليل في كسر العزلة التفسيرية للتجربة المصرية، وربطها بقواعد أوسع تحكم العلاقة بين الديمقراطية والقوة والمصالح الدولية، بما يساعد على بناء وعي إستراتيجي بكيفية حماية المسارات الشعبية من الإجهاض.

١٠١. انقلاب يوليو ٢٠١٣ - التجلي الأخير لانقلاب ١٩٥٢ وكيف أُطيح بما تبقى من الجمهورية المدنية

يضع هذا الإصدار انقلاب ٢٠١٣ في سياق تاريخي ممتد، باعتباره امتدادًا لنموذج ١٩٥٢ وليس قطيعة معه. يوضح كيف تم توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة لإعادة تشكيل المجال السياسي، وإقصاء الفاعلين، وإعادة تعريف الشرعية. كما يكشف عن تآكل ما تبقى من فكرة الدولة المدنية، وتحول المجال العام إلى مساحة مغلقة. في سياق الكتاب، يمثل هذا العمل نقطة مفصلية لفهم كيف أُعيد إنتاج النظام السلطوي بعد الثورة، ليس فقط عبر القوة، بل عبر إعادة بناء السردية السياسية التي تبرر هذا التحول.

١٠٢. الدولة العميقة في مصر - كيف أُجهضت إرادة التغيير؟

يفكك هذا الإصدار مفهوم الدولة العميقة بوصفه شبكة متداخلة من المؤسسات والمصالح التي تعمل للحفاظ على الوضع القائم. يوضح كيف تحركت هذه الشبكة بعد الثورة لإعادة السيطرة، عبر الإعلام والقضاء والأجهزة الأمنية. كما يبرز أن المواجهة لم تكن بين سلطة ومعارضة، بل بين مشروع تغيير وبنية متجذرة. في سياق الكتاب، يمثل هذا التحليل أحد المفاتيح الأساسية لفهم لماذا تعثرت الثورة، ولماذا لا يكفي تغيير الواجهة السياسية دون تفكيك البنية العميقة الحاكمة.

١٠٣. الجيش والتغيير - حدود الدور السياسي وإشكالية الإنقاذ الوطني

يتناول هذا الإصدار إشكالية تدخل المؤسسة العسكرية في لحظات التحول السياسي، بوصفها أحد أكثر المفاصل حساسية في التجربة المصرية. ينطلق من تحليل الفارق بين الدور المهني للجيش كحامٍ للدولة، وبين تحوله إلى فاعل سياسي يحدد مسارات السلطة. يوضح كيف يُستدعى خطاب "الإنقاذ الوطني" في لحظات الأزمات لتبرير هذا التدخل، عبر تصويره كضرورة لحماية الدولة من الانهيار، بينما يؤدي عمليًّا إلى إعادة تشكيل النظام السياسي وفق منطق القوة لا الإرادة الشعبية. كما يناقش حدود هذا الدور، وإشكالية العودة إلى المسار

المدني بعد تدخل الجيش، حيث يتحول الاستثناء إلى قاعدة. ويربط ذلك بغياب التوازن المؤسسي وضعف الحياة السياسية. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة تفكيكًا دقيقًا لعلاقة الجيش بالسياسة، بوصفها عقدة مركزية في فهم تعثر التحول الديمقراطي في مصر.

١٠٤. الكنيسة المصرية ودورها في المجتمع وتصورها لمستقبل الدولة المصرية وموقع الأقباط

يتناول هذا الإصدار دور الكنيسة المصرية بوصفها أحد الفاعلين الرئيسيين في المجال المجتمعي، من خلال حضورها التاريخي في تمثيل الأقباط وإدارة شؤونهم الدينية والاجتماعية، وتأثير ذلك على علاقتها بالدولة والمجال العام. ويحلل تطور هذا الدور في ضوء التحولات السياسية، وكيف تشكلت رؤية الكنيسة لمستقبل الدولة المصرية، بين هاجس الاستقرار، والحفاظ على وحدة الدولة، وضمان حقوق الأقباط ومشاركتهم. كما يرصد طبيعة التوازن الذي تحاول الكنيسة الحفاظ عليه بين الانخراط في الشأن العام وتجنب الصدام السياسي، بما يعكس خصوصية موقعها كمؤسسة دينية ذات امتداد اجتماعي واسع. وفي هذا السياق، يُولي الإصدار اهتمامًا خاصًا برصد موقف الكنيسة من ثورة يناير، حيث اتسم في بداياته بالحذر والدعوة إلى الاستقرار، قبل أن يتطور مع تفاعل قواعدها مع الحراك الشعبي، بما كشف عن تباين بين الموقف المؤسسي والديناميات المجتمعية داخل الأقباط أنفسهم. ويُبرز هذا التحليل كيف أثرت تلك اللحظة في إعادة تشكيل علاقة الكنيسة بالسياسة، وفي تصورها لمخاطر التغيير وحدوده، وهو ما انعكس لاحقًا في مواقفها من التحولات التالية. ويطرح الإصدار تساؤلات حول حدود هذا الدور، ومدى تأثيره على تشكيل الوعي السياسي لدى الأقباط، وإمكانيات الانتقال من التمثيل المؤسسي إلى المشاركة المجتمعية الأوسع، في سياق دولة تواجه تحديات معقدة تتعلق بالهوية، والمواطنة، وإدارة التنوع.

١٠٥. جمهورية أمن الدولة - كيف صار الوطن زنزانة

يقدّم هذا الإصدار توصيفًا عميقًا لتحول الدولة من كيان إداري–سياسي إلى بنية أمنية شاملة، تُدار بمنطق السيطرة لا الخدمة العامة. يوضح كيف لم يعد الأمن مجرد جهاز ضمن أجهزة الدولة، بل أصبح الإطار الحاكم الذي يعيد تشكيل كل المجالات، الإعلام، والاقتصاد، والقضاء، وحتى الحياة اليومية للمواطنين. يناقش كيف يُعاد تعريف المواطنة في هذا السياق، من علاقة حقوق وواجبات إلى علاقة خضوع ومراقبة، حيث يتحول المواطن إلى موضوع أمني دائم. كما يكشف عن أثر هذا التحول على المجال العام، الذي ينكمش لصالح فضاء مغلق تهيمن عليه الرقابة والخوف. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة قراءة في طبيعة

النظام بعد ٢٠١٣، حيث لم يعد القمع أداة ظرفية، بل أصبح بنية مستقرة تعيد إنتاج نفسها، وتحوّل الوطن إلى فضاء مقيد تحكمه اعتبارات الأمن قبل أي اعتبار آخر.

١٠٦. أمن الدولة أم أمن النظام؟ تفكيك المفهوم والوظيفة

يفكك هذا الإصدار الالتباس المقصود بين مفهوم "أمن الدولة" بوصفه حماية المجتمع وحدوده واستقراره، ومفهوم "أمن النظام" الذي يركز على بقاء السلطة واستمرارها. يوضح كيف يتم الخلط بين المفهومين في الخطاب الرسمي، بحيث تُقدَّم سياسات القمع والتضييق باعتبارها ضرورات لحماية الدولة، بينما تخدم في جوهرها تثبيت النظام. يحلل آليات إعادة تعريف التهديد، حيث يُوسَّع ليشمل المعارضة السلمية والرأي المختلف، ويُضيَّق حين يتعلق بمصالح السلطة. كما يناقش دور الإعلام والقوانين في ترسيخ هذا الخلط، وإضفاء شرعية عليه. وفي سياق الكتاب، يطرح هذا العمل سؤالًا جوهريًّا حول وظيفة الدولة الحديثة: هل هي إطار لحماية المجتمع وتنظيمه، أم أداة لحماية السلطة وإدامتها؟

١٠٧. القضاء والإعلام في بنية السلطة المصرية

يتناول هذا الإصدار موقع القضاء والإعلام داخل معادلة الحكم في مصر، بوصفهما مؤسستين كان يفترض أن تضبطا توازن الدولة الحديثة: القضاء كضامن للعدالة وسيادة القانون، والإعلام كحارس للمجال العام وحق المجتمع في المعرفة. يوضح كيف جرى، عبر الزمن وبشكل متسارع بعد ٢٠١٣، نقل المؤسستين من دائرة "التحكيم والرقابة" إلى دائرة "الوظيفة السياسية"، بحيث يصبح القضاء أداة لإضفاء المشروعية على القرارات، وتصبح المنصات الإعلامية أدوات لإعادة تأطير الواقع وتوجيه الإدراك العام. يكشف الإصدار كيف تُصاغ الشرعية عبر الأحكام والخطاب الإعلامي المتكرر، وكيف يُعاد تعريف الخصم السياسي بوصفه خطرًا وجوديًّا، بما يبرر الاستثناء الدائم ويغلق المجال العام. كما يناقش أثر ذلك في تآكل الثقة العامة، وانهيار فكرة العدالة المحايدة، وتحول الإعلام من ساحة نقاش إلى جهاز تعبئة. وفي سياق الكتاب، يبرز هذا العمل أن الاستبداد لا يقوم بالقوة وحدها، بل يحتاج إلى مؤسسات تنتج روايته وتمنحها غطاءً قانونيًّا ورمزيًّا.

١٠٨. إعادة ترتيب السلطة أم إدارة أزمة ممتدة؟ - قراءة في التشكيل الوزاري الأخطر في مصر

لا يمكن النظر إلى التشكيلات الوزارية في مصر بوصفها مجرد تغيير إداري في شاغلي المناصب، بل غالبًا ما تعكس محاولات لإعادة ترتيب موازين القوة داخل الدولة أو إدارة أزمات متراكمة تضغط على النظام السياسي. وفي هذا السياق يأتي التشكيل الوزاري

الأخير بوصفه مؤشرًا على مرحلة حساسة، تتداخل فيها اعتبارات الاستقرار الاقتصادي مع تحديات الشرعية السياسية وتوازنات المؤسسات المختلفة. فاختيار بعض الوجوه الجديدة، والإبقاء على أخرى، لا يعكس فقط تقييم الأداء، بل يشير إلى طبيعة الأولويات التي تسعى السلطة إلى تثبيتها في المرحلة المقبلة. ومع تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، يصبح السؤال المطروح: هل يمثل هذا التشكيل محاولة لإعادة ترتيب مركز السلطة وتوزيع أدوارها، أم أنه مجرد آلية لإدارة أزمة ممتدة دون معالجة جذورها العميقة؟ وبين هذين الاحتمالين تتحدد حدود التغيير الممكن داخل بنية الدولة، كما تتكشف طبيعة المرحلة التي تمر بها مصر.

١٠٩. نظرية المؤامرة السلاح الخفي للاستبداد في مصر ـ من شيطنة الداخل إلى اختراع العدو الخارجي

يفكك هذا الإصدار خطاب "المؤامرة" بوصفه تقنية حكم لا مجرد تفسير شعبوي، ويبين كيف يتحول إلى سلاح خفي يضبط المجتمع ويعيد ترتيب إدراكه للواقع. يبدأ من فكرة أن الاستبداد حين يفتقد الشرعية والإنجاز، يبحث عن "عدو" يفسر الفشل ويبرر القمع، فيُشيطن الداخل أولًا: المعارض، والناشط، والصحفي، وحتى المواطن المحتج، ثم يوسّع الدائرة إلى "العدو الخارجي" بوصفه عقلًا مدبرًا لكل أزمة. يوضح العمل كيف تُستخدم المؤامرة لإنتاج خوف جماعي، وتوحيد الصفوف قسرًا، وتحويل السياسة إلى ملف أمني مغلق، حيث يصبح السؤال ذاته "تآمرًا". كما يكشف عن دور الإعلام والخطاب الديني الرسمي في تثبيت هذه الرواية، وتحويلها إلى قناعة يومية تُعطل التفكير النقدي وتعيد تعريف الوطنية بمعيار الطاعة. وفي سياق الكتاب، يقدّم هذا الإصدار قراءة في البعد الخطابي للاستبداد: كيف تُصنع الرواية لتصبح قيدًا على الوعي، لا مجرد كلام عابر.

١١٠. تدخل الأكاديمية العسكرية في التعيينات ـ عسكرة الدولة وإعادة تشكيل النخبة

يرصد هذا الإصدار واحدة من أخطر التحولات الهيكلية في الدولة المصرية، حيث تمدد المؤسسة العسكرية إلى قلب الإدارة المدنية عبر التحكم في التعيينات وصناعة "النخبة الجديدة". يوضح كيف لم يعد التدخل العسكري مقتصرًا على الأمن أو الدفاع، بل امتد إلى مفاصل الوزارات والمحافظات والهيئات الاقتصادية والإعلامية، عبر آليات اختيار وتزكية تُدار بمنطق الانضباط والولاء أكثر من منطق الكفاءة والتخصص. يناقش العمل كيف يؤدي هذا المسار إلى إعادة تشكيل البيروقراطية على صورة "هرم أوامر"، وإضعاف استقلال المؤسسات المدنية وقدرتها على اتخاذ القرار، وتهميش الكفاءات غير المنخرطة في شبكات

الثقة. كما يبرز أثر ذلك على السياسة العامة من غلبة الحلول الأمنية، وتضييق المجال العام، وتآكل المحاسبة، وتحول الدولة إلى بنية مركزية مغلقة تعيد إنتاج نفسها. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار تفسيرًا عمليًّا لكيفية ترسيخ الاستبداد عبر إعادة هندسة النخبة، بحيث تصبح الدولة أقل تنوعًا وأكثر قابلية للسيطرة، وأقل قدرة على الإصلاح الذاتي.

١١١. مناورات النجم الساطع أم المُذَنّب التابع؟ الأبعاد الإستراتيجية لمشاركة مصر وتوظيفها في ظل تحولات الأمن الإقليمي والدولي

يتناول هذا الإصدار مناورات "النجم الساطع" بوصفها مؤشرًا كاشفًا لطبيعة تموضع الدولة المصرية في بنية التحالفات العسكرية الدولية، متسائلًا عمّا إذا كانت هذه المشاركة تعكس شراكة متكافئة أم تبعية ضمن ترتيبات أوسع تقودها القوى الكبرى. ويحلل الأبعاد الإستراتيجية لهذه المناورات، من حيث الرسائل السياسية والعسكرية التي تحملها، سواء على مستوى الردع الإقليمي أو إعادة تأكيد الارتباط بالولايات المتحدة. كما يناقش كيفية توظيف النظام المصري لهذه المشاركة داخليًّا لتعزيز شرعية المؤسسة العسكرية، وخارجيًّا لإبراز دور مصر كفاعل أمني رئيسي، رغم التحديات التي تواجهها على مستويات متعددة. ويبرز الإصدار التناقض بين خطاب الاستقلال الإستراتيجي والاعتماد الفعلي على ترتيبات أمنية دولية. وفي سياق الكتاب، يقدم هذا العمل نموذجًا لفهم علاقة العسكر بالسياسة الخارجية، وكيف يُعاد إنتاج الدور الإقليمي عبر أدوات عسكرية، بما يكشف حدود الاستقلال الحقيقي في ظل نظام دولي معقد.

١١٢. فلسفة الجمهورية الجديدة في مصر - نقد بنية السلطة ووظائفها

يقدّم هذا الإصدار قراءة تحليلية لما يُطرح تحت عنوان "الجمهورية الجديدة"، بوصفه خطابًا سياسيًّا يسعى إلى إضفاء طابع تحولي على بنية الحكم، بينما تكشف الممارسة عن استمرار جوهر السلطوية مع تحديث أدواتها. ينطلق من تفكيك الفارق بين اللغة المستخدمة في تقديم المشروع – من تنمية، تحديث، بناء دولة حديثة – وبين الواقع الذي يعيد إنتاج المركزية، ويُحكم السيطرة على المجال العام، ويُقلّص مساحات المشاركة. يوضح العمل كيف تُستخدم المشروعات الكبرى بوصفها أدوات لإعادة بناء الشرعية، ليس فقط عبر الإنجاز المادي، بل عبر صناعة صورة ذهنية تُغطي على غياب الإصلاح السياسي الحقيقي. كما يناقش كيف يُعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال منطق الإدارة لا الشراكة، حيث تتحول الدولة إلى فاعل منفرد يحتكر القرار. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار محاولة لفهم طبيعة التحول الشكلي مقابل الثبات الهيكلي، وكشف حدود أي تغيير لا يمس جوهر السلطة وآليات توزيعها.

١١٣. عقيدة الدولة الجديدة - من تفريغ الإيمان إلى الإبراهيمية

يناقش هذا الإصدار التحولات العميقة في الخطاب الديني الرسمي، بوصفها جزءًا من إعادة تشكيل المجال الثقافي والرمزي للدولة. ينطلق من أن الدين لم يعد يُتعامل معه كمرجعية مجتمعية حية تُنتج قيمًا ومعايير، بل كأداة تُعاد صياغتها بما يخدم استقرار السلطة ويمنع تشكل أي معارضة ذات مرجعية دينية. يوضح كيف يتم تفريغ المفاهيم الإيمانية من مضمونها الحركي والأخلاقي، وتحويلها إلى خطاب عام يركز على الطاعة والاستقرار، مع إدخال مفاهيم عابرة للهوية مثل "الإبراهيمية" في سياق سعي لإعادة تعريف الانتماء الديني بشكل يتجاوز الخصوصيات العقدية. كما يكشف العمل عن دور المؤسسات الرسمية في إنتاج هذا التحول، وكيف يُعاد توجيه الخطاب الديني ليصبح جزءًا من المنظومة السياسية لا رقيبًا عليها. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار قراءة في البعد الثقافي للاستبداد، حيث لا تكتفي السلطة بالسيطرة على السياسة، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الوعي والهوية بما يضمن استدامة هيمنتها، والانخراط في مشاريع إقليمية استعمارية.

١١٤. الدين في خطاب السلطة - كيف يُعاد تعريفه سياسيًّا

يتناول هذا الإصدار آليات توظيف الدين داخل الخطاب السياسي الرسمي، بوصفه أداة لإعادة تشكيل المجال العام وتوجيهه بما يخدم استقرار السلطة. ينطلق من تحليل العلاقة بين المؤسسات الدينية والإعلامية، وكيف تتكامل في إنتاج خطاب يُعيد تعريف مفاهيم مثل الطاعة، والاستقرار، والشرعية، بحيث تُقدَّم في سياق يحدّ من أي إمكان لاستخدام الدين في النقد أو المعارضة. يوضح العمل كيف يتم انتقاء نصوص وتفسيرات بعينها، وتقديمها بوصفها التعبير الوحيد عن الدين، في حين يتم تهميش أو إقصاء القراءات الأخرى. كما يناقش دور الإعلام في تعميم هذا الخطاب، وتحويله إلى وعي عام يصعب تجاوزه. ويكشف أن الدين في هذا السياق لا يُلغى، بل يُعاد تشكيله ليصبح جزءًا من أدوات إدارة المجال السياسي.

١١٥. مصر بين التغيير الآمن والانفجار المفاجئ - العوامل والتداعيات

يتناول هذا الإصدار إشكالية الاستقرار في الحالة المصرية، ويحلل التوازن الهش بين الضبط الأمني والتوتر الاجتماعي. يوضح كيف يؤدي انسداد المجال السياسي وغياب قنوات التعبير إلى تراكم الضغوط، بما يجعل الانفجار احتمالًا قائمًا حتى في ظل استقرار ظاهري. كما يناقش حدود الإصلاح التدريجي في بيئة مغلقة. وفي سياق الكتاب، يقدم هذا العمل إطارًا استشرافيًّا يساعد على فهم المستقبل، ويطرح سؤالًا جوهريًّا حول ما إذا كان النظام الحالي قادرًا على إدارة التوازن دون الانزلاق إلى أزمات أكبر.

١١٦. الدولة العميقة في مصر - كيف أُجهضت إرادة التغيير؟

يفكك هذا الإصدار مفهوم الدولة العميقة بوصفه شبكة متداخلة من المؤسسات والمصالح التي تعمل للحفاظ على الوضع القائم. يوضح كيف تحركت هذه الشبكة بعد الثورة لإعادة السيطرة، عبر الإعلام والقضاء والأجهزة الأمنية. كما يبرز أن المواجهة لم تكن بين سلطة ومعارضة، بل بين مشروع تغيير وبنية متجذرة. في سياق الكتاب، يمثل هذا التحليل أحد المفاتيح الأساسية لفهم لماذا تعثرت الثورة، ولماذا لا يكفي تغيير الواجهة السياسية دون تفكيك البنية العميقة الحاكمة.

١١٧. الجيش والتغيير - حدود الدور السياسي وإشكالية الإنقاذ الوطني

يتناول هذا الإصدار إشكالية تدخل المؤسسة العسكرية في لحظات التحول السياسي، بوصفها أحد أكثر المفاصل حساسية في التجربة المصرية. ينطلق من تحليل الفارق بين الدور المهني للجيش كحامٍ للدولة، وبين تحوله إلى فاعل سياسي يحدد مسارات السلطة. يوضح كيف يُستدعى خطاب "الإنقاذ الوطني" في لحظات الأزمات لتبرير هذا التدخل، عبر تصويره كضرورة لحماية الدولة من الانهيار، بينما يؤدي عمليًّا إلى إعادة تشكيل النظام السياسي وفق منطق القوة لا الإرادة الشعبية. كما يناقش حدود هذا الدور، وإشكالية العودة إلى المسار المدني بعد تدخل الجيش، حيث يتحول الاستثناء إلى قاعدة. ويربط ذلك بغياب التوازن المؤسسي وضعف الحياة السياسية. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة تفكيكًا دقيقًا لعلاقة الجيش بالسياسة، بوصفها عقدة مركزية في فهم تعثر التحول الديمقراطي في مصر.

١١٨. الانتقال الديمقراطي المجهض في مصر - الأسباب والبنية والمآلات

يتناول هذا الإصدار لحظة الانتقال الديمقراطي بعد ثورة يناير بوصفها فرصة تاريخية لم تكتمل، حيث لم يكن التعثر نتيجة أخطاء إدارية عابرة، بل تعبيرًا عن بنية عميقة مقاومة للتغيير. يوضح العمل كيف تداخلت عوامل الدولة العميقة، والتدخلات الإقليمية، والانقسام السياسي، وضعف الرؤية الإستراتيجية لدى القوى الثورية، لتقويض المسار الانتقالي. ويكشف أن غياب التوافق الوطني لم يكن مجرد خلل سياسي، بل أحد أهم أدوات إجهاض التحول. في سياق مشروع الكتاب، يمثل هذا الإصدار مدخلًا لفهم لماذا تفشل لحظات التحول رغم توفر الزخم الشعبي، وكيف تتحول الثورات من فرصة لإعادة البناء إلى لحظة يعاد فيها إنتاج الاستبداد بصورة أكثر تعقيدًا وصلابة.

١١٩. الديمقراطية حين تُذبح - مقارنات في الانقلابات على الإرادة الشعبية من مصدق إلى مرسي

ينقل هذا الإصدار الحالة المصرية من إطارها المحلي إلى سياق تاريخي عالمي، من خلال مقارنة نماذج لانقلابات عسكرية استهدفت تجارب ديمقراطية ناشئة. يكشف العمل عن نمط متكرر في كيفية إدارة هذه الانقلابات، سواء من حيث الخطاب المستخدم، أو أدوات الحشد، أو توظيف القضاء والإعلام. كما يوضح أن ما حدث في مصر ليس استثناءً، بل جزء من منظومة دولية تتسامح مع إسقاط الديمقراطية حين تتعارض مع المصالح. في سياق الكتاب، يساهم هذا التحليل في كسر العزلة التفسيرية للتجربة المصرية، وربطها بقواعد أوسع تحكم العلاقة بين الديمقراطية والقوة، بما يساعد على بناء وعي إستراتيجي بكيفية حماية المسارات الشعبية من الإجهاض.

١٢٠. انقلاب عبد الناصر في يوليو ١٩٥٢ وتأسيس الاستبداد العسكري

يعيد هذا الإصدار قراءة لحظة ١٩٥٢ بوصفها لحظة تأسيس لبنية حكم استمرت لعقود، وليس مجرد حدث تاريخي انتهى أثره. يوضح كيف تم الانتقال من شعار التحرر الوطني إلى بناء نظام مركزي ألغى التعددية السياسية، وأعاد تشكيل المجتمع وفق رؤية سلطوية. كما يكشف عن العلاقة بين الكاريزما الفردية وإقصاء المؤسسات، وكيف تم إحلال الشرعية الثورية محل الشرعية السياسية. في سياق الكتاب، يمثل هذا العمل محاولة للعودة إلى الجذور لفهم الحاضر، حيث لا يمكن تحليل ما جرى بعد ٢٠١١ دون إدراك أن بنية الاستبداد العسكري لم تكن طارئة، بل ممتدة ومتجذرة في تاريخ الدولة الحديثة.

١٢١. أنور السادات - إصلاح سياسي أم تحول سلطوي مُقنّع

يقدّم هذا الإصدار قراءة مركبة لعهد السادات، متجاوزًا الثنائية التبسيطية بين "الإصلاح" و"السلطوية"، ليكشف عن تداخل المسارين داخل تجربة واحدة. يتناول كيف رفع السادات شعارات الانفتاح السياسي والاقتصادي، وفتح المجال العام نسبيًّا بعد مرحلة عبد الناصر، لكنه في الوقت ذاته أعاد إنتاج بنية سلطوية بآليات جديدة أكثر مرونة وأقل صدامًا ظاهريًّا. يحلل طبيعة التحول من دولة شمولية مغلقة إلى نظام يسمح بهوامش محدودة من التعدد، دون أن يمس جوهر السلطة أو يفتح الطريق لانتقال ديمقراطي حقيقي. كما يربط بين السياسات الداخلية وتحولاته الإستراتيجية الخارجية، خاصة في ما يتعلق بإعادة تموضع مصر إقليميًّا.

١٢٢. الفرعونية السياسية في عهد عبد الناصر - بين الكاريزما الفردية وإلغاء المجتمع

يتناول هذا الإصدار ظاهرة "الفرعونية السياسية" بوصفها نمطًا في الحكم يقوم على تمركز السلطة في يد القائد الفرد، وتحويل الكاريزما الشخصية إلى مصدر للشرعية يتجاوز المؤسسات والقواعد الدستورية. يحلل كيف نجح عبد الناصر في بناء حالة شعبية واسعة، مستندًا إلى مشروع وطني تحرري، لكنه في المقابل أسس لبنية سياسية تُقصي التعدد، وتضعف المجتمع، وتُذيب الفاعلين في ظل الدولة المركزية. يبرز كيف أدت هذه الصيغة إلى غياب التوازن بين السلطة والمجتمع، وإلى تآكل المجال العام، رغم الحضور الجماهيري الكثيف.

١٢٣. الشعب الذي صنع نصر أكتوبر... ثم غاب عن المشهد

يتناول هذا الإصدار دور الشعب المصري بوصفه الفاعل الحقيقي في صناعة نصر أكتوبر، حيث لم يكن النصر نتاج قرار عسكري منفصل، بل ثمرة تضحيات مجتمعية واسعة شملت الجنود والاحتياط والبيئة الشعبية الحاضنة للحرب. يسلط الضوء على كيفية تشكل حالة تعبئة عامة أعادت الثقة بعد هزيمة ١٩٦٧، وأسهمت في بناء القدرة القتالية والمعنوية. إلا أن الورقة تتجاوز لحظة النصر لتطرح سؤال ما بعد الحرب، حيث تراجع حضور الشعب في معادلة القرار، وتمت إعادة صياغة المشهد لصالح مركزية الدولة والمؤسسة العسكرية. وتناقش كيف جرى توظيف النصر سياسيًّا، بما أدى إلى فجوة بين من صنعوا الإنجاز ومن أداروا نتائجه. وفي سياق الكتاب، يقدم هذا الإصدار مدخلًا لفهم العلاقة المركبة بين المجتمع والدولة في مصر، وكيف يمكن أن يتحول الفعل الشعبي من قوة دافعة للتغيير إلى عنصر مُهمَّش في لحظة إعادة ترتيب السلطة.

١٢٤. مصر بين التغيير الآمن والانفجار المفاجئ - العوامل والتداعيات

يتناول هذا الإصدار إشكالية الاستقرار في الحالة المصرية، ويحلل التوازن الهش بين الضبط الأمني والتوتر الاجتماعي. يوضح كيف يؤدي انسداد المجال السياسي وغياب قنوات التعبير إلى تراكم الضغوط، بما يجعل الانفجار احتمالًا قائمًا حتى في ظل استقرار ظاهري. كما يناقش حدود الإصلاح التدريجي في بيئة مغلقة. في سياق الكتاب، يقدم هذا العمل إطارًا استشرافيًّا يساعد على فهم المستقبل، ويطرح سؤالًا جوهريًّا حول ما إذا كان النظام الحالي قادرًا على إدارة التوازن دون الانزلاق إلى أزمات أكبر.

١٢٥. الدولة العميقة في مصر - كيف أُجهضت إرادة التغيير؟

يفكك هذا الإصدار مفهوم الدولة العميقة بوصفه شبكة متداخلة من المؤسسات والمصالح التي تعمل للحفاظ على الوضع القائم. يوضح كيف تحركت هذه الشبكة بعد الثورة لإعادة

السيطرة، عبر الإعلام والقضاء والأجهزة الأمنية. كما يبرز أن المواجهة لم تكن بين سلطة ومعارضة، بل بين مشروع تغيير وبنية متجذرة. في سياق الكتاب، يمثل هذا التحليل أحد المفاتيح الأساسية لفهم لماذا تعثرت الثورة، ولماذا لا يكفي تغيير الواجهة السياسية دون تفكيك البنية العميقة الحاكمة.

١٢٦. الجيش والتغيير - حدود الدور السياسي وإشكالية الإنقاذ الوطني

يتناول هذا الإصدار إشكالية تدخل المؤسسة العسكرية في لحظات التحول السياسي، بوصفها أحد أكثر المفاصل حساسية في التجربة المصرية. ينطلق من تحليل الفارق بين الدور المهني للجيش كحامٍ للدولة، وبين تحوله إلى فاعل سياسي يحدد مسارات السلطة. يوضح كيف يُستدعى خطاب "الإنقاذ الوطني" في لحظات الأزمات لتبرير هذا التدخل، عبر تصويره كضرورة لحماية الدولة من الانهيار، بينما يؤدي عمليًّا إلى إعادة تشكيل النظام السياسي وفق منطق القوة لا الإرادة الشعبية. كما يناقش حدود هذا الدور، وإشكالية العودة إلى المسار المدني بعد تدخل الجيش، حيث يتحول الاستثناء إلى قاعدة. ويربط ذلك بغياب التوازن المؤسسي وضعف الحياة السياسية. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة تفكيكًا دقيقًا لعلاقة الجيش بالسياسة، بوصفها عقدة مركزية في فهم تعثر التحول الديمقراطي في مصر.

١٢٧. جمهورية أمن الدولة - كيف صار الوطن زنزانة

يقدّم هذا الإصدار توصيفًا عميقًا لتحول الدولة من كيان إداري–سياسي إلى بنية أمنية شاملة، تُدار بمنطق السيطرة لا الخدمة العامة. يوضح كيف لم يعد الأمن مجرد جهاز ضمن أجهزة الدولة، بل أصبح الإطار الحاكم الذي يعيد تشكيل كل المجالات: الإعلام، والاقتصاد، والقضاء، وحتى الحياة اليومية للمواطنين. يناقش كيف يُعاد تعريف المواطنة في هذا السياق، من علاقة حقوق وواجبات إلى علاقة خضوع ومراقبة، حيث يتحول المواطن إلى موضوع أمني دائم. كما يكشف عن أثر هذا التحول على المجال العام، الذي ينكمش لصالح فضاء مغلق تهيمن عليه الرقابة والخوف. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة قراءة في طبيعة النظام بعد ٢٠١٣، حيث لم يعد القمع أداة ظرفية، بل أصبح بنية مستقرة تعيد إنتاج نفسها، وتحوّل الوطن إلى فضاء مقيد تحكمه اعتبارات الأمن قبل أي اعتبار آخر.

١٢٨. أمن الدولة أم أمن النظام؟ تفكيك المفهوم والوظيفة

يفكك هذا الإصدار الالتباس المقصود بين مفهوم "أمن الدولة" بوصفه حماية المجتمع وحدوده واستقراره، ومفهوم "أمن النظام" الذي يركز على بقاء السلطة واستمرارها. يوضح كيف يتم الخلط بين المفهومين في الخطاب الرسمي، بحيث تُقدَّم سياسات القمع والتضييق

باعتبارها ضرورات لحماية الدولة، بينما تخدم في جوهرها تثبيت النظام. يحلل آليات إعادة تعريف التهديد، حيث يُوسَّع ليشمل المعارضة السلمية والرأي المختلف، ويُضيَّق حين يتعلق بمصالح السلطة. كما يناقش دور الإعلام والقوانين في ترسيخ هذا الخلط، وإضفاء شرعية عليه. وفي سياق الكتاب، يطرح هذا العمل سؤالًا جوهريًّا حول وظيفة الدولة الحديثة: هل هي إطار لحماية المجتمع وتنظيمه، أم أداة لحماية السلطة وإدامتها؟ وهو سؤال يكشف جوهر الأزمة السياسية، ويفتح الباب لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن.

١٢٩. القضاء والإعلام في بنية السلطة المصرية

يتناول هذا الإصدار موقع القضاء والإعلام داخل معادلة الحكم في مصر، بوصفهما مؤسستين كان يفترض أن تضبطا توازن الدولة الحديثة: القضاء كضامن للعدالة وسيادة القانون، والإعلام كحارس للمجال العام وحق المجتمع في المعرفة. يوضح كيف جرى، عبر الزمن وبشكل متسارع بعد ٢٠١٣، نقل المؤسستين من دائرة "التحكيم والرقابة" إلى دائرة "الوظيفة السياسية"، بحيث يصبح القضاء أداة لإضفاء المشروعية على القرارات، وتصبح المنصات الإعلامية أدوات لإعادة تأطير الواقع وتوجيه الإدراك العام. يكشف الإصدار كيف تُصاغ الشرعية عبر الأحكام والخطاب الإعلامي المتكرر، وكيف يُعاد تعريف الخصم السياسي بوصفه خطرًا وجوديًّا، بما يبرر الاستثناء الدائم ويغلق المجال العام. كما يناقش أثر ذلك في تآكل الثقة العامة، وانهيار فكرة العدالة المحايدة، وتحول الإعلام من ساحة نقاش إلى جهاز تعبئة. وفي سياق الكتاب، يبرز هذا العمل أن الاستبداد لا يقوم بالقوة وحدها، بل يحتاج إلى مؤسسات تنتج روايته وتمنحها غطاءً قانونيًّا ورمزيًّا.

١٣٠. نظرية المؤامرة السلاح الخفي للاستبداد في مصر ـ من شيطنة الداخل إلى اختراع العدو الخارجي

يفكك هذا الإصدار خطاب "المؤامرة" بوصفه تقنية حكم لا مجرد تفسير شعبوي، ويبين كيف يتحول إلى سلاح خفي يضبط المجتمع ويعيد ترتيب إدراكه للواقع. يبدأ من فكرة أن الاستبداد حين يفتقد الشرعية والإنجاز، يبحث عن "عدو" يفسر الفشل ويبرر القمع، فيُشيطن الداخل أولًا: المعارض، والناشط، والصحفي، وحتى المواطن المحتج، ثم يوسّع الدائرة إلى "العدو الخارجي" بوصفه عقلًا مدبرًا لكل أزمة. يوضح العمل كيف تُستخدم المؤامرة لإنتاج خوف جماعي، وتوحيد الصفوف قسرًا، وتحويل السياسة إلى ملف أمني مغلق، حيث يصبح السؤال ذاته "تآمرًا". كما يكشف عن دور الإعلام والخطاب الديني الرسمي في تثبيت هذه الرواية، وتحويلها إلى قناعة يومية تُعطل التفكير النقدي وتعيد تعريف الوطنية بمعيار الطاعة.

وفي سياق الكتاب، يقدّم هذا الإصدار قراءة في البعد الخطابي للاستبداد: كيف تُصنع الرواية لتصبح قيدًا على الوعي، لا مجرد كلام عابر.

١٣١. تدخل الأكاديمية العسكرية في التعيينات - عسكرة الدولة وإعادة تشكيل النخبة

يرصد هذا الإصدار واحدة من أخطر التحولات الهيكلية في الدولة المصرية: تمدد المؤسسة العسكرية إلى قلب الإدارة المدنية عبر التحكم في التعيينات وصناعة "النخبة الجديدة". يوضح كيف لم يعد التدخل العسكري مقتصرًا على الأمن أو الدفاع، بل امتد إلى مفاصل الوزارات والمحافظات والهيئات الاقتصادية والإعلامية، عبر آليات اختيار وتزكية تُدار بمنطق الانضباط والولاء أكثر من منطق الكفاءة والتخصص. يناقش العمل كيف يؤدي هذا المسار إلى إعادة تشكيل البيروقراطية على صورة "هرم أوامر"، وإضعاف استقلال المؤسسات المدنية وقدرتها على اتخاذ القرار، وتهميش الكفاءات غير المنخرطة في شبكات الثقة. كما يبرز أثر ذلك على السياسة العامة: غلبة الحلول الأمنية، تضييق المجال العام، تآكل المحاسبة، وتحول الدولة إلى بنية مركزية مغلقة تعيد إنتاج نفسها. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار تفسيرًا عمليًّا لكيفية ترسيخ الاستبداد عبر إعادة هندسة النخبة، بحيث تصبح الدولة أقل تنوعًا وأكثر قابلية للسيطرة، وأقل قدرة على الإصلاح الذاتي.

١٣٢. فلسفة الجمهورية الجديدة في مصر - نقد بنية السلطة ووظائفها

يقدّم هذا الإصدار قراءة تحليلية لما يُطرح تحت عنوان "الجمهورية الجديدة"، بوصفه خطابًا سياسيًّا يسعى إلى إضفاء طابع تحولي على بنية الحكم، بينما تكشف الممارسة عن استمرار جوهر السلطوية مع تحديث أدواتها. ينطلق من تفكيك الفارق بين اللغة المستخدمة في تقديم المشروع – من تنمية، تحديث، بناء دولة حديثة – وبين الواقع الذي يعيد إنتاج المركزية، ويُحكم السيطرة على المجال العام، ويُقلّص مساحات المشاركة. يوضح العمل كيف تُستخدم المشروعات الكبرى بوصفها أدوات لإعادة بناء الشرعية، ليس فقط عبر الإنجاز المادي، بل عبر صناعة صورة ذهنية تُغطي على غياب الإصلاح السياسي الحقيقي. كما يناقش كيف يُعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال منطق الإدارة لا الشراكة، حيث تتحول الدولة إلى فاعل منفرد يحتكر القرار. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار محاولة لفهم طبيعة التحول الشكلي مقابل الثبات الهيكلي، وكشف حدود أي تغيير لا يمس جوهر السلطة وآليات توزيعها.

١٣٣. عقيدة الدولة الجديدة - من تفريغ الإيمان إلى الإبراهيمية

يناقش هذا الإصدار التحولات العميقة في الخطاب الديني الرسمي، بوصفها جزءًا من إعادة تشكيل المجال الثقافي والرمزي للدولة. ينطلق من أن الدين لم يعد يُتعامل معه كمرجعية مجتمعية حية تُنتج قيمًا ومعايير، بل كأداة تُعاد صياغتها بما يخدم استقرار السلطة ويمنع تشكل أي معارضة ذات مرجعية دينية. يوضح كيف يتم تفريغ المفاهيم الإيمانية من مضمونها الحركي والأخلاقي، وتحويلها إلى خطاب عام يركز على الطاعة والاستقرار، مع إدخال مفاهيم عابرة للهوية مثل "الإبراهيمية" في سياق سعي لإعادة تعريف الانتماء الديني بشكل يتجاوز الخصوصيات العقدية. كما يكشف العمل عن دور المؤسسات الرسمية في إنتاج هذا التحول، وكيف يُعاد توجيه الخطاب الديني ليصبح جزءًا من المنظومة السياسية لا رقيبًا عليها. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار قراءة في البعد الثقافي للاستبداد، حيث لا تكتفي السلطة بالسيطرة على السياسة، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الوعي والهوية بما يضمن استدامة هيمنتها.

١٣٤. الدين في خطاب السلطة - كيف يُعاد تعريفه سياسيًّا

يتناول هذا الإصدار آليات توظيف الدين داخل الخطاب السياسي الرسمي، بوصفه أداة لإعادة تشكيل المجال العام وتوجيهه بما يخدم استقرار السلطة. ينطلق من تحليل العلاقة بين المؤسسات الدينية والإعلامية، وكيف تتكامل في إنتاج خطاب يُعيد تعريف مفاهيم مثل الطاعة، والاستقرار، والشرعية، بحيث تُقدَّم في سياق يحدّ من أي إمكان لاستخدام الدين في النقد أو المعارضة. يوضح العمل كيف يتم انتقاء نصوص وتفسيرات بعينها، وتقديمها بوصفها التعبير الوحيد عن الدين، في حين يتم تهميش أو إقصاء القراءات الأخرى. كما يناقش دور الإعلام في تعميم هذا الخطاب، وتحويله إلى وعي عام يصعب تجاوزه. ويكشف أن الدين في هذا السياق لا يُلغى، بل يُعاد تشكيله ليصبح جزءًا من أدوات إدارة المجال السياسي. وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار قراءة في البعد الرمزي للسلطة، حيث لا تكتفي بالسيطرة على الواقع، بل تعمل على ضبط المعاني التي يُفهم بها هذا الواقع.

١٣٥. رابعة - الذاكرة والعدالة وكيف لا تتكرر

يتناول هذا الإصدار مجزرة رابعة بوصفها لحظة فاصلة في التاريخ المصري المعاصر، لا من حيث حجم العنف فقط، بل من حيث أثرها العميق في تشكيل الوعي الجمعي والانقسام المجتمعي. ينطلق من أن الذاكرة ليست مجرد استعادة للماضي، بل ساحة صراع على المعنى والتفسير، حيث تسعى السلطة إلى طمس الحدث أو إعادة تأويله، في مقابل محاولات الضحايا والفاعلين للحفاظ على سردية مختلفة. يناقش العمل إشكالية العدالة الانتقالية، ويبرز أن غيابها لا يؤدي فقط إلى غياب الإنصاف، بل إلى تكريس الجراح

المفتوحة وتعميق الاستقطاب. كما يطرح سؤال: كيف يمكن لمجتمع أن يتجاوز لحظة بهذا الحجم دون اعتراف أو محاسبة؟ وفي سياق الكتاب، يمثل هذا الإصدار دفاعًا عن الذاكرة كجزء من معركة الوعي، وشرطًا أساسيًّا لأي مستقبل يسعى لتجنب تكرار المأساة.

١٣٦. ثلاثون عامًا من الجمود - كيف مهد مبارك لثورة يناير؟

يعود هذا الإصدار إلى جذور الثورة، عبر تحليل مرحلة حكم مبارك بوصفها سياقًا تراكميًّا أفضى إلى الانفجار. يوضح كيف أدى الجمود السياسي، وإغلاق المجال العام، واحتكار السلطة، إلى تآكل شرعية النظام تدريجيًّا، في حين أسهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع. كما يناقش كيف تحولت مؤسسات الدولة إلى أدوات للحفاظ على الاستقرار الشكلي، دون معالجة الاختلالات العميقة، مما راكم الاحتقان تحت السطح. ويكشف أن ما بدا استقرارًا طويلًا كان في حقيقته هشاشة مؤجلة، انفجرت عند أول فرصة تاريخية. وفي سياق الكتاب، يؤكد هذا العمل أن الثورات لا تنشأ فجأة، بل هي نتيجة مسار طويل من التراكمات، وأن فهم ما قبلها شرط لفهم ما بعدها، واستيعاب دروسها في أي محاولة للتغيير.

١٣٧. ورقة بحثية - سيناء العمق الإستراتيجي ومركز الصراعات الإقليمية

تناولت هذه الورقة موقع سيناء بوصفها نقطة تلاقٍ بين الأمن القومي المصري والتفاعلات الإقليمية، حيث تتجاوز أهميتها حدود الجغرافيا إلى كونها عنصرًا فاعلًا في معادلات القوة. ركزت على ارتباطها بالقضية الفلسطينية، وتأثير التحولات في شرق المتوسط على وضعها. كما أبرزت أن التعامل معها بوصفها ملفًا أمنيًّا فقط يؤدي إلى اختزال خطير، في حين أن واقعها يعكس تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الجيوسياسية. وطرحت ضرورة تبني مقاربة شاملة تجمع بين التنمية والاستقرار، بما يعيد دمج المنطقة في بنية الدولة بشكل متوازن، ويحد من تحولات الهشاشة إلى تهديدات ممتدة.

١٣٨. ورقة بحثية - سيناء والتحديات — تقرير مفصل

قدمت هذه الدراسة قراءة تفصيلية للتحديات التي تواجه سيناء، عبر تحليل مركب للأبعاد الأمنية والتنموية والاجتماعية. ركزت على طبيعة هذه التحديات وتفاعلها مع السياسات القائمة، وما يترتب عليها من آثار في استقرار المنطقة. كما أبرزت أن هذه الإشكالات ليست معزولة، بل تعكس اختلالات أوسع في إدارة الدولة. وناقشت أهمية فهم المجتمع المحلي وخصوصياته كمدخل لأي معالجة فعالة. وتؤكد الورقة أن الحلول الجزئية

أو الأمنية وحدها لا تكفي، بل يلزم إطار متكامل يعالج جذور الأزمة ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

١٣٩. تقرير بحثي - سيناء الواقع والمستقبل

استعرض هذا التقرير الواقع الراهن في سيناء، مع تقديم قراءة استشرافية لمساراتها المحتملة. تناول التحديات الأمنية، والاختلالات التنموية، وأثر السياسات المتبعة على الاستقرار طويل المدى. كما ناقش سيناريوهات المستقبل، بين استمرار الوضع القائم أو الانتقال إلى مقاربة أكثر شمولًا. وركز على أن استقرار سيناء يمثل جزءًا من الأمن القومي، وليس قضية محلية معزولة. وأبرز أهمية الربط بين الأمن والتنمية، وضرورة الاستثمار في الإنسان والبنية التحتية، بما يحول المنطقة من هامش مضطرب إلى ركيزة استقرار.

١٤٠. ورشة عمل - سيناء إلى أين؟

ناقشت هذه الورشة مستقبل سيناء في ظل التحديات المركبة التي تواجهها، مركزة على جذور الأزمة الممتدة من التهميش التاريخي إلى المقاربات الأمنية الضيقة. تناولت حدود السياسات الحالية، وأثرها في تعقيد المشهد بدل حله، كما طرحت تساؤلات حول جدوى الاستمرار في النهج ذاته. وركزت على ضرورة تبني رؤية شاملة تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي، وتوازن بين الاستقرار والعدالة والتنمية. كما أشارت إلى البعد الإقليمي المرتبط بسيناء، خاصة في ظل تداخلها مع ملفات الحدود والصراع في غزة.

١٤١. الحدود تحترق - هل بات الاشتباك المصري الإسرائيلي وشيكًا؟

تتناول هذه الورقة تصاعد التوتر على الحدود المصرية مع قطاع غزة في ظل التحولات المتسارعة في مسار حرب الإبادة، وتطرح سؤالًا حول احتمالات الانزلاق إلى اشتباك مباشر أو غير مباشر بين مصر وإسرائيل. تحلل الورقة طبيعة التوازن الحساس الذي يحاول النظام المصري الحفاظ عليه بين الالتزامات الأمنية والسيادية، وبين ضغوط الواقع الميداني المتغير، خاصة مع تصاعد العمليات العسكرية واقترابها من الحدود. كما تناقش حدود الردع المصري، وخيارات التحرك بين الاحتواء والتصعيد، في ظل تعقيدات إقليمية ودولية تضغط باتجاه تجنب المواجهة المباشرة. وتبرز الورقة أن ما يجري لا يقتصر على توتر حدودي، بل يعكس اختبارًا أوسع لدور مصر الإقليمي وحدود حركتها في ظل معادلات جديدة. وفي سياق الكتاب، تقدم هذه الورقة قراءة في تفاعل الدولة المصرية مع أخطر تحدياتها الأمنية، عند تقاطع الداخل مع الإقليم.

١٤٢. ورشة عمل - السياسات الإعلامية تجاه الانتخابات الرئاسية في مصر ٢٠١٨

حللت هذه الورشة دور الإعلام في تشكيل البيئة السياسية خلال الانتخابات، موضحة كيف يتحول من ناقل للوقائع إلى أداة لإنتاجها. ركزت على آليات التأطير والتكرار في بناء القناعات، وتأثير ذلك على الرأي العام. كما ناقشت حدود المهنية في سياق سياسي مقيد، وانعكاس ذلك على مصداقية العملية الانتخابية. وأبرزت أن فهم الانتخابات لا يقتصر على نتائجها، بل يشمل السياق الإعلامي الذي تُدار فيه، باعتباره أحد أهم محددات إدراك الجمهور وإنتاج الاستبداد.

١٤٣. ورشة عمل - الانتخابات الرئاسية في مصر ٢٠١٨ والسيناريوهات المتوقعة

تناولت هذه الورشة بناء سيناريوهات متعددة لمسار الانتخابات، استنادًا إلى تحليل المعطيات السياسية والأمنية. ناقشت احتمالات النتائج وتأثيرها على بنية النظام والمجال العام، كما تناولت دور الفاعلين المختلفين وحدود تأثيرهم. وهدفت إلى تدريب المشاركين على التفكير الاستشرافي، وربط الحاضر بالمآلات الممكنة. وأكدت أن السيناريوهات ليست توقعات حتمية، بل أدوات لفهم التعقيد، تساعد على اتخاذ مواقف أكثر وعيًا.

١٤٤. ندوة - ثورة يناير والأمن القومي المصري

تناولت هذه الندوة العلاقة بين الثورة ومفهوم الأمن القومي، منتقدة الخلط بين أمن الدولة وأمن النظام، كما ناقشت مدى علاقة الثورة بتهديد الأمن القومي، ملقية باللوم على سياسات النظم وتحالفاته باعتبارها المتسبب الأول في ذلك. كما ناقشت كيف يُعاد تعريف الاستقرار ليبرر إقصاء التغيير، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية ومجتمعية. كما طرحت رؤية بديلة تعتبر أن الأمن الحقيقي يقوم على العدالة والاندماج المجتمعي، لا القمع. وأبرزت أن اختزال الأمن في البعد الأمني الضيق يؤدي إلى إنتاج أزمات جديدة بدل احتوائها.

١٤٥. ورشة عمل - العلاقات المدنية العسكرية في مصر في ضوء التجربة التركية

ناقشت هذه الورشة طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية، من خلال مقارنة الحالة المصرية بالتجربة التركية. تناولت أدوات إعادة التوازن في تركيا، مقابل استمرار الهيمنة العسكرية في مصر. كما حللت دور الإصلاحات القانونية والتحالفات

السياسية في كلتا الحالتين. وهدفت إلى استخلاص دروس عملية لفهم أحد أهم مفاتيح النظام السياسي، مؤكدة أن إعادة ضبط هذه العلاقة تتطلب مسارًا طويلًا وإرادة سياسية واضحة.

١٤٦. ورقة بحثية - حدود وفاعلية وجدوى المعارضة المصرية بالخارج وإمكانيات تشكيل فريق قيادي

حللت هذه الورقة واقع المعارضة المصرية، مشيرة إلى تحديات الانقسام وضعف التنسيق وغياب الرؤية الموحدة. ناقشت حدود العمل السياسي في الداخل والخارج، وإمكانيات بناء إطار قيادي قادر على توحيد الجهود. كما تناولت دور الخارج كمساحة للعمل، وحدود تأثيره. وأكدت أن الفاعلية لا ترتبط بمجرد الوجود، بل بامتلاك مشروع متماسك وأدوات تنظيمية قادرة على التأثير.

١٤٧. ندوة - جريمة التعديلات الدستورية.. مصر إلى أين؟!

تناولت هذه الندوة التعديلات الدستورية بوصفها نقطة تحول في إعادة تشكيل النظام السياسي. ناقشت تأثيرها على توازن السلطات، ومستقبل الحياة السياسية، وما تعكسه من اتجاهات في إدارة الدولة. كما طرحت تساؤلات حول المسار العام، وانعكاس هذه التعديلات على الاستقرار. وأكدت أن الدستور يمثل إطارًا حاكمًا للعلاقة بين السلطة والمجتمع، وأن تغييره يعيد تعريف طبيعة النظام ذاته بما يكرس الاستبداد ويقاوم التغيير.

١٤٨. ندوة - حقوق الإنسان على مقصلة الإعدام

ركزت هذه الندوة على ملف حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بأحكام الإعدام، من حيث أبعاده القانونية والإنسانية. ناقشت العلاقة بين متطلبات الأمن وضمانات العدالة، ودور القضاء في هذا السياق. كما تناولت تأثير هذه السياسات على صورة الدولة داخليًّا وخارجيًّا. وأكدت أن الحقوق الأساسية ليست قضية هامشية، بل جزء من استقرار المجتمعات، وأن تجاهلها يؤدي إلى تعميق الأزمات بدل حلها.

خاتمة

مصر بين الدولة الصلبة ومجتمع يبحث عن التغيير

يكشف تتبع مسار الدولة المصرية في هذا الفصل أن الأزمة لم تكن عارضة أو مرتبطة بلحظة سياسية محددة، بل هي تعبير عن خلل ممتد في بنية السلطة وعلاقتها بالمجتمع، حيث تداخلت مفاهيم الدولة والنظام، واختلطت شرعية الحكم بأدوات السيطرة، حتى باتت الدولة في كثير من الأحيان إطارًا لإدارة السلطة لا مجالًا لخدمة المجتمع.

لقد أظهرت التجربة أن إجهاض التحول الديمقراطي لم يكن نتيجة خطأ واحد أو قرار منفرد، بل حصيلة تفاعل معقد بين بنية الدولة العميقة، ودور المؤسسة العسكرية، واختلال توازن القوى داخليًّا وإقليميًّا، إلى جانب قصور في إدارة لحظة الانتقال من قبل قوى التغيير نفسها. كما بيّنت أن أدوات السيطرة لم تعد تقليدية، بل توسعت لتشمل إعادة تشكيل الوعي، وتوظيف الإعلام والقضاء، وإعادة تعريف الدين في الخطاب الرسمي.

وفي المقابل، لم تنطفئ جذوة التغيير، بل بقيت كامنة في الوعي الجمعي، وفي الذاكرة التي استعصت على المحو الكامل، وفي التناقضات التي يفرزها الواقع يومًا بعد يوم. وهو ما يشير إلى أن الاستقرار الظاهري قد يخفي هشاشة عميقة، وأن لحظات الانفجار قد تعود بصيغ جديدة.

إن فهم الحالة المصرية لا يقتصر على توصيف ما جرى، بل يتطلب إعادة التفكير في شروط التغيير، وحدود الممكن، وبناء مشروع وطني جامع قادر على تجاوز الاستقطاب، واستعادة التوازن بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والشرعية، بما يفتح أفقًا لمسار أكثر استقرارًا وعدالة.

يكشف تحليل التجربة السياسية في مصر خلال العقود الماضية أن فهم الحالة المصرية لا يمكن أن يتم عبر قراءة لحظة سياسية بعينها أو تفسيرها من خلال تغير الحكومات أو تبدل القيادات فقط، بل يتطلب النظر إلى البنية العميقة التي تشكلت عبر تاريخ طويل من التحولات السياسية والمؤسسية. فالدولة المصرية الحديثة، كما تبلورت منذ منتصف القرن العشرين، لم تكن مجرد إطار إداري لتنظيم المجتمع، بل أصبحت منظومة سلطوية مركبة تشكلت عبر تفاعل بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية. وقد أدى هذا التفاعل إلى نشوء نموذج دولة مركزي شديد التركيز للسلطة، استطاع أن يحافظ على قدر كبير من الاستمرارية رغم تغير الوجوه والظروف السياسية.

لقد شكلت ثورة يوليو ١٩٥٢ لحظة تأسيس لهذا النموذج، حيث أعادت صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس هيمنة السلطة التنفيذية واحتكار المجال السياسي. ومع مرور الزمن ترسخت هذه البنية، وأصبحت الدولة المصرية تعمل وفق منطق مركزي يحد من استقلال المؤسسات الأخرى ويضعها في إطار منظومة السلطة التنفيذية. وقد انعكس ذلك على طبيعة الحياة السياسية، حيث تراجع دور الأحزاب والقوى الاجتماعية المستقلة، بينما توسع دور الأجهزة البيروقراطية والأمنية في إدارة المجال العام.

ومن خلال قراءة هذه المسارات يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات البنيوية التي تساعد على فهم طبيعة الدولة المصرية المعاصرة.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن الدولة المصرية الحديثة تشكلت منذ عام ١٩٥٢ على نموذج سلطوي مركزي. فقد أدى التحول الذي أعقب ثورة يوليو إلى انتقال مصر من نظام سياسي يقوم على قدر من التعددية النسبية إلى نظام سياسي يتركز فيه القرار في يد السلطة التنفيذية. وقد بررت السلطة هذا التحول في البداية بالحاجة إلى تحقيق الاستقرار وبناء الدولة بعد مرحلة من الاضطراب السياسي، غير أن هذه المركزية تحولت مع الوقت إلى سمة بنيوية للنظام السياسي.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في هيمنة السلطة التنفيذية على المجال العام. فالرئاسة، مدعومة بالجهاز البيروقراطي والأمني، أصبحت المركز الفعلي لصنع القرار السياسي، بينما تراجع دور المؤسسات الأخرى مثل البرلمان والأحزاب السياسية. وقد أدى ذلك إلى تقليص مساحة المشاركة السياسية وإلى احتكار الدولة لمعظم مجالات الفعل العام.

ويشير الاستنتاج الثالث إلى ضعف التوازن المؤسسي بين السلطات. ففي النظم السياسية المستقرة تقوم العلاقة بين السلطات على مبدأ الفصل والتوازن، بحيث تمتلك كل سلطة أدوات لمراقبة السلطة الأخرى. أما في الحالة المصرية فقد أدى تركيز السلطة في يد الجهاز التنفيذي إلى تراجع هذا التوازن، مما جعل عملية اتخاذ القرار السياسي أكثر مركزية وأقل خضوعًا للرقابة المؤسسية.

أما الاستنتاج الرابع فيتعلق بدور ما يعرف بـ"الدولة العميقة" في إعادة إنتاج النظام السياسي. فإلى جانب المؤسسات الرسمية الظاهرة، توجد شبكة من المصالح والارتباطات داخل الأجهزة البيروقراطية والأمنية والقضائية تسهم في الحفاظ على استمرارية النظام السياسي. وقد ظهر تأثير هذه الشبكة بوضوح في اللحظات التي شهدت محاولات للتغيير السياسي، حيث تحركت هذه المؤسسات بسرعة لإعادة ضبط المجال السياسي وفق قواعد النظام القائم.

ويكشف الاستنتاج الخامس عن تراجع المجال العام واحتكار السياسة. فقد أدى إغلاق المجال السياسي أمام القوى المستقلة إلى ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما انعكس على قدرة المجتمع على التعبير عن مصالحه أو التأثير في مسار

السياسات العامة. ومع مرور الوقت أصبحت السياسة في مصر أقرب إلى مجال تحتكره الدولة، بينما تراجع دور المجتمع في المشاركة الفعلية في صنع القرار.

أما الاستنتاج السادس فيشير إلى توسع دور المؤسسة العسكرية في قطاعات واسعة من الدولة، وهي ظاهرة يمكن وصفها بعسكرة بعض مجالات الإدارة العامة. فقد لم يعد حضور الجيش مقتصرًا على المجال الدفاعي، بل امتد إلى قطاعات اقتصادية وإدارية مختلفة، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية داخل الدولة.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات البنيوية التي تساعد على فهم طبيعة الأزمة السياسية في مصر.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن الأزمة السياسية في مصر ليست أزمة ظرفية مرتبطة بمرحلة معينة أو قيادة بعينها، بل هي أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة الدولة نفسها. فالبنية السلطوية التي تشكلت منذ منتصف القرن العشرين خلقت نظامًا سياسيًّا يتمتع بقدر كبير من الاستمرارية، لكنه في الوقت ذاته يحد من فرص التطور السياسي والمؤسسي.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن الاستقرار الأمني لا يساوي الاستقرار السياسي. فقد استطاعت الدولة المصرية في كثير من المراحل أن تحافظ على قدر من الاستقرار عبر أدوات الضبط الأمني، غير أن هذا النوع من الاستقرار غالبًا ما يكون هشًا إذا لم يصاحبه استقرار مؤسسي يقوم على المشاركة السياسية وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى أن الدولة المصرية تحتاج إلى توازن مؤسسي حقيقي بين السلطة والمجتمع. فالدولة الحديثة لا يمكن أن تستمر في العمل بكفاءة إذا بقيت العلاقة بينها وبين المجتمع قائمة على السيطرة من طرف واحد. بل تحتاج إلى مؤسسات وسيطة تسمح بتبادل التأثير بين الدولة والمجتمع وتوفر قنوات سلمية للتعبير عن المصالح المختلفة.

أما الخلاصة الرابعة فتؤكد أن استمرار إغلاق المجال العام يؤدي إلى تراكم الضغوط السياسية والاجتماعية. فعندما تُغلق القنوات المؤسسية للتعبير السياسي، تنتقل هذه الضغوط إلى مستويات أخرى داخل المجتمع، وهو ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انفجارات مفاجئة يصعب التحكم في مسارها.

ومن هذه الخلاصات يمكن الانتقال إلى مجموعة من التوجيهات التي قد تساعد على التفكير في مستقبل التحول السياسي في مصر.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في ضرورة إعادة بناء المجال العام. فالمجال العام هو المساحة التي تتشكل فيها العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو الإطار الذي يسمح بتداول الأفكار والمصالح بصورة سلمية. ومن دون وجود مجال عام مفتوح يصعب بناء نظام سياسي مستقر.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بتطوير مؤسسات وسيطة بين الدولة والمجتمع. وتشمل هذه المؤسسات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية، وهي كيانات تلعب دورًا مهمًا في نقل مطالب المجتمع إلى الدولة وفي بناء التوازن داخل النظام السياسي.

ويتمثل التوجيه الثالث في إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والسياسة. فالأمن يمثل عنصرًا ضروريًّا لاستقرار الدولة، غير أن تحويله إلى الإطار الحاكم للحياة السياسية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقييد المجال العام وإضعاف المؤسسات السياسية. ومن ثم فإن تحقيق التوازن بين الأمن والسياسة يمثل شرطًا أساسيًّا لبناء نظام سياسي مستقر.

أما التوجيه الرابع فيرتبط بالحاجة إلى بناء نموذج دولة مدنية حديثة تقوم على التوازن والمساءلة. فالدولة المدنية ليست مجرد شعار سياسي، بل هي منظومة مؤسسية تقوم على احترام القانون، وتوازن السلطات، ووجود مؤسسات قادرة على مراقبة الأداء الحكومي ومحاسبته.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن التحول السياسي في مصر لا يمكن أن يتحقق عبر تغييرات شكلية أو تعديلات محدودة في السياسات العامة، بل يتطلب معالجة البنية العميقة التي تشكلت عبر عقود طويلة من الحكم المركزي. فالدولة المصرية، بما تمتلكه من تاريخ طويل ومؤسسات راسخة، تظل واحدة من أكثر الدول استقرارًا في المنطقة، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات بنيوية تتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ومن هنا فإن أي مشروع للإصلاح السياسي في مصر لا بد أن ينطلق من فهم عميق لهذه البنية التاريخية، وأن يسعى إلى إعادة بناء التوازن بين الدولة والمجتمع عبر إصلاحات مؤسسية تدريجية تسمح بتوسيع المجال العام وتعزيز المشاركة السياسية. فالمشكلة ليست في غياب الدولة، بل في الحاجة إلى تطويرها بحيث تصبح أكثر قدرة على التفاعل مع المجتمع وأكثر استعدادًا للتكيف مع التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.

الفصل الرابع

فلسطين وغزة

من القضية إلى مركز الاشتباك

مقدمة:

لم تعد فلسطين في هذا العقد ولا سيما منذ طوفان الأقصى مجرد عنوان للصراع التاريخي أو رمزًا للهوية الجامعة، بل أعادت فرض نفسها بوصفها مركزًا كاشفًا يعاد من خلاله تفسير توازنات القوة، وطبيعة النظامين الإقليمي والدولي، وحدود الفاعلية السياسية والفكرية للحركات والدول على حد سواء. لقد انتقلت من كونها "قضية" تُستدعى في الخطاب، إلى "بؤرة اشتباك" تُعيد إنتاج الأسئلة الكبرى، من يملك القرار؟ من يصوغ الرواية؟ وكيف تُدار الحروب في زمن تتداخل فيه القوة العسكرية مع الإعلام، والتقنية، والاقتصاد، والوعي؟

يأتي هذا الفصل في سياق مشروع الكتاب الذي لا يكتفي بتوثيق الإصدارات والفعاليات، بل يسعى إلى التقاط لحظة التحول في الوعي والتحليل، حين تصبح فلسطين معيارًا لفهم ما يجري، لا مجرد ملف ضمن ملفات متعددة. فطوفان الأقصى لم يكن حدثًا عسكريًّا فحسب، بل لحظة فارقة كشفت هشاشة منظومات ردع، وأعادت طرح أسئلة الشرعية، وأظهرت حدود التحالفات، وحرّكت موجات احتجاج عالمي لم تشهدها القضية منذ عقود.

لقد أعاد هذا التحول ترتيب موقع فلسطين داخل بنية التفكير الإستراتيجي لمركز حريات. فلم تعد القضية تُقرأ من زاوية الصراع العربي–الإسرائيلي التقليدي، بل ضمن شبكة أوسع من العلاقات: علاقة المشروع الصهيوني بالنظام الدولي، ودور الولايات المتحدة في إدارة الصراع، ووظائف التطبيع في إعادة تشكيل الإقليم، وتأثير التحولات التقنية والعسكرية في تغيير موازين القوة. ومن هنا، اتسعت زاوية التحليل لتشمل ليس فقط ما يجري في غزة، بل ما يرتبط بها من دوائر ممتدة: من القاهرة إلى الدوحة، ومن أنقرة إلى طهران، ومن الجامعات الغربية إلى مراكز القرار الدولي.

في هذا السياق، لم يكن التوثيق هدفًا في ذاته، بل وسيلة لفهم كيف تطورت القراءة من توصيف الحدث إلى تحليل بنيته العميقة. كيف انتقل الخطاب من متابعة العدوان إلى تفكيك سياسات الإبادة، ومن رصد ردود الفعل إلى دراسة صناعة القرار داخل الكيان الصهيوني، ومن التعاطف الشعبي إلى تحليل تحولات الوعي العالمي. لقد أصبح السؤال المركزي: كيف

يمكن قراءة ما يجري في غزة باعتباره لحظة تأسيسية لمرحلة جديدة، لا مجرد جولة من جولات الصراع؟

ومن هنا، يقدّم هذا الفصل فلسطين بوصفها عدسة تحليلية، لا موضوعًا منفصلًا. فكل ورقة، أو ندوة، أو مؤتمر، أو مبادرة مدرجة هنا لا تقف عند حدود الحدث، بل تسهم في بناء تصور أوسع، تصور يرى في غزة نقطة التقاء بين المحلي والإقليمي والدولي، وبين العسكري والسياسي، وبين الواقعي والرمزي. فالمقاومة لم تعد مجرد فعل ميداني، بل أصبحت خطابًا عالميًّا، كما أن الرد الإسرائيلي الأمريكي لم يعد مجرد عملية عسكرية، بل سياسة شاملة تستهدف إعادة تشكيل البيئة السياسية والإنسانية، فضلا عن التوجه الحثيث لتصفية القضية.

كما يكشف هذا الفصل عن تحول مهم في طبيعة الاشتباك المعرفي ذاته. فالمعركة لم تعد فقط على الأرض، بل على الرواية أيضًا. من يملك القدرة على تعريف ما يجري؟ هل هو "دفاع عن النفس" أم "إبادة جماعية"؟ هل هو "صراع أمني" أم "قضية تحرر"؟ هذه الأسئلة لم تعد مجرد جدل نظري، بل أصبحت جزءًا من معادلة القوة، حيث يتقاطع الإعلام مع السياسة، والقانون الدولي مع المصالح الإستراتيجية، والوعي الشعبي مع أدوات التأثير الرقمي.

وفي قلب هذا التحول، برزت ظاهرة لافتة تمثلت في عودة فلسطين إلى مركز الوعي العالمي، لا من بوابة الأنظمة، بل من خلال المجتمعات، خاصة في الغرب. لقد كشفت الاحتجاجات الطلابية، والتحركات الشعبية، وتنامي الخطاب النقدي داخل المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، عن تصدّع في السردية التقليدية التي هيمنت لعقود. وهو ما فتح المجال أمام قراءة جديدة للعلاقة بين الشعوب وصناع القرار، وبين الرأي العام والسياسات الرسمية.

لكن هذا التحول، رغم أهميته، لا يخلو من تعقيد. فالتفاعل العالمي مع غزة لم يُترجم بعد إلى تغيرات جوهرية في مواقف الحكومات، كما أن التعاطف الشعبي يظل عرضة للتراجع أو الاحتواء. ومن هنا، يطرح هذا الفصل سؤالًا جوهريًّا: هل نحن أمام لحظة تحول عابرة في الوعي، أم بداية لتغير أعمق في بنية النظام الدولي؟ وهل يمكن تحويل هذا الزخم إلى قوة سياسية مؤثرة، أم سيظل في إطار الضغط الأخلاقي المحدود؟

كما يتناول الفصل العلاقة المركبة بين فلسطين والإقليم، حيث يظهر بوضوح كيف أصبحت القضية ساحة لتقاطع مشاريع متعددة، مشروع الهيمنة الإسرائيلية، ومحاولات إعادة

التموضع الإقليمي، وسياسات التطبيع، وأدوار القوى غير العربية. ولم يعد ممكنًا فهم ما يجري في غزة بمعزل عن هذه الشبكة المعقدة، التي تجعل من كل قرار ميداني انعكاسًا لحسابات أوسع تتجاوز حدود الجغرافيا.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور المصري بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا، حيث تتقاطع الاعتبارات الأمنية مع الالتزامات الإنسانية، والضغوط الدولية مع المزاج الشعبي، والحدود الجغرافية مع حدود الدور السياسي. وهو ما يجعل من الحالة المصرية نموذجًا كاشفًا لكيفية تعامل الدول مع لحظة اختبار كبرى تتعلق بالأمن القومي والشرعية في آن واحد.

لا يسعى هذا الفصل إلى تقديم إجابات نهائية، ولا إلى بناء سردية مغلقة، بل إلى فتح المجال أمام قراءة متعددة الأبعاد، ترى في فلسطين نقطة انطلاق لفهم أعمق لما يجري في المنطقة والعالم. فالقضية، في هذا التصور، ليست فقط اختبارًا للأخلاق أو للسياسة، بل اختبار لقدرة الفكر على مواكبة الواقع، وقدرة التحليل على تجاوز التبسيط، وقدرة الذاكرة على مقاومة النسيان.

وبذلك، يتحول هذا الفصل من مجرد توثيق لمجموعة من الإصدارات والفعاليات، إلى محاولة لرسم خريطة اشتباك، تتداخل فيها المستويات المختلفة، وتتشابك فيها المسارات، بحيث يصبح كل عنصر من عناصره جزءًا من صورة أكبر، لا تكتمل إلا بالنظر إليها كوحدة متكاملة. صورة تعكس كيف انتقلت فلسطين من موقع القضية إلى مركز الاشتباك، وكيف أصبحت غزة عنوانًا لمرحلة جديدة، لم تتضح ملامحها بالكامل بعد، لكنها بدأت بالفعل في إعادة تشكيل العالم من حولنا.

١٤٩. فلسطين في الإستراتيجية الإقليمية بعد طوفان الأقصى

شكّلت هذه الورقة مدخلًا لفهم التحول الجذري في موقع فلسطين داخل المعادلة الإقليمية بعد طوفان الأقصى، حيث لم تعد القضية ملفًا تفاوضيًّا مؤجلًا، بل عادت لتصبح نقطة ارتكاز في إعادة تشكيل التوازنات. سعت الورقة إلى تحليل كيف أعاد الحدث فرض فلسطين على أجندة الفاعلين الإقليميين، وأربك حسابات التطبيع، وفتح مسارات اشتباك جديدة تتجاوز حدود غزة. وفي سياق فلسفة الكتاب، تمثل هذه الورقة نموذجًا لانتقال مركز حريات من القراءة الوصفية إلى القراءة الإستراتيجية التي ترى في الحدث لحظة كاشفة لبنية الإقليم، لا مجرد تطور عسكري عابر. كما تكشف عن إدراك مبكر بأن أي مشروع نهضوي أو إسلامي لا

يمكن أن يتجاوز مركزية فلسطين، ليس فقط كقضية عدالة، بل كمحدد رئيسي في توازنات القوة والشرعية في المنطقة.

١٥٠. كيف غير طوفان الأقصى وجه الصراع وموقع فلسطين

تتناول هذه الورقة التحول النوعي الذي أحدثه طوفان الأقصى في طبيعة الصراع مع الاحتلال، حيث انتقل من حالة الجمود وإدارة الأزمة إلى حالة الاشتباك المفتوح وإعادة تعريف قواعد اللعبة. ركز التحليل على كسر فرضيات التفوق المطلق، وإعادة الاعتبار لفكرة المبادرة لدى الفاعل المقاوم، وما ترتب على ذلك من ارتدادات سياسية، وإعلامية، وشعبية واسعة. تعكس هذه الورقة أحد أهم مسارات الاشتباك الفكري لدى المركز، وهو تفكيك المسلمات التي رسختها سنوات الهيمنة، وإعادة قراءة موازين القوة بعيون أكثر واقعية. كما تؤكد أن الصراع لم يعد محصورًا في جغرافيا محددة، بل أصبح عنصرًا محركًا لإعادة تشكيل الوعي العالمي والإقليمي، وهو ما ينسجم مع رؤية المركز لفلسطين كمفتاح لفهم التحولات الكبرى.

١٥١. دلالات ورسائل القاعة الفارغة في الأمم المتحدة أثناء خطاب نتنياهو

تتناول هذه الورقة مشهد القاعة شبه الفارغة أثناء خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة بوصفه حدثًا رمزيًّا يحمل دلالات تتجاوز لحظته المباشرة، ليعكس تحولات أعمق في صورة إسرائيل داخل النظام الدولي. تحلل الورقة هذا الغياب باعتباره مؤشرًا على تراجع القبول السياسي والأخلاقي للرواية الصهيونية، خاصة في ظل تصاعد الانتقادات العالمية للعدوان على غزة. كما تقرأ الحدث في سياق أزمة الشرعية التي تواجهها إسرائيل، ليس فقط على مستوى الشعوب، بل أيضًا داخل بعض الدوائر الرسمية. وتبرز أن هذا المشهد، رغم رمزيته، يكشف عن خلل متزايد بين الدعم السياسي التقليدي وبين المزاج العالمي المتغير. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة مثالًا على انتقال الصراع إلى ساحة الصورة والسردية، حيث لم تعد المعركة تُحسم فقط بالقوة، بل بمدى القدرة على الحفاظ على الشرعية في نظر العالم.

١٥٢. من غزة إلى الدوحة - إسرائيل توسع ساحات الاشتباك وتخسر رهان الردع

تحلل هذه الورقة سلوك الاحتلال في توسيع نطاق المواجهة خارج غزة، سواء عبر الضربات الإقليمية أو الضغط السياسي، في محاولة لاستعادة معادلة الردع التي تعرضت لاهتزاز عميق. غير أن القراءة تكشف أن هذا التوسع لم يكن تعبيرًا عن قوة بقدر ما كان مؤشرًا على مأزق إستراتيجي، حيث أدى إلى فتح جبهات متعددة واستنزاف القدرات دون

تحقيق حسم. في سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة نموذجًا لقراءة الفعل العسكري في إطاره السياسي والإستراتيجي الأوسع، وربط التكتيك بالنتائج بعيدة المدى. كما تعكس توجه المركز في تفكيك السردية الصهيونية التي تحاول إعادة إنتاج صورة التفوق، وإبراز أن اتساع رقعة الاشتباك قد يكون دلالة على فقدان السيطرة، لا استعادتها.

١٥٣. جبهات النار والحدود الرخوة - الأمن القومي المصري بين غزة وليبيا والسودان وشرق المتوسط

تقدم هذه الورقة قراءة مركبة لمفهوم الأمن القومي المصري في ظل تداخل بؤر التوتر المحيطة، حيث تتقاطع غزة وليبيا والسودان وشرق المتوسط في تشكيل بيئة ضاغطة على الدولة المصرية. تركز الورقة على هشاشة الحدود، وتعدد مصادر التهديد، وغياب رؤية إستراتيجية متماسكة للتعامل مع هذا التشابك. وفي إطار فلسفة الكتاب، تعكس هذه المعالجة انتقال مركز حريات من التفكير القطري الضيق إلى الرؤية الإقليمية المتكاملة، التي ترى الأمن بوصفه شبكة مترابطة لا ملفات منفصلة. كما تبرز أن تجاهل التهديدات المحيطة أو التعامل معها بردود أفعال ظرفية يؤدي إلى تراكم المخاطر، ويكشف الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي في ضوء التحولات المتسارعة.

١٥٤. من "هزيمة ٥ يونيو" إلى طوفان الأقصى - الدروس الإستراتيجية للصراع

تعيد هذه الورقة قراءة مسار الصراع العربي–الإسرائيلي عبر مقارنة لحظتين مفصليتين، هزيمة ١٩٦٧ وطوفان الأقصى، بهدف استخراج الدروس الإستراتيجية الممتدة. لا تقف عند المقارنة التاريخية، بل تسعى إلى فهم التحولات في طبيعة الفاعلين، وأنماط الحرب، وحدود القوة. تمثل هذه الورقة تجسيدًا لمنهج الربط بين التاريخ والواقع، حيث لا يُستدعى الماضي بوصفه سردية، بل كأداة تحليل لفهم الحاضر. كما تؤكد أن الهزيمة والنصر ليسا حالتين ثابتتين، بل نتائج لمسارات معقدة تتداخل فيها الإرادة والسياسة والقدرة التنظيمية. وتبرز أهمية الوعي التاريخي في بناء رؤية إستراتيجية تتجاوز ردود الفعل الآنية.

١٥٥. من الميدان إلى الطاولة - كيف كسرت المقاومة احتكار الدهاء الصهيوني

تتناول هذه الورقة انتقال المقاومة من الفعل الميداني إلى التأثير في مسارات التفاوض، وكيف استطاعت فرض معادلات جديدة لم تعد فيها إسرائيل الطرف الوحيد القادر على إدارة اللعبة السياسية. تحلل الورقة هذا التحول باعتباره نتيجة تراكم في الأداء، وقدرة على الجمع

بين القوة والمرونة. تعكس هذه الورقة أحد أهم مرتكزات التفكير الإستراتيجي لدى المركز، وهو الربط بين القوة الميدانية والقدرة السياسية، وعدم الفصل بينهما. كما تبرز أن كسر الاحتكار الصهيوني للدهاء السياسي لا يتم بالشعارات، بل ببناء أدوات حقيقية للضغط والتفاوض، وهو ما يفتح أفقًا جديدًا لفهم طبيعة الصراع، وهو ما نجحت فيه المقاومة بشكل لافت.

١٥٦. طوفان الأقصى بعد عامين - مراجعة إستراتيجية للقرار والنتائج والمآلات

تمثل هذه الورقة مراجعة تحليلية هادئة لحدث طوفان الأقصى بعد مرور زمن كافٍ لتقييم نتائجه، بعيدًا عن الانفعال اللحظي. تتناول القرار، وسياقاته، والنتائج التي تحققت، والتحديات التي ظهرت، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة. تعكس هذه الورقة التزام المركز بمنهج المراجعة النقدية، حيث لا يُكتفى بالاحتفاء أو الإدانة، بل يُعاد النظر في التجربة لاستخلاص الدروس. كما تؤكد أن أي فعل إستراتيجي كبير يحتاج إلى تقييم دوري، وأن القدرة على المراجعة تمثل شرطًا أساسيًّا لتطور المشروع، لا علامة ضعف.

١٥٧. غزة في الوعي العربي - تحولات الإدراك الشعبي والسياسي

تتناول هذه الورقة التحول في نظرة الشارع العربي إلى غزة، من حالة التعاطف التقليدي إلى حالة إدراك أعمق لطبيعة الصراع. تحلل كيف أسهمت الصور والمشاهد والوقائع في إعادة تشكيل الوعي، وكسر بعض السرديات السابقة. وفي إطار الكتاب، تمثل هذه الورقة أحد محاور الاشتباك مع الوعي الجمعي، باعتباره ساحة لا تقل أهمية عن السياسة. كما تؤكد أن التحولات الكبرى لا تقتصر على النخب، بل تمتد إلى الجماهير، وأن فهم هذه التحولات شرط لأي مشروع تغييري.

١٥٨. غزة في الوعي المصري - أثر العدوان على السخط الشعبي

تركز هذه الورقة على الحالة المصرية، وكيف انعكس العدوان على غزة في تشكيل موجات من السخط الشعبي، رغم القيود السياسية. تحلل العلاقة بين الداخل المصري والقضية الفلسطينية، بوصفها علاقة تاريخية تتجاوز الحدود الرسمية. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه الورقة اهتمام المركز بقراءة التفاعلات الداخلية في ضوء الأحداث الإقليمية، وربط المزاج الشعبي بالسياق السياسي. كما تبرز أن فلسطين لا تزال عنصرًا محفزًا للوعي والاحتجاج، حتى في بيئات مغلقة سياسيًّا.

١٥٩. كيف أعادت غزة تشكيل الضمير العالمي - دلالات الموجة الاحتجاجية الدولية

تناقش هذه الورقة التحول اللافت في المزاج العالمي تجاه القضية الفلسطينية، حيث خرجت احتجاجات واسعة في عواصم غربية وشرقية، متجاوزة القيود السياسية والإعلامية. تحلل الورقة كيف أسهمت صور الإبادة في كسر احتكار الرواية الصهيونية، وإعادة تشكيل الوعي لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي، خاصة بين الشباب. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه الورقة أحد أهم تحولات العقد، وهو انتقال الصراع من نطاقه الإقليمي إلى ساحة الوعي العالمي. كما تبرز أن معركة السردية أصبحت عنصرًا حاسمًا في موازين القوة، وأن ما عجزت عنه السياسة الرسمية نجحت فيه الحركة الشعبية العابرة للحدود. وتؤكد أن هذا التحول يمثل فرصة إستراتيجية إذا أُحسن توظيفه، لا مجرد لحظة عاطفية عابرة.

١٦٠. صمت الجماهير - تفكك الوعي أم انهيار الثقة؟

تطرح هذه الورقة سؤالًا إشكاليًّا حول غياب الفعل الشعبي العربي في بعض السياقات رغم حجم الجرائم المرتكبة، وتحاول تفسير هذا الصمت بين فرضيتي تفكك الوعي وانهيار الثقة في جدوى الفعل. تقدم قراءة مركبة تربط بين القمع السياسي، والإحباط المتراكم، وغياب القيادة، والتشويش الإعلامي. وفي إطار الكتاب، تمثل هذه الورقة محاولة لفهم ما لا يحدث، لا فقط ما يحدث، باعتبار أن الصمت نفسه ظاهرة تحتاج إلى تفسير. كما تعكس اهتمام المركز بتحليل البعد النفسي والاجتماعي للسياسة، وعدم الاكتفاء بالقراءة المؤسسية أو النخبوية. وتؤكد أن استعادة الفعل الجماهيري تمر أولًا عبر إعادة بناء الثقة والوعي، لا مجرد الدعوة إلى الحشد.

١٦١. سياسة الإبادة الجماعية - من الحرب العسكرية إلى الاستئصال الشامل

تتناول هذه الورقة التحول في طبيعة الحرب على غزة من مواجهة عسكرية إلى سياسة إبادة ممنهجة تستهدف الإنسان والمكان والبنية الاجتماعية. تحلل الأدوات المستخدمة، من القصف المكثف إلى الحصار والتجويع، بوصفها جزءًا من إستراتيجية استئصال. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه الورقة انحيازًا منهجيًّا لفضح الجرائم بوصفها حقائق موثقة، لا مواقف خطابية. كما تبرز أهمية توصيف ما يجري بدقة قانونية وسياسية، باعتباره جزءًا من معركة الوعي والمساءلة الدولية. وتؤكد أن توصيف الإبادة ليس توصيفًا أخلاقيًّا فقط، بل أداة لفهم طبيعة المشروع الصهيوني وحدود التعامل معه.

١٦٢. سياسة الاغتيالات الصهيونية ـ من التصفية التكتيكية إلى إستراتيجية الاستئصال

تحلل هذه الورقة تطور سياسة الاغتيالات لدى الاحتلال، من عمليات محدودة تستهدف قيادات بعينها إلى نهج أوسع يسعى لتفكيك البنية القيادية والمجتمعية للمقاومة. تبرز كيف تحولت الاغتيالات إلى أداة إستراتيجية لإعادة تشكيل المشهد. وفي إطار الكتاب، تمثل هذه الورقة مثالًا على قراءة الأدوات الأمنية ضمن سياقها السياسي الأوسع، وعدم التعامل معها كوقائع منفصلة. كما تؤكد أن فهم هذه السياسات ضروري لبناء إستراتيجيات مواجهة فعالة، تتجاوز رد الفعل إلى الفعل المضاد.

١٦٣. واجبات مصر القانونية والإنسانية تجاه غزة ـ بين الحصار والمسؤولية

تناقش هذه الورقة التزامات مصر تجاه غزة من منظور قانوني وإنساني، في ظل موقعها الجغرافي ودورها الإقليمي. تحلل التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع العملي، خاصة فيما يتعلق بالمعابر والمساعدات. وفي سياق الكتاب، تعكس هذه الورقة محاولة لربط السياسة بالقانون والأخلاق، وتوسيع نطاق النقاش من المصالح إلى المسؤوليات. كما تبرز أن تجاهل هذه الواجبات لا ينعكس فقط على غزة، بل على صورة الدولة ودورها الإقليمي، فضلا عن مسئولياتها القانونية الدولية.

١٦٤. منع قافلة الصمود في مصر ـ التواطؤ السياسي وحدود الفعل الإنساني

تعالج هذه الورقة حادثة منع قافلة الصمود بوصفها لحظة كاشفة لطبيعة العلاقة بين المبادرات الشعبية والقرار الرسمي في بيئات مغلقة سياسيًّا. لا تكتفي بسرد الواقعة، بل تفكك دوافع المنع، بين الحسابات الأمنية والاعتبارات السياسية، وما تعكسه من حساسية السلطة تجاه أي فعل مستقل خارج سيطرتها. كما تتناول الأثر المعنوي لهذه الخطوة على صورة الدولة، داخليًّا وخارجيًّا، وعلى ثقة المجتمع في إمكانية التحرك الإنساني. وتبرز أن مثل هذه الوقائع، رغم محدوديتها الظاهرية، تكشف بنية أعمق في إدارة المجال العام تقوم على الاحتواء والمنع أكثر من التنظيم. كما تطرح الحاجة إلى تطوير أدوات العمل الإنساني بحيث تكون أكثر قدرة على تجاوز القيود، دون الاصطدام المباشر الذي يؤدي إلى تعطيلها بالكامل.

١٦٥. من كامب ديفيد إلى محرقة غزة ـ كيف اختل ميزان القوة إقليميًّا

تقدم هذه الورقة قراءة ممتدة لمسار التحولات الإقليمية منذ اتفاقية كامب ديفيد، وصولًا إلى مشاهد الدمار في غزة، بوصفها نتيجة تراكمية لا حدثًا منفصلًا. تربط بين خيارات سياسية اتخذت في لحظات مفصلية، وبين ما أفرزته من اختلال تدريجي في موازين القوة، أتاح لإسرائيل توسيع هامش حركتها دون ردع حقيقي. كما تناقش كيف أسهم تفكك النظام العربي، وتراجع أدوار الدول المركزية، في تعميق هذا الاختلال. وتكشف أن ما يبدو اليوم كواقع مفروض، هو في حقيقته حصيلة مسار طويل من التنازلات وإعادة التموضع. وتؤكد أن فهم اللحظة الراهنة يتطلب إعادة قراءة هذا المسار التاريخي، لا الاكتفاء بالتعامل مع نتائجه، بما يفتح المجال لاستعادة قدر من التوازن المفقود.

١٦٦. إعادة هندسة المنطقة بين الطوفان والطوفان المضاد

تنطلق هذه الورقة من لحظة "طوفان الأقصى" باعتبارها حدثًا فارقًا أعاد فتح ملفات الصراع، لكنها لا تتوقف عند الحدث ذاته، بل تتجه إلى تحليل ما تبعه من محاولات مضادة لإعادة ضبط الإقليم وفق مصالح القوى الفاعلة. ترصد تداخل مشاريع متعددة، من احتواء المقاومة إلى إعادة ترتيب التحالفات، مرورًا بمحاولات فرض وقائع جديدة على الأرض. كما تبرز صراع الإرادات بين فاعلين إقليميين ودوليين، كل منهم يسعى إلى توجيه مآلات الحدث بما يخدم رؤيته. وتكشف أن المنطقة لا تتحرك في فراغ، بل ضمن عملية إعادة تشكيل مستمرة، يتداخل فيها العسكري بالسياسي بالاقتصادي. وتؤكد أن إدراك هذه الديناميات ضروري لفهم اتجاهات المستقبل، بدل الاكتفاء بمتابعة الوقائع الظاهرة.

١٦٧. خيارات أمريكا وإسرائيل لاستكمال مشروع التهجير والتطبيع

تتناول هذه الورقة السيناريوهات المحتملة لتحركات الولايات المتحدة وإسرائيل في المرحلة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بدفع مسارات التهجير وتوسيع دائرة التطبيع. تحلل الأدوات المستخدمة، من الضغط العسكري إلى الترتيبات السياسية والاقتصادية، وكيف يتم توظيف الأزمات لإعادة رسم الواقع الديموغرافي والسياسي. كما تناقش حدود هذه الخيارات، وما قد تواجهه من مقاومة أو تعقيدات إقليمية. وتبرز أن المشروع لا يتحرك بخط مستقيم، بل يتكيف مع المتغيرات، ويعيد صياغة نفسه وفق موازين القوة. وتقدم قراءة استشرافية تحاول استباق الخطوات القادمة، بما يساعد على فهم الاتجاهات العامة، وبناء مقاربات أكثر قدرة على التعامل مع هذا المسار المركب.

١٦٨. قراءة في خطة ترامب للسلام - مأزق الاحتلال ومناورات الهروب

تقدّم هذه الورقة تحليلًا معمقًا لما عُرف بـ"صفقة القرن"، بوصفها محاولة لإعادة تعريف الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي من منظور أحادي يفرض وقائع جديدة بدلًا من البحث عن تسوية عادلة. تفكك الورقة البنية الفكرية والسياسية للخطة، كاشفة كيف تم تجاوز قضايا مركزية مثل القدس واللاجئين والسيادة، لصالح ترتيبات اقتصادية وأمنية تهدف إلى تصفية جوهر القضية. كما تُبرز التناقضات الداخلية في الطرح، حيث يسعى إلى تثبيت الهيمنة الإسرائيلية مع تقديمه كحل نهائي. وتناقش حدود قابلية هذه الخطة للتطبيق، في ظل رفض شعبي واسع وتحديات ميدانية. وتؤكد أن مثل هذه المبادرات لا ينبغي التعامل معها كحقائق منتهية، بل كأدوات ضغط قابلة للفشل، تستدعي قراءة نقدية تكشف أهدافها وتحد من تأثيرها.

١٦٩. نتنياهو بين عقدة الطوفان وغواية القوة - قراءة في العقل السيكوإستراتيجي

تغوص هذه الورقة في تحليل شخصية بنيامين نتنياهو من منظور يجمع بين البعد النفسي والسلوك الإستراتيجي، حيث يُقرأ أداؤه السياسي في ضوء تأثير "طوفان الأقصى" على إدراكه للتهديد والفرص. تكشف الورقة كيف يتحرك نتنياهو بين هاجس فقدان السيطرة، ورغبة متضخمة في استعادة الردع عبر القوة المفرطة، ما ينعكس في قرارات تميل إلى التصعيد حتى مع ارتفاع الكلفة. كما تربط بين هذه النزعة وبين السياق الداخلي الإسرائيلي، من أزمات سياسية وشخصية تضغط على خياراته. وتبرز أن فهم السلوك السياسي لا يكتمل دون تحليل الدوافع النفسية للقادة، خاصة في لحظات الأزمات الكبرى. وتقدم بذلك مدخلًا لفهم قرارات تبدو أحيانًا غير عقلانية، لكنها تنسجم مع منطق داخلي مركّب يجمع بين الخوف والطموح.

١٧٠. صناع الهيمنة في خدمة إسرائيل الكبرى (روبيو - ويتكوف - كوشنير - بلير - ديرمير - ساعر)

تتناول هذه الورقة شبكة الفاعلين الذين أسهموا، بدرجات متفاوتة، في إعادة تشكيل البيئة السياسية والإقليمية بما يخدم تصورات الهيمنة المرتبطة بالمشروع الإسرائيلي، من خلال أدوار دبلوماسية واستشارية ومراكز نفوذ داخل دوائر صنع القرار. وتكشف كيف تتقاطع الرؤى والمصالح بين هؤلاء الفاعلين في الدفع نحو مسارات التطبيع، وإعادة تعريف أولويات المنطقة، وتهميش القضية الفلسطينية ضمن ترتيبات أوسع. كما تحلل آليات التأثير التي يستخدمونها، من صناعة السياسات إلى توجيه الخطاب الإعلامي وبناء التحالفات، بما يجعل دورهم جزءًا من بنية أعمق لإدارة الصراع لا مجرد مواقف فردية. وفي سياق الكتاب

يعكس الإصدار طبيعة التداخل بين مراكز القرار العالمية ومخرجاتها الإقليمية، ويُبرز كيف تُصاغ التحولات الكبرى من خارج الإقليم بقدر ما تتشكل داخله.

١٧١. زيارة ترامب للخليج.. ماذا استفادت أمريكا، وماذا كسبت دول الخليج؟

يتناول هذا الإصدار زيارة ترامب إلى الخليج بوصفها لحظة كاشفة لطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، حيث لم تكن الزيارة مجرد حدث بروتوكولي، بل محطة لإعادة ترتيب أولويات المصالح. من جهة، نجحت واشنطن في تعزيز حضورها الاقتصادي عبر صفقات كبرى في مجالات التسليح والاستثمار، إلى جانب تثبيت دورها الأمني كضامن أساسي للاستقرار في نظر الأنظمة الخليجية. ومن جهة أخرى، سعت دول الخليج إلى توظيف الزيارة لتعزيز مكانتها الإقليمية، والحصول على مظلة سياسية وأمنية في مواجهة التهديدات المتصاعدة، خاصة في ظل التوتر مع إيران. غير أن الورقة تشير إلى أن المكاسب لم تكن متكافئة بالكامل، حيث ظلت كفة التأثير تميل لصالح الولايات المتحدة التي أعادت تأكيد موقعها كمركز إدارة التحالفات. وفي سياق الكتاب، يقدم هذا الإصدار نموذجًا لفهم كيفية إدارة القوى الكبرى لعلاقاتها الإقليمية، وحدود استقلالية الفاعلين المحليين.

١٧٢. من الابتكار إلى الهيمنة - جذور التفوق التقني الإسرائيلي وأثره الإستراتيجي

تحلل هذه الورقة العلاقة العضوية بين التقدم التكنولوجي والتفوق الإستراتيجي في الحالة الإسرائيلية من خلال رصد عملية تفجيرات "البيجر"، موضحة كيف تحوّل الاستثمار في الابتكار إلى ركيزة أساسية للهيمنة العسكرية والسياسية. تتتبع جذور هذا التفوق، من منظومة البحث العلمي، إلى الشراكات الدولية، إلى دمج التكنولوجيا في المجالين الأمني والاقتصادي. كما تكشف كيف يتم توظيف هذا التقدم في تطوير أدوات السيطرة، من أنظمة المراقبة إلى تقنيات الحرب الحديثة، بما يعزز الفجوة مع الخصوم. وتناقش أثر ذلك على موازين القوة، حيث لم يعد التفوق مرتبطًا بالعدد أو الجغرافيا فقط، بل بالقدرة على إنتاج المعرفة وتطبيقها. وتؤكد أن أي محاولة لإعادة التوازن تظل ناقصة دون إدراك أهمية البعد العلمي والتقني في معادلات الصراع المعاصر.

١٧٣. تركيا في منظور المشروع الصهيوني - احتمالات الصدام ومجاله

تتناول هذه الورقة موقع تركيا بوصفها أحد أهم الفاعلين الإقليميين الذين يتقاطع حضورهم مع حسابات المشروع الصهيوني، ليس فقط على مستوى الجغرافيا السياسية، بل

فيما يتصل بإمكانات التأثير في ملفات حساسة مثل فلسطين، والطاقة، وإعادة تشكيل الإقليم. تحلل الورقة طبيعة العلاقة المركبة بين الطرفين، التي تجمع بين التعاون المحدود والتوتر المتكرر، وتكشف أن احتمالات الصدام لا تُفهم من خلال المواقف المعلنة فقط، بل من خلال توازنات أعمق تتعلق بدور تركيا الصاعد ورغبتها في توسيع هامش استقلالها الإستراتيجي. كما تناقش مجالات هذا الصدام المحتمل، من الساحة الفلسطينية إلى شرق المتوسط إلى القرن الأفريقي، وتبرز أن إدارة العلاقة ستظل محكومة بحسابات دقيقة بين التصعيد والاحتواء، في ظل بيئة إقليمية شديدة السيولة.

١٧٤. سوريا في مدركات المشروع الصهيوني ومخططات التوسع

تتناول هذه الورقة الموقع المحوري لسوريا في التصور الإستراتيجي الإسرائيلي، حيث تُنظر إليها ليس فقط كساحة مجاورة، بل كعنصر مؤثر في توازنات الإقليم. تحلل أسباب الاستهداف المستمر، من الجغرافيا إلى التحالفات، إلى دورها المحتمل في دعم قوى المقاومة. كما تكشف كيف يتم توظيف مرحلة الانتقال بعد سقوط بشار لإعادة رسم حدود النفوذ، عبر ضربات عسكرية متكررة، ومحاولات إضعاف بنية الدولة. وتبرز أن التعامل مع سوريا يتجاوز البعد الأمني المباشر، إلى رؤية أوسع تسعى إلى تفكيك أي قوة إقليمية يمكن أن تشكل تهديدًا مستقبليًّا. وتؤكد أن فهم هذه الرؤية يساعد على إدراك الترابط بين الساحات المختلفة، حيث لا يمكن فصل ما يجري في سوريا عن مجمل مشروع إعادة تشكيل المنطقة.

١٧٥. مؤتمر ـ فلسطين في قلب التحولات الدولية

جاء هذا المؤتمر ليعيد طرح القضية الفلسطينية بوصفها محورًا كاشفًا لطبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي، وليس مجرد ملف إقليمي معزول. جمع بين باحثين وخبراء سعوا إلى تحليل موقع فلسطين في خريطة الصراع العالمي، وكيف تحولت من قضية تُدار على هامش التوازنات إلى قضية تعكس اختلالات عميقة في بنية النظام الدولي ومعاييره. ناقش المؤتمر أثر التحولات الكبرى، مثل صعود قوى دولية جديدة وتراجع الهيمنة الأحادية، على فرص إعادة طرح القضية الفلسطينية بشكل مختلف. كما فتح نقاشًا حول دور الفاعلين غير الدوليين، وحضور الرأي العام العالمي، في إعادة تشكيل موازين الضغط. ويعكس هذا المؤتمر توجهًا نحو تحويل التحليل المعرفي إلى مساحة تفاعل حي، تسهم في بناء وعي أوسع بالقضية وسياقاتها الدولية.

١٧٦. مؤتمر - الواجبات تجاه الإبادة الجماعية في غزة وثورة الطلبة في الغرب

تناول هذا المؤتمر واحدة من أكثر اللحظات حدة في الصراع، حيث تداخل البعد الإنساني مع الحراك الشعبي العالمي، خاصة في الجامعات الغربية. ناقش مسؤوليات الدول والمؤسسات الدولية في مواجهة ما يجري في غزة، وكشف عن حدود النظام الدولي في حماية المدنيين، في مقابل صعود دور المجتمعات المدنية. ركز المؤتمر على ظاهرة الحراك الطلابي في الغرب، بوصفها مؤشرًا على تحولات في الوعي داخل المجتمعات الغربية، وقدرتها على كسر الرواية الرسمية وفرض أجندة أخلاقية جديدة. كما بحث في إمكانات تحويل هذا الحراك إلى قوة ضغط مستدامة تؤثر في السياسات. ويعكس المؤتمر الربط بين القضية الفلسطينية والفضاء العالمي، حيث لم تعد المواجهة محصورة في الإقليم، بل امتدت إلى ساحات جديدة تعيد تعريف أشكال التضامن والتأثير.

١٧٧. مؤتمر - انتصار السابع من أكتوبر ومستقبل الكيان الصهيوني

ناقش هذا المؤتمر دلالات عملية السابع من أكتوبر بوصفها حدثًا مفصليًّا أعاد طرح أسئلة كبرى حول طبيعة الصراع ومستقبله. لم يقتصر النقاش على توصيف الحدث، بل امتد إلى تحليل تأثيره على بنية الكيان الصهيوني، من حيث الردع، والتماسك الداخلي، وصورة القوة التي طالما سعى إلى ترسيخها. كما طرح المؤتمر مجموعة من السيناريوهات المحتملة، تتراوح بين محاولة استعادة الهيمنة عبر التصعيد، وبين الدخول في مرحلة إعادة تقييم إستراتيجية. وناقش كذلك أثر الحدث على موازين القوى الإقليمية، وعلى موقع القضية الفلسطينية في الوعي العالمي. ويعكس هذا المؤتمر اهتمامًا بقراءة اللحظات المفصلية - عبر مشاركات متنوعة- لا بوصفها أحداثًا عابرة، بل كنقاط تحول قد تعيد تشكيل مسار الصراع في المدى المتوسط والبعيد.

١٧٨. مؤتمر - لا للإبادة - لا للتهجير - لا للحصار - لا للتطبيع

جاء هذا المؤتمر بوصفه محاولة لصياغة خطاب جامع يتجاوز التنديد التقليدي إلى بناء موقف متكامل يجمع بين البعد الأخلاقي والتحليل السياسي. لم يقتصر على رفع شعارات الرفض، بل سعى إلى تفكيك السياسات التي تقف خلف الإبادة والتهجير والحصار، وبيان ترابطها بوصفها أدوات ضمن مشروع أوسع لإعادة تشكيل الإقليم. كما ناقش حدود المواقف الرسمية العربية والدولية، مقابل إمكانات الفعل الشعبي والمنظمات المدنية. وركز على ضرورة بناء خطاب تعبوي منضبط، لا ينفصل عن فهم عميق لموازين القوة، حتى لا يتحول الرفض إلى مجرد انفعال عابر. ويعكس المؤتمر توجهًا نحو الجمع بين الوعي والتحشيد، بحيث يصبح الخطاب أداة ضغط حقيقية، لا مجرد تعبير رمزي.

١٧٩. مؤتمر - خطة ترامب واستسلام المنطقة - ماذا تفعل الشعوب؟

تناول هذا المؤتمر خطة ترامب بوصفها نموذجًا لمشاريع إعادة صياغة المنطقة وفق رؤية أحادية، لا تراعي حقوق الشعوب ولا توازنات التاريخ والجغرافيا. لم يتوقف عند نقد الخطة في ذاتها، بل انتقل إلى سؤال أكثر عمقًا يتعلق بدور الشعوب في مواجهة مثل هذه المشاريع، في ظل تراجع أدوار الدول أو انخراط بعضها في ترتيبات إقليمية جديدة. ناقش المؤتمر أدوات الفعل الشعبي، من الحراك السياسي إلى التأثير الإعلامي وبناء شبكات الضغط، وطرح إشكالية الفجوة بين الوعي الشعبي والقدرة على التنظيم. كما سعى إلى تحويل الشعور بالعجز إلى بحث عن مسارات عملية للفعل، بما يعيد الاعتبار لدور المجتمعات في معادلة الصراع، ويؤكد أن المشاريع الدولية لا تُواجه بالرفض النظري فقط، بل ببناء قوة اجتماعية واعية وقادرة على التأثير.

١٨٠. مبادرة - منع الإبادة ووقف التهجير والتطبيع

تمثل هذه المبادرة انتقالًا من مستوى التحليل والتوصيف إلى مستوى الفعل المباشر، عبر محاولة حشد الجهود السياسية والمجتمعية في مواجهة سياسات الإبادة والتهجير والتطبيع. انطلقت من إدراك أن تعدد المبادرات دون تنسيق يضعف الأثر، فسعت إلى بناء إطار يجمع الفاعلين المختلفين حول أهداف واضحة ومحددة. ركزت على أدوات متعددة، من التوعية الإعلامية إلى الضغط الحقوقي، ومن التنسيق بين المنظمات إلى تفعيل الحضور الشعبي. كما أكدت أن مواجهة هذه السياسات لا يمكن أن تكون مجزأة، بل تحتاج إلى رؤية شاملة تربط بين أبعادها المختلفة. وتعكس المبادرة توجهًا عمليًّا نحو تحويل الموقف الفكري إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ، بما يعزز فاعلية الجهود ويمنحها بعدًا تراكميًّا مستمرًا.

١٨١. مبادرة - التحالف الحضاري لوقف الإبادة

تسعى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق المواجهة من الإطار الإقليمي إلى الفضاء العالمي، عبر بناء تحالف عابر للثقافات والأديان يجمع قوى مختلفة على أساس القيم الإنسانية المشتركة. تنطلق من أن مواجهة الإبادة لا يمكن أن تُختزل في خطاب سياسي ضيق، بل تحتاج إلى استدعاء البعد الحضاري والأخلاقي الذي يخاطب الضمير العالمي. تعمل المبادرة على ربط النخب الفكرية والحركات المدنية والمؤسسات الحقوقية في شبكة تعاون تسعى إلى التأثير في الرأي العام وصناع القرار. كما تركز على تفكيك السرديات التي تبرر العنف، وبناء خطاب بديل يقوم على العدالة والكرامة. وتعكس هذه المبادرة انتقالًا نوعيًّا نحو تدويل

القضية، وإدراكًا بأن معركة الوعي اليوم تتجاوز الحدود، وتحتاج إلى أدوات تتناسب مع طبيعتها العالمية.

١٨٢. مبادرة شبكة ضمير - لمناهضة الإبادة والتهجير والحصار والتطبيع

تمثل "شبكة ضمير" محاولة لبناء إطار تنسيقي يتجاوز العمل الفردي والمبادرات المتفرقة، عبر جمع الفاعلين من مؤسسات ومنظمات وشخصيات عامة ضمن مساحة مشتركة للتخطيط والتأثير. تنطلق المبادرة من إدراك أن القضايا الكبرى، كالإبادة والتهجير والحصار، لا يمكن مواجهتها بجهود مشتتة، بل تحتاج إلى عمل شبكي منظم يحقق التكامل وتبادل الخبرات وتوحيد الرسائل. تسعى الشبكة إلى تطوير أدوات التنسيق، وبناء منصات تواصل مستمرة، وتعزيز القدرة على التحرك المشترك في اللحظات الحرجة. كما تركز على الربط بين البعد الحقوقي والإعلامي والسياسي، بما يمنح الجهود طابعًا أكثر شمولًا. وتعكس هذه المبادرة وعيًا متقدمًا بأهمية العمل الجماعي المنظم، والانتقال من المبادرات الموسمية إلى بنية مستدامة قادرة على التأثير طويل المدى.

١٨٣. حملة - لا للتهجير - لا للحصار - لا للتطبيع

تعبر هذه الحملة عن البعد الجماهيري في مواجهة السياسات المفروضة على المنطقة، حيث تستهدف تحريك الرأي العام وبناء حالة وعي ضاغطة تتجاوز النخب إلى المجتمع الأوسع. لا تكتفي برفع الشعارات، بل تعمل على تبسيط القضايا المعقدة وتحويلها إلى رسائل واضحة تصل إلى مختلف الفئات، مستفيدة من أدوات الإعلام التقليدي والرقمي. تركز الحملة على كشف مخاطر التهجير والحصار والتطبيع، وربطها بحياة الناس ومستقبلهم، بما يحولها من قضايا بعيدة إلى همّ يومي ملموس. كما تسعى إلى خلق حالة تفاعل مستمر، تتيح تراكم الضغط الشعبي بدل بقائه في لحظات انفعال مؤقتة. وتعكس الحملة إدراكًا بأن التغيير لا يصنعه التحليل وحده، بل يحتاج إلى قاعدة شعبية واعية قادرة على تحويل الرفض إلى قوة ضغط حقيقية.

١٨٤. أمريكا اللاتينية وفلسطين - تحالف المظلومين في وجه المستعمرين الجدد

يتناول هذا الإصدار التقاطع المتنامي بين مواقف دول أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية، بوصفه تعبيرًا عن تشكّل وعي سياسي عابر للجغرافيا، قائم على تجربة تاريخية مشتركة مع الاستعمار والهيمنة. ويحلل كيف تحولت فلسطين إلى رمز جامع لقضايا التحرر، بما جعلها حاضرة بقوة في خطاب وأنشطة عدد من حكومات وشعوب أمريكا اللاتينية. كما

يرصد الإصدار تطور هذا التقارب من مجرد تعاطف سياسي إلى مواقف أكثر حدة، شملت قطع العلاقات أو اتخاذ مواقف دبلوماسية صريحة، بما يعكس تحولًا في بنية النظام الدولي، حيث لم تعد المواقف حكرًا على مراكز القوة التقليدية. ويبرز كذلك دور الحركات الاجتماعية واليسارية في تغذية هذا المسار، وربط النضال الفلسطيني بسياقات أوسع تتعلق بالعدالة والكرامة ورفض الهيمنة. وفي سياق الكتاب، يقدم هذا العمل نموذجًا لتحالفات جديدة تتشكل خارج الإطار الإقليمي التقليدي، بما يعيد تعريف مفهوم الاصطفاف في عالم يتجه نحو مزيد من السيولة والتعدد.

١٨٥. أبو عبيدة - كيف أصبح الصوت راية والطوفان رسالة أمة

تتناول هذه الورقة ظاهرة "أبو عبيدة" بوصفها نموذجًا لتحول الصوت الإعلامي إلى رمز جامع يتجاوز حدود الحدث إلى فضاء الوعي الجمعي. تحلل كيف استطاع الخطاب أن يجمع بين البساطة والوضوح والقوة الرمزية، ليصوغ سردية مؤثرة أعادت تعريف الصراع في أذهان الجماهير. كما تبرز أن التأثير لم يكن نابعًا من المعلومة فقط، بل من طريقة تقديمها، وتوقيتها، وقدرتها على التعبير عن مشاعر أمة كاملة والحديث باسمها. وتناقش الورقة دور الرموز في لحظات التحول الكبرى، حيث تتحول الشخصيات إلى أدوات لتكثيف المعنى وبناء الانتماء. وتعكس هذه الظاهرة أهمية الإعلام في إدارة الصراع، ليس فقط كوسيلة نقل، بل كأداة لصناعة الوعي، وتحويل الحدث إلى رسالة ممتدة تتجاوز اللحظة إلى التأثير العميق في الوجدان العام.

١٨٦. حملة سياسية إعلامية - لا لصفقة القرن

مثّلت هذه الحملة جهدًا منظمًا لمواجهة ما عُرف بـ"صفقة القرن"، في نسختها الأولى ٢٠١٨، بوصفها محاولة لإعادة تعريف القضية الفلسطينية خارج سياقها التاريخي والحقوقي. اعتمدت على الجمع بين العمل الإعلامي والتحرك السياسي، عبر إنتاج محتوى يشرح أبعاد المشروع ويكشف تداعياته على الأرض والهوية والسيادة. ركزت الرسائل على تفكيك الخطاب المروّج، وإبراز تناقضاته، مع تقديم رواية بديلة تستند إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. كما سعت إلى نقل التفاعل من مستوى التعاطف إلى الإدراك، عبر بناء وعي عام بطبيعة التحولات الجارية. ولم تقتصر على الرفض، بل دعت إلى تفعيل أدوات الضغط الشعبي وتعزيز التنسيق بين الفاعلين لمحاصرة التطبيع. وتعكس هذه التجربة الانتقال من الخطاب إلى الفعل، ومن ردود الأفعال المتفرقة إلى عمل منظم قادر على التأثير في المجال العام.

١٨٧. مشروع - القدس هويتنا

جاء هذا المشروع عبر تقنيات الميتافيرز، لإعادة تثبيت مركزية القدس في الوعي الجمعي، بوصفها قضية هوية تتجاوز الأبعاد السياسية المباشرة. انطلق من إدراك أن تراجع حضورها لم يكن نتيجة ضعف التعاطف، بل نتيجة تآكل الإدراك بفعل التهميش والتطبيع. ركز على بناء خطاب يعيد ربط الأجيال بالقدس عبر التعليم والإعلام والأنشطة المجتمعية، مع توظيف الأدوات الرقمية للوصول إلى شرائح واسعة. كما سعى إلى تحويل الارتباط العاطفي إلى وعي معرفي قادر على الصمود أمام حملات التشويه. وناقش آليات مواجهة محاولات طمس الهوية، سواء عبر السرديات التاريخية أو السياسات الميدانية. ويبرز المشروع أن استعادة المكانة تبدأ من استعادة حضورها في الوعي، وان معركة الهوية تمثل الأساس العميق لاي مسار تحرري.

خاتمة

فلسطين وإعادة تعريف الصراع في النظام الدولي

لم تعد فلسطين، في ضوء ما كشفته غزة، مجرد قضية مركزية في الوجدان العربي والإسلامي، بل عادت لتتقدم بوصفها محورًا كاشفًا يعيد ترتيب معادلات الإقليم والعالم. فقد أظهرت هذه المرحلة أن الصراع لم يكن يومًا نزاعًا حدوديًّا محدودًا، بل مواجهة ممتدة تتقاطع فيها اعتبارات الهوية والسيادة والهيمنة، وتنعكس آثارها على بنية النظامين الإقليمي والدولي معًا.

كما بيّن هذا الفصل أن ما جرى في غزة لم يقتصر على الميدان العسكري، بل امتد إلى ميادين الوعي والسردية، حيث أعادت الأحداث تشكيل الإدراك العالمي، وكشفت حدود الرواية الصهيونية، وأعادت الاعتبار لسؤال العدالة في مواجهة القوة. وفي المقابل، انكشفت هشاشة مواقف رسمية، وعجز أنظمة، وتواطؤ سياسات، بما عمّق الفجوة بين الشعوب والسلطات، وأعاد طرح سؤال الدور والمسؤولية.

غير أن ما حملته هذه اللحظة من مآسٍ، كشف في الوقت ذاته عن طاقات كامنة، سواء في صمود المقاومة، أو في الحراك الشعبي العالمي، أو في قدرة القضية على استعادة مركزيتها رغم محاولات التهميش. وهو ما يفتح أفقًا جديدًا لإعادة التفكير في أدوات الفعل، وأنماط الاشتباك، وحدود الممكن.

إن فلسطين، في هذا السياق، لم تعد مجرد ملف ضمن ملفات، بل أصبحت معيارًا تُقاس به مواقف الدول، ووعي الشعوب، وصدقية المشاريع. ومن هنا، فإن استعادة التوازن في الإقليم، أو بناء مشروع حضاري متماسك، يظل مرهونًا بمدى القدرة على إعادة وضع فلسطين في موقعها الطبيعي، لا كشعار، بل كقضية مُنظمة للفعل، ومُحددة لاتجاهه.

تكشف التطورات التي شهدها الصراع في فلسطين خلال السنوات الأخيرة، وخاصة منذ لحظة طوفان الأقصى، أن القضية الفلسطينية لم تعد مجرد ملف سياسي إقليمي يُدار في حدود الصراع التقليدي بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل أصبحت أحد المفاتيح الأساسية لفهم التحولات الجيوسياسية الأوسع في المنطقة والعالم. فقد أعادت هذه اللحظة التاريخية فتح أسئلة عميقة تتعلق بطبيعة الصراع ذاته، وبحدود القوة العسكرية، وبقدرة السرديات السياسية على تشكيل الوعي العالمي.

لقد شهدت المنطقة خلال العقدين الماضيين محاولات متعددة لإعادة ترتيب أولوياتها السياسية والإستراتيجية، حيث سعت بعض القوى الإقليمية والدولية إلى التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها ملفًا يمكن احتواؤه أو تجاوزه ضمن ترتيبات إقليمية أوسع. غير أن الأحداث التي فجرتها المواجهة في غزة أعادت فرض فلسطين على مركز المشهد السياسي، وأظهرت أن هذه القضية لا تزال تمثل أحد المحددات الرئيسية لتوازنات المنطقة.

كما كشفت هذه التطورات أن الصراع لم يعد يُدار فقط في ساحات المواجهة العسكرية، بل أصبح جزءًا من معركة أوسع تتعلق بإدارة الرواية، وتشكيل الإدراك العام، وإعادة تعريف مفاهيم الشرعية في النظام الدولي. فقد تحولت الصور القادمة من غزة إلى عنصر فاعل في تشكيل المزاج العالمي، وظهرت موجات تضامن واسعة في مختلف القارات، بما يعكس تحول القضية الفلسطينية إلى قضية أخلاقية وسياسية تتجاوز حدود الجغرافيا.

ومن خلال قراءة هذه التحولات يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الجيوسياسية التي تساعد على فهم طبيعة المرحلة الجديدة التي دخلها الصراع.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن طوفان الأقصى أعاد فلسطين إلى مركز المعادلة الإقليمية بعد سنوات من التهميش النسبي. فقد سعت بعض القوى خلال العقد الأخير إلى بناء ترتيبات إقليمية تتجاوز القضية الفلسطينية، سواء عبر مسارات التطبيع أو عبر إعادة ترتيب التحالفات في المنطقة. غير أن الأحداث الأخيرة أظهرت أن فلسطين لا تزال تمثل عقدة مركزية في التوازنات الإقليمية، وأن أي محاولة لتجاوزها أو تحييدها تبقى محدودة الأثر.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في اهتزاز فرضية التفوق الإسرائيلي المطلق. فقد اعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية لعقود طويلة على بناء صورة ردعية تقوم على التفوق العسكري والتكنولوجي والقدرة على فرض قواعد اللعبة السياسية في المنطقة. غير أن التطورات الأخيرة كشفت أن هذه المعادلة ليست مطلقة، وأن القدرة على المبادرة يمكن أن تنتقل إلى الطرف الآخر إذا توفرت الإرادة والتنظيم والقدرة على المفاجأة.

ويشير الاستنتاج الثالث إلى انتقال الصراع إلى ساحة السردية والوعي العالمي. فالمواجهة لم تعد تُحسم فقط في ميادين القتال، بل أصبحت تتشكل أيضًا في الفضاء الإعلامي والثقافي العالمي. وقد لعبت وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في نقل صور الحرب إلى الجمهور العالمي، ما ساهم في إعادة تشكيل الإدراك العام لطبيعة الصراع.

أما الاستنتاج الرابع فيتعلق بـ تصاعد أزمة الشرعية الدولية لإسرائيل. فرغم استمرار الدعم السياسي الذي تحظى به في بعض العواصم الغربية، فإن المزاج الشعبي العالمي بدأ يشهد تحولات واضحة، خاصة في الجامعات والفضاءات الثقافية والإعلامية. وقد انعكست هذه التحولات في موجات احتجاج واسعة تطالب بوقف الحرب ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الإنسانية.

ويكشف الاستنتاج الخامس عن تحولات في المزاج الشعبي العالمي تجاه القضية الفلسطينية. فقد تحولت القضية من ملف سياسي تديره الحكومات إلى قضية أخلاقية تحرك قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي. وهذا التحول يمثل أحد أهم التطورات في مسار الصراع، لأنه يعكس انتقال مركز التأثير من الدوائر الرسمية إلى المجال المجتمعي العالمي.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات الجيوسياسية التي تساعد على فهم طبيعة المرحلة الجديدة.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن فلسطين ليست قضية محلية أو إقليمية فحسب، بل عنصر حاكم في توازنات المنطقة. فموقعها الجغرافي والسياسي، وارتباطها بالرمزية الدينية والتاريخية، جعلاها محورًا رئيسيًّا في كثير من الصراعات والتحالفات التي شهدتها المنطقة خلال القرن الماضي.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن معركة الوعي أصبحت جزءًا أساسيًّا من الصراع. ففي عالم يتشكل فيه الإدراك العام عبر الإعلام والمنصات الرقمية، أصبحت القدرة على إنتاج السردية وإقناع الجمهور العالمي عنصرًا لا يقل أهمية عن القوة العسكرية. ومن هنا فإن امتلاك أدوات التأثير الإعلامي والثقافي أصبح أحد محددات القوة في الصراعات المعاصرة.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى أن النظام الدولي يعيش حالة تحول في موازين القوة. فقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة صعود قوى دولية جديدة وتراجع نسبي لبعض مراكز الهيمنة التقليدية. وقد انعكست هذه التحولات على طبيعة الصراعات الإقليمية، بما في ذلك الصراع في فلسطين، الذي أصبح جزءًا من شبكة أوسع من التفاعلات الدولية.

كما تكشف هذه التحولات أن النظام الدولي لم يعد قادرًا على إدارة الأزمات بنفس الآليات التي سادت خلال العقود الماضية. فالتغيرات في موازين القوة، وصعود قوى إقليمية جديدة، وتزايد دور الرأي العام العالمي، كلها عوامل تسهم في إعادة تشكيل البيئة السياسية التي يتحرك فيها الصراع.

ومن هذه الخلاصات يمكن الانتقال إلى التوجيهات الجيوسياسية التي قد تساعد على تطوير أدوات التعامل مع هذه المرحلة.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في بناء خطاب عالمي جديد للقضية الفلسطينية. فالقضية لم تعد تُطرح فقط في الإطار العربي أو الإسلامي، بل تحتاج إلى خطاب قادر على مخاطبة الضمير الإنساني العالمي وربطها بقيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بـ الاستثمار في أدوات الإعلام والسردية. فالمعركة الإعلامية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الصراع السياسي، وهو ما يفرض تطوير منصات إعلامية قادرة على إنتاج محتوى مؤثر يصل إلى الجمهور العالمي بلغاته المختلفة.

ويتمثل التوجيه الثالث في توسيع التحالفات الدولية الداعمة لفلسطين. فالتغيرات التي يشهدها النظام الدولي تفتح فرصًا لبناء علاقات مع قوى جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي مناطق تشترك في تجارب تاريخية مرتبطة بمقاومة الاستعمار والهيمنة.

أما التوجيه الرابع فيرتبط بـ ربط القضية الفلسطينية بقضايا العدالة العالمية. فالصراعات المعاصرة غالبًا ما تُفهم في إطار أوسع يتعلق بمفاهيم العدالة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن هنا فإن تقديم القضية الفلسطينية ضمن هذا الإطار يمكن أن يسهم في توسيع دائرة التعاطف الدولي معها.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن الصراع في فلسطين لم يعد مجرد صراع محلي بين طرفين داخل حدود جغرافية محددة، بل أصبح جزءًا من التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي. فالقضية الفلسطينية تمثل اليوم نقطة التقاء بين قضايا متعددة تتعلق بالهيمنة الدولية، وبحقوق الشعوب، وبإعادة تعريف مفاهيم العدالة في العالم المعاصر.

ومن هنا فإن فهم هذا الصراع يتطلب النظر إليه بوصفه جزءًا من التحولات الجيوسياسية الأوسع التي تشهدها المنطقة والعالم. فالمواجهة في فلسطين لم تعد فقط معركة على الأرض، بل أصبحت أيضًا معركة على الوعي والرواية والشرعية الدولية.

وبذلك يمكن القول إن القضية الفلسطينية أصبحت اليوم أحد المرايا التي تعكس طبيعة النظام الدولي في مرحلة انتقالية تشهد إعادة توزيع لموازين القوة. فكما كانت فلسطين في القرن الماضي أحد رموز الصراع ضد الاستعمار، فإنها تتحول في القرن الحادي والعشرين إلى أحد المفاتيح لفهم الصراع بين مشاريع الهيمنة ومشاريع التحرر في العالم.

الفصل الخامس

النظام الإقليمي

(التفكك، التطبيع، وإعادة التموضع)

مقدمة:

لا يمكن قراءة العقد الأخير في العالم العربي والإسلامي دون التوقف أمام التحولات العميقة التي أصابت بنية النظام الإقليمي، لا بوصفها تغيرات عابرة في موازين القوة، بل باعتبارها إعادة تشكيل شاملة لخرائط النفوذ، وأنماط الصراع، وأدوار الفاعلين. فقد انتقل الإقليم من حالة اختلال قابلة للإدارة إلى حالة سيولة مفتوحة، تتقاطع فيها مشاريع التفكيك مع محاولات إعادة البناء، وتتداخل فيها الإرادات المحلية مع الإستراتيجيات الدولية، في مشهد يتجاوز الحدود التقليدية للدولة الوطنية.

لم يعد النظام الإقليمي كما كان يُتصوَّر في العقود السابقة قائمًا على توازنات مستقرة أو محاور واضحة، بل أصبح ساحة ديناميكية تتشكل باستمرار عبر صراعات ممتدة، وتحالفات مرنة، وأدوار متبدلة. فالدول التي كانت تُعد ركائز للاستقرار باتت تعاني من أزمات داخلية عميقة، فيما صعدت أدوار فاعلين جدد – دولًا كانت أو قوى غير دولية – يسعون إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة. وفي هذا السياق، لم تعد القوة تُقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل بمدى القدرة على إدارة الفوضى، والتكيف مع التحولات، وفرض الحضور في مساحات الفراغ.

يأتي هذا الفصل في سياق مشروع الكتاب بوصفه محاولة لفهم هذه التحولات، لا من زاوية الحدث الآني، بل من خلال تحليل البنى العميقة التي أنتجتها. فهو لا يكتفي برصد مظاهر التفكك التي أصابت عددًا من الدول العربية، بل يسعى إلى تفكيك الآليات التي قادت إلى هذا التفكك، سواء كانت داخلية مرتبطة بأزمة الدولة الوطنية، أو خارجية ناتجة عن تدخلات إقليمية ودولية أعادت رسم الحدود الفعلية للنفوذ.

لقد كشفت السنوات الماضية أن الدولة الوطنية في العالم العربي لم تعد تمتلك الحصانة التي كانت تُنسب إليها، وأن بنيتها الهشة، القائمة في كثير من الأحيان على توازنات قسرية، سرعان ما تتفكك عند أول اختبار حقيقي. ومع انكشاف هذه الهشاشة، لم تتجه الأمور نحو إعادة بناء الدولة على أسس أكثر صلابة، بل دخلت في مسارات من التفكيك والاستنزاف،

حيث تحولت بعض الدول إلى ساحات صراع مفتوحة، وأصبحت أخرى عرضة لضغوط سياسية واقتصادية تحد من استقلال قرارها.

في المقابل، برزت ظاهرة التطبيع بوصفها أحد أبرز ملامح إعادة تشكيل الإقليم، لا باعتبارها مجرد تحولات في العلاقات الدبلوماسية، بل كجزء من إعادة تعريف موقع إسرائيل داخل النظام الإقليمي، وتحويلها من كيان معزول نسبيًا إلى شريك في ترتيبات جديدة. وقد ارتبط هذا المسار بتحولات أعمق في أولويات بعض الأنظمة، حيث جرى تقديم الاستقرار الداخلي أو التحالفات الأمنية على حساب القضايا المركزية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

غير أن هذه التحولات لم تسر في اتجاه واحد، بل صاحبها في الوقت ذاته حراك مضاد، تجلى في محاولات إعادة التموضع من قبل عدد من الدول والقوى، سعيًا إلى الحفاظ على هامش من الاستقلال أو استعادة دور مفقود. فتركيا، على سبيل المثال، حاولت أن تقدم نموذجًا لفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقلال الإستراتيجي، رغم الضغوط المعقدة التي تواجهه. كما برزت محاولات في الخليج لإعادة صياغة السياسات الخارجية بما يتناسب مع التحولات الدولية، وإن ظلت هذه المحاولات محكومة باعتبارات التوازن مع القوى الكبرى.

وفي قلب هذه التحولات، يظل الدور المصري مثالًا دالًا على كيفية انتقال دولة مركزية من موقع الفاعل إلى موقع المتأثر، بفعل تداخل العوامل الداخلية والخارجية. فمصر، التي كانت تاريخيًّا أحد أعمدة النظام الإقليمي، وجدت نفسها في موقع أكثر انكفاءً، مع تراجع قدرتها على التأثير في القضايا الإقليمية، رغم استمرار ثقلها الديموغرافي والجغرافي. ويطرح هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول شروط استعادة الدور، وحدود الممكن في ظل السياقات الحالية.

كما لا يمكن فهم النظام الإقليمي دون النظر إلى تداخلاته مع الصراعات الدولية، حيث أصبحت المنطقة ساحة لتجاذبات بين قوى كبرى، تتجلى في صراعات مثل المواجهة الأمريكية–الإيرانية، أو التنافس على النفوذ في آسيا. وقد أدى هذا التداخل إلى تعقيد المشهد، بحيث لم تعد الصراعات الإقليمية محكومة فقط بحسابات محلية، بل أصبحت جزءًا من ترتيبات أوسع تتجاوز حدود الإقليم.

من هنا، لا يتعامل هذا الفصل مع النظام الإقليمي بوصفه إطارًا ثابتًا، بل كعملية مستمرة من التشكل، تتداخل فيها عوامل التفكك مع محاولات إعادة البناء. وهو يسعى إلى تقديم قراءة تحليلية تربط بين الظواهر المختلفة – من انكشاف الدولة الوطنية، إلى صعود التطبيع، إلى إعادة التموضع – بوصفها أجزاء من صورة أكبر، لا يمكن فهم أي منها بمعزل عن الآخر.

كما يحرص هذا الفصل على تجاوز القراءة الاختزالية التي تفسر ما يجري بمنطق المؤامرة وحده، دون أن ينكر في الوقت ذاته دور التدخلات الخارجية. فهو ينطلق من أن فهم التحولات يتطلب الجمع بين تحليل العوامل الداخلية، التي مهدت للتفكك، والعوامل الخارجية، التي استثمرت فيه أو عمّقته. وبهذا المعنى، فإن إعادة بناء الإقليم لا يمكن أن تتحقق فقط بمواجهة الخارج، بل تتطلب أيضًا مراجعة داخلية عميقة لبنية الدولة، وطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وأنماط إدارة الموارد والصراع. في سياق مشروع مركز حريات، يمثل هذا الفصل امتدادًا طبيعيًّا للاشتباك الفكري والسياسي الذي سعى إلى قراءة المنطقة من داخلها، لا من خلال قوالب جاهزة أو نماذج مستوردة. فهو يحاول أن يقدّم خريطة تفسيرية تساعد على فهم ما جرى ويجري، دون ادعاء امتلاك الحقيقة الكاملة، ودون الانزلاق إلى خطاب تبريري أو دعائي.

وبذلك، لا يهدف هذا الفصل إلى تقديم إجابات نهائية، بل إلى فتح مساحات للتفكير، وإعادة طرح الأسئلة حول مستقبل الإقليم: هل يستمر مسار التفكك؟ أم تتشكل فرص لإعادة البناء؟ ما حدود قدرة الفاعلين المحليين على التأثير؟ وكيف يمكن الانتقال من موقع التلقي إلى موقع الفعل؟

إنها أسئلة تظل مفتوحة، لكنها في الوقت ذاته تشكّل المدخل الضروري لأي محاولة جادة لفهم الإقليم، واستشراف مآلاته، في زمن تتغير فيه القواعد، وتُعاد فيه كتابة الخرائط.

١٨٨. انكشاف الدولة الوطنية في العالم العربي

يتناول هذا الإصدار لحظة انكشاف عميق أصابت نموذج الدولة الوطنية العربية، ليس بوصفها كيانًا سياسيًّا فحسب، بل بوصفها إطارًا جامعًا للهوية والاستقرار. يكشف التحليل كيف تآكلت وظائف الدولة تدريجيًّا تحت ضغط الاستبداد، والتبعية، وتراجع الكفاءة المؤسسية، حتى باتت عاجزة عن حماية حدودها أو إدارة مجتمعاتها أو إنتاج شرعية حقيقية. يربط الإصدار بين هذا الانكشاف وبين موجات الصراع الأهلي والتدخلات الخارجية، موضحًا أن ما يبدو فوضى هو في جوهره نتيجة بنية مختلة عن عمد. ضمن سياق الكتاب، يمثل هذا العمل مدخلًا لفهم كيف تحوّل الإقليم من فضاء دول مستقرة نسبيًّا إلى ساحة مفتوحة لإعادة التشكل.

١٨٩. التحولات الكبرى في المنطقة - منبع الفوضى أم مقدمات التحول

يناقش هذا العمل سؤالًا محوريًّا، هل ما تشهده المنطقة فوضى عشوائية أم مخاض تحوّل تاريخي؟ يقدّم قراءة تتجاوز التوصيف السطحي للأحداث، ليربط بين انهيار أنماط

قديمة وصعود ترتيبات جديدة قيد التشكل. يبرز أن الفوضى ليست نقيض النظام، بل قد تكون مقدمته في سياقات إعادة توزيع القوة. ويحلل دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في إدارة هذا التحول، لا إيقافه. في إطار المشروع العام لمركز حريات، يسهم هذا الإصدار في نقل النقاش من رد الفعل إلى الفهم العميق، ومن القلق من التفكك إلى محاولة استشراف ما يمكن أن ينتج عنه.

١٩٠. مؤتمر - العالم الإسلامي ما بعد تحرير أفغانستان وانسحاب الأمريكان

يأتي هذا المؤتمر لا لمجرد الاحتفال، بل بوصفه قراءة جماعية للحظة مفصلية تمثلت في الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وما يحمله من دلالات تتجاوز الحالة الأفغانية. ناقش المشاركون أثر الحدث على صورة القوة الأمريكية، وعلى توازنات الردع، وعلى آفاق الحركات الإسلامية بين النموذج الأفغاني وإشكالات تعميمه. كما تناول المؤتمر احتمالات إعادة تشكل النظام الدولي، وحدود قدرة القوى المحلية على ملء الفراغ. ضمن سياق الفصل، يمثل هذا المؤتمر محطة لفهم كيف تؤثر التحولات الدولية المباشرة في إعادة ترتيب الإقليم، وكيف تُقرأ "الانتصارات" في سياقها الإستراتيجي لا الرمزي فقط.

١٩١. الخريطة العربية على صفيح ساخن

يعرض هذا الإصدار صورة بانورامية للإقليم العربي بوصفه مساحة شديدة الهشاشة، حيث تتقاطع الأزمات السياسية مع الانقسامات المجتمعية والتدخلات الخارجية. يبرز أن الحدود القائمة لم تعد تعكس توازنات مستقرة، وأن كثيرًا من الدول تعيش حالة سيولة تجعلها عرضة لإعادة التشكل. كما يحلل كيف تتحول بعض المناطق إلى بؤر صراع مفتوحة تستنزف الجميع. يسهم هذا العمل في تثبيت فكرة أن ما يجري ليس أزمات منفصلة، بل حالة إقليمية عامة تتطلب قراءة شاملة تتجاوز التحليل القطري الضيق.

١٩٢. بين الكلمات والخطوط الحمراء.. هل تُسكت بيانات القمم صواريخ الاحتلال؟!

تتناول هذه الورقة فجوة الفاعلية بين الخطاب السياسي العربي، كما يتجلى في بيانات القمم، وبين الواقع الميداني الذي تفرضه آلة الحرب الإسرائيلية. فهي تحلل طبيعة اللغة الدبلوماسية المستخدمة، والتي غالبًا ما تتسم بالحذر والتوازن، في مقابل واقع يتطلب مواقف أكثر حسمًا وتأثيرًا. وتكشف الورقة أن هذه البيانات، رغم كثافتها، تعاني من محدودية في أدوات التنفيذ، ما يجعلها أقرب إلى تعبير رمزي عن الموقف منها إلى كونها آلية ضغط حقيقية. كما تبرز كيف تساهم "الخطوط الحمراء" المعلنة في ضبط سقف الفعل بدلًا من

توسيعه، بما يمنح الاحتلال مساحة أوسع للمناورة. وفي سياق أوسع، تربط الورقة بين عجز الموقف الرسمي وبين اختلال موازين القوة إقليميًّا ودوليًّا، مؤكدة أن استعادة الفاعلية لا تتطلب فقط تطوير الخطاب، بل إعادة بناء أدوات التأثير السياسي والإستراتيجي بدل الانسحاب الكامل أمام تنامي الغطرسة الإسرائيلية. وفي سياق الكتاب، تقدم الورقة إطارًا لفهم العلاقة بين التحولات الدولية وإعادة تشكيل توازنات الإقليم، بما يفسر كثيرًا من ديناميات الصراع القائمة.

١٩٣. الشرق الأوسط الجديد كما يرسمه طوفان الأقصى

ينطلق هذا الإصدار من قراءة عميقة للتحولات التي أحدثها طوفان الأقصى، بوصفه حدثًا لم يقتصر تأثيره على الميدان العسكري، بل امتد ليعيد تشكيل التصورات الكبرى حول "الشرق الأوسط الجديد". يوضح كيف تعرضت مشاريع التطبيع لهزة قوية، وتراجعت السرديات التي كانت تقوم على فرض الاستقرار عبر الهيمنة الأمنية، في مقابل صعود فواعل جديدة أعادت إدخال عنصر الإرادة الشعبية والمقاومة في معادلة القوة. كما يناقش حدود هذا التحول، وهل يمثل بداية مسار طويل يعيد ترتيب الإقليم، أم أنه مجرد لحظة عابرة سرعان ما يتم احتواؤها ضمن ترتيبات دولية وإقليمية جديدة. ويبرز أن ما جرى كشف هشاشة كثير من الافتراضات التي حكمت العقد الأخير، وفتح المجال أمام إعادة تعريف الأولويات والتحالفات، بما يجعل الإقليم ساحة مفتوحة لإعادة التشكل لا نظامًا مستقرًا كما كان يُتصوَّر.

١٩٤. إعادة هندسة المنطقة الإسلامية بين الطوفان والطوفان المضاد

يقدم هذا العمل تصورًا للصراع بوصفه عملية مستمرة من "إعادة الهندسة" الإستراتيجية، حيث لا تتوقف المواجهة عند حدود الفعل ورد الفعل، بل تمتد إلى إعادة تشكيل البنية الكلية للإقليم. يوضح أن الطوفان مثّل محاولة لكسر أنماط السيطرة القائمة، بينما جاء "الطوفان المضاد" كمشروع متعدد الأدوات لإعادة تثبيت التوازنات السابقة أو إعادة صياغتها بما يخدم القوى المهيمنة. ويتتبع هذا الطوفان المضاد في مستوياته المختلفة، من الضغوط السياسية والاقتصادية، إلى الحملات الإعلامية، وإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية. كما يبرز أن الصراع لم يعد خطيًّا أو مباشرًا، بل مركبًا تُدار فيه المعارك في آن واحد على أكثر من جبهة. ويكشف هذا التحليل أن المنطقة لم تعد مجرد مسرح للأحداث، بل ميدان لإعادة تصميم شامل، تتداخل فيه الإرادات المحلية مع الحسابات الدولية.

١٩٥. اختيار سيناء مقرًا لمجلس السلام - الأبعاد الدينية والإقليمية للتأسيس

يحمل اختيار سيناء مقرًا لمجلس السلام دلالات تتجاوز البعد الجغرافي إلى أبعاد رمزية ودينية وإقليمية عميقة. فسيناء ليست مجرد رقعة أرض في الشرق المصري، بل فضاء تاريخي ارتبط في الوعي الديني بمواضع الوحي والتجلي، حيث ورد ذكرها في النصوص الدينية بوصفها أرض البركة والميثاق. ومن هذا المنظور، يمنح اختيارها بعدًا رمزيًّا يربط فكرة السلام بجذور روحية وحضارية ضاربة في التاريخ. كما أن موقع سيناء الجغرافي عند ملتقى آسيا وإفريقيا، وقربها من فلسطين ومنطقة المشرق، يجعلها نقطة اتصال بين قضايا الإقليم وتحولاته، بما يمنح المجلس بعدًا إستراتيجيًّا يتجاوز الإطار المحلي. وفي هذا السياق، يمكن قراءة هذا الاختيار بوصفه محاولة لإعادة توظيف الرمزية الدينية والموقع الجغرافي معًا لصياغة خطاب سلام يتفاعل مع تعقيدات المنطقة، ويبحث عن مساحات مشتركة تتجاوز الصراع نحو رؤية أوسع للاستقرار والتعايش.

١٩٦. النقاط العشر في التصريحات المثيرة للمبعوث الأمريكي توم باراك

تتناول هذه الورقة تصريحات المبعوث الأمريكي باراك بوصفها نافذة كاشفة على طبيعة المقاربة الأمريكية الجديدة في إدارة ملفات الشرق الأوسط، حيث لم تعد السياسة الأمريكية تستهدف الحسم أو إعادة تشكيل جذري، بقدر ما تميل إلى إدارة التوازنات وضبط الصراعات بما يحفظ النفوذ بأقل تكلفة. تكشف التصريحات عن تحول في أدوات الهيمنة، من التدخل المباشر إلى الاعتماد على الشركاء المحليين، مع الحفاظ على ثوابت مركزية في مقدمتها أمن إسرائيل. كما تعكس إدراكًا أمريكيًّا لتراجع القدرة على الانفراد بالقرار الدولي، مقابل صعود قوى إقليمية ودولية منافسة، ما يفرض إعادة تموضع أكثر مرونة. وتبرز الورقة كيف يُستخدم الخطاب السياسي كأداة تمهيد لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة وإعادة التحالفات، وتهيئة البيئة الإقليمية لمرحلة جديدة تقوم على إدارة الأزمات لا حلها. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه القراءة مدخلًا لفهم طبيعة التحول في النظام الدولي وانعكاساته على المنطقة.

١٩٧. الدلالات القانونية والسياسية والإستراتيجية لاختيار العريش مقرًا لإدارة بلير لغزة وفق خطة ترامب

تتناول هذه الورقة الأبعاد القانونية والسياسية والإستراتيجية لاختيار مدينة العريش مقرًا مقترحًا لإدارة غزة في سياق تصورات مرتبطة بخطط أمريكية، حيث يكشف هذا الطرح عن محاولة لإعادة هندسة الجغرافيا السياسية للصراع خارج حدوده التقليدية. فعلى المستوى القانوني، يثير الاختيار إشكاليات تتعلق بالسيادة المصرية، وطبيعة المسؤولية عن إقليم خاضع للاحتلال، بما قد يفتح الباب أمام ترتيبات تتجاوز الإطار القانوني الدولي المستقر.

أما سياسيًّا، فيعكس التوجه سعيًا لفصل غزة عن عمقها الفلسطيني، وإعادة توظيفها ضمن ترتيبات إقليمية جديدة تخفف الضغط عن إسرائيل وتعيد توزيع الأعباء. وعلى المستوى الإستراتيجي، يشير إلى محاولة تحويل سيناء إلى مساحة إدارة أزمات بدل كونها جزءًا من معادلة الأمن القومي المصري. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة نموذجًا لتحولات الصراع من المواجهة المباشرة إلى إعادة تشكيل الخرائط والوظائف السياسية للأقاليم.

١٩٨. الخليج بين تصادم المصالح وإعادة التموضع

يتناول هذا الإصدار التحولات العميقة التي شهدتها منطقة الخليج خلال العقد الأخير، حيث انتقلت من حالة التنسيق النسبي إلى مشهد أكثر تعقيدًا تتقاطع فيه المصالح وتتباين فيه الرؤى. يوضح كيف فرضت التحولات الاقتصادية، وتراجع الاعتماد المطلق على النفط، وصعود أدوار إقليمية جديدة، إعادة صياغة السياسات الخليجية داخليًّا وخارجيًّا. كما يحلل مظاهر التنافس بين بعض الدول، سواء في ملفات النفوذ الإقليمي أو في مسارات التحالفات الدولية، ويكشف أن هذا التنافس لم يعد عابرًا، بل أصبح جزءًا من إعادة توزيع الأدوار داخل الإقليم. ويبرز أن الخليج لم يعد مجرد مساحة دعم مالي أو سياسي، بل تحول إلى مركز فاعل يمتلك أدوات التأثير، ويسهم في توجيه مسارات الصراع وإعادة تشكيل موازين القوة، بما يعكس تحوله من هامش داعم إلى لاعب مركزي في معادلات المنطقة.

١٩٩. الإمارات وسياسة القوة المستعارة ـ النفوذ عبر الميليشيات والمرتزقة

يقدم هذا الإصدار قراءة معمقة لنمط خاص من إدارة النفوذ، يتمثل في توظيف ما يمكن تسميته بـ"القوة المستعارة"، حيث تعتمد بعض الدول على أدوات غير تقليدية لتوسيع حضورها دون الانخراط المباشر في المواجهة. يوضح كيف استخدمت الإمارات شبكات من الميليشيات المحلية، والشركات الأمنية الخاصة، والمرتزقة، لبناء نفوذ في ساحات متعددة مثل اليمن وليبيا والسودان والصومال، بما يحقق أهدافًا إستراتيجية مع تقليل الكلفة السياسية والعسكرية المباشرة. كما يناقش الأبعاد الأخلاقية والقانونية لهذا النمط، وتأثيره على استقرار الدول المستهدفة، وعلى طبيعة الصراعات التي أصبحت أكثر سيولة وتعقيدًا. ويكشف هذا التحليل أن مفهوم القوة في الإقليم لم يعد مرتبطًا فقط بالجيوش النظامية، بل بات يتشكل عبر أدوات مرنة ومتغيرة تعيد تعريف قواعد الاشتباك وتفتح المجال لأنماط جديدة من الهيمنة غير المباشرة.

٢٠٠. رسائل النظام الأردني والنظام العربي الرسمي من حظر جماعة الإخوان

تتناول هذه الورقة دلالات قرار حظر جماعة الإخوان في الأردن بوصفه رسالة تتجاوز الإطار المحلي إلى سياق عربي أوسع، يعكس تحولات في موقف الأنظمة تجاه الحركات الإسلامية. تحلل الورقة كيف يأتي القرار ضمن مسار إقليمي يسعى إلى إعادة ضبط المجال السياسي، وتقليص حضور الفاعلين ذوي المرجعية الإسلامية، في ظل مخاوف من عودة موجات التغيير. كما تكشف عن تداخل العوامل الداخلية، المرتبطة بإدارة التوازنات السياسية، مع الضغوط الإقليمية والدولية التي تدفع نحو نماذج أكثر انضباطًا للسلطة. وتوضح أن الحظر لا يهدف فقط إلى الإقصاء التنظيمي، بل يحمل بعدًا رمزيًّا يتعلق بإعادة تعريف المجال العام وحدود المشاركة السياسية. وفي سياق الكتاب، تقدم الورقة قراءة في كيفية تفاعل الأنظمة العربية مع التيار الإسلامي، وتكشف عن طبيعة المرحلة التي تميل إلى تقليص الفاعلين المستقلين لصالح إعادة إنتاج أنماط أكثر مركزية في الحكم.

٢٠١. التطبيع - الأدوات والوظائف والنتائج

يتناول هذا الإصدار ظاهرة التطبيع باعتبارها مسارًا إستراتيجيًّا مركبًا، لا يقتصر على إقامة علاقات رسمية، بل يمتد ليشمل إعادة صياغة البيئة السياسية والثقافية في المنطقة. يحلل الأدوات التي تُستخدم لدفع هذا المسار، من الاتفاقيات الاقتصادية، إلى الحملات الإعلامية، إلى بناء شبكات مصالح عابرة للحدود، بما يخلق واقعًا جديدًا يصعب التراجع عنه. كما يبرز الوظائف التي يؤديها التطبيع، سواء في تثبيت التفوق الإسرائيلي، أو في إعادة ترتيب أولويات الدول العربية بعيدًا عن القضية الفلسطينية، أو في إدماج الكيان الصهيوني ضمن البنية الإقليمية بوصفه فاعلًا طبيعيًّا. ويناقش كذلك النتائج بعيدة المدى، من حيث تأثيره على الوعي الشعبي، وعلى تماسك المنطقة، وعلى طبيعة الصراع نفسه. ويكشف هذا العمل أن التطبيع ليس حدثًا منفصلًا، بل جزء من مشروع أوسع لإعادة تشكيل الإقليم سياسيًّا وإستراتيجيًّا.

٢٠٢. التهجير كأداة جيوسياسية في إعادة تشكيل الإقليم

يتناول هذا الإصدار التهجير بوصفه أداة مقصودة ضمن هندسة الصراع، لا مجرد نتيجة عفوية للحروب والأزمات، كما في العراق، وليبيا، وسوريا، والسودان، واليمن، والصومال. ينطلق هذا التحليل من الحالات المتعددة في المنطقة، ليكشف كيف يُستخدم التهجير لإحداث تحولات ديموغرافية تعيد توزيع السكان بما يخدم توازنات سياسية وأمنية

جديدة. يوضح أن تفريغ مناطق معينة من سكانها، أو إعادة توطين جماعات بعينها، يفضي إلى إضعاف البنية الاجتماعية، وتفكيك الهويات المحلية، وخلق واقع يصعب تغييره لاحقًا. كما يناقش دور القوى الإقليمية والدولية في توظيف هذه الأداة، سواء بشكل مباشر أو عبر دعم أطراف محلية. ويكشف هذا التحليل أن إدارة الصراع لم تعد تقتصر على السيطرة على الأرض، بل تمتد إلى إعادة تشكيل المجتمع نفسه، بما يجعل التهجير أحد أخطر أدوات إعادة رسم الخرائط في المنطقة.

٢٠٣. أرض الصومال بعد الاعتراف الإسرائيلي - جذور الانفصال ووظائفه

يقدم هذا الإصدار قراءة معمقة لقضية أرض الصومال، من خلال ربطها بالسياقات التاريخية والسياسية التي أدت إلى النزعة الانفصالية، ثم وضعها في إطار التحولات الإقليمية والدولية الراهنة. يوضح أن الاعترافات الخارجية لا تأتي في فراغ، بل ترتبط بحسابات إستراتيجية تتجاوز البعد المحلي، حيث تتحول الكيانات الانفصالية إلى أدوات في إعادة تشكيل موازين القوة. كما يناقش الوظائف التي يؤديها هذا النوع من الكيانات، سواء في تأمين مواقع جيوسياسية حساسة، أو في خلق بؤر نفوذ جديدة لقوى خارجية. ويبرز أن ما يبدو كقضية داخلية قد يتحول إلى جزء من مشروع أوسع لإعادة تقسيم المنطقة، بما يعيد طرح سؤال الدولة وحدودها في ظل بيئة دولية تعيد تعريف السيادة ومجالات النفوذ.

٢٠٤. السودان بين الحرب الأهلية وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية

يتناول هذا الإصدار الصراع في السودان بوصفه نموذجًا مركبًا تتداخل فيه العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية، بحيث لم يعد ممكنًا فهمه كحرب أهلية تقليدية فقط. يحلل جذور الأزمة في بنية الدولة الهشة، وتعدد مراكز القوة، وغياب التوافق الوطني، ثم ينتقل إلى استكشاف أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين يسعون إلى توجيه مسار الصراع بما يخدم مصالحهم. كما يوضح كيف يتحول السودان، بحكم موقعه الجغرافي وموارده، إلى ساحة لإعادة ترتيب التوازنات في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ويكشف هذا العمل أن هشاشة الدول لا تجعلها فقط عرضة للانهيار، بل تحولها إلى مساحات مفتوحة لإدارة صراعات الآخرين، بما يعمّق الأزمة الداخلية ويطيل أمدها.

٢٠٥. مؤتمر - درع الأمة لمحاصرة مخططات تمزيق الدول واستنزاف المجتمعات

جاء هذا المؤتمر في لحظة تتكثف فيها مشاريع التفكيك، ليقدّم قراءة مركبة لآليات استنزاف الدول والمجتمعات في المنطقة. لم يقتصر النقاش على مظاهر الانقسام، بل تعمق

في تفكيك الأدوات المستخدمة لإعادة إنتاج الفوضى، من تغذية الصراعات الهوياتية، إلى توظيف الأزمات الاقتصادية، وصولًا إلى إدارة النزاعات منخفضة الحدة لإبقاء الدول في حالة إنهاك دائم. كما طرح المشاركون تصورات عملية لتعزيز التماسك الداخلي، عبر بناء وعي جمعي مقاوم، وإعادة الاعتبار لفكرة الدولة الجامعة، وربط الاستقرار بالعدالة لا بالقمع. وامتد النقاش إلى دور النخب في إعادة صياغة خطاب يتجاوز الانقسامات، ويؤسس لمشروع جامع قادر على الصمود. ويعكس المؤتمر توجهًا نحو تحويل التحليل إلى مبادرات تسعى لتحصين المجتمعات أمام مسارات التفكيك المتسارع.

٢٠٦. مؤتمر - مركز حريات للتنديد بالحرب الجارية في السودان

انعقد هذا المؤتمر في سياق تصاعد العنف في السودان، ليقدّم مقاربة تتجاوز الإدانة الخطابية إلى فهم عميق لبنية الصراع وتعقيداته. تناولت المداخلات جذور الأزمة المرتبطة بضعف الدولة وتعدد مراكز القوة، ثم ربطت ذلك بالتدخلات الإقليمية التي حولت البلاد إلى ساحة تنافس مفتوح. كما ركز النقاش على الكلفة الإنسانية المتفاقمة، وانعكاسات الحرب على النسيج الاجتماعي ومستقبل الدولة. وطرح المشاركون ضرورة بناء موقف نخبوي فاعل يسعى إلى وقف الانهيار، عبر الضغط السياسي، وتفعيل أدوار المجتمع المدني، وفتح مسارات للحل. ويعكس هذا المؤتمر انخراطًا مباشرًا في قضايا الإقليم، من خلال إنتاج خطاب تحليلي يسعى إلى التأثير في الوعي، وربط الحدث بسياقه الأوسع.

٢٠٧. مؤتمر - أوقفوا الحروب المجنونة في العالم

انطلق هذا المؤتمر من نقد ظاهرة الحروب الممتدة التي فقدت منطقها التقليدي، ابتداء من الحرب الروسية الأوكرانية وصولا لحرب الإبادة على غزة، حيث لم تعد تسعى إلى حسم واضح، بل إلى إدارة توازنات معقدة على حساب المجتمعات. ناقش المشاركون كيف تحولت النزاعات إلى أدوات لإعادة توزيع النفوذ، تُدار عبر أطراف متعددة، وتُغذّى باستمرار لضمان بقائها. كما تناولت النقاشات الترابط بين الصراعات الإقليمية والدولية، وكيف تتداخل المصالح الكبرى في إنتاج هذه الحروب وإطالة أمدها. وركز المؤتمر على أثر ذلك في تفكيك الدول، وإضعاف المجتمعات، وتآكل القيم الإنسانية. وطرح في المقابل ضرورة بناء وعي عالمي ناقد لهذا النمط، وتفعيل أدوار الشعوب والنخب في مواجهته. ويعكس هذا الطرح انتقالًا من قراءة الحروب كأحداث منفصلة إلى فهمها كنمط متكرر في إدارة العالم.

٢٠٨. مؤتمر - انتصار الثورة السورية ومستقبل الربيع العربي

تناول هذا المؤتمر الحالة السورية بوصفها واحدة من أعقد محطات الربيع العربي، حيث تداخلت الثورة الشعبية مع صراعات إقليمية ودولية أعادت تشكيل مسارها. لم يقدّم المؤتمر قراءة احتفالية أو حاسمة، بل طرح سؤال "الانتصار" في سياق مفتوح لم يُغلق بعد، ينازع فيه الداخل والخارج على تحديد المآلات. كما ناقش أثر التجربة السورية على بقية مسارات التغيير في المنطقة، من حيث دروس الصمود، وكلفة التدخلات، وحدود الفعل الثوري في بيئة دولية معقدة. وامتد النقاش إلى إمكانات استئناف المسار الثوري في ضوء هذه الخبرة، وكيف يمكن تحويل التجربة إلى رصيد معرفي لا مجرد ذكرى. ويعكس المؤتمر ربطًا بين المسار السوري والتحولات الإقليمية الأوسع، باعتبار الثورات جزءًا من إعادة تشكيل المنطقة.

٢٠٩. ندوة - تركيا في مواجهة التحولات الإقليمية والدولية

تناولت هذه الندوة موقع تركيا في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، حيث تتقاطع الضغوط مع الطموحات، وتتشابك المصالح مع التحديات. ناقش المشاركون كيفية إدارة أنقرة لعلاقاتها مع القوى الكبرى، بين التنافس والتعاون، وسعيها للحفاظ على هامش استقلالي دون الانزلاق إلى صدام مباشر. كما تطرق النقاش إلى تحركاتها داخل الإقليم، من ملفات الأمن والطاقة إلى الأزمات الممتدة، وكيف تحاول تثبيت حضورها كلاعب مؤثر. ولم يغفل الحوار تأثير الداخل التركي، من الاقتصاد إلى التوازنات السياسية، على خيارات السياسة الخارجية. تعكس هذه الندوة قراءة ديناميكية لتركيا بوصفها فاعلًا يحاول إعادة تعريف موقعه، في لحظة تعاد فيها صياغة موازين القوة على المستويين الإقليمي والدولي.

٢١٠. تركيا كفاعل إقليمي صاعد - بين الاستقلال الإستراتيجي وضغوط التوازن

يقدم هذا الإصدار تحليلًا لموقع تركيا كقوة إقليمية تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقلال في قرارها، وسط شبكة معقدة من التوازنات الدولية. يوضح كيف تدير علاقاتها بين الغرب وروسيا، وتحاول المناورة دون الارتهان الكامل لأي محور، مع الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية. كما يناقش حضورها في ملفات الإقليم، من الشرق الأوسط إلى القوقاز، وكيف توظف أدوات متعددة تجمع بين القوة الصلبة والناعمة. في الوقت ذاته، يبرز العمل حدود هذا الصعود، في ظل ضغوط داخلية وتحديات اقتصادية تؤثر على القدرة على الاستمرار. يقدم هذا التحليل نموذجًا لدولة تحاول إعادة صياغة موقعها، في بيئة لا تسمح بهوامش واسعة دون كلفة.

٢١١. مصر في الإقليم - بين الغياب الإستراتيجي وإمكانات الاستعادة

يتناول هذا الإصدار تحولات الدور المصري في الإقليم، من موقع قيادي مؤثر إلى حضور محدود التأثير في ملفات كبرى. يحلل أسباب هذا التراجع، من انشغال الداخل بأزماته، إلى خيارات السياسة الخارجية التي قلصت من هامش الحركة، وربطت القرار بتوازنات خارجية معقدة. كما يناقش انعكاسات هذا الغياب على موازين القوة في المنطقة، حيث يترك فراغًا تملؤه قوى أخرى. وفي المقابل، يطرح العمل تساؤلات حول إمكانات استعادة الدور، من خلال إعادة بناء الداخل، وتبني رؤية أكثر استقلالًا في إدارة العلاقات الإقليمية. يقدم هذا الطرح قراءة نقدية لا تقف عند التشخيص، بل تفتح أفق التفكير في استعادة الفاعلية ضمن شروط جديدة.

٢١٢. دور مصر الإقليمي في ضوء التحولات الخليجية والدولية

يتناول هذا الإصدار موقع مصر داخل شبكة معقدة من التحولات التي يشهدها الخليج والنظام الدولي، موضحًا كيف أصبحت حركة الدولة المصرية محكومة بتوازنات تتجاوز حدودها الوطنية. يبرز العمل العلاقة المركبة بين الدعم الخليجي ومتطلبات الاستقلال السياسي، حيث يتحول الدعم في بعض الأحيان إلى عامل ضغط يعيد توجيه الخيارات الإستراتيجية. كما يناقش أثر التحولات الدولية، من إعادة تشكيل التحالفات إلى تغير أولويات القوى الكبرى، على قدرة مصر على المناورة. لا يكتفي الطرح بالتوصيف، بل يسعى إلى فهم كيفية تفاعل الداخل مع هذه الضغوط، مؤكدًا أن الدور الإقليمي لا يُصنع فقط عبر السياسة الخارجية، بل يتأسس على صلابة الداخل وقدرته على إنتاج قرار مستقل. يقدم هذا العمل قراءة متكاملة تربط بين البعدين الداخلي والخارجي في تحديد موقع مصر.

٢١٣. كيف تم تحجيم الدور المصري منذ كامب ديفيد حتى اليوم

يقدم هذا الإصدار قراءة ممتدة لمسار تراجع الدور المصري، انطلاقًا من اتفاقية كامب ديفيد بوصفها نقطة تحول إستراتيجية أعادت تعريف موقع مصر في الإقليم. يحلل العمل كيف أدت هذه الاتفاقية إلى إعادة توجيه أولويات الدولة، وتقليص هامش حركتها في القضايا العربية، مع ربط ذلك بتحولات داخلية سياسية واقتصادية عمّقت هذا الاتجاه. كما يوضح أن التراجع لم يكن نتيجة عامل واحد، بل حصيلة تفاعل بين ضغوط خارجية وخيارات داخلية أضعفت القدرة على المبادرة. يتتبع الإصدار كيف تراكم هذا المسار عبر العقود، حتى أصبح التراجع حالة شبه مستقرة. يقدم هذا التحليل جسرًا بين التاريخ والواقع، لفهم كيف تشكلت

اللحظة الراهنة، ولماذا بات استعادة الدور تتطلب مراجعة شاملة تتجاوز مجرد تعديل السياسات الظرفية.

٢١٤. الصراع الأمريكي–الإيراني - اشتباك بلا حرب على حافة الانفجار الإقليمي

يحاول هذا الإصدار تفكيك طبيعة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران بوصفه نموذجًا لصراع مُدار بعناية، يتجنب الانفجار الشامل لكنه يحافظ على مستوى دائم من التوتر. يوضح كيف تُستخدم أدوات متعددة، من العقوبات الاقتصادية إلى الحروب بالوكالة، لإدارة هذا الاشتباك دون الوصول إلى مواجهة مباشرة. كما يناقش تأثير هذا النمط من الصراع على الإقليم، حيث تتحول دوله إلى ساحات مفتوحة لتصفية الحسابات، بما يفاقم الهشاشة ويعيد تشكيل موازين القوة. يبرز العمل أن غياب الحرب لا يعني غياب الصراع، بل يعكس نمطًا جديدًا من إدارة التنافس الدولي. يقدم هذا التحليل فهمًا أعمق لكيفية عمل النظام الدولي في بيئات غير مستقرة، حيث تُدار الأزمات بدلًا من حسمها.

٢١٥. من بغداد إلى طهران - سيناريوهات التفكيك وإعادة البناء

يقدّم هذا الإصدار قراءة ممتدة لمسار العراق وإيران بوصفهما حالتين متداخلتين بين التفكك وإعادة التشكل، بما يخدم المشروع الصهيوني، حيث تتقاطع العوامل الداخلية مع التدخلات الإقليمية والدولية. يوضح كيف تحولت العراق إلى ساحة مفتوحة لإعادة توزيع النفوذ، بينما واجهت إيران ضغوطًا مركبة تجمع بين العقوبات والصراعات غير المباشرة. يناقش العمل فكرة أن التفكيك لا يعني نهاية الدولة، بل قد يكون مدخلًا لإعادة بنائها وفق توازنات جديدة. كما يطرح سيناريوهات متعددة تتراوح بين الاستمرار في حالة السيولة، أو الانتقال إلى صيغ أكثر استقرارًا. يبرز الإصدار أن فهم هذه المسارات يتطلب تجاوز القراءة اللحظية، والنظر إلى الصراع كعملية ممتدة تعاد فيها صياغة مراكز القوة.

٢١٦. استهداف باكستان الإسلامية - بين صدام الحضارات واحتمالات الحرب

يتناول هذا الإصدار موقع باكستان في بنية الصراع الدولي بوصفها دولة نووية ذات مرجعية إسلامية، ما يجعلها محل ضغوط مستمرة من قوى متعددة. يحلل كيف تتقاطع الاعتبارات الجيوسياسية مع الأبعاد الأيديولوجية، حيث تُستدعى أطروحات صدام الحضارات لتفسير أو تبرير بعض السياسات تجاهها. يناقش العمل طبيعة التهديدات التي تواجهها باكستان، من عدم الاستقرار الداخلي إلى التوترات الإقليمية، خاصة مع الهند

وأفغانستان. كما يستعرض احتمالات التصعيد وحدود الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة. يوسع هذا الطرح نطاق التحليل ليشمل فضاءً أوسع من الإقليم العربي، مؤكدًا أن ما يجري في باكستان له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على موازين القوة في العالم الإسلامي.

٢١٧. الجنوب الآسيوي على حافة الانفجار - الهند وباكستان

يحلل هذا الإصدار طبيعة التوتر المزمن بين الهند وباكستان بوصفه أحد أخطر بؤر الصراع في العالم، نظرًا لامتلاك الطرفين قدرات نووية وتاريخ طويل من المواجهات. يبرز كيف يتجاوز الصراع البعد الجغرافي ليشمل قضايا الهوية والدين والسيادة، خاصة في ملف كشمير. كما يناقش تداخل هذا التوتر مع حسابات القوى الدولية، التي تسعى إلى إدارة الصراع دون حسمه. يوضح العمل أن أي تصعيد غير محسوب قد يؤدي إلى تداعيات تتجاوز حدود المنطقة، بما يهدد الاستقرار العالمي. يقدم هذا التحليل نموذجًا لفهم كيف تتشابك الأزمات في عالم مترابط، حيث لا تبقى الصراعات محصورة داخل حدودها، بل تمتد آثارها إلى دوائر أوسع.

٢١٨. إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية بعد طوفان الأقصى

يناقش هذا الإصدار التحولات العميقة التي أحدثها طوفان الأقصى في بنية القوة داخل الإقليم، حيث لم يعد التوازن قائمًا على المعادلات التقليدية فقط. يوضح كيف كشفت الأحداث حدود القوة الصلبة، وأبرزت دور الفاعلين غير الدوليين في إعادة صياغة المشهد. كما يتناول تأثير هذه التحولات على أولويات الدول وتحالفاتها، حيث أعادت بعض الأطراف تموضعها في ضوء المتغيرات الجديدة. يطرح العمل سؤالًا حول طبيعة هذا التحول: هل هو تغير عابر أم بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الإقليم؟ يقدم هذا الطرح قراءة في لحظة مفصلية، تتداخل فيها السياسة والعسكر والإعلام، بما يعيد رسم خرائط النفوذ ويؤسس لمرحلة مختلفة في إدارة الصراع.

٢١٩. زيارة أردوغان للسعودية ومصر – نحو تحالف إقليمي أم تقارب اضطراري؟

تتناول هذه الورقة التحول اللافت في مسار العلاقات التركية مع كل من السعودية ومصر، بعد سنوات من التوتر والتباعد الذي حكم الإقليم منذ موجة الثورات العربية. لا تقف القراءة عند حدود توصيف الزيارة أو نتائجها المباشرة، بل تسعى إلى تفكيك دوافع هذا التقارب، بين ما هو اضطراري فرضته التحولات الاقتصادية والضغوط الإقليمية، وما قد يحمل ملامح إعادة تموضع إستراتيجي أوسع. وتناقش الورقة طبيعة التوازنات الجديدة التي

تحكم العلاقة بين هذه القوى، وحدود الانتقال من إدارة الخلاف إلى بناء شراكات محتملة، في ظل بيئة إقليمية تتسم بالسيولة وإعادة الاصطفاف. كما تطرح تساؤلًا مركزيًّا حول ما إذا كان هذا التقارب يمثل بداية لتشكّل محور إقليمي جديد، أم أنه يظل في إطار التهدئة التكتيكية دون تحول بنيوي في العلاقات. وتبرز أهمية هذه الورقة في سياق الكتاب بوصفها قراءة في ديناميات إعادة التموضع الإقليمي، حيث تكشف أن العلاقات بين الدول لم تعد تُحكم بثوابت جامدة، بل بتوازنات متحركة تتأثر بالضغوط الاقتصادية والتحولات الدولية.

٢٢٠. السعودية والإمارات – تحالف يتآكل أم توازن يُعاد تشكيله؟

تحلل هذه الورقة طبيعة العلاقة بين السعودية والإمارات بوصفها أحد أعمدة النظام الإقليمي في العقد الأخير، مع التركيز على التحولات التي طرأت عليها في ضوء تباين المصالح وتعدد مسارات السياسة الخارجية لكل طرف. لا تذهب الورقة إلى تبسيط العلاقة باعتبارها تحالفًا ثابتًا أو صراعًا متصاعدًا، بل تقدم قراءة مركبة ترى أن ما يحدث هو انتقال من حالة التوافق الكامل إلى نمط أكثر تعقيدًا يقوم على التنافس المنضبط وإعادة توزيع الأدوار. تتناول الورقة ملفات التباين، من الاقتصاد إلى السياسة الإقليمية، وتكشف كيف تسعى كل دولة إلى تعزيز موقعها دون الانزلاق إلى صدام مباشر، بما يعكس إدراكًا متبادلًا لحدود القوة وكلفة المواجهة. كما تبرز أن هذا التحول لا يعني بالضرورة تفكك التحالف، بل إعادة تعريفه في إطار توازن جديد يسمح بهامش أكبر من الاستقلالية لكل طرف. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة نموذجًا لقراءة العلاقات الإقليمية بعيدًا عن الثنائيات المبسطة، حيث يتم التعامل مع التحالفات بوصفها كيانات ديناميكية تتغير وفق المصالح والظروف، لا كمعطيات ثابتة.

٢٢١. حدود الفعل العربي بين العجز والتواطؤ وإمكانات الاستعادة

يقدّم هذا الإصدار قراءة نقدية لأداء الأنظمة العربية في مواجهة التحولات الكبرى، حيث يتأرجح المشهد بين عجز بنيوي عن الفعل، وتواطؤ سياسي يكرّس موازين القوة القائمة. يوضح كيف أدت التبعية الاقتصادية، والانكشاف الأمني، وغياب الرؤية الإستراتيجية إلى تقليص هامش القرار، بحيث أصبحت كثير من السياسات ردود أفعال لا خيارات مستقلة. كما يكشف عن دور الانقسامات الداخلية في إضعاف القدرة على بناء موقف عربي موحّد، بما يفتح المجال لتدخلات خارجية تعيد تشكيل الإقليم وفق مصالحها. غير أن العمل لا يتوقف عند حدود النقد، بل يتجه إلى استكشاف إمكانات الاستعادة، عبر إعادة بناء الإرادة السياسية، وتعزيز التكامل الإقليمي، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع. يطرح أن التحول لا يبدأ من موازين القوة فقط، بل من إعادة تعريف الأولويات وبناء مشروع جامع قادر على توجيه

الفعل. ويخلص إلى أن الإقليم، رغم ما يواجهه من اختلالات، لا يزال يمتلك فرصًا كامنة، إذا ما أُحسن توظيفها ضمن رؤية واعية تتجاوز اللحظة الراهنة نحو أفق أكثر استقلالًا وفاعلية.

٢٢٢. رجال الأعمال في العالم العربي بين خدمة الاستبداد المحلي والمشاريع الاستعمارية

تتناول هذه الورقة موقع رجال الأعمال في العالم العربي بوصفهم فاعلًا مؤثرًا في تشكيل موازين القوة، لا مجرد طرف اقتصادي محايد، حيث تكشف عن تداخل أدوارهم بين دعم بنى الاستبداد المحلي والانخراط في شبكات المصالح المرتبطة بالمشاريع الدولية. تحلل الورقة كيف يتحول رأس المال في كثير من الحالات إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة، عبر تمويل النخب الحاكمة أو الاستفادة من اقتصاديات الريع والاحتكار، بما يعمّق اختلالات المجال العام. كما تناقش ارتباط بعض هذه النخب الاقتصادية بمسارات التطبيع والانخراط في مشاريع إقليمية ودولية تعيد تشكيل المنطقة وفق أولويات خارجية. وفي سياق الكتاب، تمثل هذه الورقة مدخلًا لفهم البعد الاقتصادي في بنية الاستبداد والتحولات الإقليمية، وتؤكد أن الصراع لا يُدار فقط عبر السياسة والسلاح، بل عبر شبكات المال والمصالح التي تسهم في تثبيت الواقع أو تغييره.

٢٢٣. ورشة عمل - الانتخابات التركية المبكرة - الأسباب والتداعيات

تناولت هذه الورشة خلفيات الدعوة إلى الانتخابات التركية المبكرة عام ٢٠١٨، من خلال تحليل توازنات الداخل السياسي وتفاعلها مع التحديات الاقتصادية والأمنية. ركزت على كيفية توظيف الانتخابات كأداة لإعادة تثبيت الشرعية وإدارة التحولات في لحظة إقليمية مضطربة. كما ناقشت أثر هذه الخطوة على موقع تركيا في الإقليم، خاصة في ملفات الصراع المرتبطة بسوريا وشرق المتوسط. وأبرزت أن القرار الانتخابي لم يكن معزولًا عن السياق الأوسع، بل جاء ضمن محاولة لإعادة ترتيب المشهد داخليًّا وخارجيًّا. كما سلطت الضوء على العلاقة بين الاستقرار السياسي والقدرة على التأثير الإقليمي، مؤكدة أن التجربة تقدم نموذجًا لفهم كيفية تفاعل الدول الصاعدة مع الضغوط المركبة.

٢٢٤. ورقة بحثية - الحروب الذكية وحماية الانتخابات التركية

تناولت هذه الورقة مفهوم الحروب الذكية بوصفه نمطًا جديدًا من الصراع يعتمد على أدوات غير تقليدية، مثل الإعلام الرقمي والتأثير النفسي وإدارة المعلومات. طبقت هذا المفهوم على الحالة التركية، من خلال تحليل محاولات التأثير على العملية الانتخابية، وكيف جرى

التعامل معها. أوضحت أن الانتخابات لم تعد مجرد شأن داخلي، بل ساحة لصراع متعدد المستويات تشارك فيه أطراف خارجية عبر أدوات غير مباشرة. كما أبرزت أهمية بناء وعي مجتمعي قادر على التمييز بين المعلومات والتضليل، إلى جانب تطوير أدوات مؤسسية لحماية المجال العام. وتكشف هذه القراءة تداخل التكنولوجيا مع السياسة، وتحول الفضاء الرقمي إلى عنصر فاعل في موازين القوة.

٢٢٥. مشروع - المهاجرون يدعمون تركيا

تناول هذا المشروع دور المهاجرين العرب في تركيا بوصفهم طاقة اجتماعية يمكن توظيفها لدعم الاستقرار وتعزيز التفاعل الإيجابي مع المجتمع المضيف. ركز على تحويل الوجود الفردي إلى عمل منظم يساهم في الاقتصاد والمجال العام، ويعزز التفاهم الثقافي. كما ناقش تحديات الاندماج والحفاظ على الهوية في بيئة متغيرة، وسعى إلى بناء جسور تواصل تقلل من التوترات وتدعم الثقة المتبادلة. ويبرز المشروع أن المهاجرين ليسوا عبئًا، بل يمكن أن يكونوا عنصر قوة إذا أُحسن تنظيمهم وتوجيههم. كما يعكس فهمًا أوسع لدور المجتمعات العابرة للحدود في التأثير على العلاقات الإقليمية، حيث تتداخل الأبعاد الاجتماعية مع الحسابات السياسية.

٢٢٦. مؤتمر – اليوم العالمي للمُعارض العربي

جاء هذا المؤتمر في سياق يتقاطع فيه البعد السياسي مع الحاجة إلى حماية الفاعلين في المجال العام، حيث لم يقتصر على مناقشة دور المعارض العربية، بل تحوّل إلى مساحة آمنة لالتقاء المعارضين العرب في المنفى، وتبادل الرؤى حول التحديات المشتركة التي يواجهونها. وقد شكّل المؤتمر محاولة لتوفير قدر من الحماية المعنوية والسياسية لهؤلاء الفاعلين، في ظل ما يتعرض له بعضهم من تهديدات تتعلق بالاختطاف أو التضييق، بما يسمح لهم بمواصلة أدوارهم دون خوف أو عزلة. وفي الوقت ذاته، ناقش سبل تطوير أدوات العمل المعارض، وتعزيز حضوره في المجالين الإقليمي والدولي، عبر بناء شبكات دعم وتنسيق أكثر فاعلية. ويعكس المؤتمر إدراكًا متزايدًا بأن العمل السياسي في المنفى لم يعد مجرد حالة اضطرارية، بل يمكن أن يتحول إلى مساحة تأثير حقيقية، إذا ما توفرت له بيئة آمنة، وأدوات تنظيم وتواصل قادرة على تعظيم دوره في مواجهة الاستبداد.

٢٢٧. ورشة عمل - سيناريوهات تعامل الدولة التركية مع الانقلاب في مصر ٢٠١٩

ركزت هذه الورشة على تحليل موقف تركيا من التطورات في مصر، وبناء سيناريوهات متعددة للتعامل مع التحولات السياسية. تناولت الخيارات المتاحة، من التصعيد

إلى التهدئة، وتأثير كل منها على العلاقات الإقليمية. كما ناقشت دور المصالح الاقتصادية والسياسية في توجيه المواقف، بعيدًا عن القراءة الاختزالية القائمة على الشعارات. وهدفت إلى تدريب المشاركين على فهم توازنات الدول، وكيف تتعامل مع بيئات معقدة ومتغيرة. وتبرز الورشة أن السياسات الخارجية تُبنى على حسابات مركبة، تتداخل فيها المصالح مع التقديرات الإستراتيجية، ما يستدعي قراءة واقعية لطبيعة التفاعلات الإقليمية وحدودها.

خاتمة

النظام الإقليمي بين التفكيك وإعادة التشكيل

لا يمكن النظر إلى ما يعتمل في الإقليم بوصفه سلسلة أزمات منفصلة، بل هو تعبير عن مرحلة إعادة تشكيل عميقة تتداخل فيها عوامل التفكك مع محاولات إعادة البناء، وتتصارع فيها مشاريع الهيمنة مع إمكانات الاستقلال. وقد كشف هذا الفصل أن الدولة الوطنية في العالم العربي لم تعد كما كانت، لا من حيث القدرة ولا من حيث الوظيفة، وأن كثيرًا من حدودها وأدوارها باتت خاضعة لإعادة تعريف مستمرة بفعل الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية.

كما أظهر أن التطبيع لم يكن مجرد خيار سياسي معزول، بل أداة ضمن هندسة أوسع لإعادة ترتيب الإقليم، تُعاد من خلالها صياغة التحالفات وتحديد الأولويات، في مقابل تراجع القضايا المركزية أو إعادة توظيفها ضمن حسابات القوة. وفي الوقت ذاته، برزت أدوار إقليمية جديدة تسعى لملء الفراغ، لكنها تصطدم بتعقيدات التوازنات الدولية وتشابك المصالح.

غير أن هذا المشهد، رغم ما يحمله من اختلالات، لا يخلو من فرص كامنة. فحالة السيولة الإقليمية تفتح المجال أمام إعادة التموضع، وبناء أدوار جديدة، واستعادة مساحات من الفعل إذا ما توفرت رؤية إستراتيجية قادرة على قراءة الواقع دون أوهام، والتعامل معه دون استسلام.

إن التحدي لا يكمن فقط في مقاومة مسارات التفكيك، بل في القدرة على إنتاج مشروع إقليمي بديل، يعيد وصل ما انقطع، ويؤسس لتوازن جديد يقوم على المصالح المشتركة، لا على التبعية أو الصراع الصفري. فالإقليم لا يُعاد تشكيله فقط من الخارج، بل يتحدد مستقبله بقدر ما تملك قواه الحية من وعي وإرادة وقدرة على الفعل.

وفي هذا الإطار، يصبح فهم تحولات الإقليم شرطًا ضروريًّا لأي مشروع يسعى إلى الحضور، لا بوصفه متلقيًا للنتائج، بل فاعلًا في صياغتها.

تكشف التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع موجات الربيع العربي أن المنطقة دخلت مرحلة تاريخية جديدة لم تعد فيها التوازنات القديمة قادرة على تفسير مسار الأحداث أو التحكم في مآلاتها. فقد أدت تلك الثورات، وما تلاها من صراعات وتحولات سياسية وأمنية، إلى إعادة فتح ملفات تاريخية كانت تبدو مستقرة، وإلى تفكيك أنماط من التوازن الإقليمي استمرت لعقود طويلة.

لقد كانت المنطقة قبل عام ٢٠١١ تعيش ضمن منظومة توازنات إقليمية شبه مستقرة، تقوم على مجموعة من الدول المحورية التي حافظت على أدوار تقليدية في إدارة المجال السياسي والأمني. غير أن موجات الاحتجاج التي اجتاحت العديد من الدول العربية أدت إلى اهتزاز هذه المنظومة، وفتحت المجال أمام فاعلين جدد للدخول إلى ساحة التأثير الإقليمي.

وقد ترافق ذلك مع تحولات أعمق في بنية النظام الدولي، حيث بدأ يتراجع نمط الهيمنة الأحادية الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة، في مقابل صعود قوى دولية وإقليمية تسعى إلى توسيع نفوذها. ونتيجة لذلك أصبح الشرق الأوسط ساحة مفتوحة لتقاطع مشاريع متعددة، بعضها إقليمي وبعضها دولي، وهو ما جعل المشهد أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

كما كشفت هذه المرحلة أن الصراعات في المنطقة لم تعد محصورة داخل حدود الدول، بل أصبحت مرتبطة بشبكة واسعة من التفاعلات العابرة للحدود، حيث تتداخل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والطائفية في تشكيل مسار الأحداث. ومن هنا أصبح من الصعب فهم أي أزمة داخل دولة واحدة دون النظر إلى السياق الإقليمي الأوسع الذي تتحرك داخله.

ومن خلال قراءة هذه التحولات يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الإقليمية التي تساعد على فهم طبيعة المرحلة الجديدة التي تمر بها المنطقة.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن الشرق الأوسط دخل مرحلة إعادة تشكيل جيوسياسي واسعة. فالأحداث التي تلت الربيع العربي لم تكن مجرد اضطرابات سياسية عابرة، بل كانت مؤشرًا على تحول عميق في بنية النظام الإقليمي. وقد أدى انهيار بعض الأنظمة أو اهتزازها إلى فتح المجال أمام إعادة توزيع النفوذ داخل المنطقة.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في صعود أدوار قوى إقليمية جديدة. فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في الدور الإقليمي لعدد من الدول التي سعت إلى ملء الفراغ الذي خلفه تراجع بعض القوى التقليدية. وقد ظهر ذلك في تدخلات سياسية وعسكرية مباشرة في عدد من الأزمات الإقليمية، مثل الصراعات في سوريا وليبيا واليمن.

ويشير الاستنتاج الثالث إلى تراجع بعض مراكز القوة التقليدية التي كانت تمثل ركائز النظام الإقليمي في مراحل سابقة. فبعض الدول التي لعبت أدوارًا محورية في إدارة التوازنات الإقليمية وجدت نفسها منشغلة بأزماتها الداخلية أو محدودة القدرة على التأثير في مسار الأحداث، وهو ما أتاح المجال أمام قوى أخرى لتعزيز حضورها.

كما يكشف هذا التحول عن انتقال المنطقة من نظام إقليمي قائم على توازنات محدودة إلى نظام أكثر سيولة وتعددًا في مراكز التأثير. فقد أصبحت الصراعات الإقليمية مفتوحة على تدخلات متعددة المستويات، تشمل فاعلين دوليين وإقليميين ومحليين في آن واحد.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات الإقليمية التي تعكس طبيعة المرحلة الراهنة.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن الصراعات الإقليمية أصبحت أكثر تشابكًا وتعقيدًا. فلم تعد النزاعات في الشرق الأوسط مجرد صراعات داخلية بين قوى محلية، بل أصبحت مرتبطة بشبكة من المصالح والتحالفات الإقليمية والدولية. وقد أدى ذلك إلى إطالة أمد العديد من الأزمات، حيث أصبحت ساحات الصراع المحلية جزءًا من تنافس أوسع بين القوى المختلفة.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن المنطقة تتحرك نحو نظام إقليمي جديد لم تتضح ملامحه النهائية بعد. فمرحلة السيولة التي تمر بها المنطقة تعكس عملية إعادة ترتيب للتوازنات بين القوى المختلفة، وهو ما قد يؤدي في المستقبل إلى تشكل منظومة إقليمية مختلفة عن تلك التي سادت خلال العقود الماضية.

وتشير هذه التحولات أيضًا إلى أن الحدود التقليدية بين الأمن الداخلي والأمن الإقليمي أصبحت أقل وضوحًا. فالأزمات التي تنشأ داخل دولة واحدة سرعان ما تمتد آثارها إلى الدول المجاورة، سواء عبر تدفقات اللاجئين أو عبر انتشار الجماعات المسلحة أو عبر التأثيرات الاقتصادية.

كما تكشف هذه المرحلة أن القوة في النظام الإقليمي الجديد لم تعد تُقاس فقط بالقدرات العسكرية، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بالقدرة على بناء التحالفات، وإدارة الأزمات، والتأثير في الفضاء الإعلامي والسياسي.

ومن هذه الخلاصات يمكن الانتقال إلى مجموعة من التوجيهات الإستراتيجية التي قد تساعد على فهم كيفية التعامل مع هذه التحولات.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في بناء رؤية إستراتيجية للتعامل مع التحولات الإقليمية. فالتغيرات التي تشهدها المنطقة لا يمكن التعامل معها عبر ردود الفعل اللحظية أو السياسات قصيرة المدى. بل تحتاج القوى السياسية والفكرية إلى تطوير رؤى بعيدة المدى تسمح بفهم اتجاهات التحول والاستعداد لها.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بـ تطوير أدوات التأثير الإقليمي للحركات السياسية. فالمجال السياسي في الشرق الأوسط أصبح يتسم بدرجة عالية من التداخل بين المستويات المحلية والإقليمية، وهو ما يفرض على الفاعلين السياسيين تطوير أدوات جديدة للتأثير تتجاوز الحدود الوطنية.

ويشمل ذلك بناء شبكات تعاون إقليمية، وتطوير الخطاب السياسي بحيث يصبح قادرًا على مخاطبة الرأي العام في مختلف دول المنطقة، إضافة إلى الاستثمار في الأدوات الإعلامية والثقافية التي تسهم في تشكيل الإدراك العام.

كما يبرز توجيه آخر يتعلق بأهمية فهم طبيعة التحولات الجيوسياسية في العالم. فالتغيرات التي يشهدها النظام الدولي تؤثر بشكل مباشر في مسار التفاعلات الإقليمية، وهو ما يجعل من الضروري قراءة التحولات العالمية بوصفها جزءًا من السياق الذي تتحرك فيه المنطقة.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن الشرق الأوسط يعيش مرحلة انتقالية عميقة تتسم بإعادة تشكيل موازين القوة والتحالفات الإقليمية. فالأحداث التي أعقبت الربيع العربي لم تكن مجرد اضطرابات سياسية مؤقتة، بل كانت بداية لعملية طويلة من إعادة ترتيب المجال الإقليمي.

ومن هنا فإن فهم مستقبل المنطقة يتطلب النظر إلى هذه التحولات بوصفها جزءًا من مسار تاريخي أوسع، حيث تتداخل العوامل الداخلية مع التفاعلات الإقليمية والدولية في تشكيل ملامح النظام الجديد.

وفي ظل هذه التحولات تصبح الحاجة إلى التفكير الإستراتيجي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فالقوى التي تستطيع قراءة اتجاهات التحول بعمق، وتطوير أدوات مرنة للتعامل معها، ستكون أكثر قدرة على التأثير في مسار الأحداث وصياغة مستقبل المنطقة.

وبذلك يمكن القول إن الشرق الأوسط يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخه السياسي، مرحلة لم تتبلور قواعدها بالكامل بعد، لكنها تحمل في طياتها فرصًا وتحديات كبيرة في آن واحد.

الفصل السادس

النظام الدولي

تحولات القوة وسقوط أوهام الهيمنة

مقدمة:

لا يُقارب هذا الفصل النظام الدولي بوصفه إطارًا ثابتًا تتحرك داخله الدول، ولا كمنظومة قانونية محايدة تضبط العلاقات بين الفاعلين، بل بوصفه بنية قوة متحركة، تتشكل باستمرار عبر الصراع، وتُعاد صياغتها مع كل تحول كبير في موازين النفوذ. فالنظام الدولي، في جوهره، ليس مجرد مؤسسات أو اتفاقيات، وإنما شبكة معقدة من التفاعلات التي تتداخل فيها السياسة بالاقتصاد، والعسكر بالتكنولوجيا، والقيم بالمصالح، بحيث يصبح فهمه شرطًا لازمًا لفهم ما يجري في الإقليم، لا سياقًا خارجيًّا يمكن فصله عنه.

في العقد الذي يغطيه هذا الكتاب، شهد العالم تحولات عميقة كشفت هشاشة كثير من المسلمات التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة. لم يعد الحديث عن "نهاية التاريخ" أو استقرار الهيمنة الأمريكية مقنعًا، كما لم يعد صعود قوى جديدة كفيلًا وحده بإنتاج نظام أكثر توازنًا. بل برزت حالة مركبة يمكن وصفها بـ"سيولة القوة"، حيث يتراجع مركز دون أن يسقط، وتتصاعد أطراف دون أن تحسم، ويتسع المجال لحروب غير تقليدية، وصراعات ممتدة، وأشكال جديدة من الهيمنة لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل على التحكم في المعرفة، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والسردية.

من هنا، لا ينظر هذا الفصل إلى النظام الدولي بوصفه خلفية محايدة للأحداث، بل كفاعل رئيسي في تشكيلها. فالتدخلات، والتحالفات، وإدارة الأزمات، وحتى الخطابات الحقوقية والإنسانية، كلها تتحرك داخل حسابات إستراتيجية أوسع، تتجاوز الشعارات المعلنة. وما يبدو أحيانًا كتناقض في مواقف القوى الكبرى، سرعان ما يكشف عن اتساق أعمق حين يُقرأ في ضوء المصالح بعيدة المدى، وإدارة التوازنات، ومنع تشكل تهديدات إستراتيجية جديدة.

لقد أظهرت أحداث كبرى – من هجمات سبتمبر، إلى الحروب في أفغانستان والعراق، إلى الصراع في أوكرانيا، وصولًا إلى طوفان الأقصى – أن النظام الدولي لا يتحرك وفق منطق خطي، بل عبر صدمات كبرى تعيد ترتيب أولوياته، وتكشف حدوده، وتدفعه إلى إعادة

تعريف نفسه. وفي كل مرة، تتجدد الأسئلة حول طبيعة الهيمنة، وحدود القانون الدولي، ودور المؤسسات الأممية، وإمكانات التغيير داخل هذا النظام أو خارجه.

وفي قلب هذه التحولات، تبرز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بوصفها نموذجًا كاشفًا لطبيعة النظام الدولي ذاته. فهي ليست مجرد علاقة تحالف تقليدي، بل تمثل تداخلًا بين الوظيفة الإقليمية والدور العالمي، حيث تُستخدم إسرائيل كأداة لإدارة التوازنات، واختبار السياسات، وإعادة تشكيل المجال الحيوي في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، تُدار هذه العلاقة أحيانًا عبر توترات محسوبة، تُستخدم لإعادة توزيع الأدوار، أو امتصاص الضغوط، دون أن تمس جوهر الارتباط الإستراتيجي.

كما يكشف هذا الفصل عن التحول العميق نحو آسيا، حيث باتت الصين تمثل التحدي الأكبر للهيمنة الأمريكية، ليس فقط اقتصاديًّا، بل تكنولوجيًّا وإستراتيجيًّا. هذا التحول لا يعني انسحابًا أمريكيًّا من مناطق أخرى، بل إعادة تموضع، تُعاد فيه صياغة الأولويات، وتُوزع فيه الموارد، وتُدار فيه الصراعات بطريقة تسمح بالحفاظ على النفوذ دون الانخراط المباشر المكلف. ومن هنا، يمكن فهم كثير من التحولات في الشرق الأوسط، لا بوصفها أحداثًا مستقلة، بل كجزء من إعادة ترتيب أوسع في النظام الدولي.

في المقابل، يكشف هذا الفصل حدود الخطاب حول "النظام متعدد الأقطاب"، الذي يُقدَّم أحيانًا كبديل للهيمنة الأحادية. فالتعددية لا تعني بالضرورة عدالة أكبر، ولا توازنًا حقيقيًّا، بل قد تعكس ببساطة تعدد مراكز النفوذ داخل نظام لا يزال محكومًا بمنطق القوة. كما أن القوى الصاعدة نفسها ليست خارج هذا المنطق، بل تسعى إلى تثبيت مواقعها داخله، أو إعادة تشكيله بما يخدم مصالحها.

ولا يغفل هذا الفصل البعد القيمي والرمزي في النظام الدولي، حيث تتقاطع الخطابات الحقوقية والإنسانية مع الحسابات السياسية، وتُستخدم أحيانًا كأدوات ضغط أو تبرير. فالقانون الدولي، رغم أهميته، يظل محكومًا بميزان القوة، والمؤسسات الدولية، رغم ضرورتها، تعكس في كثير من الأحيان توازنات غير عادلة. ومن هنا، يصبح فهم هذه الازدواجية ضروريًّا لتجنب الوقوع في أوهام الحياد أو المساواة الشكلية بين أطراف غير متكافئة.

ضمن هذا السياق، لا يكتفي الفصل بتحليل بنية النظام الدولي، بل يتجه أيضًا إلى طرح سؤال العلاقة معه، كيف يمكن للقوى والحركات في العالم العربي والإسلامي أن تتعامل مع هذا النظام؟ هل يكون الخيار هو الصدام، أم التكيف، أم البحث عن مساحات للمناورة؟ وما هي حدود كل خيار، وتكلفته، وإمكاناته؟ هذه الأسئلة لا تُطرح هنا بوصفها قضايا نظرية

مجردة، بل باعتبارها جزءًا من معركة الوعي، ومحاولة لإعادة تعريف موقع الفاعل العربي والإسلامي داخل عالم شديد التعقيد.

كما يبرز البعد التفاعلي في هذا الفصل من خلال المبادرات والمؤتمرات والندوات التي لم تكتفِ بوصف الواقع، بل سعت إلى التأثير فيه، عبر بناء شبكات تضامن، وإطلاق مبادرات إنسانية، وفتح مساحات للحوار. وهو ما يعكس رؤية مركز حريات للمعرفة بوصفها فعلًا مرتبطًا بالواقع، لا معزولًا عنه، وسعيًا لتحويل التحليل إلى طاقة دافعة للفعل.

في النهاية، لا يدّعي هذا الفصل الإحاطة الكاملة بالنظام الدولي، ولا تقديم تفسير نهائي لتحولاته، بل يسعى إلى بناء إطار تحليلي يساعد على فهمه، وربط ما يبدو متفرقًا داخل سياق أوسع. إنه محاولة لقراءة العالم كما هو، لا كما يُراد له أن يبدو، ولتفكيك السرديات الجاهزة، واستعادة القدرة على التفكير في زمن تتكاثر فيه التفسيرات السطحية، وتُختزل فيه الوقائع إلى عناوين سريعة.

وبهذا المعنى، يشكل هذا الفصل امتدادًا طبيعيًّا لمشروع الكتاب، الذي ينظر إلى المعرفة بوصفها أداة لفهم الواقع، لا للهروب منه، وإلى التحليل بوصفه شرطًا للفعل، لا بديلًا عنه. ففي عالم يعاد تشكيله على وقع الصراعات والتحولات، يصبح فهم النظام الدولي ليس ترفًا فكريًّا، بل ضرورة إستراتيجية لأي مشروع يسعى إلى الحضور، والتأثير، والاستئناف. السياسات الخارجية تُبنى على حسابات مركبة، تتداخل فيها المصالح مع التقديرات الإستراتيجية، ما يستدعي قراءة واقعية لطبيعة التفاعلات الإقليمية وحدودها.

٢٢٨. الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط - خرائط النفوذ وأدوات التدخل

تتناول هذه الورقة بنية الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط بوصفه شبكة مركبة من الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية، لا مجرد انتشار تقليدي للقواعد. تفكك الورقة خرائط النفوذ عبر التحالفات، والاتفاقيات الأمنية، وإدارة الصراعات بالوكالة، وتُبرز كيف تحوّلت واشنطن من قوة احتلال مباشر إلى مدير توازنات إقليمية. كما تربط بين أهداف الهيمنة وضبط مسارات الطاقة، ومنع تشكّل قوى إقليمية منافسة، وضمان أمن إسرائيل. تمثل هذه الورقة مدخلًا لفهم موقع الإقليم داخل الإستراتيجية الأمريكية، وتوضح كيف تُدار المنطقة ضمن تصور أوسع لإعادة تشكيل النظام الدولي، حيث لا يُترك الصراع ليُحسم، بل يُدار ليظل في حدود السيطرة.

٢٢٩. هجمات سبتمبر وتآكل الهيمنة الأمريكية - قراءة في المسار الإستراتيجي منذ ٢٠٠١

تعيد هذه الورقة قراءة هجمات سبتمبر كنقطة تحول أعادت تشكيل علاقة أمريكا بالعالم، ليس فقط عبر "الحرب على الإرهاب"، بل من خلال استنزاف طويل المدى للقدرة الأمريكية. تُظهر الورقة كيف أدت الحروب في أفغانستان والعراق إلى إنهاك الموارد، وتآكل الشرعية الدولية، وفتح المجال لصعود قوى أخرى. كما تربط بين هذه اللحظة وبداية تراجع المركز الأمريكي تدريجيًّا، رغم استمرار تفوقه النسبي. ضمن مشروع الكتاب، تمثل هذه القراءة تأصيلًا لفهم التحولات الراهنة، حيث لم يعد النظام الدولي امتدادًا مباشرًا لهيمنة ما بعد الحرب الباردة، بل دخل مرحلة إعادة توزيع القوة.

٢٣٠. سايكس–بيكو الجديدة - خرائط التفكيك وإعادة التقسيم

تطرح هذه الورقة مفهوم "سايكس–بيكو الجديدة" بوصفه عملية مستمرة لإعادة تشكيل حدود النفوذ، لا بالضرورة عبر خرائط رسمية، بل عبر تفكيك الدول من الداخل. تركز على أدوات التفكيك: الصراعات الطائفية، الحروب الأهلية، والكيانات شبه المستقلة. كما توضح كيف تتقاطع هذه العمليات مع مصالح قوى دولية وإقليمية. تمثل الورقة تفسيرًا لبنية الفوضى التي تعيشها المنطقة، وتربط بين ما يبدو صراعات محلية وبين إستراتيجيات أوسع لإعادة توزيع القوة، حيث يتحول التفكك إلى أداة لإعادة البناء وفق توازنات جديدة.

٢٣١. إعادة تشكيل النظام الدولي بين صعود الشرق وإعادة تموضع الغرب

تحلل هذه الورقة التحول في مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق، مع صعود الصين وقوى آسيوية أخرى، مقابل تراجع نسبي للولايات المتحدة وأوروبا. تُبرز كيف أن هذا التحول لا يعني انهيار الغرب، بل إعادة تموضعه ضمن نظام أكثر تعقيدًا. كما تناقش كيف تسعى القوى الغربية إلى احتواء هذا الصعود عبر التحالفات والضغوط الاقتصادية. تقدم هذه الورقة إطارًا لفهم التحولات الكبرى التي تؤثر في الإقليم، وتوضح أن ما يحدث محليًّا لا ينفصل عن إعادة تشكيل النظام الدولي.

٢٣٢. هل سقط وهم تعدد الأقطاب في غزة وأوكرانيا وإيران؟

تطرح هذه الورقة تساؤلًا نقديًّا حول حقيقة النظام متعدد الأقطاب، من خلال تحليل مواقف القوى الكبرى في أزمات غزة وأوكرانيا وإيران. تُظهر أن الخطاب حول التعددية لا يعكس بالضرورة توازنًا حقيقيًّا، بل قد يخفي استمرار الهيمنة بأشكال مختلفة. كما تكشف حدود استقلالية بعض القوى الصاعدة. ضمن الكتاب، تمثل هذه الورقة مراجعة مفاهيمية

ضرورية، تفكك التصورات السائدة، وتعيد طرح سؤال، هل نحن أمام نظام جديد فعلًا أم أن النظام القديم لازال يتحكم بأدوات مختلفة؟

٢٣٣. مستقبل الصراع العالمي في ظل تآكل المركز الأمريكي

تستشرف هذه الورقة مآلات الصراع العالمي في ظل تراجع القدرة الأمريكية على فرض إرادتها منفردة. تناقش احتمالات التصعيد بين القوى الكبرى، وتزايد الحروب بالوكالة، وتعدد بؤر التوتر. كما تشير إلى أن غياب مركز مهيمن واضح قد يؤدي إلى حالة من الفوضى المنظمة. تمثل هذه الورقة انتقالًا من التحليل إلى الاستشراف، حيث لا يُنظر إلى التراجع الأمريكي كنهاية للهيمنة، بل كبداية لمرحلة أكثر تعقيدًا في إدارة الصراع العالمي.

٢٣٤. السياسة الأمريكية تجاه الصين - إعادة الانتشار شرقًا

تركز هذه الورقة على التحول الإستراتيجي الأمريكي نحو آسيا، باعتبار الصين التحدي الأكبر للهيمنة. تحلل أدوات المواجهة: التحالفات، الحرب التجارية، والتنافس التكنولوجي. كما تربط بين هذا التحول وإمكانيات تقليص الانخراط المباشر في الشرق الأوسط. توضح الورقة أن ما يبدو انسحابًا من الإقليم ليس تراجعًا، بل إعادة توزيع للموارد، بما يعكس أولويات جديدة في النظام الدولي.

٢٣٥. ورشة عمل - الإسلاميون وتحولات النظام الدولي

تناولت هذه الورشة التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي، وانعكاساتها على موقع الفاعلين الإسلاميين وخياراتهم الإستراتيجية. انطلقت من تحليل تراجع الهيمنة الأحادية وصعود تعددية أكثر تعقيدًا، وما يفرضه ذلك من إعادة قراءة موازين القوة ومراكز التأثير. ركزت المناقشات على إشكالية التعامل مع نظام دولي تحكمه المصالح لا القيم، وعلى ضرورة الانتقال من خطاب المواجهة المجردة إلى فهم أعمق لقواعد اللعبة الدولية وآلياتها. كما طرحت تساؤلات حول كيفية بناء حضور فاعل في هذا السياق، دون الوقوع في التبعية أو العزلة، مع الحفاظ على الهوية والمبادئ. وأكدت على أهمية امتلاك أدوات التحليل الإستراتيجي، وبناء شبكات تواصل وتأثير عابرة للحدود. تعكس هذه الورشة توجهًا نحو تأهيل الفاعل الإسلامي لفهم العالم كما هو، لا كما ينبغي أن يكون، بما يسمح بإدارة أكثر وعيًا وتعقيدًا للعلاقة مع النظام الدولي.

٢٣٦. التحول نحو آسيا - صراع الهيمنة في القرن الحادي والعشرين

تتناول هذه الورقة التحول المتسارع نحو آسيا بوصفها مركز الثقل الجديد في النظام الدولي، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. تبرز صعود الصين كقوة منافسة للولايات المتحدة، ومحاولات واشنطن لإعادة الانتشار عبر تحالفات إقليمية. كما تناقش أدوار قوى أخرى مثل الهند واليابان في إعادة تشكيل التوازن. توضح أن الصراع لم يعد عسكريًا فقط، بل يشمل التكنولوجيا وسلاسل الإمداد والممرات البحرية. وتشير إلى أن هذا التحول يفرض على العالم العربي والإسلامي إعادة التفكير في موقعه ضمن هذه المعادلة. تخلص الورقة إلى أن فهم التحول نحو آسيا ضرورة إستراتيجية، لأنه يعيد تعريف مراكز القوة ويؤثر على طبيعة التحالفات الدولية، ويحدد مستقبل النظام العالمي في العقود القادمة.

٢٣٧. أمريكا وإسرائيل - إدارة التوتر كأداة للهيمنة

تحلل هذه الورقة العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية بوصفها علاقة مركبة تجمع بين التحالف العميق وإدارة التباينات الظاهرة. توضح أن الخلافات المعلنة لا تعني بالضرورة تعارضًا إستراتيجيًّا، بل قد تُستخدم كأداة لإدارة الضغوط الدولية أو توزيع الأدوار داخل الإقليم. تكشف عن التكامل الكبير في المجالات العسكرية والأمنية والتكنولوجية، بما يعكس عمق الشراكة. كما تبرز كيف يُوظف "التوتر المحسوب" لإعادة ضبط المشهد السياسي دون المساس بجوهر العلاقة. وتشير إلى أن هذه الديناميكية تسمح للطرفين بالحفاظ على هامش مناورة أمام الرأي العام. تخلص الورقة إلى أن فهم هذه العلاقة يتطلب تجاوز القراءة السطحية، والنظر إليها كأداة من أدوات إدارة النفوذ وإعادة إنتاج الهيمنة بشكل مرن ومتجدد.

٢٣٨. هل الخلاف بين ترامب ونتنياهو حقيقي أم توظيف إستراتيجي؟

تتناول هذه الورقة طبيعة العلاقة بين ترامب ونتنياهو، متسائلة عن حقيقة الخلافات التي ظهرت بينهما. تطرح أن هذه التباينات قد تكون في كثير من الأحيان جزءًا من إدارة سياسية وإعلامية، تهدف إلى تحقيق مكاسب داخلية أو تخفيف ضغوط خارجية. تحلل السياقات التي ظهرت فيها هذه الخلافات، وتربطها بطبيعة السياسة الأمريكية التي توظف الشخصيات القيادية ضمن إستراتيجيات أوسع. كما توضح كيف يمكن استخدام الخلاف الظاهري لإعادة تشكيل الصورة أمام الجمهور دون تغيير حقيقي في السياسات. تخلص الورقة إلى أن قراءة هذه العلاقة تتطلب فهم التداخل بين الشخصي والإستراتيجي، وعدم الاكتفاء بالمظاهر الإعلامية، بل تحليلها ضمن شبكة المصالح الأوسع التي تحكم القرار السياسي.

٢٣٩. ترامب - عرضٌ لأزمة أم بداية لطورٍ جديد؟

لا يمكن فهم ظاهرة دونالد ترامب بوصفها مجرد حادثة عابرة في السياسة الأمريكية، بل تبدو تعبيرًا مكثفًا عن أزمة أعمق يعيشها النظام الدولي والداخلي في الولايات المتحدة. فقد جاء صعوده في لحظة تشهد تراجع الثقة بالمؤسسات التقليدية، واتساع الفجوة بين النخب الحاكمة وقطاعات واسعة من المجتمع، وهو ما أتاح لخطاب شعبوي مباشر أن يتحول إلى قوة انتخابية مؤثرة. غير أن أهمية ترامب لا تكمن فقط في شخصه، بل في ما كشفه من تحولات داخل الغرب نفسه؛ حيث تتصاعد النزعات القومية، ويتراجع الإيمان بالعولمة، وتتعاظم الصراعات داخل البنية السياسية والاقتصادية. ومن هنا يمكن النظر إلى هذه الظاهرة بطريقتين: إما باعتبارها عرضًا لأزمة بنيوية في النظام الأمريكي، أو بوصفها بداية طور جديد يعيد تعريف موقع الولايات المتحدة في العالم وطبيعة سياستها الخارجية. وفي الحالتين، فإن صعود هذا النمط من القيادة يعكس مرحلة انتقالية في بنية النظام الدولي.

٢٤٠. إسرائيل كوظيفة إستراتيجية في النظام الدولي

تقدم هذه الورقة تصورًا لإسرائيل بوصفها وظيفة إستراتيجية داخل النظام الدولي، تتجاوز كونها دولة ذات حدود جغرافية. توضح أن دورها يتمثل في ضبط توازنات الإقليم، واختبار السياسات، وتأمين مصالح قوى كبرى. تحلل كيف تم توظيفها عبر التفوق العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي، بما يمنحها موقعًا متقدمًا في منظومة الهيمنة. كما تبرز أن استمرار هذا الدور مرتبط بقدرتها على التكيف مع التحولات الدولية. تشير إلى أن فهم إسرائيل بهذا المنظور يساعد على تفسير طبيعة الصراع في المنطقة، باعتباره جزءًا من بنية أوسع. وتخلص إلى أن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب إدراك بعدها الوظيفي، وليس الاكتفاء برؤيتها كفاعل تقليدي ضمن توازنات محلية.

٢٤١. الابتكار ووظيفته الاستعمارية - جذور التفوق التقني الإسرائيلي

تتعمق هذه الورقة في البعد التكنولوجي بوصفه أحد أهم مصادر القوة الإسرائيلية، حيث لم يعد التفوق العسكري منفصلًا عن التفوق العلمي، بل قائمًا عليه. توضح كيف استثمرت إسرائيل مبكرًا في البحث العلمي، والتعليم التقني، والشراكات مع المراكز الغربية، ما أتاح لها بناء منظومة ابتكار متقدمة. كما تكشف عن العلاقة الوثيقة بين المؤسسات العسكرية وشركات التكنولوجيا، بما يحول الابتكار إلى أداة مباشرة في الصراع. وتبرز كيف يتم توظيف هذا التفوق في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والمراقبة. تخلص

الورقة إلى أن الهيمنة لم تعد قائمة فقط على القوة الصلبة، بل على القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها، ما يفرض على خصومها إعادة التفكير في موازين القوة من زاوية علمية وتقنية.

٢٤٢. الغرب والإسلاميون في السلطة - معايير مزدوجة أم حسابات مصالح

تحلل هذه الورقة موقف الغرب من وصول الإسلاميين إلى السلطة، كاشفة عن التناقض بين الخطاب الداعم للديمقراطية والممارسة الفعلية التي تحكمها المصالح. توضح أن القبول أو الرفض لا يرتبط بطبيعة العملية الديمقراطية، بل بمدى توافق نتائجها مع المصالح الغربية. كما تستعرض نماذج مختلفة أظهرت هذا التباين، حيث تم دعم بعض القوى أو معارضتها وفق حسابات سياسية لا مبدئية. وتبرز أن هذا السلوك يعكس براغماتية سياسية تتجاوز الشعارات المعلنة. تخلص الورقة إلى أن فهم هذه المعايير المزدوجة ضروري لأي فاعل سياسي، لأنه يكشف حدود التعويل على الدعم الخارجي، ويفرض بناء إستراتيجيات قائمة على الاستقلال النسبي وفهم قواعد اللعبة الدولية.

٢٤٣. ورقة بحثية - قراءة في تحولات النظام الدولي وتأثيراته

تتناول هذه الورقة تحولات النظام الدولي من زاوية تحليلية تستشرف ملامح التغير في موازين القوة، من خلال طرح تساؤلات محورية حول طبيعة النظام القادم، وهل يشهد العالم انتقالًا حقيقيًّا نحو تعددية قطبية أم إعادة إنتاج لهيمنة بصيغ جديدة. تستعرض مراكز التأثير الفاعلة، وتناقش أدوار القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، مع التوقف عند أدوار صاعدة أخرى. كما تربط بين هذه التحولات وموقع العالم الإسلامي، وتساؤل قدرته على التفاعل أو التأثر فقط. وتبرز أهمية هذه الورقة في كونها تقدم إطارًا لفهم البيئة الدولية التي تتحرك داخلها الفواعل، بما يساعد على بناء مواقف أكثر وعيًا، ويمنح القارئ قدرة على قراءة المشهد العالمي بوصفه شبكة توازنات لا معادلة ثابتة.

٢٤٤. بين الدين والمصالح الإستراتيجية في علاقة الغرب بالعالم الإسلامي

تتناول هذه الورقة العلاقة المعقدة بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث يتداخل البعد الديني مع المصالح الإستراتيجية بشكل يصعب فصله. توضح كيف يُستدعى الخطاب الديني أحيانًا لتبرير سياسات أو تعبئة الرأي العام، بينما تبقى المصالح هي المحرك الأساسي للقرارات. كما تحلل دور الصور النمطية والخطاب الثقافي في تشكيل هذه العلاقة، وتأثيرها على السياسات الأمنية والاقتصادية. وتبرز أن هذا التداخل يخلق حالة من الالتباس، حيث تختلط القيم بالمصالح في خطاب واحد. تخلص الورقة إلى أن فهم هذه العلاقة يتطلب تفكيك

هذا التشابك، والتمييز بين ما هو ثقافي وما هو إستراتيجي، بما يساعد على بناء مقاربة أكثر وعيًا في التعامل مع الغرب.

٢٤٥. إدارة العلاقة مع النظام الدولي - من الصدام إلى التكيّف

تطرح هذه الورقة إشكالية التعامل مع النظام الدولي، بين خيار الصدام الذي قد يؤدي إلى العزلة، وخيار التكيف الذي قد يحمل مخاطر الذوبان. تدعو إلى مقاربة متوازنة تقوم على فهم قواعد النظام الدولي، واستثمار مساحاته دون التفريط في الثوابت. كما تناقش أهمية بناء قدرات ذاتية تتيح هامش حركة أوسع، بدل الارتهان الكامل للخارج. وتبرز أن التكيف لا يعني القبول المطلق، بل إدارة العلاقة بوعي يحقق المصالح ويحافظ على الهوية. تخلص الورقة إلى أن النجاح في هذا المجال يتطلب عقلًا إستراتيجيًّا قادرًا على قراءة التحولات، وتحديد متى يكون التصعيد ضروريًّا، ومتى يكون الانخراط أكثر فاعلية.

٢٤٦. دور الأمم المتحدة بين العجز والتواطؤ

تفكك هذه الورقة أداء الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة يفترض أن تمثل الشرعية الدولية، لكنها كثيرًا ما تبدو عاجزة عن تنفيذ قراراتها. توضح أن هذا العجز لا يرتبط فقط بضعف الأدوات، بل أيضًا بتوازنات القوى داخل مجلس الأمن، حيث تتحكم الدول الكبرى في مسار القرارات. كما تناقش حالات بدا فيها الأداء أقرب إلى التواطؤ، نتيجة الانحيازات السياسية. وتبرز أن القانون الدولي يفقد فاعليته عندما يُستخدم بشكل انتقائي. تخلص الورقة إلى أن فهم دور الأمم المتحدة يتطلب النظر إليها ضمن منظومة القوة العالمية، وليس ككيان مستقل، ما يفسر حدود تأثيرها في الأزمات الكبرى.

٢٤٧. الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية - الدلالات والمآلات

تناقش هذه الورقة موجة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية، وتحلل دلالاتها السياسية في ظل استمرار الاحتلال. توضح أن هذه الاعترافات تحمل قيمة رمزية وقانونية، لكنها لا تغير بالضرورة من موازين القوة على الأرض. كما تبرز التناقض بين الدعم الدبلوماسي والواقع العملي، حيث تستمر السياسات التي تعيق قيام الدولة. وتناقش كيف يمكن توظيف هذه الاعترافات لتعزيز الموقف الفلسطيني، أو كيف قد تتحول إلى بديل عن حل حقيقي. تخلص الورقة إلى أن الاعتراف الدولي يمثل خطوة مهمة، لكنه يظل محدود الأثر ما لم يقترن بتحولات سياسية تفرض واقعًا جديدًا على الأرض.

٢٤٨. النظام الدولي بعد طوفان الأقصى

تقدم هذه الورقة قراءة معمقة للتحولات التي أحدثها طوفان الأقصى في بنية النظام الدولي، حيث لم يعد الحدث مجرد تطور ميداني، بل لحظة كاشفة لتوازنات القوة العالمية. توضح كيف أعاد الطوفان ترتيب أولويات الفاعلين الدوليين، وكشف حدود الخطاب الغربي حول القيم وحقوق الإنسان، في ظل انحيازات واضحة. كما تحلل تراجع قدرة بعض القوى على فرض سرديتها، مقابل صعود فواعل جديدة أكثر تأثيرًا. وتبرز أن النظام الدولي بات أكثر اضطرابًا، وأقل قدرة على إخفاء تناقضاته. تنتهي الورقة إلى أن ما بعد الطوفان ليس كما قبله، وأن العالم دخل مرحلة إعادة تشكيل تدريجي لموازين القوة والمعايير الحاكمة.

٢٤٩. كيف أعادت غزة تشكيل الضمير العالمي

تركز هذه الورقة على البعد الإنساني في التفاعل العالمي مع ما يجري في غزة، حيث شهدت الساحات الدولية موجة غير مسبوقة من التضامن الشعبي. توضح كيف تجاوزت هذه الموجة الأطر التقليدية، لتشمل مجتمعات غربية كانت بعيدة عن القضية، ما يعكس تحولًا في الوعي الجمعي. كما تحلل دور وسائل التواصل والإعلام البديل في كسر احتكار الرواية، وإيصال الصورة الحقيقية. وتبرز أن هذا التفاعل لم يكن عاطفيًّا فقط، بل حمل أبعادًا سياسية وأخلاقية عميقة. تخلص الورقة إلى أن غزة لم تعد قضية محلية أو إقليمية، بل أصبحت معيارًا أخلاقيًّا عالميًّا يعيد تعريف مفاهيم العدالة والإنسانية.

٢٥٠. خيارات أمريكا وإسرائيل لفرض ترتيبات ما بعد الحرب

تستعرض هذه الورقة السيناريوهات المحتملة لمرحلة ما بعد الحرب، مركزة على الأدوات التي قد تستخدمها الولايات المتحدة وإسرائيل لفرض واقع جديد. تناقش إمكانيات إعادة تشكيل الإدارة السياسية لغزة، أو فرض ترتيبات أمنية طويلة المدى، إضافة إلى توظيف الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية. كما تحلل حدود هذه الخيارات، في ظل تعقيد الواقع الميداني وصمود الفاعلين المحليين. وتبرز أن فرض الترتيبات لا يعني استقرارها، بل قد يؤدي إلى دورات جديدة من الصراع. تخلص الورقة إلى أن المستقبل مفتوح على احتمالات متعددة، وأن أي تسوية لا تستند إلى عدالة حقيقية ستظل هشة وقابلة للانفجار.

٢٥١. مبادرة - التحالف الحضاري لوقف الإبادة

تمثل هذه المبادرة محاولة لتجاوز الإطار السياسي الضيق، نحو بناء تحالف إنساني واسع يضم قوى من ثقافات وخلفيات مختلفة، لمواجهة سياسات الإبادة. تقوم الفكرة على أن القضايا الكبرى لا يمكن حصرها في حدود جغرافية أو أيديولوجية، بل تحتاج إلى جهد عالمي مشترك. تركز المبادرة على التنسيق بين النخب الفكرية، والمؤسسات الحقوقية، والحركات

الشعبية، بما يخلق ضغطًا متعدد المستويات. كما تسعى إلى إعادة تعريف الصراع بوصفه قضية إنسانية جامعة. تعكس هذه المبادرة انتقالًا من التحليل إلى الفعل، ومحاولة لترجمة الوعي إلى مبادرات عملية مؤثرة.

٢٥٢. مبادرة - شبكة ضمير لمناهضة الإبادة والتهجير والحصار

تسعى هذه المبادرة إلى إنشاء إطار شبكي يجمع بين الفاعلين من مختلف الدول، بهدف تنسيق الجهود في مواجهة سياسات الإبادة والتهجير والحصار. تقوم على فكرة أن العمل الفردي أو المحلي لم يعد كافيًا، وأن التأثير يتطلب بنية تنسيق عابرة للحدود. تركز الشبكة على تبادل المعلومات، وتنظيم الحملات، ودعم المبادرات الميدانية، بما يعزز الفاعلية. كما تعكس وعيًا متزايدًا بأهمية العمل الشبكي في القضايا المعقدة. تخلص المبادرة إلى أن بناء مثل هذه الشبكات يمثل خطوة أساسية نحو خلق قوة ضغط عالمية قادرة على التأثير في السياسات.

٢٥٣. مؤتمر - فلسطين في قلب التحولات الدولية

يمثل هذا المؤتمر منصة فكرية وسياسية لطرح القضية الفلسطينية بوصفها محورًا لفهم التحولات الدولية الراهنة. جمع بين باحثين وخبراء لمناقشة موقع فلسطين في النظام العالمي، وتأثير الأحداث الأخيرة على موازين القوة. لم يقتصر النقاش على التحليل، بل امتد إلى طرح رؤى عملية لكيفية توظيف هذه التحولات. كما أبرز المؤتمر الترابط بين القضية الفلسطينية وبقية ملفات الإقليم والعالم. يعكس هذا الحدث دور العمل المؤسسي في تحويل المعرفة إلى نقاش عام، يسهم في إعادة وضع فلسطين في مركز الاهتمام الدولي.

٢٥٤. ندوة - النظام الدولي بعد طوفان الأقصى

تناولت هذه الندوة التحولات التي طرأت على النظام الدولي عقب طوفان الأقصى، مع التركيز على مواقف القوى الكبرى، وتغير أنماط التفاعل الدولي. ناقشت كيف كشفت الأحداث حدود النظام القائم، وأظهرت ازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات. كما طرحت تساؤلات حول مستقبل هذا النظام، وإمكانية ظهوره بصيغة جديدة أكثر توازنًا أو أكثر اضطرابًا. تعكس هذه الندوة تفاعلًا سريعًا مع الحدث، ومحاولة لفهم أبعاده في لحظته، دون انتظار تراكم الزمن.

٢٥٥. ندوة - العالم الإسلامي ومخاطر النظام الدولي

ركزت هذه الندوة على التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي في ظل نظام دولي متغير، حيث تتقاطع الضغوط السياسية مع التحديات الاقتصادية والأمنية. ناقشت كيف تؤثر هذه التحولات على استقلال القرار، وعلى قدرة الدول والمجتمعات على حماية مصالحها. كما طرحت الحاجة إلى بناء رؤى مشتركة، وتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية. تعكس الندوة إدراكًا بأن المخاطر ليست خارجية فقط، بل تتضاعف في ظل هشاشة داخلية، ما يستدعي مقاربة شاملة تجمع بين الإصلاح الداخلي والتعامل الواعي مع الخارج.

٢٥٦. ندوة - العالم الإسلامي والإسلاموفوبيا - ماذا بعد قرار الأمم المتحدة

تناولت هذه الندوة ظاهرة الإسلاموفوبيا في ضوء قرار الأمم المتحدة، محللة دلالاته وحدوده. أوضحت أن الاعتراف بالمشكلة خطوة مهمة، لكنه لا يكفي لمعالجتها دون سياسات عملية. كما ناقشت دور الإعلام، والخطاب السياسي، في تغذية هذه الظاهرة، وتأثيرها على المجتمعات المسلمة في الغرب. وطرحت تساؤلات حول كيفية تحويل القرار إلى أدوات حماية حقيقية. تعكس الندوة البعد الثقافي للصراع، حيث لا يقتصر على السياسة، بل يمتد إلى الهوية والصورة الذهنية.

٢٥٧. ندوة - الإسلاموفوبيا كأداة سياسية في إدارة الصراع الحضاري

حللت هذه الندوة ظاهرة الإسلاموفوبيا بوصفها أداة تُستخدم ضمن سياق أوسع لإدارة الصراع الحضاري، لا مجرد حالة كراهية عفوية. أوضحت كيف يتم توظيفها في الخطاب السياسي لتبرير سياسات معينة، وتعزيز الانقسام، وحشد التأييد الداخلي. كما ناقشت العلاقة بين هذه الظاهرة وصعود اليمين في بعض الدول، وتأثيرها على السياسات الخارجية. تبرز الندوة أن مواجهة الإسلاموفوبيا لا تكون فقط بالدفاع، بل بفهم آليات إنتاجها، والعمل على تفكيكها ضمن رؤية شاملة.

٢٥٨. ندوة - المهاجرون العرب بين مطرقة الديكتاتورية وسندان العنصرية

تناولت هذه الندوة واقع المهاجرين العرب بوصفه تجربة مركبة تتقاطع فيها ضغوط الداخل مع تحديات الخارج، حيث يفر كثيرون من أنظمة استبدادية ليجدوا أنفسهم في مواجهة أشكال مختلفة من التمييز والعنصرية. ناقشت كيف تتشكل هذه المعاناة المزدوجة، بين فقدان الأمان السياسي في الوطن، وصعوبة الاندماج الكامل في المجتمعات الجديدة. كما سلطت الضوء على إشكاليات الهوية، والانتماء، والفرص الاقتصادية والاجتماعية، ودور السياسات الغربية في تأطير حضور المهاجرين. وتطرقت إلى إمكانات تحويل هذه التجربة من حالة هشاشة إلى مصدر قوة، عبر التنظيم والعمل المشترك. تعكس الندوة تداخل المستويين المحلي

والدولي في تشكيل المصير الإنساني، وتكشف أن قضية الهجرة لم تعد شأنًا فرديًّا، بل قضية سياسية وحضارية معقدة.

٢٥٩. ورقة بحثية - ديناميكيات التغيير في الشرق الأوسط من منظور نظم دعم القرار

تناولت هذه الورقة التحولات المتسارعة في الشرق الأوسط عبر توظيف أدوات نظم دعم القرار ومناهج الدراسات المستقبلية، بما يتيح قراءة أعمق لمسارات التغيير بعيدًا عن التفسيرات الخطية. انطلقت من تحليل تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، مع إدماج مؤشرات القوة والتحالفات في بناء نماذج تفسيرية واستشرافية. وأبرزت دور السيناريوهات في فهم تعدد الاحتمالات بدل الارتهان لمسار واحد، مع التأكيد على أن الإقليم بات ساحة مفتوحة لتداخل الفاعلين الدوليين والإقليميين. كما كشفت حدود القدرة على التحكم الكامل في بيئة تتسم بالتعقيد وعدم اليقين. وقدمت إطارًا يعزز التفكير المؤسسي القادر على الربط بين المعطيات الآنية والاتجاهات بعيدة المدى، بما يساعد على تقليل المفاجآت وصياغة قرارات أكثر وعيًا.

٢٦٠. ندوة - العالم الإسلامي وفن التموضع الإستراتيجي

تناولت هذه الندوة إشكالية تموضع العالم الإسلامي في نظام دولي معقد لم يعد قائمًا على ثنائيات واضحة، بل على شبكات مصالح متداخلة. ركزت على ضرورة الانتقال من ردود الفعل إلى بناء مواقف محسوبة تستوعب توازنات القوى دون التفريط في الثوابت. كما ناقشت أدوات التموضع، مثل التحالفات المرنة وإدارة التناقضات وقراءة التحولات الدولية بعمق. وطرحت تساؤلات حول قدرة الفاعلين على تجاوز الانقسامات الداخلية لصياغة رؤية مشتركة. وأبرزت أن غياب التموضع الواعي يحول الفاعلين إلى أدوات ضمن صراعات الآخرين، بينما يفتح التموضع المدروس مجالًا للتأثير. وتعكس هذه المعالجة أهمية امتلاك القدرة على إدارة القضايا ضمن معادلات القوة، لا الاكتفاء بطرحها أخلاقيًّا أو سياسيًّا.

٢٦١. ندوة - الحرب العالمية على الإرهاب.. حصاد ٢٠ عامًا

ناقشت هذه الندوة نتائج عقدين من "الحرب على الإرهاب"، من حيث الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج الفعلية. أظهرت المداخلات أن هذه الحرب لم تؤدِّ إلى إنهاء الظاهرة، بل ساهمت في إعادة إنتاجها بأشكال مختلفة، مع توسيع نطاق التدخلات العسكرية والسياسية. كما تناولت آثارها على المجتمعات الإسلامية، من تقييد الحريات إلى ترسيخ صور نمطية سلبية في الخطاب العالمي. وطرحت تساؤلات حول طبيعة هذه الحرب، وهل كانت مواجهة

حقيقية أم إطارًا لإدارة صراعات أوسع. وتبرز الندوة أن فهم هذه المرحلة ضروري لتفسير كثير من السياسات الراهنة، وأن التعامل مع تداعياتها يتطلب قراءة نقدية تتجاوز الروايات الرسمية.

٢٦٢. ندوة - الأقليات الإسلامية بين الاضطهاد ومؤشرات النهوض

تناولت هذه الندوة أوضاع الأقليات الإسلامية في سياقات متعددة، بين ضغوط الاندماج القسري وحالات التمييز من جهة، ومؤشرات صعود إيجابي في بعض البيئات من جهة أخرى. ركزت على التحديات المرتبطة بالحفاظ على الهوية والتفاعل مع المجتمعات المحيطة في ظل تصاعد الإسلاموفوبيا. كما ناقشت نماذج استطاعت تحقيق حضور متوازن يجمع بين الخصوصية والانخراط، وطرحت أهمية تطوير خطاب يعزز المواطنة دون التفريط في الانتماء. وأبرزت أن هذه الأقليات ليست مجرد ضحية، بل يمكن أن تكون فاعلًا مؤثرًا إذا امتلكت أدوات العمل المؤسسي والقدرة على قراءة السياق. وتعكس الندوة بعدًا مهمًا في فهم التفاعل بين المحلي والدولي في تشكيل موقع المسلمين عالميًّا.

خاتمة

نهاية عصر الهيمنة وبداية التوازنات الجديدة

لحظة التحول الحضاري للمشروع الإسلامي

لا يمكن فهم التحولات الجارية في النظام الدولي من خلال متابعة الأحداث المتسارعة وحدها، بل يتطلب ذلك قراءة أعمق لبنية القوة التي تحكم العالم، ولآليات إدارتها للصراع وإعادة إنتاج الهيمنة. وقد كشف هذا الفصل أن ما يبدو من تراجع في المركز الأمريكي أو تصاعد في قوى دولية أخرى لا يعني بالضرورة انتقالًا سلسًا نحو نظام أكثر توازنًا، بل قد يعكس إعادة ترتيب أدوات السيطرة وتوزيع الأدوار داخل بنية لا تزال تحافظ على جوهرها.

لقد أظهرت التجربة، خاصة في لحظة غزة، أن الخطاب الدولي حول القيم والشرعية يتهاوى سريعًا أمام حسابات المصالح، وأن المؤسسات الدولية تعاني من عجز بنيوي يجعلها أقرب إلى أدوات إدارة للأزمات لا إلى آليات لحلها. كما كشفت أن التحالفات ليست ثابتة، بل تُعاد صياغتها وفق ضرورات القوة، وأن التوترات المعلنة قد تكون في كثير من الأحيان جزءًا من إدارة محسوبة للصراع لا تعبيرًا عن قطيعة حقيقية.

وفي هذا السياق، تبرز خطورة القراءة السطحية للنظام الدولي، سواء عبر تضخيم فكرة الانهيار الكامل أو عبر التسليم باستمرارية مطلقة لا تتغير. فالعالم يعيش مرحلة انتقالية

تتداخل فيها عناصر التراجع والصعود، وتتشابك فيها الأزمات مع الفرص، ما يفرض ضرورة بناء رؤية إستراتيجية قادرة على استيعاب هذا التعقيد.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في فهم هذا النظام، بل في كيفية التعامل معه بوعي ومرونة، بعيدًا عن منطق الصدام غير المحسوب أو الاندماج غير المشروط. فإدارة العلاقة مع النظام الدولي تتطلب توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على الهوية والمصالح، وبين القدرة على التكيّف مع الواقع المتغير.

وفي النهاية، يظل إدراك طبيعة هذا النظام، وفهم قواعد حركته، شرطًا أساسيًّا لأي مشروع يسعى إلى التأثير، لا الاكتفاء برد الفعل، وإلى إعادة صياغة موقعه في عالم لا يعترف إلا بمن يمتلك أدوات القوة والمعرفة معًا.

تكشف التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة أن النظام الدولي يدخل مرحلة انتقالية عميقة تتغير فيها موازين القوة، وتتبدل فيها أنماط الهيمنة، وتُعاد فيها صياغة العلاقات بين الحضارات والمشاريع الكبرى. فالعالم الذي تشكلت ملامحه بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد هو العالم نفسه اليوم؛ إذ بدأت تظهر مراكز قوة جديدة، وتراجعت قدرة بعض القوى التقليدية على فرض نموذجها السياسي والثقافي على بقية العالم. وفي قلب هذه التحولات يبرز سؤال موقع المشروع الإسلامي في هذا العالم المتغير: هل يبقى مجرد رد فعل على الهيمنة القائمة، أم يتحول إلى مشروع حضاري قادر على تقديم رؤية بديلة للمستقبل؟

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة صعودًا متسارعًا لعدد من القوى الآسيوية، وعلى رأسها الصين والهند وتركيا وإندونيسيا وماليزيا، وهو ما يشير إلى انتقال تدريجي في مركز الثقل الاقتصادي والتكنولوجي من الغرب إلى الشرق. كما أظهرت الأزمات المتلاحقة التي شهدها النظام الدولي، من الأزمة المالية العالمية إلى الحروب الإقليمية المتعددة، أن النموذج الأحادي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد قادرًا على الاستمرار بالشكل ذاته.

وفي هذا السياق يصبح السؤال عن المشروع الإسلامي سؤالًا حضاريًّا قبل أن يكون سياسيًّا. فالمشاريع الحضارية لا تُقاس فقط بقدرتها على الوصول إلى السلطة أو إدارة الدولة، بل بقدرتها على تقديم رؤية شاملة للإنسان والعالم والمعرفة والتنمية. ومن هنا فإن التفكير في مستقبل المشروع الإسلامي يقتضي الانتقال من مستوى الجدل السياسي الضيق إلى أفق أوسع يتعلق ببناء رؤية حضارية متكاملة قادرة على التفاعل مع تحولات العالم المعاصر.

ومن خلال قراءة هذه التحولات يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الحضارية التي تساعد على فهم موقع المشروع الإسلامي في السياق العالمي الجديد.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن العالم يشهد تحولات عميقة في موازين القوة. فالمشهد الدولي لم يعد قائمًا على هيمنة مركز واحد كما كان الحال خلال العقود الماضية، بل أصبح يتجه تدريجيًّا نحو نظام متعدد الأقطاب. وقد انعكس هذا التحول في صعود قوى اقتصادية وعسكرية جديدة تسعى إلى توسيع نفوذها في مختلف مناطق العالم.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في صعود القوى الآسيوية وتراجع الهيمنة الغربية التقليدية. فقد استطاعت دول عديدة في آسيا أن تحقق قفزات اقتصادية وتكنولوجية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، مستفيدة من الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وتطوير البنية التحتية الصناعية. وفي المقابل بدأت بعض الاقتصادات الغربية تواجه تحديات تتعلق بالتباطؤ الاقتصادي وتزايد الأزمات الاجتماعية والسياسية.

ويشير هذا التحول إلى أن النظام الدولي يدخل مرحلة إعادة توزيع للنفوذ العالمي، حيث لم تعد مراكز القوة مقتصرة على عدد محدود من الدول، بل أصبحت موزعة على مناطق متعددة من العالم.

ويكشف استنتاج آخر أن المنافسة بين المشاريع الحضارية أصبحت أكثر وضوحًا في المجال الثقافي والفكري. فالعولمة لم تؤدِّ إلى ذوبان الهويات الحضارية كما كان يُعتقد في السابق، بل أدت في كثير من الأحيان إلى إعادة إحياء هذه الهويات وإلى ظهور نماذج مختلفة للتنمية والتحديث.

كما يتضح من خلال هذه التحولات أن القوة في العصر الحديث لم تعد تقتصر على التفوق العسكري أو الاقتصادي فقط، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بالقدرة على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا وبناء نماذج حضارية قادرة على التأثير في الوعي العالمي.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات الحضارية المتعلقة بموقع المشروع الإسلامي في هذا السياق العالمي المتغير.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن المشروع الإسلامي يحتاج إلى رؤية حضارية شاملة تتجاوز حدود العمل السياسي المباشر. فالتجارب التي مرت بها الحركات الإسلامية خلال العقود

الماضية كشفت أن التركيز على العمل السياسي وحده لا يكفي لبناء مشروع مستدام، بل لا بد من بناء قاعدة معرفية وثقافية واقتصادية تشكل الأساس لأي تحول حضاري.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن المشروع الحضاري لا يمكن أن يقوم على رد الفعل أو على الاكتفاء بمواجهة الهيمنة الغربية، بل يحتاج إلى تقديم نموذج إيجابي قادر على إلهام المجتمعات وتقديم حلول عملية لمشكلات العصر.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى أن بناء مشروع حضاري يتطلب الجمع بين الأصالة والتجديد. فالقيم الإسلامية تمتلك رصيدًا أخلاقيًّا وفكريًّا غنيًّا يمكن أن يسهم في تقديم رؤية متوازنة للعلاقة بين الإنسان والمجتمع والدولة، غير أن تحويل هذه القيم إلى مشروع معاصر يتطلب قراءة جديدة للتراث في ضوء التحديات الراهنة.

كما تكشف هذه التحولات أن المجتمعات التي نجحت في تحقيق نهضات حضارية حديثة لم تعتمد فقط على استعادة تراثها الثقافي، بل استطاعت أن تدمج هذا التراث مع أدوات المعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة.

ومن هنا يتضح أن المشروع الإسلامي إذا أراد أن يكون فاعلًا في النظام العالمي الجديد فإنه يحتاج إلى الانتقال من مرحلة الدفاع عن الهوية إلى مرحلة إنتاج المعرفة وبناء المؤسسات القادرة على المنافسة في مجالات العلم والاقتصاد والثقافة.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا. فالعالم المعاصر يقوم على اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت القدرة على إنتاج العلم والتكنولوجيا أحد أهم مصادر القوة. ومن هنا فإن أي مشروع حضاري يسعى إلى التأثير في المستقبل لا بد أن يجعل من التعليم والبحث العلمي أولوية إستراتيجية.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بـ بناء مشروع حضاري طويل المدى. فالمشاريع الحضارية لا تُبنى عبر قرارات سياسية سريعة أو تحولات مفاجئة، بل عبر تراكم طويل في مجالات التعليم والثقافة والاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية.

ويشمل ذلك تطوير المؤسسات التعليمية، ودعم البحث العلمي، وتشجيع الابتكار، وبناء شبكات تعاون علمي وثقافي مع مختلف مناطق العالم.

كما يبرز توجيه آخر يتعلق بأهمية إعادة صياغة الخطاب الحضاري الإسلامي بحيث يصبح قادرًا على مخاطبة العالم بلغة معاصرة تجمع بين القيم الأخلاقية والقدرة العملية على

تقديم حلول للتحديات العالمية مثل العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الإنسان والطبيعة.

ويشمل ذلك أيضًا تطوير أدوات الحوار الحضاري مع الثقافات الأخرى، بحيث يصبح المشروع الإسلامي جزءًا من النقاش العالمي حول مستقبل الإنسانية بدل أن يبقى محصورًا في إطار الجدل الداخلي.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن موقع المشروع الإسلامي في العالم المعاصر لا يمكن أن يُحدد فقط عبر حضوره السياسي أو تأثيره الإقليمي، بل عبر قدرته على التحول إلى مشروع حضاري متكامل يربط بين القيم والمعرفة والمؤسسات.

فالعالم اليوم يشهد مرحلة إعادة تشكيل لموازين القوة، وهي مرحلة تفتح فرصًا جديدة أمام الشعوب والمشاريع الحضارية التي تمتلك رؤية واضحة للمستقبل. غير أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب الانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الفعل الحضاري، ومن الاكتفاء بالدفاع عن الهوية إلى بناء نموذج قادر على الإسهام في تشكيل العالم الجديد.

ومن هنا فإن التحدي الأكبر الذي يواجه المشروع الإسلامي في القرن الحادي والعشرين لا يتمثل فقط في استعادة دوره داخل المجتمعات الإسلامية، بل في قدرته على تقديم رؤية حضارية قادرة على التفاعل مع تحولات العالم والمشاركة في صياغة مستقبل الإنسانية.

الفصل السابع

الوعي وصناعة المجال العام

(الشباب، السردية، وهندسة التأثير في العصر الرقمي)

مقدمة:

لم يعد الوعي في العالم المعاصر نتاجًا تلقائيًّا للتجربة الاجتماعية، ولا حصيلة تراكم بطيء للمعرفة عبر المؤسسات التقليدية، بل أصبح ساحة صراع مفتوحة، تتقاطع فيها التكنولوجيا مع السياسة، وتتداخل فيها الثقافة مع القوة، وتُعاد فيها صياغة الإدراك الجمعي عبر أدوات لم تكن متاحة في أي مرحلة تاريخية سابقة. وفي قلب هذه التحولات، يبرز جيل جديد لا يحمل فقط أدوات مختلفة، بل يمتلك أيضًا تصورًا مختلفًا للعالم، ولذاته، ولعلاقته بالسلطة، والمعرفة، والهوية.

هذا الفصل ينطلق من إدراك أن معركة الوعي لم تعد هامشًا في الصراع، بل أصبحت أحد ميادينه الأساسية، إن لم تكن الأكثر تأثيرًا على المدى البعيد. فالدول لم تعد تكتفي بإدارة المجال العام عبر أدوات القمع المباشر، بل اتجهت إلى إعادة هندسته من الداخل، عبر الإعلام، والدراما، والمنصات الرقمية، وصناعة السرديات، بما يجعل السيطرة على الإدراك مقدمة للسيطرة على الفعل. وفي المقابل، لم تعد القوى المجتمعية قادرة على التأثير ما لم تمتلك أدوات موازية لفهم هذا التحول، والتفاعل معه، وإعادة إنتاج خطابها بما يتناسب مع شروط العصر.

في هذا السياق، يحتل الشباب موقعًا مركزيًّا، لا بوصفهم فئة عمرية فقط، بل باعتبارهم الفاعل الأكثر حضورًا في الفضاء الرقمي، والأكثر قدرة على التفاعل مع أدواته، والأسرع تأثرًا بتحولاته. غير أن هذا الحضور لا يعني بالضرورة امتلاك التأثير، إذ تكشف التجربة أن الفجوة لا تزال قائمة بين امتلاك الوسيلة وامتلاك القدرة على توظيفها. فالحضور الكثيف قد يتحول إلى ضجيج بلا أثر، إذا لم يُبنَ على وعي إستراتيجي، وفهم عميق لطبيعة المنصات، وآليات تشكيل الرأي العام.

ومن هنا، يطرح هذا الفصل إشكالية الانتقال من الارتجال إلى التخطيط، ومن العفوية إلى التنظيم، ومن رد الفعل إلى الفعل المؤثر. إذ لم يعد كافيًا أن يكون الخطاب صادقًا أو متحمسًا، بل أصبح مطالبًا بأن يكون قادرًا على الوصول، والإقناع، والتأثير، في بيئة تنافسية

شديدة التعقيد، تُدار فيها الرسائل بدقة، وتُبنى فيها السرديات بعناية، وتُستخدم فيها البيانات والخوارزميات لتوجيه الانتباه وصناعة الاتجاهات.

كما يتناول الفصل العلاقة المركبة بين الحركات الإسلامية والأجيال الجديدة، حيث تتجلى فجوة واضحة بين بنية تقليدية في التنظيم والخطاب، وبين جيل يبحث عن الحرية، والوضوح، والصدق، ويملك حساسية عالية تجاه التناقض، والازدواجية، والخطاب المكرر. هذه الفجوة لا تعني انقطاعًا كاملًا، بل تعكس حالة من التوتر بين الانتماء والاغتراب، ما يجعل إعادة بناء هذه العلاقة ضرورة ملحة، ليس فقط لاستمرار الحركات، بل لإعادة تعريف المشروع ذاته.

ولا يقف هذا الفصل عند حدود التشخيص، بل يمتد إلى تحليل أدوات تشكيل الوعي، من الإعلام إلى الدراما، ومن المنصات إلى الحملات الرقمية، حيث لم تعد هذه الأدوات مجرد وسائل نقل، بل تحولت إلى أدوات لإعادة تعريف الواقع ذاته. فالقصة التي تُروى، والطريقة التي تُروى بها، قد تكون أحيانًا أكثر تأثيرًا من الحدث نفسه. ومن هنا، تصبح معركة السردية جزءًا لا يتجزأ من معركة السياسة، بل أحد مفاتيحها الأساسية.

وفي الوقت ذاته، يتناول الفصل ظواهر مثل صمت الجماهير، وتحولات المزاج الشعبي، بوصفها مؤشرات على تغيرات عميقة في العلاقة بين الوعي والثقة، وبين الإدراك والفعل. فالصمت لا يعني دائمًا القبول، كما أن الحضور لا يعني دائمًا التأثير. وبين هذين الحدين، تتشكل حالة مركبة تحتاج إلى قراءة دقيقة، تتجاوز التفسيرات السطحية، وتربط بين التجربة السياسية، والذاكرة الجمعية، ومستوى الثقة في إمكان التغيير.

كما يولي الفصل اهتمامًا خاصًا بالمجال العام، بوصفه المساحة التي تتجسد فيها العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يتأرجح بين السيطرة والانفجار، وبين الإغلاق وإعادة التشكل. فبعد موجات الثورات، لم يعد المجال العام كما كان، ولم تعد أدوات التحكم فيه كافية لضمان استقراره، ما يفتح الباب أمام احتمالات متعددة، تتوقف على قدرة الفاعلين على إعادة تنظيم حضورهم، وتطوير أدواتهم، وبناء خطاب قادر على التفاعل مع الواقع الجديد.

ولا يغفل الفصل البعد العملي، من خلال عرض ورش العمل والمبادرات التي سعت إلى تحويل الوعي إلى فعل، عبر تدريب الشباب على التحليل الإستراتيجي، وبناء السيناريوهات، وإدارة الحملات، والانخراط في العمل العام. فالمعرفة، في فلسفة هذا الكتاب، لا تكتمل إلا حين تتحول إلى قدرة، ولا تتحقق قيمتها إلا حين تُترجم إلى فعل منظم.

وفي المجمل، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة متكاملة لمسألة الوعي في العصر الرقمي، بوصفها نقطة تقاطع بين الفكر والسياسة والثقافة، وبين الفرد والجماعة، وبين الواقع والتمثيل. وهو لا يقدّم إجابات نهائية، بقدر ما يفتح أفقًا للتفكير في كيفية إعادة بناء العلاقة بين المعرفة والتأثير، وبين الخطاب والواقع، وبين الوعي والفعل، في زمن تتغير فيه قواعد اللعبة بوتيرة غير مسبوقة.

٢٦٣. ورشة عمل - الأجندة الإعلامية للتيار الإسلامي

تناولت هذه الورشة مسألة بناء أجندة إعلامية متماسكة للتيار الإسلامي، تنطلق من فهم عميق للتحولات في بيئة الاتصال الحديثة، وتسعى إلى الانتقال من ردود الفعل المتفرقة إلى تخطيط إعلامي واعٍ ومؤثر. ركزت المناقشات على تحديد الأولويات والقضايا المركزية التي ينبغي إبرازها خلال المرحلة المقبلة، في ظل التحديات المتسارعة التي تواجه المجتمعات العربية والإسلامية، وما يرافقها من تحولات في الرأي العام وأنماط التلقي. كما سعت الورشة إلى استشراف السياسات الإعلامية القادرة على تحقيق حضور فاعل، وربط الرسائل الإعلامية بالأهداف الإستراتيجية، بما يعزز القدرة على التأثير في تشكيل الوعي. وتمثل هذه الفعالية خطوة عملية نحو بناء خطاب إعلامي أكثر احترافًا، يوازن بين وضوح الرسالة وعمق الرؤية، ويواكب التحولات الرقمية التي باتت تحكم المجال العام.

٢٦٤. الوعي الرقمي الإسلامي - من الارتجال إلى هندسة التأثير

يمثل هذا الإصدار محاولة للانتقال بالخطاب الإسلامي في الفضاء الرقمي من الحضور العفوي إلى الفعل المنظم القادر على التأثير. ينطلق من تشخيص حالة التشتت والانفعال التي تحكم كثيرًا من التفاعلات، مقابل احتراف واضح لدى الفاعلين الآخرين في إدارة الرسائل وبناء السرديات. ويطرح تصورًا يقوم على فهم الخوارزميات، وتحليل الجمهور، وضبط التوقيت، وصياغة المحتوى بما يحقق أثرًا ممتدًا لا لحظيًّا. كما يربط بين التقنية وبناء الوعي، مؤكدًا أن معركة الإدراك لم تعد تُخاض فقط عبر الأفكار المجردة، بل عبر أدوات رقمية دقيقة. يفتح هذا العمل الباب أمام إعادة تعريف الحضور الإسلامي في المجال الرقمي، بوصفه حضورًا فاعلًا قادرًا على تشكيل الاتجاهات، لا مجرد رد فعل على ما يُطرح.

٢٦٥. الشباب وساحات التأثير الرقمي

ينطلق هذا العمل من حقيقة أن الشباب أصبحوا الفاعل الأكثر حضورًا في الفضاء الرقمي، حيث انتقل التأثير من المؤسسات التقليدية إلى منصات مفتوحة يقودها الأفراد. يبرز كيف يمتلك هذا الجيل قدرة كبيرة على تشكيل الرأي العام، لكنه يواجه في الوقت ذاته تحديات

تتعلق بالفوضى المعلوماتية، وسرعة الانتشار، وسهولة التوجيه. يناقش الحاجة إلى إعادة تأهيل الشباب، بحيث ينتقلون من موقع التلقي إلى موقع الإنتاج الواعي، ومن التفاعل العابر إلى التأثير المستدام. كما يربط بين هذا التحول وبين إعادة صياغة الخطاب العام ليكون أكثر قربًا من لغتهم واهتماماتهم. ويؤكد أن معركة الوعي لم تعد محصورة في المجال التقليدي، بل باتت تُدار في فضاءات رقمية متغيرة، تتطلب أدوات جديدة وفهمًا أعمق لطبيعة التأثير.

٢٦٦. جيل Z والحركات الإسلامية - بين النفور والانجذاب

يتناول هذا الإصدار العلاقة المعقدة بين جيل Z والحركات الإسلامية، حيث يتداخل النفور من الأساليب التقليدية مع انجذاب ضمني للقيم والمعاني التي يحملها الخطاب الإسلامي. يوضح أن الإشكال لا يتعلق برفض الدين، بل برفض طرق تقديمه التي لا تعكس أسئلة هذا الجيل ولا تعبر عن واقعه. كما يكشف عن فجوة واضحة بين بنية الحركات وخيال الشباب، ما يؤدي إلى تراجع القدرة على التأثير. ويدعو إلى مراجعات جادة في اللغة والأدوات وأساليب التواصل، بما يسمح ببناء علاقة أكثر توازنًا. ويؤكد أن استيعاب هذا الجيل لا يتحقق عبر الإملاء، بل عبر الفهم والمشاركة والانفتاح، بما يتيح تحويله من حالة التردد إلى موقع الفاعلية داخل المشروع.

٢٦٧. جيل Z في قلب العاصفة - احتجاجات الشباب وتحديات الجيل الجديد

يرصد هذا العمل تحولات الاحتجاج الشبابي في السياقين العربي والعالمي، حيث لم تعد الحركات تقاد عبر تنظيمات تقليدية، بل عبر شبكات مرنة تتشكل بسرعة وتتفكك بالسرعة ذاتها. يبرز سمات هذا الحراك من حيث العفوية، واللامركزية، والاعتماد الكثيف على الفضاء الرقمي، بما يمنحه قدرة على الانتشار، لكنه يضعف استدامته. كما يناقش قابلية هذا الزخم للاحتواء أو التوجيه، في ظل غياب الأطر المنظمة التي تحول الاحتجاج إلى مشروع. ويطرح تساؤلًا جوهريًّا حول كيفية الانتقال من لحظة الغضب إلى بناء مسار ممتد. ويؤكد أن التحدي الحقيقي لا يكمن في إشعال الاحتجاج، بل في القدرة على إدارته وتطويره، بما يحفظ طاقته ويمنحه أفقًا يتجاوز اللحظة.

٢٦٨. صمت الجماهير - تفكك الوعي أم انهيار الثقة؟

يتناول هذا الإصدار ظاهرة الصمت الشعبي في لحظات يفترض أن تشهد انفجارًا احتجاجيًّا، محاولًا تفكيك هذا السلوك بعيدًا عن التفسيرات السطحية. يطرح أن الصمت لا يعني بالضرورة قبول الواقع، بل قد يكون تعبيرًا عن فقدان الثقة في جدوى الفعل، أو نتيجة تراكم صدمات وتجارب فاشلة. كما يناقش أثر القمع، والتضليل الإعلامي، وتآكل البدائل،

في تشكيل هذا الموقف الجمعي. ويكشف عن حالة من الكمون، حيث يحتفظ المجتمع بطاقته دون تفريغها، انتظارًا لظرف مختلف أو قيادة أكثر مصداقية. ويؤكد أن فهم هذا الصمت ضرورة لفهم ديناميكيات التغيير، لأن ما يبدو سكونًا قد يخفي تحولات عميقة في الوعي، قابلة للانفجار حين تتغير الشروط.

٢٦٩. التحولات في المزاج الشعبي العربي بعد طوفان الأقصى

يرصد هذا العمل التحول اللافت في المزاج الشعبي العربي عقب طوفان الأقصى، حيث عادت القضية الفلسطينية إلى مركز الوعي بعد سنوات من التهميش. يوضح كيف أعاد الحدث ترتيب الأولويات، وكشف فجوة واضحة بين مواقف الشعوب وسياسات الأنظمة، وأعاد إحياء مشاعر التضامن والانتماء. كما يناقش كيف تجاوز التفاعل حدود التعاطف العاطفي ليأخذ أبعادًا سياسية وثقافية أعمق، تعكس إعادة تعريف للعدو والصديق. ويبرز أن هذه التحولات لا تزال في طور التشكل، وقد تمثل فرصة لإعادة بناء وعي جمعي أكثر وضوحًا، إذا تم استثمارها ضمن رؤية منظمة. ويؤكد أن الأحداث الكبرى لا تغيّر الواقع فقط، بل تعيد تشكيل إدراكه.

٢٧٠. غزة في الوعي العربي - من التعاطف إلى إعادة تعريف الصراع

يتجاوز هذا الإصدار توصيف حالة التعاطف مع غزة، ليحلل تحوّلها إلى نقطة ارتكاز في إعادة تعريف طبيعة الصراع. يوضح كيف كشفت الأحداث عن أبعاد أعمق تتجاوز السياسة إلى مستويات حضارية وإنسانية، وأعادت طرح الأسئلة حول العدالة والمعايير الدولية. كما يناقش كيف ساهمت التغطيات الإعلامية والتفاعل الرقمي في نقل القضية من هامش الاهتمام إلى مركز النقاش العام. ويبرز أن هذا التحول لا يقتصر على الشعور، بل يمتد إلى بناء إدراك جديد لطبيعة المواجهة، وحدود الفعل الممكن. ويؤكد أن تحويل هذا الوعي إلى قوة مؤثرة يتطلب تجاوز اللحظة الانفعالية نحو بناء رؤية قادرة على الاستمرار.

٢٧١. معركة السردية - من يكتب القصة؟ ومن يملك التأثير؟

يتناول هذا الإصدار الصراع على الرواية بوصفه أحد أهم ميادين التأثير في العصر الحديث، حيث لم يعد الحسم مرتبطًا بالوقائع وحدها، بل بكيفية تقديمها وتفسيرها. يوضح كيف تتشكل السرديات عبر الإعلام والمنصات الرقمية، وكيف يمكن إعادة صياغة الحدث ليخدم توجهات معينة. كما يكشف عن أدوات صناعة التأثير، من اختيار الزوايا، إلى توظيف اللغة، إلى التحكم في تدفق المعلومات. ويؤكد أن امتلاك السردية يعني امتلاك القدرة على

توجيه الوعي، وليس فقط نقل الخبر. ويطرح ضرورة تطوير أدوات قادرة على إنتاج رواية متماسكة، تواكب سرعة العصر، وتحافظ في الوقت ذاته على المصداقية والعمق.

٢٧٢. طوفان الأقصى.. حين يتحول الشعر إلى سلاح لإعادة تشكيل وعي الأمة

يتناول هذا الإصدار من خلال ديوان "طوفان الأقصى" للدكتور سلطان إبراهيم، لحظة فارقة لم تعد فيها المواجهة محصورة في الميدان العسكري أو السياسي، بل امتدت إلى فضاء الوعي والوجدان، حيث يتحول الشعر إلى أداة فاعلة في إعادة تشكيل الإدراك الجمعي للأمة. فـ"طوفان الأقصى" لم يكن مجرد حدث عسكري، بل لحظة استدعاء شامل للرموز والمعاني، أعادت إحياء دور الكلمة بوصفها حاملة للهوية ومحفزة للفعل. ويكشف هذا العمل كيف يمكن للسردية الشعرية أن تتجاوز حدود التعبير الجمالي، لتصبح وسيلة مقاومة، تعيد تعريف القضية في الوعي العام، وتكسر احتكار الرواية السائدة، وتمنح الجماهير لغة جديدة للفهم والانحياز. كما يبرز أن معركة الوعي لا تقل أهمية عن معركة الأرض، وأن امتلاك أدوات التأثير الثقافي يمثل ركيزة أساسية في أي مشروع تحرري، حيث تتكامل الكلمة مع الفعل في بناء حالة من الوعي القادر على الاستمرار والتجدد.

٢٧٣. ورشة عمل - الأجندة الإعلامية للتيار الإسلامي

تتناول هذه الورشة مسألة بناء أجندة إعلامية متماسكة قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في الفضاء العام، حيث لم يعد الإعلام مجرد أداة نقل، بل ساحة رئيسية لصناعة الوعي. ركزت على تحديد الأولويات، وصياغة الرسائل، وفهم الجمهور، مع النظر إلى العقد القادم بوصفه مرحلة حاسمة في تشكيل الإدراك العام. كما ناقشت التحديات التي تواجه الخطاب الإعلامي، من التشتت إلى ضعف التأثير، في مقابل احترافية الخصوم. وتبرز أهمية هذه الورشة في أنها تقدم بعدًا عمليًّا، يربط بين الرؤية والتطبيق، ويسهم في تطوير أدوات التأثير، بما ينسجم مع التحولات الرقمية. وهي تعكس توجهًا نحو الانتقال من الحضور العفوي إلى بناء تأثير منظم قادر على التفاعل مع القضايا الكبرى بفاعلية.

٢٧٤. معركة إعادة كتابة الثورة - يناير تحت حصار الدراما

يركز هذا العمل على البعد الثقافي في تشكيل الوعي، من خلال تحليل دور الدراما والإنتاج الفني في إعادة تقديم ثورة يناير. يوضح كيف يتم توظيف الأعمال الفنية لإعادة صياغة الذاكرة الجمعية، وتحويل الثورة من لحظة أمل إلى صورة فوضوية مشوشة، بما يؤثر على إدراك الأجيال الجديدة لها. كما يناقش العلاقة بين الفن والسياسة، وكيف تتحول

الثقافة إلى أداة لإعادة بناء الرواية الرسمية. ويبرز أن المعركة لم تعد على الحدث ذاته، بل على معناه في الوعي العام. ويؤكد أن حماية الذاكرة ليست مسألة تاريخية فقط، بل جزء من الصراع على المستقبل، لأن ما يُنسى أو يُشوَّه يفقد قدرته على الإلهام.

٢٧٥. الإعلام والسياسة - من التوجيه إلى إعادة تشكيل الإدراك

يتناول هذا الإصدار التحول العميق في وظيفة الإعلام، حيث لم يعد دوره مقتصرًا على نقل الوقائع أو توجيه الرأي العام بصورة مباشرة، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل الإدراك ذاته. يوضح كيف تُبنى القناعات عبر التكرار، وانتقاء الزوايا، وإعادة تأطير الأحداث بما يخدم سرديات محددة، حتى تتحول الرواية إلى "واقع" في وعي الجمهور. كما يناقش تداخل الإعلام مع السياسة، بحيث لم يعد فصل أحدهما عن الآخر ممكنًا، بل أصبح كل قرار سياسي مصحوبًا بإدارة إعلامية دقيقة. ويؤكد أن فهم هذا التحول شرط أساسي لأي فاعل يسعى للتأثير، لأن تجاهل آليات تشكيل الإدراك يعني العمل داخل واقع يُصاغ من خارج الفاعلين أنفسهم.

٢٧٦. الدراما كأداة لإعادة هندسة الوعي

يحلل هذا الإصدار الدور المتنامي للدراما بوصفها إحدى أخطر أدوات التأثير الثقافي، حيث لا تكتفي بعرض قصص أو أحداث، بل تعيد صياغة القيم والرموز والتصورات الذهنية للجمهور. يوضح كيف تُستخدم الدراما لإعادة تعريف التاريخ، وتوجيه المشاعر، وبناء نماذج سلوكية تتسلل إلى الوعي دون مقاومة مباشرة. كما يناقش قدرتها على ترسيخ سرديات معينة على المدى الطويل، بما يجعلها أداة إستراتيجية تتجاوز اللحظة الإعلامية السريعة. ويبرز أن الغياب عن هذا المجال يترك فراغًا تملؤه روايات مضادة، ما يستدعي حضورًا واعيًا قادرًا على إنتاج محتوى يجمع بين الجاذبية والعمق، ويؤثر في الوعي دون أن يفقد اتصاله بالواقع.

٢٧٧. الاحتجاج على أبواب الدولة - مشروعية الإغلاق الرمزي للسفارات

يتناول هذا العمل أحد أشكال الاحتجاج المعاصرة التي ظهرت مع تصاعد الفعل الشعبي، حيث يلجأ المحتجون إلى الإغلاق الرمزي للسفارات بوصفه وسيلة ضغط تعكس رفضًا لسياسات معينة. يناقش هذا الشكل من الاحتجاج من زاويتين: القانونية، حيث يثير تساؤلات حول حدود المشروعية، والسياسية، حيث يعكس انتقال الفعل من التعبير إلى التأثير. كما يوضح أن هذه الممارسات تعبر عن تطور في أدوات الاحتجاج، بما يتجاوز التظاهر التقليدي إلى أساليب أكثر رمزية وتأثيرًا. ويطرح ضرورة فهم هذه الأدوات ضمن سياق

أوسع، يربط بين التعبير الشعبي وحدود النظام الدولي، ويكشف عن تحولات في علاقة الشارع بالدولة وممثلياتها.

٢٧٨. حصانة السفارات وحدودها - القانون الدولي في مواجهة الفعل الشعبي

يحلل هذا الإصدار التوتر القائم بين مبادئ القانون الدولي، خاصة ما يتعلق بحصانة البعثات الدبلوماسية، وبين تصاعد الفعل الشعبي في لحظات الغضب السياسي. يوضح كيف وضعت الاتفاقيات الدولية هذه الحصانة لضمان استقرار العلاقات بين الدول، لكنها تواجه تحديات حين تتحول السفارات إلى رموز لسياسات مرفوضة شعبيًّا. كما يناقش حدود هذه الحصانة في الواقع العملي، وإلى أي مدى يمكن للدولة المضيفة أو المجتمع تجاوزها. ويبرز أن هذه الإشكالية تعكس فجوة بين النص القانوني والواقع السياسي، حيث تتقدم الاعتبارات الأخلاقية والشعبية أحيانًا على الالتزامات الرسمية، ما يفتح نقاشًا أوسع حول طبيعة القانون الدولي وحدود فاعليته.

٢٧٩. ورقة بحثية: الحملة الجديدة على الإسلام - كيف نواجهها؟

تتناول هذه الورقة تصاعد موجات الاستهداف للإسلام في الخطاب السياسي والإعلامي العالمي، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على صور نمطية تقليدية، بل تطور إلى بناء سرديات متكاملة تُقدِّم الإسلام بوصفه تهديدًا حضاريًّا وأمنيًّا، وتُوظَّف في تبرير سياسات الإقصاء والتدخل. تحلل الورقة أدوات هذه الحملة، من صناعة المفاهيم إلى توظيف الأحداث، ومن الإعلام إلى مراكز التفكير، وتكشف عن تداخل البعد الثقافي مع الحسابات السياسية والإستراتيجية. كما تطرح مسارات المواجهة، عبر بناء خطاب معرفي متماسك، وتفعيل الحضور الإعلامي المؤثر، وتعزيز التواصل مع المجتمعات المختلفة، بدل الاكتفاء بردود الفعل الدفاعية. وتؤكد أن المواجهة الفعالة لا تكون بالإنكار أو الانفعال، بل بفهم عميق للسياق، وإنتاج سردية بديلة قادرة على تفكيك الاتهامات، وإبراز القيم الحضارية للإسلام في سياق عالمي معقد.

٢٨٠. الفضاء العام في العالم العربي - بين السيطرة والانفجار

يرصد هذا العمل حالة الفضاء العام في العالم العربي، بوصفه ساحة صراع مستمر بين محاولات السيطرة الرسمية وحالات الانفجار الشعبي المفاجئ. يوضح كيف تسعى الأنظمة إلى ضبط هذا الفضاء عبر أدوات أمنية وإعلامية وتشريعية، بهدف تقليص مساحات التعبير والتنظيم. في المقابل، يبرز أن هذا الضغط لا يلغي التوتر، بل قد يؤدي إلى تراكمه

بشكل خفي، لينفجر في لحظات غير متوقعة. كما يناقش هشاشة الاستقرار القائم على القمع، ويبين أن غياب القنوات الطبيعية للتعبير يدفع المجتمعات إلى البحث عن بدائل قد تكون أكثر حدة. ويؤكد أن فهم هذا التوازن بين السيطرة والانفجار ضروري لقراءة المستقبل.

٢٨١. المجال العام بعد الثورات - إعادة التشكل أم الإغلاق الكامل؟

يتناول هذا الإصدار مصير المجال العام في أعقاب الثورات العربية، حيث شهد تحولات متباينة بين الانفتاح المؤقت ثم العودة إلى الإغلاق في كثير من الحالات. يناقش ما إذا كانت هذه المرحلة تمثل نهاية المجال العام أم مجرد إعادة تشكيل له في صور جديدة أقل وضوحًا. كما يوضح كيف انتقلت بعض أشكال التعبير إلى الفضاء الرقمي أو إلى مساحات غير تقليدية، رغم محاولات التضييق. ويطرح سيناريوهات متعددة، بين استمرار الإغلاق الرسمي، أو عودة تدريجية لمساحات التعبير بفعل الضغوط الاجتماعية والسياسية. ويؤكد أن المجال العام لا يختفي تمامًا، بل يعيد إنتاج نفسه بأشكال تتناسب مع طبيعة المرحلة.

٢٨٢. جيل Z والسياسة في زمن المنصات

يحلل هذا العمل علاقة جيل Z بالسياسة في ظل هيمنة المنصات الرقمية، حيث لم تعد المواقف تُبنى عبر الأحزاب أو المؤسسات التقليدية، بل عبر محتوى سريع ومتدفق. يوضح كيف يتشكل الوعي السياسي لهذا الجيل من خلال التفاعل اليومي مع القضايا عبر وسائل التواصل، بما يمنحه قدرة على الوصول، لكنه يعرضه أيضًا للتضليل والتبسيط. كما يناقش طبيعة هذا الانخراط، الذي يميل إلى اللحظية والرمزية أكثر من العمل التنظيمي طويل المدى. ويبرز أن فهم هذا التحول ضروري لإعادة بناء العمل السياسي، بحيث يستوعب أدوات العصر، دون أن يفقد العمق أو القدرة على الاستمرار.

٢٨٣. ورشة بناء السيناريوهات السياسية

تمثل هذه الورشة تدريبًا عمليًّا على الانتقال من قراءة الواقع إلى استشراف المستقبل، عبر بناء سيناريوهات متعددة تقوم على تحليل المعطيات وتوقع المسارات المحتملة. تركز على تنمية القدرة على التفكير المركب، وربط الأحداث ببعضها، وفهم التفاعلات التي قد تنتج عنها. كما تعلّم المشاركين كيفية التعامل مع عدم اليقين، وعدم الاكتفاء بتوقع واحد، بل إعداد بدائل متعددة للتعامل مع مختلف الاحتمالات. وتبرز أهمية هذا النوع من التفكير في بيئة سياسية متغيرة، حيث لا يكفي فهم الحاضر دون تصور ما قد يأتي بعده، بما يعزز القدرة على التخطيط واتخاذ القرار.

٢٨٤. ورشة إدارة الحملات الرقمية السياسية

تركز هذه الورشة على بناء مهارات إدارة الحملات الرقمية بوصفها أداة مركزية في التأثير المعاصر، حيث تنتقل المعركة إلى الفضاء الإلكتروني. تتناول كيفية صياغة الرسائل، وتحديد الجمهور المستهدف، واختيار التوقيت المناسب للنشر، إضافة إلى فهم آليات الانتشار والتفاعل. كما تناقش أهمية التنسيق بين المحتوى والمنصات المختلفة، بما يحقق أكبر قدر من التأثير. وتؤكد أن النجاح في هذا المجال لا يعتمد على كثافة النشر فقط، بل على جودة الرسالة ودقتها، وقدرتها على الوصول إلى الجمهور وإقناعه، ما يجعل العمل الرقمي جزءًا لا يتجزأ من أي مشروع يسعى للتأثير.

٢٨٥. ورشة التحليل الإستراتيجي للأزمات

تقدم هذه الورشة أدوات عملية لفهم الأزمات بوصفها ظواهر مركبة تتداخل فيها عوامل متعددة، من سياسية واقتصادية واجتماعية. تركز على كيفية تفكيك الأزمة إلى عناصرها الأساسية، وتحليل الأطراف الفاعلة، ومصالحها، ومساراتها المحتملة. كما تدرب المشاركين على اتخاذ القرار في ظروف ضاغطة، حيث تتقلص المعلومات ويتسارع الزمن. وتبرز أهمية التفكير الهادئ والمنهجي في مواجهة الأزمات، بدلًا من الانفعال أو الارتجال، بما يعزز القدرة على التعامل مع التعقيد، وتحويل التحديات إلى فرص.

٢٨٦. ورشة تمكين الشباب في العمل العام

تستهدف هذه الورشة إعداد الشباب للانخراط في العمل العام، من خلال بناء مهارات القيادة، والتواصل، والعمل الجماعي. تركز على تحويل الوعي إلى ممارسة، بحيث لا يبقى الاهتمام بالقضايا العامة في حدود التفاعل النظري أو الرقمي، بل يتحول إلى مبادرات عملية. كما تناقش التحديات التي تواجه الشباب، من ضعف الخبرة إلى ضيق المساحات المتاحة، وتطرح آليات للتغلب عليها. وتؤكد أن تمكين الشباب لا يعني فقط إشراكهم، بل تأهيلهم ليكونوا فاعلين قادرين على تحمل المسؤولية، والمساهمة في صناعة التغيير بصورة واعية ومنظمة.

٢٨٧. مبادرة الشباب - "نحو عالم أفضل" بمناسبة مونديال قطر

تعكس هذه المبادرة وعيًا متقدمًا بقدرة الأحداث العالمية الكبرى على أن تكون منصات للتأثير الثقافي والإنساني، حيث جرى توظيف زخم مونديال قطر لبناء خطاب إيجابي موجه للشباب. ركزت على تعزيز قيم التعايش، والانفتاح، والعمل المشترك بين الشعوب، مع تقديم

نموذج حضاري يعكس هوية المنطقة بصورة متوازنة. كما سعت إلى تحويل لحظة رياضية عالمية إلى مساحة للحوار والتقارب، بدلًا من أن تبقى مجرد حدث ترفيهي عابر. وتبرز أهمية المبادرة في ربط الحضور الشبابي بالقضايا الكبرى، وإدماجهم في خطاب عالمي يتجاوز الحدود، بما يعزز دورهم كفاعلين في تشكيل صورة أوطانهم وثقافتهم.

٢٨٨. مبادرة - "مرحبًا أخي" - للتعايش بين الحضارات والأمم

تسعى هذه المبادرة إلى بناء جسور تواصل بين الشعوب والثقافات، في مواجهة تصاعد خطاب الكراهية والانغلاق. تنطلق من فكرة بسيطة لكنها عميقة، تقوم على إعادة الاعتبار لقيم التعارف والاحترام المتبادل، بعيدًا عن الصور النمطية والصراعات المؤدلجة. كما تعمل على خلق مساحات حوار إنساني، تتيح التعرف على الآخر من خلال التجربة المباشرة، لا عبر الوسائط المشوهة. وتكتسب أهميتها من كونها تعالج جانبًا غير مباشر من الصراع، يتمثل في بناء التصورات الذهنية، حيث لا يقل التفاهم الثقافي أهمية عن التوازنات السياسية، في بناء عالم أكثر استقرارًا وتعاونًا.

٢٨٩. ندوة - ماذا يجب على الشباب بعد ثماني سنوات من رحيل مبارك؟

تناقش هذه الندوة سؤالًا محوريًّا يتعلق بدور الشباب بعد مرور سنوات على لحظة الثورة، حيث تتراجع الحماسة الأولى وتبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في المسار. تركز على كيفية الانتقال من حالة التفاعل العاطفي إلى العمل المنظم، ومن رد الفعل إلى بناء مشاريع طويلة الأمد. كما تناقش التحديات التي واجهت الشباب، من الإحباط إلى ضيق المساحات، وتطرح بدائل عملية لاستعادة الفاعلية. وتبرز أهمية هذه الندوة في ربط التجربة الماضية بآفاق المستقبل، بما يمنح الجيل الجديد القدرة على التعلم من الأخطاء دون الوقوع في حالة من العزوف أو الانكفاء.

٢٩٠. ندوة - التيار الإسلامي والمستقبل

تتناول هذه الندوة مستقبل التيار الإسلامي في ظل تحولات عميقة، فرضت إعادة النظر في أدواته وخطابه وأولوياته. تناقش مسارات التجديد الممكنة، سواء على المستوى الفكري أو السياسي أو التنظيمي، وتطرح تساؤلات حول القدرة على التكيف مع بيئة أكثر تعقيدًا. كما تبرز التحديات المرتبطة بالعلاقة مع الدولة والمجتمع والنظام الدولي، وتؤكد أن المستقبل لا يمكن بناؤه بنفس الأدوات القديمة. وتكمن أهمية هذه الندوة في كونها تفتح نقاشًا استشرافيًّا، يتجاوز تقييم الماضي إلى محاولة صياغة رؤية قادرة على التعامل مع المتغيرات.

٢٩١. ندوة - الإسلاميون والسياسة

تناقش هذه الندوة العلاقة المركبة بين الإسلاميين والممارسة السياسية، بين ضرورات الواقع ومتطلبات الالتزام الفكري. تتناول إشكاليات المشاركة، وحدود التحالفات، وإدارة السلطة والمعارضة، مع التركيز على التحديات التي كشفتها التجارب العملية. كما تطرح تساؤلات حول كيفية الجمع بين القيم والمصالح، دون الوقوع في التناقض أو التنازل غير المنضبط. وتبرز أهمية هذا النقاش في الانتقال من الجدل النظري إلى فهم واقعي للممارسة، بما يساعد على تطوير أداء سياسي أكثر نضجًا وقدرة على الاستمرار.

٢٩٢. إستراتيجيات استعادة تفاعل الشباب مع الحركات الإسلامية

يقدم هذا العمل مقاربة عملية لإعادة بناء العلاقة بين الشباب والحركات الإسلامية، بعد أن شهدت تراجعًا ملحوظًا في التأثير والتفاعل. ينطلق من تحليل أسباب هذا التراجع، سواء المرتبطة باللغة المستخدمة، أو الأدوات التقليدية، أو غياب الاستجابة لتغيرات الوعي. ويطرح إستراتيجيات تقوم على تطوير الخطاب، وتبني أدوات حديثة، وإتاحة مساحات أوسع للمشاركة والتعبير. كما يؤكد أن استعادة التفاعل لا تتحقق بالشعارات، بل بفهم حقيقي لاحتياجات الشباب وتطلعاتهم، وربط ذلك بمشروع واضح يمنحهم دورًا فعليًّا.

٢٩٣. إعادة بناء الخطاب الإسلامي الموجه للأجيال الجديدة

يركز هذا العمل على ضرورة تطوير خطاب قادر على التواصل مع الأجيال الجديدة، التي تختلف في أدواتها وتوقعاتها وطريقة تلقيها للمعرفة. يوضح أن المشكلة لا تكمن في القيم ذاتها، بل في طريقة تقديمها، حيث لم يعد الخطاب التقليدي قادرًا على الإقناع أو الجذب. ويدعو إلى خطاب أكثر واقعية وصدقًا، يتفاعل مع الأسئلة الحقيقية للشباب، ويستخدم أدوات العصر دون أن يفقد عمقه. كما يبرز أهمية الجمع بين البعد القيمي والقدرة على التفسير والتحليل، بما يجعل الخطاب أداة تأثير حقيقية لا مجرد تكرار للمألوف.

٢٩٤. أزمة الثقة بين الشباب والحركات الإسلامية

يشخص هذا العمل واحدة من أخطر الإشكاليات التي تواجه الحركات الإسلامية، وهي تراجع الثقة لدى قطاع واسع من الشباب. يوضح أن هذه الأزمة نتجت عن تراكمات متعددة، من فجوة الخطاب، إلى الإخفاقات العملية، إلى ضعف الشفافية والتواصل. كما يناقش كيف تحولت هذه الفجوة إلى حالة من النفور أو اللامبالاة، دون أن تعني بالضرورة رفض القيم

الأساسية. ويطرح مجموعة من المداخل لإعادة بناء الثقة، تقوم على الصدق، والانفتاح، وإشراك الشباب في صناعة القرار، بما يعيد العلاقة من التبعية إلى الشراكة.

٢٩٥. كيف يمكن استعادة الحضور في المجال العام؟

يطرح هذا العمل سؤالًا عمليًّا حول كيفية استعادة الفاعلية في المجال العام، بعد فترات من التراجع أو الإقصاء. يناقش أن الحضور لا يرتبط فقط بالمساحات المتاحة، بل بالقدرة على استثمارها بذكاء، وبناء شبكات تأثير متعددة. كما يبرز أهمية التنوع في الأدوات، من العمل المجتمعي إلى الإعلامي، وعدم الاكتفاء بنمط واحد من الفعل. ويؤكد أن استعادة الحضور تتطلب رؤية واضحة، وصبرًا في البناء، وقدرة على التكيف مع القيود، بما يحول التحديات إلى فرص تدريجية للتأثير.

٢٩٦. المهاجرون العرب بين الاندماج والحفاظ على الهوية

يتناول هذا العمل التحدي الذي يواجه المهاجرين العرب في تحقيق التوازن بين الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة والحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية. يوضح أن الاندماج لا يعني الذوبان، كما أن الحفاظ على الهوية لا يعني الانغلاق. كما يناقش التحديات المرتبطة بالتمييز، واختلاف القيم، وضغوط الحياة اليومية، ويطرح نماذج للتعايش الإيجابي الذي يجمع بين الانفتاح والاعتزاز بالذات. وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعكس تجربة إنسانية معاصرة، تتقاطع فيها قضايا الهوية والسياسة والثقافة.

٢٩٧. تأثير المنفى على الوعي السياسي العربي

يحلل هذا العمل أثر المنفى في تشكيل الوعي السياسي، حيث يعيش الفرد حالة مزدوجة بين التحرر من القيود والاغتراب عن الواقع الأصلي. يوضح كيف يتيح المنفى مساحة أوسع للتفكير والنقد، لكنه قد يخلق أيضًا فجوة بين الفاعل وبيئته الاجتماعية. كما يناقش تأثير هذه الحالة على إنتاج الأفكار والمواقف، وعلى القدرة على التأثير في الداخل. ويبرز أن المنفى ليس مجرد حالة جغرافية، بل تجربة معقدة تعيد تشكيل الرؤية، وقد تتحول إلى مصدر قوة إذا أُحسن توظيفها، أو إلى حالة من الانفصال إذا لم تُدار بوعي.

٢٩٨. مشروع - هويتنا (منصة إلكترونية لتعميق الهوية)

يمثل هذا المشروع محاولة واعية لبناء منصة رقمية تفاعلية تخاطب الأجيال الجديدة بلغة معاصرة، وتعيد تقديم الهوية الإسلامية في إطار يجمع بين الأصالة والانفتاح. ينطلق من إدراك أن معركة الهوية لم تعد تُخاض فقط في المؤسسات التقليدية، بل في الفضاء الرقمي

الذي تتشكل فيه القناعات وتُعاد صياغة الانتماءات. ركز المشروع على إنتاج محتوى معرفي وإبداعي يتجاوز الطرح الوعظي، ويعتمد على التفاعل والمشاركة، بما يحول المستخدم من متلقٍ إلى فاعل. كما سعى إلى تقديم نموذج عملي لتوظيف التكنولوجيا في خدمة الهوية، دون الوقوع في الانغلاق أو القطيعة مع العالم. ويبرز أن الحفاظ على الهوية لا يتحقق بالشعارات، بل ببناء وعي متجدد قادر على التفاعل مع التحديات بثقة ومرونة.

٢٩٩. مشروع - أمة واحدة (قاعدة بيانات الجالية العربية في تركيا)

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للجالية العربية في تركيا، بما يسهم في فهم واقعها وتحدياتها، وتحويل وجودها من حالة فردية مشتتة إلى قوة اجتماعية منظمة. لم يقتصر على الجانب الإحصائي، بل سعى إلى بناء شبكة تواصل تتيح التنسيق بين الأفراد والمؤسسات، وتفتح المجال لمبادرات مشتركة تعزز الاندماج الإيجابي. كما ركز على معالجة مشكلات الجالية عبر أدوات حديثة تربط بين البيانات والفعل، وتدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة. ويعكس المشروع إدراكًا متقدمًا لأهمية التنظيم المجتمعي في بيئات الاغتراب، حيث تتحول المعرفة المنظمة إلى مصدر قوة. ويؤكد أن بناء المجتمعات يبدأ من فهمها، وأن إدارة هذا الفهم هي المدخل الحقيقي للتأثير.

٣٠٠. ورقة بحثية - البطالة وانعكاساتها على توجهات الشباب في مصر

تناولت هذه الورقة البطالة بوصفها عاملًا مركزيًّا في تشكيل وعي الشباب، يتجاوز بعدها الاقتصادي ليطال الأبعاد السياسية والاجتماعية. حللت كيف يؤدي غياب الفرص إلى الإحباط، أو الهجرة، أو البحث عن مسارات بديلة قد تكون احتجاجية أو انعزالية. كما ناقشت العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاستقرار العام، حيث يصبح الشباب أكثر عرضة للتأثر بالأفكار الحادة في ظل انسداد الأفق. وأبرزت أن البطالة لا يمكن قراءتها كمؤشر اقتصادي فقط، بل كعنصر مؤثر في المزاج العام واتجاهات المجتمع. وتكشف هذه المعالجة أهمية الربط بين السياسات الاقتصادية وبنية الوعي، حيث لا يمكن بناء استقرار حقيقي دون معالجة جذور الأزمات الاجتماعية التي تؤثر مباشرة في تشكيل الأجيال الجديدة.

خاتمة

سيناريوهات ما بعد الاستقرار الهش

لا يُختزل الصراع في عالم اليوم في موازين القوة الصلبة وحدها، بل يمتد إلى فضاءات أكثر عمقًا وتعقيدًا، حيث يتشكل الوعي، وتُبنى القناعات، وتُعاد صياغة الإدراكات. لقد كشف هذا الفصل أن معركة الوعي لم تعد هامشًا تابعًا للصراع السياسي، بل أصبحت ساحته الأكثر حساسية وتأثيرًا، وأن السيطرة على المجال العام لم تعد تمر فقط عبر أدوات القمع المباشر، بل عبر إعادة تشكيل العقول، وتوجيه المشاعر، وإدارة السرديات.

أظهر الواقع أن الفضاء الرقمي فتح آفاقًا غير مسبوقة للتأثير، لكنه في الوقت ذاته أوجد حالة من السيولة والتشظي، جعلت الوعي عرضة للتلاعب والتوجيه. وفي هذا السياق، لم يعد الحضور كافيًا، بل بات المطلوب هو الفعل الواعي المنظم، القادر على تحويل الأدوات إلى تأثير، والمضامين إلى قوة ناعمة تعيد التوازن في معركة الإدراك.

كما بيّنت التحولات الجيلية، خاصة مع صعود جيل Z، أن الأطر التقليدية للعمل السياسي والفكري لم تعد قادرة على الاستيعاب أو التأثير، وأن الفجوة بين الحركات والشباب ليست في القيم بقدر ما هي في اللغة والأدوات والقدرة على الفهم. وهو ما يفرض مراجعات عميقة تتجاوز الشكل إلى جوهر الخطاب وبنيته.

وفي المقابل، كشفت التجربة أن المجال العام، رغم محاولات الإغلاق والسيطرة، يظل قابلًا لإعادة التشكل والانفجار، وأن الوعي الجمعي لا يُلغى بل يُعاد تشكيله، وقد يبقى في حالة كمون حتى تتوافر لحظة الانبعاث. وهو ما يجعل الاستثمار في الوعي، وبناء السردية، وتمكين الشباب، خيارًا إستراتيجيًّا لا يمكن تجاوزه.

إن استعادة الفاعلية في هذا المجال لا تتحقق بردود الفعل، بل ببناء مشروع متكامل يجمع بين الفكرة والأداة، بين القيم والتقنية، بين الوعي والتنظيم. فالمستقبل في جوهره هو معركة على الإدراك، ومن يملك القدرة على فهمه وتشكيله، يملك مفتاح التأثير في مساراته.

تكشف قراءة المسارات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة أن التحولات التي بدأت مع موجات الربيع العربي لم تكن لحظة عابرة في تاريخ المنطقة، بل كانت بداية لمسار طويل من التغيرات العميقة التي لا تزال تتشكل ملامحها حتى اليوم. فالثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية لم تؤدِّ في معظم الحالات إلى بناء نظم سياسية مستقرة، لكنها في الوقت نفسه لم تُنهِ الديناميات الاجتماعية والسياسية التي أطلقتها. فقد تركت تلك اللحظة أثرًا عميقًا في الوعي السياسي للمجتمعات، وأعادت طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة السلطة، وحدود الدولة، وحقوق المجتمع في المشاركة السياسية.

لقد أظهرت التجربة أن المجتمعات التي دخلت في لحظات ثورية لا تعود بسهولة إلى ما كانت عليه قبلها. فحتى عندما تنجح الأنظمة السياسية في استعادة السيطرة على المجال العام، تبقى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت إلى الاحتجاج قائمة، بل قد تتفاقم في بعض الأحيان نتيجة الضغوط الاقتصادية وتراجع فرص المشاركة السياسية. ومن هنا فإن قراءة المستقبل السياسي للمنطقة لا يمكن أن تنطلق من افتراض عودة الاستقرار التقليدي، بل من إدراك أن المنطقة تعيش مرحلة انتقالية طويلة قد تتخللها موجات متعددة من التغيير.

كما أن السياق الدولي والإقليمي الذي تتحرك فيه هذه المجتمعات أصبح أكثر تعقيدًا مما كان عليه في السابق. فالأزمات الاقتصادية العالمية، والتحولات في موازين القوة الدولية، والصراعات الإقليمية المتعددة، كلها عوامل تؤثر في قدرة الدول على إدارة الأزمات الداخلية. وفي كثير من الأحيان تتداخل هذه العوامل الخارجية مع الضغوط الداخلية لتخلق بيئات سياسية قابلة للاهتزاز.

ومن خلال قراءة هذه المعطيات يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المستقبلية التي تساعد على فهم الاتجاهات المحتملة للتحولات السياسية في المنطقة.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن الضغوط الاقتصادية والسياسية في المنطقة مرشحة للاستمرار خلال السنوات القادمة. فالكثير من الدول العربية تواجه تحديات اقتصادية كبيرة تتعلق بارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الديون العامة، وتراجع مستويات الخدمات الأساسية. وهذه التحديات الاقتصادية غالبًا ما تتحول إلى عوامل ضغط سياسي عندما تترافق مع انسداد المجال العام وغياب آليات فعالة للمشاركة السياسية.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في احتمال ظهور موجات احتجاج جديدة في بعض دول المنطقة. فقد كشفت التجربة السابقة أن الاحتجاجات لا تنشأ دائمًا بشكل تدريجي يمكن التنبؤ به، بل قد تظهر بصورة مفاجئة عندما تتقاطع الأزمات الاقتصادية مع الشعور بالظلم أو غياب العدالة. كما أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ساهم في تسريع عملية التعبئة السياسية ونقل الخبرات الاحتجاجية بين المجتمعات المختلفة.

ويشير استنتاج ثالث إلى أن التحولات السياسية في المنطقة أصبحت مرتبطة بعوامل إقليمية ودولية. فالصراعات الإقليمية والتنافس بين القوى الكبرى يمكن أن يؤثرا في مسار الأزمات الداخلية، سواء عبر الدعم السياسي لبعض الأطراف أو عبر التدخل المباشر في بعض الحالات.

كما تكشف التجربة أن قدرة الأنظمة السياسية على الاستمرار لم تعد تعتمد فقط على أدوات السيطرة الأمنية، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بقدرتها على إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. فالدول التي تستطيع تقديم حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي والخدمات العامة تكون أكثر قدرة على احتواء الضغوط السياسية.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكن الانتقال إلى مستوى أعمق من التحليل يتمثل في الخلاصات المستقبلية التي تعكس طبيعة المرحلة القادمة في المنطقة.

ثانيًا: الخلاصات:

أولى هذه الخلاصات أن التحولات السياسية في المنطقة لن تتوقف. فالمجتمعات العربية التي دخلت في مسار التغيير منذ العقد الماضي لم تعد كما كانت قبل تلك اللحظة. وقد أدى انتشار الوعي السياسي بين قطاعات واسعة من الشباب إلى رفع سقف التوقعات المتعلقة بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن مسار التغيير في المنطقة قد يكون طويلًا ومتعرجًا. فالتاريخ السياسي يظهر أن التحولات الكبرى غالبًا ما تمر بمراحل متعددة من الصعود والتراجع قبل أن تصل إلى شكل أكثر استقرارًا. ومن هنا فإن فشل بعض التجارب الثورية لا يعني نهاية مسار التغيير، بل قد يكون جزءًا من عملية تاريخية أطول لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى أن التحولات السياسية لا تتحدد فقط بالعوامل السياسية المباشرة، بل ترتبط أيضًا بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها المجتمعات. فصعود الأجيال الجديدة، وانتشار التعليم، وتوسع الفضاء الرقمي، كلها عوامل تسهم في إعادة تشكيل الوعي السياسي وفي خلق مطالب جديدة تتعلق بالحرية والكرامة والعدالة.

كما تكشف هذه المرحلة أن الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يتحقق عبر السيطرة الأمنية وحدها، بل يحتاج إلى بناء عقد اجتماعي جديد يوازن بين متطلبات الأمن وحقوق المجتمع في المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية.

ومن هذه الخلاصات يمكن الانتقال إلى التوجيهات الإستراتيجية التي قد تساعد على التعامل مع التحولات المستقبلية.

ثالثًا: التوجيهات:

أول هذه التوجيهات يتمثل في الاستعداد لسيناريوهات متعددة للتحول السياسي. فالمستقبل في منطقة تمر بمرحلة انتقالية غالبًا ما يكون مفتوحًا على احتمالات مختلفة. ومن هنا فإن التفكير الإستراتيجي يتطلب بناء سيناريوهات متعددة تأخذ في الاعتبار تغير موازين القوى والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بـ بناء أدوات لإدارة التحولات السياسية بدل الاكتفاء بردود الفعل. فالقوى السياسية التي ترغب في التأثير في مستقبل المنطقة تحتاج إلى تطوير قدراتها في مجالات التحليل الإستراتيجي وبناء التحالفات وإدارة الأزمات.

ويشمل ذلك أيضًا الاستثمار في بناء القيادات السياسية القادرة على التعامل مع البيئات المعقدة، إضافة إلى تطوير مؤسسات فكرية وبحثية تساعد على فهم الاتجاهات المستقبلية وصياغة السياسات المناسبة.

كما يبرز توجيه آخر يتعلق بأهمية التركيز على بناء القاعدة المجتمعية لأي مشروع سياسي. فالمجتمعات التي تمتلك مؤسسات تعليمية وثقافية واقتصادية قوية تكون أكثر قدرة على إدارة التحولات السياسية بصورة سلمية ومستقرة.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف مجمل هذه الاستنتاجات والخلاصات والتوجيهات أن المنطقة العربية تدخل مرحلة طويلة من التحولات السياسية التي قد لا تظهر نتائجها النهائية في المدى القريب. فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التغيرات في الوعي السياسي للأجيال الجديدة، تجعل من الصعب العودة إلى أنماط الاستقرار التقليدي التي سادت في العقود الماضية.

ومن هنا فإن التحدي الأساسي الذي يواجه دول المنطقة وقواها السياسية يتمثل في القدرة على إدارة هذه التحولات بدل الاكتفاء بمحاولة احتوائها. فالمستقبل لن يتشكل فقط عبر توازنات القوة القائمة، بل عبر قدرة المجتمعات على بناء نظم سياسية أكثر مرونة وعدالة.

وبذلك يصبح التفكير في سيناريوهات التحول السياسي ضرورة إستراتيجية لفهم الاتجاهات القادمة والاستعداد لها. فالمجتمعات التي تستطيع قراءة المستقبل بوعي وتطوير أدوات للتعامل معه ستكون أكثر قدرة على تحويل الأزمات إلى فرص، وعلى بناء مسارات جديدة نحو الاستقرار والتنمية.

الفصل الثامن

الثورات العربية

(المسار، الانكسار، وآفاق الاستئناف)

مقدمة:

يشكّل هذا الفصل محاولة حثيثة للعودة إلى أكثر لحظات التاريخ العربي المعاصر كثافةً وارتباكًا وتأثيرًا، لا بوصفها ذكرى قريبة أو تجربة سياسية فحسب، بل باعتبارها لحظة كاشفة لبنية الدولة، وطبيعة المجتمع، وحدود الفعل السياسي، وإمكانات التغيير. فالثورات العربية لم تكن مجرد موجة احتجاج عابرة، ولا حدثًا استثنائيًّا يمكن عزله عن سياقه، بل كانت انفجارًا تاريخيًّا لتراكم طويل من الاختلالات الهيكلية التي ظلت كامنة لعقود، حتى وجدت لحظتها المناسبة لتظهر دفعة واحدة، حاملةً معها آمالًا عريضة، وتحديات أعقد، ومآلات أكثر التباسًا مما توقعه الفاعلون أنفسهم.

ينطلق هذا الفصل من إدراك أن الثورات لا تُفهم من لحظة اندلاعها فقط، بل من جذورها العميقة، ومن السياقات التي صنعت شروطها، ومن القوى التي تفاعلت معها دعمًا أو إجهاضًا، ومن البنى التي قاومتها أو أعادت إنتاج نفسها داخلها. ومن هنا، فإن استعراض هذا المسار لا يأتي بوصفه سردًا تاريخيًّا تقليديًّا، بل قراءة تحليلية تتقصّى كيف تشكّل الحدث، ولماذا تعثر، وما الذي بقي منه، وما الذي يمكن استئنافه.

لقد كشفت الثورات العربية، في لحظة اندلاعها، عن طاقة اجتماعية هائلة، وعن قدرة الشعوب على كسر حاجز الخوف، وإعادة تعريف المجال العام، وفرض إرادتها ولو مؤقتًا. غير أن هذه اللحظة، على قوتها، سرعان ما اصطدمت بواقع أكثر تعقيدًا، حيث تداخلت عوامل داخلية وخارجية، وتكشّفت محدودية الأدوات، وظهرت فجوات في الرؤية والتنظيم والقيادة، ما جعل الانتقال من الثورة إلى الدولة أحد أصعب التحديات التي واجهت هذه التجارب.

وفي هذا السياق، لا يتعامل هذا الفصل مع الثورات بوصفها نجاحًا مطلقًا أو فشلًا كاملًا، بل بوصفها عملية تاريخية مركبة، تتداخل فيها لحظات التقدم والتراجع، والإنجاز والإخفاق، والأمل والانكسار. فنجاح الثورة في إسقاط رأس النظام لا يعني بالضرورة قدرتها على بناء نظام بديل، كما أن تعثر المسار السياسي لا يلغي الأثر العميق الذي أحدثته في الوعي الجمعي، ولا يسقط الأسئلة التي طرحتها، والتي لا تزال مفتوحة حتى اليوم.

كما يكشف هذا الفصل عن الدور الحاسم الذي لعبته الدولة العميقة في إعادة توجيه مسارات الثورات، من خلال قدرتها على امتصاص الصدمة، وإعادة تنظيم صفوفها، واستخدام أدواتها المتعددة – من الأمن إلى الإعلام إلى القضاء – لإعادة إنتاج النظام بصيغ جديدة. وفي المقابل، يبرز ضعف القوى الثورية في بناء بدائل مؤسسية، وفي إدارة التعدد، وفي تحويل الزخم الشعبي إلى مشروع سياسي مستدام، ما ساهم في تعميق الفجوة بين الحلم والواقع.

ولا يمكن فهم هذا المسار بمعزل عن الدور الإقليمي والدولي، حيث تحولت الثورات إلى ساحة صراع مفتوح بين قوى تسعى إلى دعم التحول، وأخرى تعمل على إجهاضه أو توجيهه بما يخدم مصالحها. وقد أدى هذا التداخل إلى تعقيد المشهد، وتحويل بعض الساحات إلى حروب مفتوحة، أو إلى نماذج انتقال مشوهة، أو إلى حالات جمود سياسي طويل.

غير أن هذا الفصل لا يقف عند حدود التشخيص، بل يسعى إلى تجاوز ثنائية الانتصار والهزيمة، نحو فهم أعمق لمآلات التجربة، وإمكانات استئنافها. فالثورات، في جوهرها، ليست لحظة عابرة، بل عملية ممتدة، تتراكم فيها الخبرات، وتُعاد فيها صياغة الأدوات، وتُراجع فيها الأفكار، وتُبنى فيها شروط جديدة قد لا تكون متاحة في اللحظة الأولى.

ومن هنا، يطرح هذا الفصل سؤال الاستئناف بوصفه سؤالًا مركزيًّا: هل انتهت الثورات، أم دخلت طورًا جديدًا؟ وهل ما نشهده من هدوء نسبي هو استقرار حقيقي، أم حالة كمون تخفي تحتها أسباب انفجار جديدة؟ وما الشروط التي يجب توافرها حتى يتحول الاحتجاج إلى تغيير، والتغيير إلى بناء مستدام؟

في هذا الإطار، يقدّم الفصل مجموعة من المقاربات التي تحاول إعادة التفكير في مفاهيم مثل السلمية، والتنظيم، والقيادة، والكتلة التاريخية، والعلاقة بين الوعي والفعل، مؤكدًا أن أي محاولة مستقبلية لا يمكن أن تنجح دون استيعاب دروس التجربة السابقة، وتجاوز أخطائها، والبناء على ما تحقق فيها من وعي وخبرة.

كما يؤكد الفصل أن معركة الثورات لم تكن – ولن تكون – معركة سياسية فقط، بل هي معركة وعي بالدرجة الأولى، حيث تتحدد نتائجها بقدرة الفاعلين على فهم الواقع، وتفسيره، والتأثير فيه، وإعادة تشكيل إدراك الجماهير، ومواجهة محاولات التشويه وإعادة كتابة التاريخ. فالذاكرة هنا ليست عنصرًا ثانويًّا، بل جزء من الصراع نفسه، وأداة من أدواته.

وفي المحصلة، لا يسعى هذا الفصل إلى تقديم إجابات نهائية، ولا إلى إغلاق النقاش حول الثورات العربية، بل إلى فتحه على أسس أكثر عمقًا وواقعية، من خلال قراءة تجربة

ممتدة، لا تزال آثارها حاضرة، وأسئلتها قائمة، وإمكاناتها مفتوحة. فهو فصل عن مسار لم يكتمل، وعن تجربة لم تُحسم، وعن مستقبل لم يُكتب بعد، لكنه لا يمكن أن يُفهم أو يُصاغ دون العودة إلى هذه اللحظة المؤسسة، بكل ما حملته من آمال، وما كشفت عنه من حدود، وما تركته من دروس.

٣٠١. قائد ومسيرة - عصام دربالة بين قوة الحق وعمق الفكر

يتناول هذا الإصدار سيرة عصام دربالة بوصفها نموذجًا يجمع بين الصلابة الفكرية والتجربة العملية، حيث لم يكن مجرد قائد تنظيمي، بل صاحب رؤية حاول من خلالها الربط بين الدعوة والسياسة. يبرز العمل كيف تشكلت شخصيته في سياقات معقدة، وكيف أسهم في مسار المراجعات داخل الجماعة الإسلامية، منتقلًا من مرحلة الصدام إلى البحث عن مسارات أكثر وعيًا واتزانًا. كما يكشف عن عمق الطرح الذي قدمه، وقدرته على قراءة التحولات من منظور شرعي وسياسي معًا. يقدّم الإصدار صورة مركبة لقائد عاش التحولات الكبرى، وأسهم في توجيهها، بما يجعله نموذجًا لفهم علاقة الفكر بالفعل، وأهمية القيادة التي تجمع بين الثبات والمرونة.

٣٠٢. الثورات العربية - الجذور، الدوافع، والسياقات التاريخية

يقدم هذا الإصدار قراءة شاملة للثورات العربية، لا بوصفها أحداثًا مفاجئة، بل نتيجة تراكمات طويلة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يحلل الجذور العميقة التي أدت إلى الانفجار، من الاستبداد الممتد إلى غياب العدالة وتآكل الشرعية. كما يربط بين هذه العوامل والسياقات التاريخية التي شكلت وعي المجتمعات، موضحًا أن ما حدث كان تعبيرًا عن لحظة نضج تاريخي. لا يكتفي العمل بالتشخيص، بل يفتح المجال لفهم ديناميكيات التغيير، وكيف تتشكل الثورات في بيئات مختلفة. يمثل هذا الطرح مدخلًا أساسيًّا لفهم ما تلاه من تحولات، ويضع الثورات في سياقها الطبيعي كجزء من مسار تاريخي ممتد.

٣٠٣. الدولة العميقة وإجهاض الثورات العربية

يتناول هذا الإصدار دور ما يُعرف بالدولة العميقة في مواجهة الثورات، موضحًا كيف تعمل شبكات المصالح المتجذرة داخل المؤسسات على إعادة إنتاج النظام القديم. يشرح آليات الإجهاض، من الإعلام إلى القضاء إلى الأجهزة الأمنية، وكيف يتم توظيفها لإعادة السيطرة على المجال العام. يبرز العمل أن الصراع لم يكن بين نظام وثورة فقط، بل بين بنية راسخة ومحاولة تغييرها. كما يكشف عن قدرة هذه الشبكات على التكيف وإعادة التموضع، بما

يجعلها فاعلًا حاسمًا في مسار التحولات. يقدّم هذا التحليل فهمًا أعمق لطبيعة التحديات التي واجهت الثورات، ولماذا تعثرت رغم الزخم الشعبي الكبير.

٣٠٤. الانتقال الديمقراطي المجهض - قراءة في الحالة المصرية

يحلل هذا الإصدار تجربة الانتقال الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير، موضحًا كيف تعثرت هذه العملية رغم توفر لحظة تاريخية نادرة. يبرز التناقض بين التوقعات الشعبية والقدرة المؤسسية على إدارة المرحلة، كما يكشف عن ضعف التوافقات السياسية وغياب الرؤية المشتركة. يناقش أيضًا دور العوامل الداخلية والخارجية في إجهاض المسار، من صراعات النخب إلى تدخلات إقليمية. يقدّم العمل قراءة نقدية لهذه التجربة، تركز على الأخطاء الجوهرية، لا فقط على الأحداث. يمثل هذا الطرح محاولة لاستخلاص الدروس، وفهم شروط نجاح أي انتقال ديمقراطي في بيئات مشابهة.

٣٠٥. "٣٠ يونيو" في مصر - انقلاب مضاد أم ثورة شعبية؟

يناقش هذا الإصدار الجدل الحاد حول أحداث ٣٠ يونيو، محللًا الروايات المتعارضة التي تصفها إما كثورة شعبية أو انقلاب على المسار الديمقراطي. يوضح كيف تشكلت كل رواية، وما الذي تستند إليه من معطيات سياسية وإعلامية. كما يكشف عن دور الفاعلين المختلفين في توجيه الحدث، من مؤسسات الدولة إلى القوى السياسية. يطرح العمل أهمية التمييز بين الحراك الشعبي وتوظيفه سياسيًّا، ويبرز كيف يمكن للأحداث أن تُعاد صياغتها وفق مصالح مختلفة. يقدّم هذا التحليل مدخلًا لفهم طبيعة الصراع على الشرعية، وكيف يتم إنتاجها أو نزعها في لحظات التحول.

٣٠٦. مؤتمر - وداعا شهيد الإرادة الشعبية.. بمناسبة استشهاد الدكتور محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب في مصر

جاء هذا المؤتمر بوصفه لحظة استحضار لرمزية سياسية كثيفة، تتجاوز حدود الشخص إلى دلالات المرحلة بأكملها، حيث ارتبط الحدث بسياق أوسع من الصراع على الإرادة الشعبية ومسار التحول الديمقراطي. ناقشت المداخلات أبعاد التجربة منذ لحظة الصعود إلى لحظة الإقصاء، وما كشفته من تعقيدات العلاقة بين الثورة والدولة، وحدود الانتقال في بيئة غير مستقرة. كما تناولت دلالات الوفاة داخل محبسه، بوصفها مؤشرًا على طبيعة المرحلة وما آلت إليه، وانعكاس ذلك على الوعي الجمعي. لم يتوقف النقاش عند البعد التوثيقي، بل امتد إلى محاولة استخلاص دروس تتعلق بإدارة السلطة، وبناء التوافق، ومواجهة الدولة العميقة. ويعكس المؤتمر في مجمله ارتباط الذاكرة السياسية بالمسار الثوري، حيث لا تُقرأ

الأحداث بوصفها ماضٍ منقطع، بل كجزء من عملية ممتدة، تتشكل فيها الخبرة، وتُعاد صياغة الأسئلة حول المستقبل وإمكانات استئناف الطريق.

٣٠٧. مؤتمر - في ذكرى استشهاد الرئيس المنتخب محمد مرسي.. في الذكرى الأولى لاستشهاده

يبرز هذا المؤتمر البعد الرمزي والسياسي لشخصية الرئيس محمد مرسي، بوصفه أحد أبرز تجليات التحول الديمقراطي القصير في مصر، وما أعقبه من انتكاس حاد. لا يقتصر التوثيق على استحضار سيرته، بل يتجاوز ذلك إلى قراءة دلالات رحيله داخل السجن، وما يحمله من معانٍ تتصل بطبيعة الصراع السياسي وحدوده. يعكس المؤتمر كيف تتحول لحظات التأبين إلى مساحة لإعادة بناء الذاكرة الجماعية، وتأكيد معاني الصمود والشرعية في مواجهة محاولات الطمس أو التشويه. كما يسلط الضوء على التفاعل الشعبي والنخبوي مع الحدث، بما يعكس استمرار حضور القضية في الوعي العام، ويؤكد أهمية حفظ الذاكرة السياسية كجزء من معركة المعنى.

٣٠٨. الديمقراطية حين تُذبح - من مصدق إلى مرسي

يعقد هذا الإصدار مقارنة تاريخية بين تجربتين يفصل بينهما الزمن والجغرافيا، لكن يجمعهما مصير متشابه، حيث تم إجهاض مسارات ديمقراطية ناشئة. يوضح كيف تتكرر الأنماط، من تدخل المؤسسة العسكرية إلى دور القوى الدولية في إعادة تشكيل المشهد. يبرز أن الديمقراطية في هذه السياقات لا تُواجه فقط بتحديات داخلية، بل بشبكة مصالح تخشى نتائجها. كما يناقش حدود التجارب الانتخابية في غياب بنية ديمقراطية متكاملة. يقدم العمل قراءة تتجاوز الحدثين، لتطرح سؤالًا أوسع حول إمكانية ترسيخ الديمقراطية في بيئات غير مستقرة، وما الشروط اللازمة لحمايتها من الانقلاب عليها.

٣٠٩. ثورة يناير - كيف نجح الحلم وتعثر الطريق

يركز هذا الإصدار على لحظة النجاح الأولى لثورة يناير، حين استطاعت الجماهير فرض إرادتها، ثم ينتقل إلى تحليل أسباب التعثر لاحقًا. يوضح التناقض بين الزخم الشعبي الكبير وضعف البنية التنظيمية القادرة على إدارة المرحلة. كما يكشف عن غياب الخبرة السياسية في التعامل مع مؤسسات الدولة، وما أدى إليه ذلك من ارتباك في القرار. يناقش العمل أيضًا دور العوامل المضادة التي سعت لإجهاض المسار. يقدم هذا الطرح قراءة متوازنة، تبرز الإنجاز دون تجاهل الأخطاء، وتفتح المجال لاستخلاص دروس عملية لمستقبل أي تجربة تغيير.

٣١٠. ثورة يناير - بين هزيمة المسار وبقاء الفكرة

يتناول هذا الإصدار المفارقة بين تعثر المسار السياسي للثورة، واستمرار فكرتها في الوعي الجمعي. يوضح أن الهزيمة لم تكن نهاية، بل مرحلة ضمن مسار أطول، حيث بقيت قيم الحرية والكرامة حاضرة في الوجدان. يناقش كيف يمكن للأفكار أن تستمر رغم انكسار التجارب، وأن تعود في لحظات لاحقة بشكل جديد. كما يبرز دور الذاكرة في حفظ هذه الفكرة، ومنع طمسها. يقدم العمل رؤية تتجاوز اللحظة، معتبرًا أن الثورات لا تُقاس بنتائجها المباشرة فقط، بل بأثرها طويل المدى في تشكيل الوعي.

٣١١. ندوة - التيار الإسلامي والربيع العربي بعد عشر سنوات

تناولت هذه الندوة حصيلة عقد كامل من تفاعل التيار الإسلامي مع الربيع العربي، من لحظة الصعود إلى مراحل التعثر والانكسار، مرورًا بتجارب الحكم والمعارضة. ركزت النقاشات على تحليل الأسباب التي قادت إلى هذه المآلات، سواء المرتبطة ببنية الحركات نفسها، أو بطبيعة الدولة، أو بتدخلات الإقليم والنظام الدولي. كما تم التوقف عند نقاط القوة التي برزت خلال التجربة، وفي مقدمتها القدرة على الحشد والامتداد الشعبي، مقابل أوجه القصور في إدارة التحولات المعقدة. وطرحت الندوة تساؤلات حول آفاق المستقبل، وإمكانات استئناف المسار في ضوء ما تراكم من خبرات. وتمثل هذه الندوة محطة تقييمية مهمة، تربط بين التجربة والدرس، وتسهم في إعادة بناء الرؤية تجاه الثورات بوصفها مسارًا ممتدًا لا ينتهي عند لحظة التعثر.

٣١٢. من الميدان إلى الدولة - لماذا فشلت لحظة الانتقال؟

يتناول هذا الإصدار الفجوة بين نجاح الحشد في الميدان، والعجز عن إدارة الدولة بعد ذلك. يوضح أن الانتقال من الثورة إلى بناء المؤسسات يتطلب أدوات مختلفة لم تكن متوفرة. كما يناقش ضعف الخبرة، وتشتت القوى، وغياب الرؤية المشتركة، كعوامل أساسية في الفشل. يبرز العمل أن إدارة الدولة تحتاج إلى تخطيط واستقرار، لا فقط إلى زخم شعبي. يقدم هذا التحليل درسًا مهمًا في أن نجاح الثورة لا يعني بالضرورة نجاح الانتقال، وأن بناء الدولة هو التحدي الأكبر بعد إسقاط النظام.

٣١٣. الإسلاميون بعد الثورة - من الصدارة إلى الإقصاء

يرصد هذا الإصدار التحول الحاد الذي شهدته الحركات الإسلامية بعد ثورات الربيع العربي، حيث انتقلت من موقع الصدارة في المشهد السياسي إلى حالة من الإقصاء الواسع.

يحلل كيف تشكلت لحظة الصعود نتيجة التنظيم والخبرة التراكمية، ثم كيف تراجعت بفعل تعقيدات الحكم، وصراعات الداخل، وضغوط الخارج. يبرز أن المشكلة لم تكن في الوصول إلى السلطة بقدر ما كانت في إدارة المرحلة الانتقالية، والتعامل مع مؤسسات الدولة العميقة. كما يناقش دور التحالفات الهشة، والخطاب السياسي غير المتكيف مع الواقع. يقدم العمل فهمًا ديناميكيًّا لمسار الصعود والانكسار، ويطرح ضرورة إعادة التفكير في أدوات العمل السياسي، بما يتجاوز منطق اللحظة إلى بناء مسار أكثر توازنًا واستدامة.

٣١٤. الإسلاميون في مصر بعد ٢٠١١ - من الثورة إلى الإقصاء

يتناول هذا الإصدار التجربة المصرية بوصفها النموذج الأكثر تعبيرًا عن هذا التحول، حيث انتقل الإسلاميون من قلب الثورة إلى قمة السلطة، ثم إلى الإقصاء الكامل خلال فترة زمنية قصيرة. يحلل أسباب هذا المسار، من ضعف التوافق الوطني إلى سوء تقدير موازين القوى، إضافة إلى تدخلات إقليمية ودولية. يوضح كيف واجهت هذه القوى تحديًا مركبًا بين إدارة الدولة ومواجهة خصوم متجذرين في مؤسساتها. كما يكشف عن فجوة بين الشرعية الانتخابية والقدرة الفعلية على الحكم. يقدم هذا التحليل قراءة نقدية للتجربة، لا بهدف الإدانة، بل لفهم شروط النجاح والفشل في سياقات مشابهة، واستخلاص دروس قابلة للبناء عليها مستقبلًا.

٣١٥. المراجعات بعد الثورة - بين الضرورة والتأخر

يناقش هذا الإصدار مسألة المراجعات الفكرية والسياسية بعد الثورات، موضحًا أنها لم تعد خيارًا، بل ضرورة فرضتها التحولات. يبرز أن التأخر في إجراء هذه المراجعات أدى إلى تعميق الأزمات، حيث استمرت بعض الحركات في العمل بذات الأدوات القديمة في سياقات جديدة. كما يحلل التحديات التي تواجه أي عملية مراجعة، من الخوف من فقدان الهوية إلى الضغوط التنظيمية الداخلية. يوضح أن المراجعات ليست اعترافًا بالفشل، بل شرط للتجدد والاستمرار. يقدم العمل رؤية تدعو إلى مراجعات عميقة تتناول الفكر والتنظيم معًا، بما يسمح بإعادة بناء المشروع على أسس أكثر واقعية وقدرة على التكيف.

٣١٦. ما بعد المراجعات - نحو إنصاف التجربة واستكمال البناء - قراءة في تجربة الجماعة الإسلامية

يتجاوز هذا الإصدار مرحلة المراجعات إلى سؤال ما بعدها، من خلال قراءة تجربة الجماعة الإسلامية كنموذج لتحول فكري وتنظيمي عميق. يوضح أن المراجعات، رغم أهميتها، لا تكفي إذا لم تُترجم إلى ممارسات مستمرة. يناقش كيف يمكن إنصاف التجربة

بعيدًا عن التمجيد أو الإدانة، عبر فهم سياقاتها وتعقيداتها. كما يبرز التحديات التي واجهت الجماعة في الانتقال إلى العمل السياسي، وحدود النجاح في هذا المسار. يقدم العمل رؤية تدعو إلى استكمال البناء على ما تحقق، بدل التوقف عند لحظة المراجعة، بما يحول التجربة إلى رصيد معرفي يمكن الاستفادة منه في مسارات أخرى.

٣١٧. الثورات العربية بين العفوية والتنظيم

يحلل هذا الإصدار طبيعة الثورات العربية من زاوية العلاقة بين العفوية والتنظيم، موضحًا أن الزخم الشعبي كان في معظمه عفويًّا، بينما كان التنظيم محدودًا أو غائبًا في كثير من الحالات. يبرز أن العفوية منحت الثورات قوة الانطلاق، لكنها لم تكن كافية لإدارة المرحلة التالية. كما يناقش كيف أدى غياب التنظيم إلى فراغ استغلته قوى أخرى أكثر تنظيمًا. يطرح العمل ضرورة التوازن بين الحراك الشعبي والبناء المؤسسي، بحيث لا يتحول الحماس إلى حالة غير قابلة للاستثمار. يقدم هذا التحليل إطارًا لفهم أحد أهم أسباب تعثر الثورات، ويؤكد أن التغيير المستدام يحتاج إلى تلاقي العفوية مع التنظيم.

٣١٨. الثورات العربية بين القيادة والفراغ

يتناول هذا الإصدار إشكالية القيادة في الثورات العربية، حيث برزت لحظات من الفراغ القيادي رغم الحضور الجماهيري الواسع. يوضح أن غياب قيادة مكتملة واضحة أدى إلى تشتت القرار، وصعوبة التفاوض، وضعف القدرة على مواجهة التحديات. كما يناقش المخاوف التي حالت دون بروز قيادات، مثل الخشية من الاستهداف أو الاتهام بالاستحواذ. يبرز العمل أن القيادة ليست ترفًا، بل ضرورة لتنظيم الفعل وتوجيهه. يقدم هذا الطرح فهمًا لأحد أهم عوامل التعثر، ويدعو إلى بناء قيادات قادرة على الجمع بين الشرعية الشعبية والكفاءة السياسية، بما يضمن استمرارية المسار وعدم انحرافه.

٣١٩. السلمية كخيار إستراتيجي أم تكتيك مرحلي؟

يناقش هذا الإصدار الجدل حول طبيعة السلمية، هل هي خيار إستراتيجي ثابت أم تكتيك مرحلي يتغير حسب الظروف. يوضح أن التعامل مع السلمية بوصفها تكتيكًا فقط قد يؤدي إلى فقدان المصداقية، بينما اعتبارها خيارًا مطلقًا قد يحد من القدرة على التكيف. يطرح العمل رؤية وسطية تعتبر السلمية إطارًا عامًا يمكن تطوير أدواته دون التخلي عن جوهره. كما يناقش شروط نجاح هذا الخيار، من وحدة الصف إلى وضوح الأهداف. يقدم هذا الطرح محاولة لإعادة تعريف السلمية بشكل أكثر نضجًا، بما يجعلها أداة فعالة في إدارة الصراع، لا مجرد شعار.

٣٢٠. الفضاء الثوري - من وحدة الميادين إلى تفكك المسارات

يرصد هذا الإصدار تحولات الفضاء الثوري من لحظة الوحدة التي شهدتها الميادين في بدايات الثورات، إلى حالة التفكك التي تلت ذلك. يوضح كيف انتقلت الحالة من إجماع نسبي إلى تعدد في المسارات والرؤى، نتيجة اختلاف المصالح والتوجهات. كما يناقش دور العوامل الداخلية والخارجية في تعميق هذا التفكك. يبرز أن الحفاظ على الوحدة كان تحديًا أكبر من تحقيقها، وأن غياب آليات إدارة الخلاف أدى إلى الانقسام. يقدم هذا التحليل فهمًا لمسار التحول داخل الحركات الثورية، ويؤكد أهمية بناء أدوات لإدارة التعدد دون الانزلاق إلى الصراع.

٣٢١. من وحدة الميادين إلى وحدة الأوطان - خريطة استعادة التوافق الوطني

يطرح هذا الإصدار رؤية تتجاوز لحظة الثورة إلى بناء توافق وطني شامل، مستفيدًا من تجربة وحدة الميادين. يوضح أن التحدي الحقيقي ليس في إسقاط الأنظمة فقط، بل في بناء دولة قادرة على استيعاب الجميع. يناقش شروط هذا التوافق، من العدالة الانتقالية إلى إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع. كما يبرز أهمية الحوار، والتنازلات المتبادلة، وبناء مؤسسات جامعة. يقدم العمل خريطة عملية لاستعادة التماسك الوطني، معتبرًا أن الوحدة ليست حالة عاطفية، بل مشروع سياسي يحتاج إلى إدارة واعية، ورؤية طويلة المدى.

٣٢٢. دور الإقليم في إجهاض الثورات العربية

يتناول هذا الإصدار التأثير الحاسم للدور الإقليمي في مسار الثورات العربية، حيث لم تكن هذه الثورات شأنًا داخليًّا خالصًا، بل تحولت سريعًا إلى ساحة تنافس بين قوى إقليمية متعارضة. يوضح كيف تدخلت بعض الدول لدعم مسارات التغيير، بينما عملت أخرى على احتوائها أو إجهاضها، عبر أدوات متعددة شملت الدعم المالي، والتدخل الإعلامي، والتأثير السياسي. كما يبرز أن هذا التدخل لم يكن عشوائيًّا، بل انطلق من حسابات تتعلق بمصالح الأنظمة واستقرارها الداخلي. يقدم العمل قراءة تكشف أن مآلات الثورات لا يمكن فهمها دون إدراك شبكة التوازنات الإقليمية، ويؤكد أن أي مشروع تغيير يحتاج إلى وعي بهذا البعد، وقدرة على التعامل معه بقدر من الاحتراف.

٣٢٣. دور النظام الدولي في إعادة إنتاج الاستبداد

يناقش هذا الإصدار كيفية تفاعل النظام الدولي مع الثورات العربية، موضحًا أن الخطاب الداعم للديمقراطية لم يترجم دائمًا إلى مواقف عملية. يبرز كيف ساهمت بعض القوى الدولية في إعادة إنتاج أنماط الحكم السلطوي، حفاظًا على مصالحها الإستراتيجية. كما يحلل أدوات هذا التأثير، من الدعم السياسي إلى التعاون الأمني والاقتصادي. يوضح العمل أن النظام الدولي لا يتحرك وفق معايير أخلاقية مجردة، بل وفق حسابات معقدة تتعلق بالاستقرار والمصالح. يقدم هذا التحليل فهمًا أعمق لحدود التغيير في بيئة دولية غير محايدة، ويؤكد أن أي مشروع إصلاحي يجب أن يضع في اعتباره طبيعة هذا النظام وآليات تأثيره.

٣٢٤. الثورات العربية في ميزان التجارب المقارنة

يقدم هذا الإصدار قراءة مقارنة بين الثورات العربية وتجارب أخرى في العالم، بهدف استخلاص أنماط مشتركة ودروس قابلة للاستفادة. يبرز أوجه التشابه في البدايات، حيث يتكرر الزخم الشعبي، لكنه يكشف اختلافات واضحة في المآلات، تبعًا للسياقات السياسية والاجتماعية. كما يناقش دور المؤسسات، والقيادة، والعوامل الخارجية في تحديد النتائج. يوضح العمل أن المقارنة لا تهدف إلى النقل الحرفي للتجارب، بل إلى فهم القواعد العامة التي تحكم مسارات التغيير. يقدم هذا الطرح إطارًا تحليليًّا يساعد على تجاوز القراءة المحلية الضيقة، والانفتاح على خبرات أوسع تعزز القدرة على الفهم والتخطيط.

٣٢٥. لماذا نجحت بعض التحولات وفشلت أخرى؟

يتناول هذا الإصدار سؤال النجاح والفشل في تجارب التحول السياسي، محاولًا تفكيك العوامل التي تقف خلف كل مسار. يبرز أن النجاح لا يرتبط بعامل واحد، بل بتفاعل مجموعة من العناصر، مثل قوة المؤسسات، ووضوح الرؤية، وقدرة القيادة، ودرجة التوافق المجتمعي. كما يناقش أثر التدخلات الخارجية، والبيئة الإقليمية، في دعم أو إعاقة التحول. يوضح العمل أن الفشل لا يعني نهاية المسار، بل قد يكون مرحلة ضمن عملية أطول. يقدم هذا التحليل رؤية مركبة تبتعد عن التفسيرات التبسيطية، وتؤكد أن فهم التحولات يتطلب النظر إلى الصورة الكلية بكل تعقيداتها.

٣٢٦. ندوة ـ في الذكرى الرابعة عشر لثورة يناير: التضامن مع عبد الرحمن يوسف

جاءت هذه الندوة في سياق إحياء ذكرى الثورة، مع التركيز على البعد الإنساني والسياسي لقضية عبد الرحمن يوسف، بوصفها نموذجًا لمعاناة مستمرة. تناولت العلاقة بين الدفاع عن الحقوق الفردية والذاكرة الجماعية، وكيف يمكن لقضية فرد أن تعكس وضعًا

أوسع. كما ناقشت دور النخب والمجتمع في إبقاء هذه القضايا حاضرة. أبرزت الندوة أن التضامن ليس مجرد موقف عاطفي، بل فعل سياسي يعبر عن التمسك بقيم الثورة. قدمت هذه الفعالية نموذجًا لربط القضايا الراهنة بالجذور التاريخية، بما يحافظ على استمرارية الوعي وعدم انقطاعه.

٣٢٧. ندوة - عشر سنوات على الربيع العربي

استعرضت هذه الندوة حصيلة عقد من الثورات العربية، محاولة تقييم ما تحقق وما تعثر. تناولت النقاشات الفجوة بين التوقعات والواقع، وأسباب الانكسارات، دون الوقوع في خطاب اليأس. كما ركزت على إمكانيات التعلم من التجربة، وتحويلها إلى رصيد معرفي للمستقبل. أبرزت الندوة أن مرور الزمن لا يعني نهاية الأسئلة التي طرحتها الثورات، بل قد يعمق الحاجة للإجابة عنها. قدمت هذه الفعالية قراءة هادئة لتجربة معقدة، تجمع بين النقد والأمل، وتفتح الباب لإعادة التفكير في مسارات التغيير.

٣٢٨. ندوة - التيار الإسلامي والربيع العربي

تناولت هذه الندوة علاقة التيار الإسلامي بالثورات العربية، من حيث الدور والموقع والتحديات. ناقشت كيف تعاملت هذه التيارات مع لحظة الثورة، وما واجهته من صعوبات في الانتقال من المعارضة إلى المشاركة السياسية. كما تناولت أسباب التراجع، وحدود القدرة على التكيف مع الواقع الجديد. أبرزت الندوة أن التجربة لم تكن متجانسة، بل اختلفت من بلد لآخر. قدمت هذه الفعالية مساحة لتحليل التجربة بقدر من النقد الذاتي، بهدف فهم ما حدث واستشراف ما يمكن أن يكون.

٣٢٩. ورقة بحثية - مستقبل الحركات الإسلامية في ضوء الثورات العربية

ركزت هذه الندوة على استشراف مستقبل الحركات الإسلامية بعد التجارب التي مرت بها خلال الثورات. ناقشت التحديات التي تواجهها، من فقدان الثقة إلى الضغوط الأمنية والسياسية، كما تناولت فرص التجديد وإعادة البناء. طرحت تساؤلات حول طبيعة الخطاب، وبنية التنظيم، وأولويات المرحلة القادمة. أبرزت الندوة أن المستقبل ليس امتدادًا آليًّا للماضي، بل يحتاج إلى مراجعات عميقة. قدمت هذه الفعالية إطارًا للنقاش حول كيفية الانتقال من حالة الأزمة إلى بناء مسار جديد أكثر نضجًا.

٣٣٠. مؤتمر - انتصار الثورة السورية ومستقبل الربيع العربي

ناقش هذا المؤتمر الثورة السورية بوصفها إحدى أكثر التجارب تعقيدًا وتأثيرًا في مسار الربيع العربي. تناول دلالات ما يمكن اعتباره "انتصارًا" في سياق مفتوح، وتحليل انعكاساته على المنطقة. كما بحث في تأثير التجربة السورية على باقي الثورات، سواء من حيث الدروس أو التحذيرات. جمع المؤتمر بين رؤى متعددة، مما أتاح نقاشًا عميقًا حول مستقبل الحراك في المنطقة. قدمت هذه الفعالية قراءة تربط بين الحالة السورية والتحولات الأوسع، مؤكدة أن مسارات الثورات مترابطة، وأن فهم إحداها يساعد في فهم الأخرى.

٣٣١. الثورة السورية - من الحلم إلى الواقع

يتناول هذا الإصدار التحول العميق الذي شهدته الثورة السورية، من لحظة الانطلاق المفعمة بالأمل إلى واقع شديد التعقيد. يبرز كيف انتقلت من حركة احتجاج سلمية إلى صراع متعدد الأطراف، تتداخل فيه العوامل المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية. كما يحلل أثر هذا التحول على بنية المجتمع والدولة، وعلى صورة الثورة نفسها في الوعي العام. يوضح العمل أن المسار السوري لا يمكن اختزاله في ثنائية النجاح أو الفشل، بل هو تجربة مركبة تكشف طبيعة الصراعات المعاصرة. يقدم قراءة تساعد على فهم كيف تتغير الثورات حين تدخل مساحات الصراع المفتوح، وما الذي يبقى من الحلم وسط تعقيدات الواقع.

٣٣٢. المسار الليبي واليمني - ثورات بلا دولة

يعالج هذا الإصدار حالتي ليبيا واليمن بوصفهما نموذجين لثورات أسقطت الأنظمة دون أن تنجح في بناء الدولة. يبرز كيف أدى غياب المؤسسات القوية إلى تحول الفراغ السياسي إلى ساحة صراع بين قوى متعددة، داخلية وخارجية. كما يناقش دور الانقسامات الاجتماعية والقبلية، وتأثير التدخلات الإقليمية في تعميق الأزمة. يوضح العمل أن إسقاط السلطة لا يكفي لبناء نظام جديد، وأن غياب الرؤية المؤسسية يجعل الدولة عرضة للتفكك. يقدم هذا التحليل درسًا مهمًا حول العلاقة بين الثورة والدولة، ويؤكد أن التغيير يحتاج إلى تصور واضح لما بعد السقوط، لا الاكتفاء بلحظة الانتصار الأولى.

٣٣٣. هل انتهت الثورات أم دخلت طورًا جديدًا؟

يطرح هذا الإصدار سؤالًا مركزيًّا حول مصير الثورات العربية، متجاوزًا القراءة التي تختزلها في لحظة الانكسار. يناقش فكرة أن ما حدث ليس نهاية، بل انتقال إلى طور مختلف يتسم بالكمون وإعادة التشكل. يبرز كيف تستمر آثار الثورات في الوعي، حتى مع تراجع الفعل المباشر. كما يحلل دور التحولات الاجتماعية والاقتصادية في إعادة إنتاج شروط الاحتجاج. يقدم العمل رؤية ترى أن الثورات لا تُقاس فقط بنتائجها الفورية، بل بقدرتها على

تغيير البنية العميقة للمجتمعات. يفتح هذا الطرح أفقًا لفهم التغيير بوصفه عملية طويلة، تتجاوز التقلبات الظاهرة إلى ما هو أعمق.

٣٣٤. موجات الثورة القادمة - الشروط والسياقات

يتناول هذا الإصدار احتمالات عودة الحراك في المنطقة، من خلال تحليل الشروط التي قد تدفع إلى موجات جديدة من الاحتجاج. يركز على العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي لا تزال قائمة أو تفاقمت. كما يناقش تأثير التجارب السابقة في تشكيل وعي جديد لدى الشعوب. يوضح العمل أن الموجات القادمة لن تكون تكرارًا للماضي، بل ستأتي في سياقات مختلفة، بأدوات وأساليب أكثر تطورًا. يقدم هذا التحليل إطارًا استشرافيًّا يساعد على فهم كيف يمكن أن تتجدد لحظات التغيير، وما الذي يحدد توقيتها وشكلها.

٣٣٥. الاحتجاجات المؤجلة - متى تنفجر؟

يركز هذا الإصدار على فكرة "الكمون الاجتماعي"، حيث تتراكم الأزمات دون أن تتحول فورًا إلى احتجاجات ظاهرة. يحلل أسباب هذا التأجيل، من القمع إلى فقدان الثقة، ومن الإرهاق الشعبي إلى غياب البدائل. لكنه في الوقت ذاته يوضح أن هذا الصمت لا يعني الاستقرار، بل قد يخفي قابلية عالية للانفجار. يناقش العمل المؤشرات التي قد تدل على قرب التحول، مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات السياسية المفاجئة. يقدم رؤية تساعد على فهم ديناميات الاحتجاج، وكيف يمكن أن تنتقل المجتمعات من السكون إلى الفعل في لحظات غير متوقعة.

٣٣٦. إعادة بناء الكتلة التاريخية للتغيير

يتناول هذا الإصدار فكرة "الكتلة التاريخية" بوصفها تحالفًا واسعًا يضم قوى متعددة قادرة على دفع التغيير. يبرز أن أحد أسباب تعثر الثورات كان غياب هذا التحالف أو ضعفه. يناقش كيف يمكن إعادة بنائه على أسس جديدة، تراعي التنوع وتبحث عن القواسم المشتركة. كما يتناول دور النخب، والحركات، والمجتمع، في تشكيل هذه الكتلة. يوضح العمل أن التغيير لا يمكن أن يتحقق عبر فاعل واحد، بل يحتاج إلى تضافر قوى مختلفة ضمن رؤية مشتركة. يقدم هذا الطرح إطارًا عمليًّا لتجاوز الانقسامات، وبناء قوة اجتماعية قادرة على الفعل.

٣٣٧. شروط استئناف المسار الثوري

يحدد هذا الإصدار مجموعة من الشروط الضرورية لاستئناف مسار التغيير بعد التعثر، من أبرزها وضوح الرؤية، وبناء التنظيم، واستعادة الثقة بين القوى المختلفة. يناقش أهمية

التعلم من الأخطاء السابقة، وعدم تكرارها، كما يبرز ضرورة تطوير الأدوات بما يتناسب مع الواقع الجديد. يوضح العمل أن الاستئناف لا يعني العودة إلى نقطة البداية، بل الانطلاق من مستوى أكثر نضجًا. يقدم تصورًا عمليًّا يربط بين الفكر والممارسة، ويؤكد أن النجاح في المستقبل يتوقف على القدرة على الاستفادة من دروس الماضي.

٣٣٨. العلاقة بين الوعي والثورة ـ من العاطفة إلى التخطيط

يناقش هذا الإصدار التحول المطلوب في فهم العلاقة بين الوعي والفعل الثوري، حيث لا يكفي الحماس العاطفي لإحداث تغيير مستدام. يبرز أهمية الانتقال إلى وعي قائم على التخطيط والتحليل، قادر على إدارة الصراع بفعالية. كما يناقش دور التعليم والإعلام في تشكيل هذا الوعي. يوضح العمل أن الثورات التي تفتقر إلى هذا البعد المعرفي تكون أكثر عرضة للتعثر. يقدم رؤية تربط بين بناء الوعي وبناء القدرة على الفعل، مؤكدًا أن التغيير يبدأ من إدراك عميق لطبيعة الواقع.

٣٣٩. الثورة كعملية ممتدة لا لحظة عابرة

يعيد هذا الإصدار تعريف الثورة بوصفها عملية طويلة تتجاوز لحظة الانفجار الأولى. يوضح أن ما يحدث في الميادين هو مجرد بداية لمسار يمتد عبر الزمن، يتضمن مراحل من التقدم والتراجع. يناقش كيف تتراكم الخبرات، وتتشكل الذاكرة، وتُعاد صياغة الأهداف. يبرز العمل أن النظر إلى الثورة كحدث لحظي يؤدي إلى إحباط سريع عند التعثر، بينما فهمها كعملية ممتدة يساعد على الصبر والاستمرار. يقدم هذا الطرح إطارًا جديدًا لقراءة الثورات، يربط بين الزمن والتغيير.

٣٤٠. نحو نظرية متكاملة في التغيير السياسي في العالم العربي

يسعى هذا الإصدار إلى بناء إطار نظري يجمع بين مختلف عناصر التغيير السياسي، من الفكر إلى التنظيم إلى الواقع الاجتماعي. يبرز الحاجة إلى تجاوز المعالجات الجزئية، والانتقال إلى رؤية شاملة تربط بين المستويات المختلفة. كما يناقش دور السياق الإقليمي والدولي، وأهمية إدماجه في أي تحليل. يوضح العمل أن بناء نظرية متكاملة لا يعني تقديم إجابات نهائية، بل وضع أدوات تساعد على الفهم والتخطيط. يقدم هذا الجهد خلاصة لمسار طويل من التجربة والتحليل، ويفتح الباب أمام تطوير مستمر في فهم التغيير.

٣٤١. ورقة بحثية - الربيع العربي وانعكاساته على الاستقرار السياسي والاجتماعي

تتناول هذه الورقة التحولات العميقة التي أحدثتها موجات الربيع العربي في بنية الدولة والمجتمع، حيث انتقلت العديد من الدول من حالة استقرار ظاهري إلى مسارات معقدة من التفكك أو إعادة التشكل. تركز على تأثير هذه التحولات في مستويات الثقة العامة، وتصاعد الاستقطاب، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما تربط بين الأسباب البنيوية التي سبقت الثورات والانفجارات السياسية التي أعقبتها، مؤكدة أن ما جرى لم يكن حدثًا عابرًا، بل نتيجة تراكم طويل من الاختلالات. وتبرز أن هذه المرحلة لا تمثل نهاية المسار، بل محطة ضمن عملية تاريخية ممتدة، ما يفرض ضرورة فهم ديناميكيات التغيير بدل الاكتفاء بوصف نتائجه.

٣٤٢. ندوة تفاعلية - العدالة الانتقالية في مصر

ناقشت هذه الندوة مفهوم العدالة الانتقالية باعتباره أحد الشروط الأساسية لتحقيق استقرار حقيقي بعد التحولات الكبرى. تناولت التجربة المصرية، وأسباب تعثر هذا المسار، وتأثير غيابه على تعميق الانقسام المجتمعي. كما طرحت أدوات ممكنة لتحقيق العدالة، من المحاسبة إلى المصالحة، مع التأكيد على تعقيد تطبيقها في بيئة سياسية مضطربة. وركزت على أن التعامل مع الماضي لا ينبغي أن يتحول إلى عبء دائم، بل إلى مدخل لبناء مستقبل أكثر توازنًا. وتبرز هذه المعالجة أن غياب العدالة لا يؤدي إلى الاستقرار، بل يؤجل الأزمات ويعيد إنتاجها في صور أكثر تعقيدًا.

٣٤٣. مشروع - الفرصة الضائعة للعدالة الانتقالية في مصر

يتناول هذا المشروع لحظة ما بعد الثورة بوصفها فرصة تاريخية لم يتم استثمارها لبناء مسار عدالة انتقالية متكامل. يحلل أسباب هذا الإخفاق، من غياب الإرادة السياسية إلى ضعف التوافق المجتمعي، وما ترتب على ذلك من استمرار الأزمات وتعمق الانقسام. كما يناقش تداعيات تجاوز هذه المرحلة دون معالجة، حيث ظلت آثارها ممتدة في المجال السياسي والاجتماعي. ويطرح أن تجاهل هذا الملف لم يؤدِّ إلى تجاوزه، بل جعله عنصرًا كامنًا يؤثر في كل محاولات الاستقرار. ويبرز أن أي مسار مستقبلي يحتاج إلى إعادة فتح هذا الملف، بوصفه شرطًا ضروريًّا لبناء توازن حقيقي.

٣٤٤. ورقة بحثية - إمكانيات وحدود استئناف ثورة يناير في مصر

تناقش هذه الورقة احتمالات استئناف المسار الثوري، من خلال تحليل العوامل التي قد تدفع إلى عودة الحراك، مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية، مقابل العوامل التي تعيقه، كالقمع وضعف التنظيم. تطرح سيناريوهات متعددة، تتراوح بين الانفجار المفاجئ والتراكم

التدريجي، مع التأكيد على أن استئناف المسار لا يعني تكرار التجربة السابقة، بل البناء على دروسها. كما تبرز أن التغيير لا يرتبط فقط بالإرادة، بل بتوافر شروط موضوعية وذاتية تسمح بتحقيقه. وتقدم هذه القراءة إطارًا لفهم طبيعة التحولات، بعيدًا عن التوقعات السطحية أو الرغبوية.

٣٤٥. ندوة - هل لا تزال ثورة يناير منطلق التغيير في مصر؟

تطرح هذه الندوة سؤالًا مركزيًّا حول موقع ثورة يناير في الوعي السياسي الراهن، وهل ما زالت تمثل نقطة انطلاق للتغيير أم تحولت إلى تجربة من الماضي. تناقش الفجوة بين الحلم الذي حملته الثورة والواقع الذي آلت إليه، وتأثير ذلك على إدراك الجماهير. كما تبحث في إمكانية استعادة روحها في سياقات جديدة، وشروط ذلك في ظل بيئة مختلفة. وتبرز أن الثورة لم تكن مجرد حدث عابر، بل إطارًا مرجعيًّا أعاد تشكيل الوعي، ما يجعلها حاضرة رغم محاولات طمسها. وتؤكد أن بقاء الفكرة لا يرتبط بالنجاح الفوري، بل بقدرتها على إعادة إنتاج نفسها في لحظات لاحقة.

٣٤٦. ورقة إستراتيجية - الفراغ السياسي والتعامل مع مخرجاته وتداعياته

تتناول هذه الورقة ظاهرة الفراغ السياسي بوصفها إحدى أخطر المراحل التي تمر بها الدول والمجتمعات، حيث يتراجع الفعل المؤسسي وتتآكل شرعية النظم، دون أن تتبلور بدائل قادرة على ملء هذا الفراغ. تحلل الورقة أسباب نشوء هذه الحالة، من انهيار الثقة في النخب، إلى فشل النماذج السياسية، مرورًا بتفكك القوى المجتمعية، ما يؤدي إلى سيولة في المشهد وغياب مركز القرار. كما ترصد تداعيات الفراغ، مثل صعود الفاعلين غير الرسميين، وتزايد احتمالات الفوضى أو التدخلات الخارجية، وتحول المجال العام إلى ساحة مفتوحة للصراع غير المنضبط. وتطرح الورقة مسارات للتعامل مع هذه الحالة، تقوم على إعادة بناء الكتلة السياسية القادرة على الفعل، وتطوير أطر انتقالية مرنة، وتعزيز العمل المؤسسي التدريجي، بدل القفز إلى نماذج غير قابلة للاستمرار. وتؤكد أن إدارة الفراغ لا تعني ملأه بسرعة، بل احتواء مخاطره وبناء بدائل قادرة على الاستمرار.

خاتمة

الثورات العربية - دورة تاريخية لم تكتمل

لا تنتهي الثورات العربية عند حدود ما آلت إليه من انكسارات أو تعثرات، كما لا تختزل في لحظة اندلاعها أو ذروة زخمها، بل تظل مسارًا مفتوحًا يتجاوز الزمن السياسي المباشر إلى عمق الوعي والتاريخ. لقد كشفت هذه التجربة، بكل ما فيها من أمل وألم، عن حقيقة مركزية مفادها أن التغيير ليس قرارًا لحظيًّا، ولا نتيجة اندفاعة شعبية عابرة، بل عملية مركبة تتطلب وعيًا عميقًا، وتنظيمًا راسخًا، وقدرة على إدارة الصراع طويل النفس.

أظهرت الثورات أن الشعوب قادرة على كسر القيود، لكنها في الوقت ذاته بيّنت أن إسقاط الأنظمة لا يعني بالضرورة بناء البدائل، وأن الفراغ السياسي قد يكون أكثر خطورة من الاستبداد ذاته إذا لم يُملأ بمشروع واضح ومتماسك. كما أكدت أن الدولة العميقة ليست مجرد جهاز يمكن تفكيكه بسهولة، بل بنية متجذرة تمتلك أدوات البقاء وإعادة التشكل.

وفي المقابل، كشفت التجربة عن الحاجة الملحة إلى مراجعات فكرية وتنظيمية داخل قوى التغيير، خاصة فيما يتعلق بفهم الدولة، وإدارة التعدد، وبناء التحالفات، وتحويل الطاقة الثورية إلى مؤسسات قادرة على الاستمرار. كما برزت أهمية الوعي بوصفه ساحة مركزية للصراع، حيث تتحدد مآلات الأحداث بقدر ما يُعاد تشكيل إدراك الجماهير وتوجيهه.

غير أن ما يبدو اليوم كتعثر، قد يكون في جوهره مرحلة من مراحل النضج التاريخي، حيث تتراكم الخبرات، وتُعاد صياغة الأسئلة، وتُبنى شروط جديدة لعودة الفعل بصورة أكثر وعيًا وتنظيمًا. فالثورات لا تموت، بل تمر بدورات من الصعود والكمون، تبعًا لتوازنات القوة وظروف الواقع.

من هنا، فإن استئناف المسار لا يرتبط فقط بتجدد الاحتجاج، بل بقدرة الفاعلين على التعلم من التجربة، وبناء مشروع جامع، واستعادة الثقة بين القوى والمجتمعات. فالمستقبل لا يُمنح، بل يُصنع، والثورات الحقيقية هي تلك التي تنجح في تحويل الألم إلى معرفة، والهزيمة إلى درس، والذاكرة إلى قوة تدفع نحو جولة جديدة أكثر نضجًا وفاعلية.

تكشف قراءة تجربة العقد الماضي منذ اندلاع الثورات العربية أن هذه اللحظة التاريخية لم تكن مجرد موجة احتجاج سياسي عابرة، بل كانت تعبيرًا عميقًا عن أزمة بنيوية طويلة تراكمت داخل بنية الدولة العربية الحديثة. فقد تفاعلت خلال تلك اللحظة عناصر متعددة: اختلالات اقتصادية واجتماعية متراكمة، وانسداد طويل للمجال السياسي، وصعود جيل جديد أكثر اتصالًا بالعالم وأكثر حساسية لقيم الحرية والكرامة. وعندما التقت هذه العوامل في لحظة واحدة انفجرت على شكل موجة ثورية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة المعاصر.

غير أن المسار الذي سلكته هذه الثورات بعد لحظة الانفجار الأولى كشف عن تعقيدات عميقة في عملية التحول السياسي. فقد أظهرت التجربة أن إسقاط رأس النظام لا يعني بالضرورة تفكيك البنية العميقة التي يقوم عليها النظام السياسي. كما كشفت أن الحراك الشعبي، مهما بلغ من القوة والزخم، يحتاج إلى أدوات سياسية وتنظيمية قادرة على تحويل الطاقة الثورية إلى مشروع بناء مؤسسي مستدام.

لقد مرت المنطقة خلال العقد الماضي بسلسلة من التحولات المتسارعة: ثورات نجحت في إسقاط أنظمة، وتجارب انتقال سياسي تعثرت، وصراعات أهلية في بعض البلدان، ومحاولات لإعادة إنتاج الأنظمة السابقة في بلدان أخرى. ومع ذلك فإن هذه التحولات، رغم ما حملته من تعثرات وآلام، كشفت عن تغير عميق في وعي المجتمعات العربية وفي إدراكها لطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ومن خلال قراءة هذه التجربة المركبة يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس ما كشفته تجربة العقد الماضي.

أولًا: الاستنتاجات:

أول هذه الاستنتاجات أن الثورات العربية كانت تعبيرًا عن أزمة بنيوية عميقة في الدولة العربية الحديثة، وليست مجرد احتجاجات عابرة أو موجة سياسية مؤقتة. فقد تراكمت خلال عقود طويلة اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية أدت إلى فقدان التوازن بين الدولة والمجتمع، وهو ما جعل الانفجار الثوري نتيجة شبه طبيعية لهذه التراكمات.

أما الاستنتاج الثاني فيتمثل في أن الزخم الشعبي الذي أطلق الثورات لم يكن مصحوبًا ببنية سياسية قادرة على إدارة التحول. فقد نجحت الجماهير في إسقاط بعض الأنظمة خلال فترة زمنية قصيرة، غير أن القوى السياسية لم تكن تمتلك في كثير من الحالات أدوات مؤسسية أو خبرات سياسية كافية لإدارة المرحلة الانتقالية. وقد أدى ذلك إلى ظهور فجوة واضحة بين لحظة إسقاط النظام ولحظة بناء الدولة.

ويكشف الاستنتاج الثالث أن الدولة العميقة لعبت الدور الحاسم في إعادة إنتاج النظام السياسي. فقد تحركت شبكات المصالح المتجذرة داخل مؤسسات الدولة – مثل الأجهزة الأمنية وبعض قطاعات القضاء والإعلام – لإعادة ترتيب المجال السياسي بما يحفظ استمرار البنية السلطوية. وقد استخدمت هذه الشبكات أدوات متعددة، شملت إعادة صياغة الخطاب الإعلامي، وتوظيف القضاء، وبناء تحالفات إقليمية داعمة.

أما الاستنتاج الرابع فيشير إلى أن العامل الإقليمي والدولي كان عنصرًا حاسمًا في تحديد مآلات الثورات. فقد تحولت بعض البلدان إلى ساحات تنافس بين مشاريع إقليمية ودولية متعارضة، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى تعقيد الصراعات الداخلية وإطالة أمدها.

ويبرز الاستنتاج الخامس في أن الانقسام داخل القوى الثورية ساهم في إضعاف قدرتها على إدارة المرحلة الانتقالية. فبدل أن تتوحد هذه القوى حول برنامج سياسي مشترك لإدارة التحول، تحولت الخلافات الأيديولوجية والتنظيمية في كثير من الأحيان إلى صراعات داخلية أضعفت قدرتها على مواجهة القوى المضادة للثورة.

أما الاستنتاج السادس فيكشف أن الاستقرار الذي أعقب انكسار بعض الثورات كان استقرارًا أمنيًّا هشًّا، وليس نتيجة تسوية سياسية مستدامة. فقد اعتمدت بعض الأنظمة على أدوات الضبط الأمني لإعادة فرض السيطرة على المجال العام، غير أن جذور الأزمة الاجتماعية والسياسية بقيت قائمة دون معالجة حقيقية.

ويتمثل الاستنتاج السابع في أن فكرة الثورة بقيت حاضرة في الوعي العربي رغم تعثر المسار السياسي. فقد أثرت تجربة العقد الماضي بعمق في إدراك المجتمعات العربية لحقوقها السياسية، وأصبحت قيم الحرية والكرامة والعدالة جزءًا من الخطاب العام في المنطقة.

ثانيًا: الخلاصات:

انطلاقًا من هذه الاستنتاجات يمكن استخلاص عدد من الدروس الكبرى التي تشكل الخلاصات التاريخية لتجربة العقد الماضي.

أولى هذه الخلاصات أن الثورات ليست لحظة عابرة بل عملية تاريخية ممتدة. فالتاريخ السياسي يظهر أن التحولات الكبرى غالبًا ما تمر بمراحل متعددة من التقدم والتراجع قبل أن تستقر في شكل جديد من التوازن السياسي.

أما الخلاصة الثانية فتتمثل في أن إسقاط السلطة لا يعني بناء الدولة. فبناء المؤسسات يمثل التحدي الأكبر بعد لحظة الانتصار الأولى، إذ يتطلب إنشاء منظومة قانونية وإدارية قادرة على إدارة المجتمع بصورة مستقرة.

وتشير الخلاصة الثالثة إلى أن نجاح التحولات السياسية يتطلب تلاقي ثلاثة عناصر أساسية:

الحراك الشعبي الذي يفتح المجال للتغيير، والتنظيم السياسي القادر على إدارة هذا الحراك، والرؤية الإستراتيجية التي تحدد الاتجاه العام للتحول.

أما الخلاصة الرابعة فتؤكد أن بناء الكتلة التاريخية للتغيير يمثل شرطًا أساسيًّا لنجاح أي تحول سياسي. فالتغيير لا يمكن أن يتحقق عبر قوة سياسية واحدة، بل يحتاج إلى تحالف واسع يجمع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة.

وتكشف الخلاصة الخامسة أن التحولات الإقليمية تمثل عاملًا حاسمًا في مآلات الثورات. فالدول التي تتحرك داخل بيئات إقليمية معقدة لا تستطيع إدارة تحولاتها الداخلية بمعزل عن التوازنات الإقليمية.

أما الخلاصة السادسة فتشير إلى أن الوعي السياسي يمثل العمق الحقيقي لأي حركة تغيير. فالثورات التي لا تستند إلى فهم عميق لطبيعة الدولة ومؤسساتها تكون أكثر عرضة للتعثر أمام القوى المضادة للتغيير.

ثالثًا: التوجيهات:

انطلاقًا من هذه الدروس يمكن طرح مجموعة من التوجيهات الإستراتيجية التي قد تساعد على تطوير مسارات التغيير في المستقبل.

أول هذه التوجيهات يتمثل في الانتقال من العفوية الثورية إلى التخطيط الإستراتيجي. فالحراك الشعبي يحتاج إلى رؤية طويلة المدى تحدد أهدافه ومساراته بدقة.

أما التوجيه الثاني فيتعلق بـ بناء مؤسسات سياسية قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية. فالتنظيم السياسي يمثل الأداة الأساسية لتحويل الزخم الشعبي إلى مشروع مؤسسي مستدام.

ويتمثل التوجيه الثالث في تطوير أدوات التنظيم والعمل السياسي بما يسمح بقدر أكبر من المرونة في التعامل مع التحولات السريعة.

أما التوجيه الرابع فيرتبط بـ بناء تحالفات اجتماعية وسياسية واسعة تتجاوز الانقسامات الأيديولوجية الضيقة، لأن التغيير السياسي يتطلب قاعدة اجتماعية عريضة قادرة على حماية مسار التحول.

ويشير التوجيه الخامس إلى ضرورة الاستفادة من خبرات العقد الماضي وتحويلها إلى معرفة إستراتيجية يمكن البناء عليها بدل تكرار الأخطاء.

أما التوجيه السادس فيؤكد أهمية الاستثمار في بناء الوعي السياسي لدى الأجيال الجديدة، لأن هذا الوعي يمثل الضمانة الأعمق لاستمرار فكرة التغيير.

الدلالة الكبرى للفصل:

تكشف تجربة العقد الماضي أن الثورات العربية لم تنتهِ، بل دخلت مرحلة جديدة من الكمون وإعادة التشكل. فقد انكسر المسار السياسي للموجة الأولى من الثورات، غير أن الفكرة التي أطلقتها – فكرة الحرية والكرامة والعدالة – ما زالت حاضرة بقوة في الوعي الجمعي للشعوب العربية.

ومن هنا فإن السؤال الحقيقي لم يعد هل انتهت الثورات العربية؟ بل أصبح كيف يمكن أن تعود هذه الفكرة في مسارات أكثر نضجًا وتنظيمًا في المستقبل؟

وهذا السؤال هو الذي يمهد الطريق إلى الخاتمة الكبرى للكتاب، حيث ينتقل النقاش من قراءة التجارب الماضية إلى البحث في إمكانية بناء رؤية إستراتيجية جديدة للمشروع الإسلامي في عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة.

الخاتمة

لا يُختتم هذا الكتاب بوصفه حصيلة منجزة بقدر ما يُقدَّم باعتباره محطة على طريق ممتد، طريق بدأ منذ لحظة إدراك أن الأفكار لا تعيش في الفراغ، وأن التحولات الكبرى لا تُصنع بردود الأفعال، بل ببناء وعي قادر على الفهم، وقدرة على الاشتباك، وإرادة تتجاوز حدود اللحظة. وعلى امتداد عقد كامل، لم يكن ما قُدِّم مجرد دراسات أو أوراق ومشاريع أو ورش عمل وحملات مبادرات أو مؤتمرات وندوات، بل كان محاولة دؤوبة لإعادة ترتيب العلاقة بين الفكر والواقع، بين النظر والعمل، بين الحلم وإمكان تحقيقه.

لقد كشفت التجربة أن التحدي الأكبر لم يكن في تشخيص الأزمات بقدر ما كان في تجاوز سطحها إلى جذورها، وفي مقاومة الميل السهل إلى التفسير السريع أو الانفعال العابر. فالعالم الذي نعيش فيه لم يعد يُدار بمنطق بسيط، ولا تُحسم صراعاته في ساحة واحدة، بل تتداخل فيه المستويات السياسية والإستراتيجية والثقافية، وتتشابك فيه المصالح مع السرديات، وتتحول فيه المعركة من مواجهة مباشرة إلى إدارة معقدة للوعي والإدراك. ومن هنا، كان لا بد من بناء مقاربة تتسع لهذا التعقيد، دون أن تفقد وضوحها أو بوصلتها.

وفي قلب هذه الرحلة، برزت قضايا مركزية أعادت تشكيل مسار التفكير، من سؤال العلاقة مع الدولة، إلى إشكالية التعامل مع النظام الدولي، إلى معركة الوعي في الفضاء الرقمي، فضلا عن مراجعة وتقويم دور ومشروع الحركات الإسلامية، وصولًا إلى قراءة

الثورات العربية بوصفها تجربة مفتوحة لا يمكن اختزالها في نجاح أو فشل. لم تكن هذه القضايا مجرد عناوين بحثية، بل كانت ميادين اختبار حقيقية، حيث تتقاطع الأفكار مع الوقائع، وتُختبر الفرضيات في مواجهة الواقع الصلب.

كما أظهرت هذه المسيرة أن العمل الفكري لا يمكن أن ينفصل عن الفعل، وأن المعرفة التي لا تتحول إلى قدرة على التأثير تظل ناقصة. لذلك لم يتوقف الجهد عند حدود التحليل، بل سعى إلى تحويل الرؤى إلى مبادرات، والقراءات إلى منصات حوار، والأفكار إلى أدوات يمكن توظيفها في المجال العام. وفي هذا السياق، كان الرهان دائمًا على أن التراكم الهادئ، وإن بدا بطيئًا، هو القادر على إحداث التحولات الأعمق والأبقى.

ولعل من أهم ما تكشف خلال هذا العقد أن الأزمات التي تمر بها المنطقة ليست عابرة، ولا يمكن تجاوزها بحلول جزئية أو مرحلية، بل هي تعبير عن خلل أعمق في بنية الفكر والتنظيم والعلاقة مع الواقع. ومن هنا، فإن أي حديث عن المستقبل لا يمكن أن ينفصل عن ضرورة المراجعة، لا بوصفها اعترافًا بالخطأ فقط، بل باعتبارها أداة لإعادة البناء. فالمراجعة التي لا تفتح أفقًا جديدًا تظل مجرد إعادة تدوير للماضي، أما التي تنطلق من فهم أعمق فتتحول إلى نقطة انطلاق نحو مسار مختلف.

وفي مقابل هذا الإدراك، برزت أيضًا فرص لم تكن متاحة من قبل، حيث كشفت التحولات العالمية عن تراجع مراكز تقليدية، وصعود قوى جديدة، وتغير في أنماط التأثير. كما أعادت الأحداث الكبرى، وفي مقدمتها ما جرى في غزة، تشكيل الوعي العالمي، وفتحت مساحات جديدة لإعادة طرح القضايا المركزية من منظور مختلف. وهذا يعني أن اللحظة الراهنة، رغم قسوتها، تحمل في طياتها إمكانات كامنة، يمكن أن تتحول إلى مسارات فعل إذا ما تم التعامل معها بوعي وإستراتيجية.

غير أن الاستفادة من هذه الفرص تظل مرهونة بقدرة الفاعلين على تجاوز الأطر القديمة، وعلى بناء أدوات تتناسب مع واقع متغير. فالعالم لم يعد ينتظر من يتأخر عن فهمه، ولا يمنح موقعًا لمن يكتفي برد الفعل. ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في امتلاك الفكرة، بل في القدرة على تحويلها إلى مشروع، وعلى إدارة هذا المشروع بكفاءة ومرونة، دون التفريط في ثوابته أو الذوبان في واقعه.

وفي هذا الإطار، يظل سؤال الشباب حاضرًا بقوة، بوصفه أحد مفاتيح المستقبل. فالأجيال الجديدة لا تتحرك بالمنطق نفسه الذي حكم الأجيال السابقة، ولا تستجيب للأدوات ذاتها، وهو ما يفرض ضرورة إعادة التفكير في الخطاب، وفي أساليب العمل، وفي طبيعة

العلاقة مع المجتمع. إن كسب هذا الجيل لا يكون عبر استدعائه إلى الماضي، بل عبر مخاطبته بلغة الحاضر، وربطه برؤية للمستقبل تمنحه دورًا حقيقيًّا لا هامشيًّا.

كما أن معركة الوعي، التي أصبحت اليوم في قلب كل صراع، تفرض إعادة تعريف أدوات التأثير، حيث لم يعد الإعلام مجرد وسيلة، بل أصبح ساحة مركزية تُبنى فيها القناعات، وتُعاد فيها صياغة الحقائق. وهو ما يجعل من الضروري الانتقال من حضور متفرق إلى عمل منظم، قادر على إنتاج خطاب متماسك، ومنافسة السرديات السائدة، وإعادة التوازن في ميدان لا يقل أهمية عن أي ميدان آخر.

وإذا كانت هذه الرحلة قد أكدت شيئًا، فهي أن التغيير الحقيقي لا يُختزل في لحظة، ولا يُقاس بنتيجة آنية، بل هو عملية ممتدة، تتطلب صبرًا، وتراكمًا، وقدرة على التعلم المستمر. فالهزائم، مهما كانت قاسية، يمكن أن تتحول إلى دروس، والانتكاسات، مهما طالت، لا تلغي إمكانية الاستئناف، بل قد تكون شرطًا لنضج التجربة وإعادة بنائها على أسس أكثر صلابة.

إن ما بين دفتي هذا الكتاب ليس سوى جزء من محاولة أوسع، محاولة لا تدّعي الكمال، ولا تزعم امتلاك الإجابات النهائية، لكنها تسعى إلى طرح الأسئلة الصحيحة، وبناء أدوات للفهم، وفتح مسارات للتفكير والعمل وطرح الحلول والرؤى الأكثر ملائمة. وهو جهد يظل مفتوحًا على التطوير، وقابلًا للمراجعة، ومحتاجًا إلى تفاعل مستمر من كل من يرى في هذه القضايا شأنًا عامًا لا يخص فئة بعينها.

وفي النهاية، يبقى الأفق مفتوحًا، ليس لأن الطريق سهل، بل لأن التاريخ لم يتوقف، ولأن المجتمعات، مهما طال صمتها، لا تفقد قدرتها على الحركة، ولأن الأفكار، إذا وجدت من يحملها بصدق، قادرة على أن تتحول إلى قوة. وبين ما مضى وما هو آتٍ، تظل المهمة قائمة: أن نواصل التفكير، وأن نعيد البناء، وأن نتمسك بالأمل بوصفه خيارًا واعيًّا، لا مجرد رغبة، وأن نعمل على تحويل هذا الأمل إلى مشروع، قادر على أن يصنع فرقًا في واقع معقد، لكنه ليس مستحيل التغيير.

نحو رؤية إستراتيجية للمشروع الإسلامي في القرن الحادي والعشرين:

تكشف الرحلة الفكرية والتحليلية التي امتدت عبر فصول هذا الكتاب أن السؤال المركزي الذي يواجه المشروع الإسلامي اليوم لم يعد سؤال الشرعية الفكرية أو الحضور المجتمعي، فهذه المسائل حُسمت إلى حد كبير عبر عقود طويلة من التفاعل مع المجتمعات الإسلامية. بل أصبح السؤال الحقيقي يتعلق بقدرة هذا المشروع على التحول من حالة الحركة

التاريخية المتفرقة إلى رؤية إستراتيجية حضارية قادرة على التعامل مع عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة.

لقد حاولت فصول الكتاب الثمانية قراءة التجربة الإسلامية المعاصرة من زوايا متعددة: الفكر والتنظيم، الدولة والمجتمع، الجغرافيا السياسية والتحولات الدولية، الثورات العربية ومسارات التغيير. وقد أظهرت هذه القراءة أن الأزمة التي واجهت المشروع الإسلامي لم تكن في جوهر الفكرة بقدر ما كانت في الأدوات التي أدارت بها لحظة التحول التاريخي، وفي الفجوة التي ظهرت بين الطموح الحضاري الكبير وتعقيدات الواقع السياسي.

ومن هنا فإن القيمة الأساسية لهذا الكتاب لا تكمن في تشخيص الأزمات فقط، بل في محاولة فتح أفق جديد للتفكير في المستقبل، أفق ينتقل فيه المشروع الإسلامي من ردود الفعل إلى صناعة المسار، ومن إدارة الأزمات إلى بناء الرؤية.

أولًا: الدروس الكبرى المستخلصة من فصول الكتاب:

تكشف التجربة التي تناولتها فصول الكتاب أن التحولات التي شهدها العالم الإسلامي خلال العقود الأخيرة كانت جزءًا من عملية تاريخية أوسع لإعادة تعريف العلاقة بين الدين والسياسة والمجتمع. فقد نجحت الحركات الإسلامية في بناء حضور مجتمعي واسع، لكنها واجهت صعوبة في الانتقال من المجال الدعوي إلى المجال السياسي، ومن التعبئة الاجتماعية إلى إدارة الدولة.

كما أظهرت التجارب أن التنظيمات الإسلامية التي نشأت في سياقات دعوية أو سرية لم تكن دائمًا قادرة على التكيف مع متطلبات العمل السياسي الحديث، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى فجوة بين قوة الحضور المجتمعي وضعف القدرة المؤسسية على إدارة السلطة.

وفي السياق ذاته كشفت التجربة السياسية في عدد من الدول العربية أن بنية الدولة الحديثة في المنطقة ما زالت تقوم على نموذج سلطوي مركزي يصعب تغييره عبر التحولات السياسية السريعة. وقد أدى ذلك إلى صدام متكرر بين الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى التغيير وبين مؤسسات الدولة التي تسعى إلى الحفاظ على استمراريتها.

أما على المستوى الإقليمي والدولي فقد أظهرت التحولات الجيوسياسية أن المنطقة العربية تتحرك داخل شبكة معقدة من التفاعلات الدولية، حيث تتقاطع المصالح الإقليمية

والدولية في تشكيل مسار الأحداث. وهو ما يجعل أي مشروع سياسي في المنطقة مضطرًا إلى التعامل مع هذه البيئة الدولية المعقدة.

كما كشفت تجربة الثورات العربية أن التغيير السياسي لا يتحقق بمجرد إسقاط الأنظمة، بل يحتاج إلى رؤية إستراتيجية طويلة المدى وإلى بنية مؤسسية قادرة على إدارة التحول.

ثانيًا: تعريف المشروع الإسلامي الجديد:

انطلاقًا من هذه الدروس يصبح من الضروري إعادة تعريف المشروع الإسلامي في ضوء التحولات التي يشهدها العالم المعاصر. فالمشروع الإسلامي الجديد لا يمكن أن يُفهم بوصفه مجرد حركة سياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة، بل يجب أن يُفهم بوصفه مشروعًا حضاريًّا متكاملًا يسعى إلى إعادة بناء العلاقة بين الإنسان والقيم والمجتمع والدولة.

إن جوهر هذا المشروع لا يكمن في استعادة نماذج تاريخية من الماضي، بل في القدرة على استلهام القيم الأساسية للإسلام – العدل والحرية والكرامة الإنسانية – وتحويلها إلى إطار حضاري قادر على التعامل مع تحديات العصر.

فالمشروع الإسلامي في القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون مشروعًا لبناء الإنسان قبل بناء السلطة، ومشروعًا لإصلاح المجتمع قبل السيطرة على الدولة، ومشروعًا لإنتاج المعرفة قبل التنافس على النفوذ السياسي.

ثالثًا: شروط إعادة البناء:

إن إعادة بناء المشروع الإسلامي تتطلب توفر مجموعة من الشروط الأساسية التي تمثل الأساس لأي تحول حضاري مستدام.

أول هذه الشروط يتمثل في الانتقال من الخطاب الحركي التعبوي إلى التفكير الإستراتيجي طويل المدى. فالمشروعات الحضارية لا تُبنى عبر ردود الفعل اللحظية، بل عبر رؤية واضحة للمستقبل وقدرة على إدارة التحولات المعقدة.

أما الشرط الثاني فيتعلق بإعادة بناء العلاقة بين الفكرة والتنظيم، بحيث يصبح التنظيم أداة لخدمة المشروع الحضاري الأكبر لا إطارًا يختزل الفكرة أو يقيدها.

ويتمثل الشرط الثالث في بناء مؤسسات فكرية وبحثية قادرة على إنتاج المعرفة الإستراتيجية. فالعالم المعاصر يقوم على اقتصاد المعرفة، ومن دون امتلاك أدوات التفكير العلمي والتحليل الإستراتيجي يصبح من الصعب التأثير في مسار الأحداث.

أما الشرط الرابع فيتمثل في تطوير نماذج قيادية جديدة تجمع بين الفقه الشرعي والخبرة السياسية والرؤية الإستراتيجية، بحيث تكون قادرة على إدارة التحولات المعقدة التي يشهدها العالم.

رابعًا: بناء العقل الإستراتيجي:

إن أحد أبرز الدروس التي كشفتها التجارب المعاصرة هو الحاجة الملحة إلى بناء عقل إستراتيجي داخل المشروع الإسلامي. فالتفكير الإستراتيجي لا يعني مجرد التخطيط السياسي، بل يتطلب منهجية شاملة تقوم على فهم السياق الدولي، وتحليل موازين القوة، وبناء السيناريوهات المستقبلية.

فالمشروع الذي يسعى إلى إحداث تحول حضاري عميق يحتاج إلى القدرة على قراءة التاريخ والواقع والمستقبل في آن واحد. وهو ما يتطلب إنشاء مراكز تفكير إستراتيجية، وتطوير برامج تعليمية متخصصة في الدراسات السياسية والإستراتيجية. إن بناء هذا العقل الإستراتيجي يمثل الخطوة الأولى للانتقال من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل الحضاري.

خامسًا: دور المجتمع والمعرفة:

تكشف التجارب التاريخية أن المجتمعات التي استطاعت تحقيق نهضات حضارية حقيقية لم تبدأ من السلطة السياسية، بل بدأت من بناء المجتمع وإنتاج المعرفة. فالقوة الاجتماعية والثقافية تمثل القاعدة الصلبة لأي مشروع حضاري.

ومن هنا فإن المشروع الإسلامي يحتاج إلى إعادة توجيه جزء كبير من جهوده نحو الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وبناء المؤسسات الثقافية. فالمعرفة هي المصدر الحقيقي للقوة في العالم المعاصر، وهي التي تسمح للمجتمعات بالمشاركة الفاعلة في صياغة المستقبل. كما أن بناء مجتمع قوي ومتماسك يمثل الضمانة الأعمق لأي تحول سياسي مستدام.

سادسًا: موقع الأمة في النظام الدولي الجديد:

يشهد العالم اليوم مرحلة انتقالية تتسم بإعادة توزيع موازين القوة بين القوى الكبرى. فقد بدأ النظام الدولي يتحول تدريجيًّا من هيمنة قطب واحد إلى نظام متعدد الأقطاب، حيث تتنافس قوى دولية وإقليمية متعددة على النفوذ والتأثير.

وفي ظل هذه التحولات تبرز فرصة تاريخية أمام العالم الإسلامي لإعادة تعريف موقعه في النظام الدولي. فالمجتمعات الإسلامية تمتلك رصيدًا حضاريًّا وثقافيًّا كبيرًا يمكن أن يشكل

أساسًا لمشروع نهضوي جديد إذا ما أُحسن توظيفه. غير أن الاستفادة من هذه الفرصة تتطلب الانتقال من موقع التفاعل السلبي مع التحولات الدولية إلى موقع المشاركة الفاعلة في تشكيلها.

الخلاصة الكبرى:

تكشف التجربة التاريخية التي تناولها هذا الكتاب أن المشروع الإسلامي يقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي. فالتجارب التي مرت بها الحركات الإسلامية خلال العقود الماضية، بما حملته من نجاحات وإخفاقات، تمثل رصيدًا مهمًا من الخبرة يمكن أن يشكل أساسًا لمرحلة جديدة من التفكير والبناء.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه هذا المشروع لا يكمن فقط في التعامل مع الضغوط السياسية أو التحديات الأمنية، بل في القدرة على الانتقال من مرحلة الحماسة إلى مرحلة البناء، ومن رد الفعل إلى صناعة المسار، ومن الشعارات العامة إلى الإستراتيجيات العملية.

فالمستقبل لن يُكتب فقط بقوة الفكرة، بل بقدرة أصحابها على تحويلها إلى مشروع حضاري متكامل يجمع بين الفكر والسياسة والمعرفة والتنظيم.

وهذا هو التحدي الذي يواجه المشروع الإسلامي في القرن الحادي والعشرين: أن يتحول من حركة تاريخية تبحث عن مكانها في العالم، إلى رؤية حضارية قادرة على الإسهام في إعادة صياغة العالم نفسه.

ملحق (١)

خريطة المفاهيم الإستراتيجية للمشروع الإسلامي الجديد

يمثل هذا الملحق محاولة لترتيب المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها المشروع الإسلامي الجديد في إطار تحليلي متكامل، بحيث تتحول الأفكار التي تناولها الكتاب في فصوله المختلفة إلى منظومة مفاهيمية واضحة يمكن استخدامها في فهم الواقع وصياغة الإستراتيجيات المستقبلية. فالمشاريع الكبرى لا تقوم فقط على النوايا أو الشعارات، بل تحتاج إلى لغة مفاهيمية دقيقة تسمح بتحديد الأهداف، وفهم التحديات، وبناء الأدوات المناسبة للتعامل مع التحولات.

لقد أظهرت التجارب التي مرت بها الحركات الإسلامية خلال العقود الأخيرة أن أحد أبرز أسباب التعثر كان غياب الإطار المفاهيمي المتكامل الذي يربط بين الفكر والعمل السياسي والإستراتيجي. ففي كثير من الأحيان كانت المفاهيم المستخدمة إما مستعارة من سياقات تاريخية مختلفة، أو محصورة في الخطاب الدعوي التقليدي، وهو ما جعلها غير قادرة على تفسير تعقيدات الدولة الحديثة والنظام الدولي المعاصر.

ومن هنا تأتي أهمية بناء خريطة مفاهيم إستراتيجية تساعد على إعادة ترتيب أدوات التفكير داخل المشروع الإسلامي، بحيث يصبح قادرًا على قراءة الواقع بوضوح، وعلى تطوير رؤية حضارية متكاملة تتجاوز حدود العمل السياسي المباشر.

أولًا: مفهوم المشروع الحضاري

يقوم المشروع الإسلامي الجديد على فهم الإسلام بوصفه إطارًا حضاريًّا شاملًا، لا مجرد منظومة شعائر أو خطاب سياسي. فالحضارة في هذا السياق تعني القدرة على بناء نموذج متكامل للحياة الإنسانية يجمع بين القيم الأخلاقية والتنظيم الاجتماعي والتقدم العلمي والاقتصادي. إن المشروع الحضاري لا يسعى فقط إلى إدارة السلطة السياسية، بل إلى بناء الإنسان القادر على الإسهام في إنتاج المعرفة وتطوير المجتمع. ومن هنا فإن جوهر المشروع الإسلامي الجديد يتمثل في الجمع بين القيم الروحية والقدرة المؤسسية على بناء مجتمع متوازن.

ثانيًا: مفهوم الدولة

الدولة في المشروع الإسلامي الجديد ليست مجرد أداة للهيمنة أو السيطرة، بل إطار مؤسسي لتنظيم العلاقة بين المجتمع والسلطة. فالدولة الحديثة تقوم على مجموعة من

المؤسسات والقواعد القانونية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار وضمان الحقوق العامة. ومن هنا فإن المشروع الإسلامي لا يتعامل مع الدولة بوصفها غاية في ذاتها، بل بوصفها وسيلة لتحقيق مقاصد العدالة والكرامة الإنسانية. وهذا يقتضي فهمًا عميقًا لطبيعة الدولة الحديثة، ومؤسساتها، وآليات عملها، بعيدًا عن التصورات التبسيطية التي تختزل الدولة في السلطة السياسية وحدها.

ثالثًا: مفهوم المجتمع

يمثل المجتمع القاعدة الحقيقية لأي مشروع حضاري. فالتاريخ يظهر أن التغيير السياسي المستدام يبدأ من بناء مجتمع قوي يمتلك مؤسسات تعليمية وثقافية واقتصادية قادرة على إنتاج المعرفة وتنظيم المصالح. ومن هنا فإن المشروع الإسلامي الجديد يركز على بناء المجتمع قبل السيطرة على الدولة. فالمجتمع القوي هو الضامن الحقيقي للاستقرار السياسي، وهو القادر على حماية القيم التي يقوم عليها المشروع الحضاري.

رابعًا: مفهوم التنظيم

التنظيم في المشروع الإسلامي ليس غاية في ذاته، بل أداة لخدمة الفكرة. وقد كشفت التجارب أن التنظيم حين يتحول إلى هدف مستقل يفقد مرونته وقدرته على التكيف مع التحولات. ومن هنا فإن التنظيم في المشروع الإسلامي الجديد ينبغي أن يقوم على نماذج مرنة تسمح بالتنسيق بين المبادرات المختلفة بدل احتكار العمل داخل هياكل مغلقة. فالمشاريع الحضارية الكبرى تحتاج إلى شبكات واسعة من العمل الفكري والمجتمعي والسياسي.

خامسًا: مفهوم العقل الإستراتيجي

يمثل العقل الإستراتيجي أحد المفاهيم المركزية في المشروع الإسلامي الجديد. فالتفكير الإستراتيجي يعني القدرة على قراءة الواقع وتحليل موازين القوة واستشراف المستقبل. ولا يقتصر هذا المفهوم على التخطيط السياسي، بل يشمل القدرة على فهم السياقات التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية التي تتحرك داخلها المجتمعات. فالمشاريع الكبرى لا تنجح بالعفوية، بل تحتاج إلى رؤية بعيدة المدى وقدرة على إدارة التحولات المعقدة.

سادسًا: مفهوم الوعي

الوعي في هذا السياق لا يعني مجرد المعرفة النظرية، بل إدراك طبيعة الواقع والقدرة على التفاعل معه بوعي نقدي. فالتحولات السياسية الكبرى تبدأ غالبًا بتحولات في الوعي

الجمعي للمجتمعات. ومن هنا فإن بناء الوعي يمثل أحد أهم أدوات التغيير في العصر الحديث، خاصة في ظل الدور المتزايد للإعلام والفضاء الرقمي في تشكيل الرأي العام.

سابعًا: مفهوم المجال العام

المجال العام هو المساحة التي تتشكل فيها العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تتفاعل الأفكار والمصالح والقوى الاجتماعية المختلفة. وفي المجتمعات التي يغيب فيها المجال العام تتحول السياسة إلى نشاط تحتكره السلطة. ومن هنا فإن بناء مجال عام مفتوح يمثل شرطًا أساسيًّا لأي تحول سياسي مستدام، لأنه يسمح بتداول الأفكار وإدارة الخلافات بصورة سلمية.

ثامنًا: مفهوم الكتلة التاريخية

يشير مفهوم الكتلة التاريخية إلى التحالف الواسع بين القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على دفع عملية التغيير. فالتاريخ يظهر أن التحولات الكبرى لا تتحقق عبر قوة سياسية واحدة، بل عبر تلاقي قوى متعددة تمتلك رؤية مشتركة للمستقبل. ومن هنا فإن بناء الكتلة التاريخية للتغيير يمثل أحد المفاتيح الأساسية لأي مشروع يسعى إلى تحقيق تحول حضاري عميق.

تاسعًا: مفهوم السلمية الإستراتيجية

السلمية في المشروع الإسلامي الجديد لا تُفهم بوصفها مجرد موقف أخلاقي، بل بوصفها إستراتيجية سياسية تهدف إلى تحقيق التغيير عبر أدوات سلمية قادرة على بناء شرعية شعبية واسعة. وقد أظهرت التجارب المعاصرة أن السلمية، حين تقترن بالتنظيم والوعي، يمكن أن تصبح أداة فعالة لإحداث التحولات السياسية دون الانزلاق إلى العنف الذي يؤدي غالبًا إلى تفكيك المجتمعات.

عاشرًا: مفهوم المعرفة

في عالم يقوم على اقتصاد المعرفة أصبحت القدرة على إنتاج العلم والتكنولوجيا أحد أهم مصادر القوة. ومن هنا فإن المشروع الإسلامي الجديد يجعل من الاستثمار في التعليم والبحث العلمي أولوية إستراتيجية. فالمجتمعات التي لا تنتج المعرفة تبقى معتمدة على الآخرين، وهو ما يحد من قدرتها على المشاركة في صياغة مستقبل العالم.

الحادي عشر: مفهوم الأمة في النظام الدولي

لم تعد الأمة الإسلامية مجرد مفهوم ديني أو ثقافي، بل أصبحت أيضًا كيانًا حضاريًّا يمتد عبر مناطق متعددة من العالم. وفي ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي تبرز فرصة لإعادة تعريف دور هذه الأمة في العلاقات الدولية. غير أن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق عبر الخطاب العاطفي أو الشعارات السياسية، بل عبر بناء قوة حضارية تقوم على المعرفة والتنمية والقدرة المؤسسية.

الدلالة الإستراتيجية

تكشف هذه الخريطة المفاهيمية أن المشروع الإسلامي الجديد يحتاج إلى إعادة ترتيب أدوات التفكير قبل إعادة ترتيب أدوات العمل. فالمفاهيم تمثل الإطار الذي تتشكل داخله الإستراتيجيات والسياسات، ومن دون وضوح هذا الإطار يصبح العمل السياسي عرضة للارتباك والتشتت.

إن بناء هذه الخريطة المفاهيمية يمثل خطوة أولى نحو تأسيس لغة إستراتيجية مشتركة داخل المشروع الإسلامي، لغة تسمح بتجاوز الخلافات الجزئية والتركيز على الأسئلة الكبرى المتعلقة بمستقبل الأمة ودورها في العالم. وبذلك يصبح هذا الملحق بمثابة الدليل المفاهيمي الذي يربط بين التحليلات التي قدمها الكتاب وبين الرؤية الإستراتيجية التي يسعى إلى بلورتها، رؤية تقوم على الانتقال من مرحلة الحركة إلى مرحلة المشروع الحضاري القادر على الإسهام في تشكيل عالم أكثر عدلًا وتوازنًا.

ملحق (٢)

الخريطة الرقمية والقيمية للكتاب

لا يهدف هذا الملحق إلى مجرد إحصاء المحتوى، بل إلى تحويله إلى بنية تحليلية مركبة تجمع بين القياس الكمي والتفسير القيمي، بما يكشف اتجاهات الاشتباك، ومراكزه، وتحولاته، ويعيد تقديم الكتاب بوصفه مشروعًا متكاملًا تتداخل فيه المعرفة مع الرؤية، والقيم مع الأرقام.

- أولًا: المؤشرات الكمية الكلية

إجمالي المواد المنتجة يقترب من ٣٢٠ مادة، تتوزع بين نحو ١٩٠ إصدارًا بحثيًّا وإستراتيجيًّا (٥٩٪)، و١٠٥ فعاليات متنوعة (٣٣٪)، إلى جانب ٢٥ مبادرة ومشروعًا (٨٪).

الدلالة: هيمنة واضحة للإنتاج المعرفي، مع حضور أقل للأدوات التنفيذية، ما يعكس مركزًا يقوده التحليل أكثر من الفعل الميداني.

- ثانيًا: التوزيع الموضوعي الدقيق

يتصدر محور التحول السياسي والثورات بنسبة ٣٠٪ (حوالي ٩٥ مادة)، بما يؤكد مركزية هذا الملف في بنية الكتاب. يليه محور الحركات الإسلامية والفكر بنسبة ٢٠٪ (≈٦٥ مادة)، وهو ما يعكس حضورًا كثيفًا لأسئلة المراجعة والتجديد.

وبالنسبة نفسها (٢٠٪ – ≈٦٥ مادة)، يبرز محور الوعي والإعلام والمجال العام، بما يدل على انتقال الاشتباك إلى ميدان السردية والإدراك. أما الإقليم والنظام الدولي فيمثلان ١٥٪ (≈٤٨ مادة)، في حين يحضر الشباب والهوية بنسبة ١٠٪ (≈٣٢ مادة)، بينما تبقى القضايا الاقتصادية والاجتماعية في حدود ٥٪ (≈١٥ مادة).

الدلالة: تكشف هذه النسب (٣٠٪ – ٢٠٪ – ٢٠٪ – ١٥٪ – ١٠٪ – ٥٪) أن الكتاب سياسي–فكري في جوهره، مع تصاعد واضح لمركزية "الوعي" كميدان للصراع.

- ثالثًا: خريطة التكرار الموضوعي (عمق الاشتباك)

الثورات العربية (٤٥+ مادة)، الحركات الإسلامية (٤٠)، المجال العام والإعلام (٣٥)، فلسطين وغزة (٣٠)، الشباب (٢٥)، النظام الدولي (٢٠).

الدلالة: وجود نواة قضايا تم الاشتباك معها تراكميًّا، بما يعكس بناء معرفة ممتدة لا معالجة ظرفية.

- رابعًا: توزيع الأدوات

الأوراق البحثية ٥٥٪، الفعاليات ٢٥٪، الورش ١٠٪، المبادرات ١٠٪.

الدلالة: فجوة نسبية بين إنتاج المعرفة وتحويلها إلى مشاريع تنفيذية.

- خامسًا: التحول الزمني في الخطاب

يمر الخطاب بثلاث مراحل: التأسيس (٣٠٪) بطابع توصيفي، ثم التطوير (٤٠٪) بتحليل مركب وربط سياقي، ثم النضج (٣٠٪) بالاستشراف وبناء السيناريوهات.

الدلالة: انتقال واضح من قراءة الحدث إلى محاولة تشكيل المستقبل.

- سادسًا: المؤشرات القيمية الحاكمة

تتصدر قيمة الوعي الحضور بنسبة تقارب ٧٠٪، تليها مقاومة الاستبداد (٦٥٪)، ثم الربط بين الفكر والممارسة (٦٥٪)، فالحرية (٦٠٪)، والنقد والمراجعة (٦٠٪)، والشرعية (٥٥٪)، والتجديد (٥٥٪)، ثم العدالة (٥٠٪).

كما يحضر دور الشباب (٥٠٪)، والاستقلال عن الهيمنة (٥٠٪)، والهوية (٤٥٪)، والتفكير الإستراتيجي (٦٠٪).

الدلالة: القيمة المركزية الجامعة هي "الوعي بوصفه مدخل التغيير"، وتدور حولها بقية القيم.

- سابعًا: المفاهيم الأكثر تكرارًا

الدولة، الشرعية، المجال العام، الوعي، السردية، الهوية، النظام الدولي، التغيير.

الدلالة: تمثل هذه المفاهيم الإطار النظري الحاكم للكتاب.

- ثامنًا: اتجاهات الاشتباك

الداخل (٥٠٪)، الإقليم (٣٠٪)، النظام الدولي (٢٠٪).

الدلالة: منهج يبدأ من الداخل، ويمتد للخارج، ثم يعود إلى الوعي كحاضن نهائي.

- تاسعًا: مؤشرات التأثير

التأثير النخبوي مرتفع (≈٧٠٪)، مقابل تأثير جماهيري محدود (≈٣٠٪).

الدلالة: قوة في إنتاج الرؤية، مع حاجة لتوسيع دائرة التأثير.

- عاشرًا: مؤشرات التحول النوعي

انتقال واضح من التفاعل إلى المبادرة، لكنه غير مكتمل، مع محدودية في تحويل المعرفة إلى فعل، وتفاوت في التكامل بين الأدوات.

- الحادي عشر: الاتجاهات الكبرى المستخلصة

صعود معركة الوعي، تراجع النماذج التقليدية، بروز الشباب، عودة فلسطين للمركز، تعقّد النظام الدولي، واتساع الفجوة بين الفكر والممارسة.

- الثاني عشر: معجم الرموز الدالة

الثورة: لحظة الانفجار وبداية اختبار البناء.

غزة: مركز الصراع وكاشف التوازنات.

طوفان الأقصى: إعادة تشكيل الوعي.

الدولة العميقة: استمرارية السلطة خلف الواجهات.

المجال العام: ساحة التفاعل والتأثير.

المنفى: وعي مزدوج بين التحرر والاغتراب.

الطوفان: لحظة إعادة ترتيب الأولويات.

الشرعية المغتصبة: فجوة بين السلطة والإرادة.

الهشاشة الإقليمية: سيولة وتفكك التوازنات.

الوعي الرقمي: ميدان الصراع الجديد.

- الثالث عشر ـ أنماط الفاعلين (معجم الأدوار)

القيادة الفكرية: إنتاج الرؤية والتأصيل.

القيادة الحركية: التنظيم والحشد.

الفاعل الشبابي: طاقة التأثير الرقمي.

النخب السياسية: وسيط مأزوم بين الدولة والمجتمع.

الفاعلون الدوليون: قوى عابرة للحدود تؤثر في المسارات.

- الرابع عشر ـ القيم الحاكمة للتجربة

الحرية، الشرعية، العدالة، الكرامة، الوعي، المسؤولية.

الدلالة: تشكل هذه القيم الإطار المرجعي الذي يوجّه التحليل ويحدد زاوية النظر.

- الخامس عشر ـ العلاقات البينية الحاكمة

يتشكل الوعي عبر السردية، وتنطلق الثورة بدافع الكرامة، وتواجهها الدولة العميقة، بينما يتحرك الشباب داخل المجال العام، وتعيد فلسطين تعريف العلاقة بين الإقليم والنظام الدولي.

ـ الخلاصة المركبة للملحق

يكشف هذا الملحق أن الكتاب ليس تجميعًا لمواد، بل منظومة متكاملة تتحرك من التحليل إلى الاستشراف إلى محاولة التأثير، وتقوم على ثلاث ركائز مركزية: الوعي، والسياسة، والحركات الإسلامية. ورغم هذا التراكم، يبقى التحدي الأكبر قائمًا وهو تحويل المعرفة إلى قوة فاعلة في الواقع.

ـ القيمة المنهجية للملحق

يوفر هذا الملحق أداة قياس وتحليل، تكشف مراكز الثقل، وأنماط التكرار، ومساحات الغياب، وتمنح المشروع قدرة على التقييم والتطوير، بما يحوله من تجربة معرفية إلى مشروع قابل للتوجيه الإستراتيجي.

ـ خريطة الفاعلين:

الدول: الولايات المتحدة، إسرائيل، تركيا، إيران، السعودية، الإمارات، مصر، قطر، روسيا، الصين، تونس، أفغانستان، باكستان، السودان، اليمن، ليبيا، سوريا، العراق، الجزائر، المغرب

- القيادات السياسية والدولية:

دونالد ترامب، جو بايدن، بنيامين نتنياهو، رجب طيب أردوغان، عبد الفتاح السيسي، محمد بن سلمان، محمد بن زايد، حسن نصر الله، ماركو روبيو، جاريد كوشنير، ستيف ويتكوف، توني بلير رون ديرمر، جدعون ساعر

- الحركات الإسلامية (عربيًّا وإقليميًّا)

جماعة الإخوان المسلمين، الجماعة الإسلامية، حركة النهضة، حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي، حركة طالبان، حزب الدعوة، حزب الإصلاح، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم، حركة التوحيد والإصلاح

- الأحزاب السياسية الإسلامية:

حزب العدالة والتنمية (تركيا)، حزب العدالة والتنمية (المغرب)، حزب الحرية والعدالة، حزب البناء والتنمية، حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب الإصلاح اليمني، حزب النهضة

- القيادات الفكرية والسياسية:

محمد مرسي، يوسف القرضاوي، عصام دربالة، سيد قطب، مالك بن نبي، راشد الغنوشي، صفوت عبد الغني، عبد الرحمن يوسف، عبد الله النفيسي، سعد الدين العثماني، عبد الإله بنكيران

ملحق (٣)

حصيلة عقد من الاشتباك ـ قراءة في التراكم والتقييم وآفاق التحول

- أولًا ـ الحصيلة الكلية للعقد:

على مدار عقد كامل من الاشتباك، تشكّلت حصيلة معرفية وإستراتيجية يمكن وصفها بالتراكم النوعي لا الكمي فقط. فقد أُنجزت مئات الأوراق والتقارير والفعاليات التي لم تكتفِ برصد الوقائع، بل سعت إلى تفكيكها وإعادة تركيبها ضمن أطر تحليلية أوسع. هذا التراكم لم يكن خطيًّا، بل مرّ بمراحل انتقال واضحة، بدأت بمحاولات الفهم والتفسير في بيئة مضطربة، ثم تطورت إلى بناء مقاربات تحليلية أكثر تركيبًا، وصولًا إلى محاولات استشراف المستقبل وصياغة السيناريوهات.

وفي موازاة ذلك، تطورت الأدوات من الندوات التقليدية وورش العمل إلى الأوراق الإستراتيجية والمبادرات والحملات، بما يعكس انتقالًا تدريجيًّا من إنتاج المعرفة إلى محاولة توظيفها. لم يكن هذا التحول مكتملًا، لكنه أشار بوضوح إلى اتجاه عام يسعى إلى تجاوز حدود التحليل النظري نحو بناء أثر عملي، ولو في حدوده الأولى.

- ثانيًا ـ قراءة في الواقع الراهن:

يقف الإقليم اليوم على تخوم مرحلة مختلفة، تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين. فالتوازنات التقليدية التي حكمت المنطقة لعقود تتعرض لتآكل متسارع، في ظل صعود فاعلين جدد، وتراجع أدوار قوى كانت مركزية في السابق. كما أن التحولات الدولية، من تراجع الهيمنة الأحادية إلى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، تنعكس مباشرة على طبيعة الصراعات الإقليمية.

في هذا السياق، تبرز فلسطين بوصفها نقطة ارتكاز جديدة، أعادت ترتيب الأولويات وفرضت نفسها على أجندة الفاعلين، بينما تعيش العديد من الدول العربية حالات من الهشاشة الداخلية، تجعلها أكثر عرضة للضغوط والتدخلات. وتتسم المرحلة كذلك بتداخل غير مسبوق بين العسكري والسياسي والإعلامي، حيث لم يعد الصراع يُدار في الميدان فقط، بل في فضاءات الوعي والسردية.

هذه المعطيات تفرض تحديات جديدة، تتجاوز ما كان قائمًا في بداية العقد، وتستدعي أدوات أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع واقع سريع التغير.

- ثالثًا ـ تقييم التجربة:

تكشف مراجعة التجربة عن مجموعة من نقاط القوة التي يصعب تجاهلها، في مقدمتها القدرة على الاستمرارية رغم الضغوط، وتنوع الأدوات بين البحثي والفعالي، واتساع نطاق القضايا التي تم الاشتباك معها. كما يبرز وضوح في محاولة الربط بين المستويات المختلفة، وعدم الاكتفاء بالمعالجة الجزئية.

في المقابل، تظهر بعض جوانب القصور، مثل تكرار بعض الموضوعات دون تطوير موازٍ في أدوات المعالجة، ومحدودية الانتقال من الإنتاج المعرفي إلى مشاريع تنفيذية ذات أثر ملموس. كما أن التأثير ظل في كثير من الأحيان محصورًا في النطاق النخبوي، دون امتداد كافٍ إلى المجال الجماهيري الأوسع.

أما حدود التأثير، فهي ترتبط بطبيعة البيئة السياسية المقيدة، وبضعف البنية المؤسسية مقارنة بحجم التحديات، ما جعل كثيرًا من الجهود تظل في إطار الإمكانات المتاحة، لا في مستوى الطموح المأمول.

- رابعًا ـ آفاق المرحلة القادمة:

تتجه المرحلة القادمة نحو مزيد من التعقيد، حيث ستظل المنطقة مسرحًا لإعادة تشكيل مستمرة، مع احتمالات تصاعد الصراعات أو إعادة تموضعها. في هذا السياق، يصبح من الضروري تحديد أولويات أكثر دقة، تتصدرها قضايا مثل فلسطين، وإعادة تعريف الأمن القومي، وبناء الوعي الجمعي، والتعامل مع التحولات الدولية.

كما تبرز الحاجة إلى الانتقال من متابعة الأحداث إلى التأثير في مساراتها، عبر تطوير أدوات أكثر فاعلية، قادرة على الربط بين التحليل والعمل. ولن يكون ذلك ممكنًا دون إدراك طبيعة التحولات المتوقعة، سواء على مستوى الدولة، أو الحركات، أو المجتمعات، بما يسمح ببناء مقاربات استباقية لا تكتفي برد الفعل.

- خامسًا ـ متطلبات التطوير:

يفرض هذا المسار مجموعة من المتطلبات الأساسية، في مقدمتها تعميق العمل المؤسسي، بحيث لا يظل النشاط قائمًا على جهود فردية أو شبكات محدودة، بل يتحول إلى بنية أكثر استقرارًا واستدامة. كما تبرز أهمية توسيع الشبكات، ليس فقط من حيث العدد، بل من حيث التنوع والقدرة على التكامل بين التخصصات.

ويظل الانتقال إلى مشاريع تنفيذية أحد أهم التحديات، إذ لا يكفي إنتاج المعرفة دون ترجمتها إلى برامج عمل قابلة للتطبيق. وفي الوقت ذاته، يصبح تعزيز التأثير الجماهيري

ضرورة ملحة، عبر تطوير أدوات التواصل، وبناء خطاب قادر على الوصول إلى شرائح أوسع، دون فقدان العمق أو الدقة.

- سادسًا ـ الرؤية الإستراتيجية للعقد القادم:

تقوم الرؤية المستقبلية على التحول من التفاعل إلى التأثير، بحيث لا يظل الدور مقتصرًا على تفسير ما يحدث، بل يمتد إلى المساهمة في تشكيله. ويتطلب ذلك بناء عقل إستراتيجي جمعي، قادر على قراءة الواقع في كليته، وربط معطياته المختلفة ضمن تصور متكامل.

كما تقتضي هذه الرؤية الانتقال من متابعة القضايا إلى إدارتها، أي التعامل معها بوصفها ملفات ممتدة تحتاج إلى تخطيط وتراكم، لا مجرد استجابات آنية. ويستلزم ذلك تطوير أدوات التحليل، وتعزيز القدرة على الاستشراف، وبناء آليات للتنسيق بين مختلف الفاعلين، بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الفاعلية.

- سابعًا ـ الرسالة الختامية:

في نهاية هذا المسار، يتأكد أن الاشتباك لم يكن خيارًا ظرفيًّا، بل ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة. وأن المعرفة، حين تنفصل عن الواقع، تتحول إلى عبء، لكنها حين ترتبط به تصبح أداة للتغيير.

كما يتضح أن الطريق لم يكن مستقيمًا، وأن ما تحقق، على أهميته، يظل خطوة ضمن مسار أطول لم يُستكمل بعد. فالمجال لا يزال مفتوحًا لإعادة البناء والتطوير، والتحديات لا تزال قائمة، بل تتجدد بأشكال مختلفة.

ويبقى الأمل معقودًا على أن يتحول هذا التراكم إلى قاعدة انطلاق لمرحلة أكثر نضجًا، تتسع فيها دوائر التأثير، ويتعزز فيها الوعي، ويتحول فيها الاشتباك من رد فعل إلى فعل مبادر، قادر على الإسهام في إعادة تشكيل الواقع، لا مجرد قراءته.

ملحق (٤)

قراءة كمية ونوعية في مسار التأثير وبناء الرؤية

يمثل هذا الملحق محاولة لقراءة تجربة ممتدة لمركز حريات من زاويتين متكاملتين؛ الأولى كمية ترصد حجم الإنتاج وتوزيعه، والثانية نوعية تتتبع مسار التحول في الرؤية والأدوات، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة الاشتباك الذي خاضه المركز مع قضايا الواقع، وكيف تطور هذا الاشتباك من مجرد التفاعل إلى محاولة التأثير وإعادة التشكيل.

أولًا - مؤشرات الإنتاج المعرفي:

يتجاوز إجمالي ما أنتجه المركز من أوراق بحثية وإستراتيجية وتقارير وفعاليات ومبادرات خلال عقد كامل حاجزًا كبيرًا يعكس حضورًا معرفيًّا مستمرًا، مع ملاحظة أن هذا الإنتاج لم يكن موزعًا بشكل خطي، بل ارتبط بدرجة كبيرة بلحظات التحول السياسي الكبرى. فقد ارتفعت الكثافة في سنوات مفصلية شهدت تغيرات عميقة، ثم بلغت ذروتها مع التحولات الأخيرة التي أعادت تشكيل أولويات المنطقة.

غير أن أهمية هذا المؤشر لا تكمن في حجمه فقط، بل في طبيعته المتحولة؛ إذ يكشف عن انتقال واضح من الطابع التفسيري الأولي إلى التحليل المركب، ثم إلى محاولات بناء رؤى إستراتيجية تستشرف المستقبل. ويظهر هذا التطور في بنية الإصدارات ذاتها، حيث انتقل العمل من أوراق سريعة تستهدف التقاط الحدث، إلى دراسات أكثر عمقًا تربط بين العوامل المختلفة، وصولًا إلى أوراق تحاول صياغة سيناريوهات ومسارات محتملة.

كما يعكس هذا المسار قدرة على إدارة المعرفة بوصفها عملية حية، تتفاعل مع الزمن السياسي، لا مجرد تراكم نظري منفصل. ويبرز أيضًا ميل متزايد نحو التكامل المعرفي، من خلال الربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء سلاسل مترابطة من الإصدارات بدلًا من إنتاج وحدات منفصلة. وبذلك يصبح الإنتاج المعرفي ليس مجرد نشاط موازٍ، بل البنية الحاملة للمشروع بأكمله، وأداته لفهم الواقع ومحاولة التأثير فيه.

ثانيًا - مؤشرات الفعاليات:

شهدت تجربة المركز تنظيم عدد كبير من الفعاليات المتنوعة، بين مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية، بما يعكس حضورًا تفاعليًّا موازياً للإنتاج المكتوب. غير أن القيمة الحقيقية لهذه الفعاليات تتجاوز عددها إلى طبيعة تطورها؛ إذ بدأت كمساحات مفتوحة

للنقاش وتبادل الرؤى، ثم اتجهت تدريجيًّا نحو مزيد من التخصص والتركيز، مع بروز دور الورش المغلقة التي تستهدف إنتاج معرفة قابلة للبناء عليها.

كما يظهر تحول واضح في وظيفة الفعالية نفسها، من كونها حدثًا مؤقتًا إلى أداة إنتاج وتأثير، حيث أصبحت كثير من الفعاليات تنتج أوراقًا أو توصيات أو مبادرات، وتدخل في دورة معرفية متكاملة مع الإصدارات. ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا بأن التفاعل الحي لا يكتمل دون تحويله إلى معرفة مكتوبة، وأن المعرفة بدورها تحتاج إلى فضاءات نقاشية لاختبارها وتطويرها.

ويبرز كذلك ارتباط الفعاليات بالسياق السياسي، حيث تتكثف في لحظات الأزمات والتحولات، بينما تتجه في فترات أخرى نحو التدريب وإعادة البناء. وهو ما يكشف عن مرونة في استخدام الأدوات، وقدرة على توظيف الفعالية كوسيلة مواكبة وتأثير في آن واحد.

- خامسًا ـ المؤشرات الجغرافية:

امتدت أنشطة المركز عبر نطاق جغرافي متداخل، تمركز فعليًّا في بيئة خارجية أتاحت له مساحة حركة أوسع، مع بقاء الحالة الإسلامية والمصرية في قلب الاهتمام الموضوعي. وقد منح هذا التوزيع التجربة طابعًا مزدوجًا؛ فهي من جهة تعمل في فضاء أكثر حرية، ومن جهة أخرى تظل مرتبطة بسياقها الإسلامي والوطني ارتباطًا وثيقًا، وهو ما انعكس في كثافة المعالجات المرتبطة بالشأن الإسلامي والمصري.

وفي الوقت ذاته، اتسع نطاق الاشتباك ليشمل دوائر عربية متعددة، حيث تناولت الإصدارات قضايا تتعلق بالصراعات والتحولات في أكثر من ساحة، بما أخرج العمل من الإطار القطري الضيق إلى أفق إقليمي أوسع. أما الحضور الدولي، فقد ظل محدودًا نسبيًّا، لكنه شهد في السنوات الأخيرة محاولات انفتاح تدريجية، خاصة عبر التفاعل مع قضايا ذات بعد عالمي، وهو ما يشير إلى بداية انتقال نحو فضاء أكثر اتساعًا، وإن لم يكتمل بعد.

- سادسًا ـ مؤشرات الفاعلين والشبكات:

نجح المركز في استقطاب طيف واسع من الفاعلين، تنوعت خلفياتهم بين الأكاديمي والفكري والسياسي والإعلامي والحقوقي والدعوي، إلى جانب مشاركة علماء ودبلوماسيين ومسؤولين سياسيين وحكوميين وخبراء من خارج الإقليم، الأمر الذي أضفى على إنتاجه تعددية واضحة في الرؤى وتنوعًا في زوايا المعالجة. وعلى امتداد السنوات، تبلورت شبكة علاقات فكرية متماسكة، ارتكزت على نواة مستقرة من المشاركين، وتجدّدت بانضمام وجوه

جديدة في مراحل مختلفة، بما أتاح قدرًا من التراكم والاستمرارية دون أن يفقدها حيويتها وقدرتها على التجدد.

ويعكس هذا التنوع قدرة على استقطاب خبرات متعددة، وإنتاج معرفة أكثر تركيبًا نتيجة تداخل التخصصات. غير أن هذه الشبكة، رغم اتساعها، لا تزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم المؤسسي، إذ تعتمد بدرجة كبيرة على الروابط الشخصية، وهو ما يحد من قدرتها على التحول إلى بنية مستدامة قادرة على تعظيم التأثير.

- سابعًا ـ مؤشرات التحول النوعي

تُظهر التجربة انتقالًا منهجيًّا واضحًا في طبيعة الاشتباك مع القضايا، من التوصيف إلى التحليل، ثم إلى الاستشراف وبناء السيناريوهات. كما تطورت الأدوات من فعاليات تقليدية إلى مبادرات ومشروعات تحاول التأثير المباشر في الواقع.

غير أن هذا التحول، رغم أهميته، لا يزال غير مكتمل، إذ تظهر فجوة بين التحليل والتنفيذ، حيث لم تتحول معظم الرؤى إلى برامج عملية مستدامة. ويعكس ذلك تحديًّا يرتبط بطبيعة البيئة من جهة، وبالحاجة إلى تطوير أدوات تنظيمية أكثر قدرة على نقل المعرفة إلى حيز الفعل من جهة أخرى.

- ثامنًا ـ مؤشرات القضايا المحورية

تكشف القراءة عن تركّز الإنتاج حول عدد من القضايا التي مثلت مفاتيح لفهم المشهد العام، مثل الحركات الإسلامية وفلسطين وسيناء والانتخابات والمعارضة والنظام الدولي. ولم يكن هذا التكرار عشوائيًّا، بل اتخذ طابع التراكم، حيث عولجت القضايا نفسها عبر زوايا متعددة وفي سياقات مختلفة، ما سمح ببناء فهم أكثر عمقًا مع مرور الوقت.

كما يعكس هذا النمط حساسية عالية للسياق السياسي، حيث تتصدر القضايا المرتبطة بلحظات التحول، ثم تتراجع لصالح قضايا أخرى مع تغير الأولويات، وهو ما يمنح الإنتاج طابعًا حيًّا متفاعلًا مع الواقع.

- تاسعًا ـ مؤشرات الزمن والتكثيف

يظهر المسار الزمني للإنتاج نمطًا غير منتظم، يرتفع فيه النشاط في لحظات الأزمات، ثم يتراجع نسبيًّا في فترات الهدوء أو إعادة الترتيب. ويعكس ذلك ارتباطًا مباشرًا بين المعرفة والحدث السياسي، حيث يصبح الإنتاج استجابة حية للتحولات، لا نشاطًا منفصلًا عنها.

كما يُلاحظ أن فترات التكثيف غالبًا ما يصاحبها تطور نوعي، إذ تميل الإصدارات في هذه اللحظات إلى مزيد من العمق والتركيب، بما يعكس تفاعلًا أكثر كثافة مع الواقع.

- عاشرًا ـ مؤشرات التكامل بين الأدوات

برزت محاولات واضحة لمعالجة القضايا عبر أدوات متعددة، تجمع بين الورقة والندوة والورشة والحملة، خاصة في الملفات الأكثر مركزية. ويعكس ذلك انتقالًا تدريجيًّا من المعالجة الجزئية إلى بناء ملفات متكاملة.

غير أن هذا التكامل لا يزال متفاوتًا بين المحاور، إذ تحقق في بعض القضايا بشكل واضح، بينما ظل محدودًا في قضايا أخرى، ما يشير إلى حاجة لمزيد من التخطيط المنهجي الذي يحول هذا التكامل إلى قاعدة عامة لا استثناء.

- الحادي عشر ـ مؤشرات الخطاب

شهد الخطاب تطورًا ملحوظًا، من لغة وصفية إلى تحليلية ثم إستراتيجية، مع تزايد حضور المفاهيم الكبرى التي تشكل مفاتيح للفهم، مثل الدولة والشرعية والهوية والنظام الدولي. ويعكس ذلك نضجًا تدريجيًّا في الوعي المنهجي، وقدرة على الانتقال من رصد الظواهر إلى محاولة تفسيرها وتوجيهها.

ورغم وجود قدر من التباين نتيجة تعدد المشاركين والكتّاب، فإن الخطاب حافظ على قدر من الاتساق العام، مع حاجة إلى مزيد من الضبط المنهجي لتعزيز وحدة الرؤية.

- الثاني عشر ـ مؤشرات المشاريع والمبادرات

سعى المركز إلى ترجمة بعض مخرجاته إلى مبادرات ومشروعات عملية، خاصة في القضايا ذات الحضور المركزي، وهو ما يعكس محاولة واعية للانتقال من الفكر إلى الفعل. وقد نجح بعضها في تحقيق قدر من الاستمرارية، بينما ظل بعضها الآخر محدود التأثير.

ويبرز هنا اتجاه متزايد نحو العمل الشبكي، وبناء منصات تجمع الفاعلين، وهو ما يعكس إدراكًا لطبيعة العمل العام في بيئات معقدة، مع استمرار الحاجة إلى تطوير آليات التنفيذ والمتابعة.

- الثالث عشر ـ مؤشرات الاستجابة للأحداث

اتسمت استجابة المركز بقدر من السرعة، حيث واكب الأحداث بإصدارات متتالية حاولت تفسيرها وتحليلها. كما ظهر تدرج في المعالجة، من القراءة الأولية إلى التحليل الأكثر عمقًا، وهو ما يعكس وعيًا بمنهجية التعامل مع الحدث عبر مراحل.

ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة لتعزيز المتابعة التراكمية، بحيث لا تقتصر المعالجة على لحظة الحدث، بل تمتد إلى تتبع تطوراته وبناء ملفات ممتدة حوله.

- الرابع عشر: مؤشرات الاستدامة

حافظ المركز على استمرارية واضحة في إنتاجه وأنشطته رغم التحديات، مستفيدًا من تنوع أدواته وقدرته على التكيف مع القيود. غير أن هذه الاستمرارية ظلت في كثير من الأحيان أقرب إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الحضور، مع حاجة إلى تعميق البناء المؤسسي لضمان تراكم أكثر رسوخًا.

- الخامس عشر ـ مؤشرات القوة والضعف

تظهر قوة التجربة في كثافة الإنتاج، وتنوع الأدوات، والقدرة على مواكبة الأحداث، وبناء شبكة فكرية ممتدة. وفي المقابل، تبرز تحديات تتعلق بتكرار بعض الموضوعات، وضعف التحول إلى مشاريع تنفيذية واسعة، ومحدودية الامتداد الجماهيري مقارنة بالحضور النخبوي.

- الخلاصة

تعكس هذه القراءة مسارًا متدرجًا انتقل فيه المركز من التفاعل مع الأحداث إلى محاولة التأثير فيها، ومن إنتاج معرفة تفسيرية إلى بناء مقاربات أكثر عمقًا واستشرافًا. وهي تجربة راكمت قدرًا معتبرًا من المعرفة والشبكات، لكنها تقف أمام تحدي الانتقال إلى مرحلة أكثر تأثيرًا، يتحول فيها هذا التراكم إلى قوة فاعلة في المجال العام.

- توصيات للعقد القادم

تستدعي حصيلة العقد الماضي الانتقال من مجرد تراكم الأعمال إلى بناء مسارات معرفية ممتدة، بحيث لا تُنتج الأوراق بوصفها وحدات منفصلة، بل كحلقات ضمن مشروع متصل يتطور عبر الزمن. ويقتضي ذلك تعميق المقاربات البحثية، والانتقال من التعدد الكمي إلى التراكم النوعي، بما يعزز القدرة على إنتاج معرفة أكثر تركيبًا واتساقًا، قادرة على تفسير التحولات واستشراف مآلاتها.

كما تبرز الحاجة إلى تطوير الدراسات الاستشرافية وربطها بمساحات التأثير وصناعة القرار، بحيث لا تظل في إطار التحليل النظري، بل تتحول إلى أدوات عملية تُسهم في توجيه النقاش العام وبناء بدائل واقعية. وفي هذا الإطار، يصبح من الضروري تعزيز التكامل بين الأدوات المختلفة، بحيث تُدار القضايا الكبرى من خلال منظومة متكاملة تجمع بين البحث والفعالية والمبادرة، بما يحول المعالجة من استجابة جزئية إلى إدارة واعية للملفات.

ويفرض السياق كذلك أولوية واضحة لتوسيع الشبكات، مع العمل على نقلها من إطارها المرن إلى بنية مؤسسية أكثر رسوخًا، قادرة على الاستمرار والتأثير. ولا ينفصل ذلك عن أهمية الاستثمار في إعداد جيل من الباحثين الشباب، يمتلك أدوات التحليل والقدرة على الربط بين الفكر والواقع، فضلا عن قيادة مشروع مركز حريات، بما يضمن استدامته وتجدد حيويته.

وفي موازاة ذلك، يصبح تطوير الخطاب ضرورة حاسمة، ليكون أكثر قدرة على الوصول إلى دوائر أوسع، دون أن يفقد عمقه أو دقته، بما يسمح بتجاوز حدود النخبة إلى المجال العام الأرحب. ويظل التحدي الأبرز متمثلًا في تحويل المعرفة إلى فعل، عبر بناء آليات عملية تُترجم الرؤى إلى مبادرات وبرامج قابلة للتنفيذ، بما ينقل الدور من الحضور المعرفي إلى الفاعلية الإستراتيجية المؤثرة في الواقع.

الكتاب في سطور

يمثل هذا الكتاب خلاصة تجربة فكرية وبحثية امتدت لما يقارب عقدًا كاملًا داخل مركز حريات للدراسات السياسية والإستراتيجية، حيث انشغل المركز خلال هذه السنوات بمتابعة التحولات العميقة التي شهدها العالم العربي والإسلامي منذ لحظة الربيع العربي وحتى التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي اليوم.

يقدم الكتاب قراءة تحليلية مركَّبة لمسار الحركات الإسلامية وتجربتها السياسية، وإشكاليات الانتقال من الدعوة إلى الدولة، وبنية الدولة المصرية والدولة العربية الحديثة، ودور الدولة العميقة في إعادة تشكيل المجال السياسي، كما يتناول مسارات الثورات العربية بين الانكسار وإمكانات الاستئناف، وتحولات النظام الإقليمي، وصعود موجات التطبيع، والتحولات الجيوسياسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وصولًا إلى التغيرات العميقة في موازين القوة داخل النظام الدولي.

غير أن الكتاب لا يقف عند حدود توصيف الأزمات أو سرد التحولات، بل يسعى إلى استخلاص الدروس الإستراتيجية التي كشفتها تجربة العقد الماضي، وفتح أفق جديد للتفكير في مستقبل المشروع الإسلامي في القرن الحادي والعشرين.

إنه كتاب في فهم التحولات الكبرى التي تعيشها المنطقة، وفي البحث عن رؤية إستراتيجية جديدة تعيد ترتيب العلاقة بين الفكرة والتنظيم والدولة والمجتمع، وتؤسس لمرحلة أكثر نضجًا في التفكير والعمل، تمهِّد الطريق أمام مشروع حضاري قادر على التفاعل مع عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة.